



تاريخ المصريين

# دار الهندوب السامى فى مصر

(١٩١٤ - ١٩٢٤)

الجزء الثانى

د. ماجدة محمد محمود



الهيئة المصرية العامة للكتاب



تاريخ المصريين

(١٣٣)

---

رئيس مجلس الإدارة:

د. سمير سرهان

رئيس التحرير:

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:

محمود الجزار

تصدر عن  
الهيئة المصرية العامة للكتاب





# دار المندوب السّامي في مصر (١٩١٤ - ١٩٢٤)

الجزء الثاني

د. ماجدة محمد حمود



الهيئة القومية للمكتبات والوثائق

١٩٩٩

الإشراف الفنى

---

محمود الجزار

## الفصل الرابع

---

دار المنلوب السامى

وبدايات ثورة ١٩١٩



## دار المندوب السامي وبدايات ثورة ١٩١٩

ظهرت بشائر ثورة ١٩١٩ في مصر قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى نتيجة لأسباب خارجية وأسباب داخلية ، أثرت في حياة مصر السياسية كما كان لها أثرها في نفوس المصريين .

فقد كان لقيام الثورة البلشفية في أكتوبر ١٩١٧ ، وسماع صدها في مصر « مما أدى الى انبعاث موجة من التفاؤل ، وبأن العالم القديم يحطم الأغلال وينطلق في حرية جديدة (١) ، كما كانت لمناذاة الرئيس الأمريكي ويلسون (\*) بمبدأ حق تقرير المصير تأثيرها السريع والحاسم على المصريين ، لأنها كانت تعبيرا عن العواطف التي تختزن في صدور الطبقة المتعلمة في مصر (٢) .

والى جانب هذا فقد أصدرت في ٧ نوفمبر ١٩١٨ كل من فرنسا وبريطانيا تصريحاً مشتركاً عبرتا فيه عن رغبتهما في تحرير الشعوب التي كانت خاضعة للاحتلال التركي (٣) . ولا شك أن هذا التصريح قد أثر على المصريين أيضاً حتى أن وزارة الخارجية البريطانية أرسلت الى مندوبها السامي في مصر تسأل حول تأثير هذا التصريح على المصريين .

---

(١) د. عبد الخالق لاشين . سعد زغلول ودوره في السياسة انصرية .

ج ٢ ، ص ١٢٥ .

(\*) انظر مذكرات عبد الرحمن فهمي . يوميات مصر السياسية . ج (١)

مبادئ ويلسون ، ١٤ ، ص ٤١ - ٤٤ .

(٢) قانون رقم ٨٠ ، ص ٢٤٤ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة .

أجاب السير ريجنالد وينجت بأنه من المحتمل أن يكون نهذا التصريح رد فعله بين الوطنيين المصريين ، الذين يرغبون من غير شك في الحصول على معاملة مماثلة لمصر ، وأضاف قائلا « انه ليس لديه رأى محدد على أن أعمال الاثارة بهذا المعنى مرجح الحدوث في الوقت الحاضر ولكن هناك شائعات لا يمكن تجاهلها ، تفضي بار المصريين يتقربون الى مثل أمريكا هنا حتى يتسنى تبليغ أمانيهم الى ويلسون » (٤) .

وقد سأل وينجت وزير خارجيته ، عما اذا كان في امكانه أن يزوده ببعض التوجيهات بالنسبة لوجهات نظر حكومة جلالته ، في حالة بحث الصحف لموضوع مستقبل مصر ، لأنه في ذلك مساعدة كبيرة له (٥) .

وقد رد بلفور على هذا السؤال بقوله « بأنه الى هذا الوقت لا توجد لديهم توجيهات تجاه هذه القورات القومية وأيضا تجاه ما سوف يتخذونه » .

وأنه بعد أخذ الوجهات نظر القنادة البريطانيين والسلطات المحلية ، سوف يقررون ما يتخذون ، وأضاف بلفور « ويجب أن تكون متأكدا أنه لن يتقرر أى شيء الا بعد التشاور معك ، ويجب أن تبقينى على دراية تامة لأية تطورات في الاتجاه الذي ذكرته » (٦) .

وكان لسماع المصريين عن استقلال بلاد العرب ، التي تعتبر متأخرة بمراحل في الحضارة والارتقاء عن بلادهم ، مما دفعهم الى

---

F.O. 407/183 No. 140 Wingate to Balfour Nov. 8. (٤)  
1918.

!bid. (٥)

F.O. 407/183 No. 141 Balfour to Wingate Nov. 13, 1918. (٦)

الشعور بالمرارة والاحباط (٧) \* ثم كان الاعلان عن انتهاء الحرب الأولى في نوفمبر ١٩١٨ ، بمثابة الشرارة التي انطقت على ارجاس المصريين للمطالبة بحقوقهم في الاستقلال والتي كانت تلك الحرب قد خفتت من صوته ولكن لم تقض عليه تماما ، فمنذ لحظة اعلان الحماية التي كانت ايدانا بتغيير وضع مصر السياسي . " انشغل المصريون حكاما ومحكومين بمستقبل بلادهم وظل هذا الاهتمام يظهر ويختفى غير أنه لا يكاد ينقطع في أى من الحالتين . وكل ما كان يحدث هو تغيير أمر القائمين به واختلاف وسائل كل منهم . تبعا لتغير الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بمصر (٨) \* وفي نوفمبر ١٩١٨ شكل المنسوب السامي لجنة خاصة لبحث مستقبل الجمعية التشريعية برئاسة حسين رشدي وعضوية كل من عدلي وثروت وشتيهام وبرونيت (\*) .

وقد طلب رشدي من الأخير وضع مذكرة حول الاصلاح الدستوري في مصر ، لتكون أساس مناقشات اللجنة في عمله - الا أن برونيت وضع مشروعا تجاهل حقيقة مهمة اللجنة وهي التوصية باتخاذ الوسائل اللازمة للتقدم الدستوري (٩) \* وجعل مصر مستعمرة بريطانية لا أمل في استقلالها وكان هدفه اقناع الأجانب بالموافقة على الفاء امتيازاتهم ، حتى تنحصر السلطة كلها في يد المنسوب السامي (١٠) ، وما كاد يستلم رشدي هذا المشروع في أواخر أكتوبر ١٩١٨ حتى استاء منه أشد الاستياء ، وعلى الرغم من أنه يعتبر وثيقة سرية ، فقد حرص على اذاعته ونشره في طول

(٧) قانون رقم ٨٠ ، ص ٤٤٤ .

(٨) د عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، الجزء نفسه ، ص ١٢١ -

(\*) هذه اللجنة متفرعة من لجنة الامتيازات التي كانت قد تشكلت لاعادة النظر

في نظام الامتيازات ، انظر المرجع السابق والجزء ص ١٢١ - ١٢٤ .

(٩) د عبد الخالق لاشين - المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(١٠) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٩٠ - ٩١ .

البلاد وعرضها (١١) وفي الوقت نفسه بادر بنشر مشروعه الدستورى (\*) الذى وضعه بالاشتراك مع عدلى يكن يعارض فيه مشروع برونيت .

وقد عم السخط بين المصريين على السياسة البريطانية عندما اذيع المشروع والرد عليه اذ اتضح لهم حقيقة أهداف السلطة البريطانية فى مصر من اهدار لاستقلالها الداخلى التى نالت منذ عام ١٨٤٠ ، ولأنه أى مشروع برونيت أشد ايلاما لها من نظام الجمعية التشريعية الذى كان قائما منذ سنة ١٩١٣ (١٢) . وكان طبيعيا أن يشارك اللورد كيرزون وهو المعروف بأنه من غلاة الاستعماريين هذا المشروع ، فأبلغ السير وينجت « عن تقديره واعجابه بالتقرير المهم الذى أعده برونيت ؟ » (١٣) .

وفى حقيقة الأمر فإن هذا المشروع قد أنزل مصر الى مرتبة المستعمرات بجعل الكلمة العليا فى التشريع فى يد مجلس الأعيان ، الذى يتألف من المستشارين والموظفين البريطانيين و ١٥ أجنبيا ، و ٣٠ مصرية لا تؤلف منهم أغلبية هذا المجلس (١٤) .

وهكذا تأكد المصريون من هدف السياسة البريطانية ، ورغبتها فى الاحتفاظ بمصر ودعم الوجود الانجليزى بها (١٥) . ومع كل ذلك ظل البحث فى مستقبل مصر يؤرق الساسة والمصريين عامة ،

---

(١١) د. لطيفة سالم - المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(\*) انظر مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ٢١٦ - ٢٢٤ عن مشروع رشدى .

(١٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٩٨ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(١٤) نفس المصدر ، ص ٩٦ .

(١٥) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع والجزء السابق ، ص ١٢٥ .



ففي اجتماع في ٣ نوفمبر ١٩١٨ بين السلطان فؤاد والسير وينجت  
المنسوب السامي ، أعرب الأول عن رغبته في جعل مصر ملكية  
دستورية لها مجلس وطني (١٦) . وعندما أعلنت الهدنة في ١١  
نوفمبر ، بعث فؤاد ببرقية إلى الرئيس الأمريكي ويلسون يهنئه  
بانتصار الحلفاء ، ورجا السلطان في نهاية برقيته أن تكون المطالب  
المصرية موضع عناية الرئيس الأمريكي وعطفه (١٧) .

وقد انزعج وينجت عندما علم بأمر البرقية ، حيث أن السلطان  
فؤاد كان قد بعثها من وراء ظهره ، فلم يعلم عنها شيئا ، إلا بعد  
وصول الرد إلى وكيل أمريكا المفوض الذي أبلغه بأمرها ، وعندها  
سأله المنسوب السامي عن برقية السلطان ، قال إنه لا يدري عنها  
شيئا (١٨) . إلا أن وينجت استطاع أن يحصل على نسخة منها من  
مكتب التلغراف المصري بصفة شخصية (١٩) .

وكان تعليق المنسوب السامي عليها ، بأنها نتاج ذهن أذكر  
بكثير من ذهن السلطان وأنه يعتقد أنها من أعداد رشدي بالاشتراك  
مع محامي أيطالي قدير صديق للسلطان ، كما أنه يعتقد أيضا أن  
لحزب سعد زغلول « المتطرف » أصعبا فيها (٢٠) .

وعلى أية حال فإن رشدي وعدلى بتأييد من السلطان كانا  
يعتزمان السفر إلى أوروبا للمطالبة بحقوق مصر (٢١) .

---

(١٦) د . لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٨١ وانظر أيضا د . لاشين ،  
المرجع السابق ، نص ١٢٧ - ١٢٩ « بأن فؤاد طالما أعرب لوينجت عن رغبته في  
الحصول لمصر على حكم ذاتي طبقا لمبادئ ويلسون » .

(١٧) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ وأيضا المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(١٨) المصدر ، ص ١١٩ .

(١٩) المصدر نفسه والمصنفة .

(٢٠) المصدر نفسه والمصنفة .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ١١١ .

وقد شغلت فكرة البحث عن مصير مصر بعد الحرب أذهان العديد من المصريين سواء كانوا أعضاء في الجمعية التشريعية ، او مواطنين عاديين فمن سعد زغلول الى محمد محمود او من عمر طوسون الى أخنوخ فانوس وغيرهم دلالة على أنها حركة عامة لم تكن مقصورة على طائفة دون أخرى ، بل كان هذا التفكير عاما ، وكأنما قد أوحى الى الأمة بجميع طبقاتها أنه قد حان وقت العمل لتحرير مصر البلاد ، فكانت جماعات كثيرة من الأمة تفكر فيما يجب عليها أن تعمله (٢٢) .

وقد توالى اجتماعات سعد زغلول وزملائه (\*) سواء في منزله بالقاهرة أو في عزبته بمسجد وصيف وكان ثمرة تلك اللقاءات والاجتماعات تأليف الوفد المصرى كما هو معروف . وقد أثارت هذه التحركات رغبة وينجت فهو على علم بكل ما يدور فيها ويتحفظ المصريين ضد بلاده ، فأسرع بمحاولة احتوائها وأقام حفلة في الاسكندرية في ٢٢ أكتوبر ١٩١٨ دعا اليها الأمراء وكان من بين المدعوين حسين رشدى وعدلى يكن وسعد زغلول وآخرين ، وبالرغم من أن وينجت قد بث عيونه وأرهف سمعه لكل ما كان متوقعا أن يتبادله هؤلاء من أحاديث سياسية فقد انتهزوا فرصة هذا اللقاء وتحدثوا في الوضع الراهن ، وفي ضرورة عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح (٢٣) .

(٢٢) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ج ١١ ، ص ٤٦ .

(\*) محمد محمود - لطفى السيد - عبد العزيز فهمى - على شعراوى وانضم الى هؤلاء الخمسة محمد على علوية وعبد اللطيف المكباتى وشكلوا الوفد المصرى الذى مرعان ما ضم العديد من المصريين ، انظر : د . عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، ص ٩٢ - ١٠١ والرافعى ١٩١٩ - ١٩١٤ - ١٩٣١ ، ص ٧١ .

(٢٣) د . لطيفة سالم - المرجع السابق ، ص ٧٨ وانظر كذلك د . عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ٨٥ ان الامير طوسون تحدث مع سعد زغلول في

وقد انتهت تلك الاجتماعات والمشاورات الى أن قرّر سعد وزملاؤه من حزب الأمة ، ورشدي باشا وعدلى باشا ، تأليف وفدين أحدهما رسمى يمثل الحكومة المصرية مكون من رشدى وعدلى ، والثانى أهلى يمثل الأمة المصرية يرأسه سعد باشا ، وذلك للسفر الى انجلترا لحل القضية المصرية مباشرة مع الحكومة البريطانية (٢٤) . كما اتفقوا أيضا على انتداب ثلاثة منهم ، سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ، للنهاب لدار الحماية ومقابلة المندوب السامى بفرض طلب الترخيص لهم بالسفر الى انجلترا ، لمرض مطالب مصر على الحكومة البريطانية (٢٥) . أو كما ذكر سعد زغلول فى مذكراته عن ذلك بقوله ونسأله عن نية دولته فى مصير مصر (٢٦) .

وفى يوم ١١ نوفمبر قسابل سعد زغلول ياور (\*) المندوب السامى فى نادى محمد على وطلب منه تحديد موعد مع وينجت (٢٧) .

وبعد يومين حدد المندوب السامى مقابلته للزعماء الثلاثة (٢٨) . وكان قد انتابه نوع من التردد ماذا يفعل ؟ هل يهملهم حتى

---

حفلة رشدى باشا فى ٩ اكتوبر ١٩١٨ عن ضرورة ارسال وفد للمطالبة بحقوق مصر الى مؤتمر انصليج .

(٢٤) محمود أبو الفتوح - المسألة المصرية ، ص ٤٣ - ٤٤ وأيضا د. عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ٨٦ وانظر امباب الالتجاء الى الحكومة الانجليزية بدلا من مؤتمر انصليج الذى كان مقررا من قبل السفر اليه . اعلان الاحكام العرفية ، نصيحة المندوب الأمريكى . معظمهم رجال من حزب الأمة ...

(٢٥) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، ص ١٩١٤ - ١٩٢١ ، ص ٦٦ .

(٢٦) مذكرات سعد زغلول ، ج ٧ ، ص ١٦١ .

(\*) ياور وينجت هو Ulrich Alexander الكسندر .

(٢٧) د. غيد الله غريبوى ، حزب الوفد منذ نشأته حتى عام ١٩٢٦ .

ص ٣٩ .

(٢٨) المرجع السابق ، الصفحة نفسها وانظر الرافعى المرجع السابق .

ص ٦٦ . رشدى هو الذى حدد الموعد .

يستأذن حكومته وقد حسم تردده بأنه من المفيد أن يلتقى بهم ، وإن كان قد خشى أن يعتبر هذا اللقاء « اعتراف رسمي بريطاني » ، بأن هؤلاء الزعماء يمثلون الشعب المصرى ولكنه تغلب على مخاوفه هذه بتحديد موعد للقاءهم ، لا لأنه يريد معرفة رأى سعد وجماعته فحسب ، بل لأنه كان يعلم أيضا أنهم لم يطلبوا مقابلته بدون موافقة السلطان ووزرائه ، وبأن هذه المقابلة لن تكون الا مناقشة أولية لابد وأن يليها طلبات رسمية من السلطان والوزراء (٢٩) .

### وينجت ومقابلة ١٣ نوفمبر :

وفى يوم ١٣ نوفمبر تم اللقاء المشهور بين وينجت والزعماء الثلاثة ، وفى هذه المقابلة حاول كل طرف معرفة ماذا يريد الآخر ، وما هى أهدافه بالنسبة للمسألة المصرية وفى بداية اللقاء أراد سعد معرفة ما هو الخير الذى تريده انجلترا لهم وخاصة أن المصريين قلقون على مستقبلهم ، وقد رد وينجت طالبا منهم ألا يتعجلوا وأن يكونوا متبصرين فى سلوكهم واتهم المصريين بأنهم لا ينظرون للعواقب البعيدة (٣٠) .

وعندئذ استفهم سعد عن معنى هذه العبارة ، فأجابه المندوب السامى « بأن المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر » ، فنفى سعد ذلك بأنه منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان انتخابه بمحض ارادة رأى العام برغم معارضة الحكومة واللورد كتشتر فى انتخابه ، وكذلك الأمر مع زميله ،

(٢٩) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٨٢ وإنظر مذكرات سعد زغلول .

ج ٧ ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٣٠) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، الجزء الأول ص ٤٨ . وأيضا ص ٥٠ عاما

على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٣٢ .

فرد السير وينجت « محذرا أياهم من المصير الذى انتهت اليه حركة الحزب الوطنى قبل الحرب وأنها أضرت مصر ولم تنفعها ، ثم تسأل ما هي أغراض المصريين ؟ » فرد شعراوى « اننا نريد أن نكون أصدقاء الانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر » (٣١) . وقد اندهش وينجت عند سماعه ذلك فصاح قائلا « ادن اسم يهيبون الاستقلال » ، فأجابه سعد « نعم ونحن أهل له وماذا ينقصنا ليكون لنا استقلال كباقي الأمم المستقلة » فما كان من وينجت إلا أن اجاب ان الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم » (٣٢) .

فرد عبد العزيز فهمى « نحن نطلب الاستقلال التام . تم دافع عن مبدأ الحزب الوطنى خبائنه كان يعبر عن امل المصريين جميعا فى الاستقلال التام ، وهو مبدأ حزب الأمة نفسه الا أن طريقته أخف فى الحدة من الحزب الوطنى ، وان كان الغرض منه تحقيق الهدف نفسه بطريقة تمنع الاعتراض ، وأكد فهمى على أن طلبهم للاستقلال التام ليس مبالغ فيه ، بل ان مصر أرقى حضارة من البلغار والصرب والجبل الأسود الذين نالوا استقلالهم قديما وحديثا وقد تحجج وينجت بأن نسبة الأميين فى مصر كبيرة عنها فى البلاد التى ذكرتها . فرد عبد العزيز فهمى « ان هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم ، وأن شروط الاستقلال التام متوفرة فى مصر ، فان لها تاريخا قديما وسوابق فى الاستقلال التام ، وسكانها عنصر واحد ذوو لغة واحدة ، وهم كثيرو العدد وبلادهم غنية » (٣٣) .

---

(٣١) المصدر نفسه ، الجزء نفسه والصفحة وأيضا ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٣٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٢٣ . ومذكرات فهمى - الجزء نفسه ، ص ٤٩ .

(٣٣) المصدر نفسه والصفحة ١٢٤ . ومذكرات فهمى ، الجزء نفسه ، ص ٤٩ .

فقال وينجت « ان بلاد العرب التي حصلت على استقلالها لن تقدر على حكم نفسها فرد فهمي بأن ذلك راجع للمستقبل ، وبلاد العرب دون مصر بمراحل وقد حصلت على استقلالها وبالتالي فمصر أجدر بذلك » (٣٤) .

فأجابه وينجت أن مصر كانت عبدا لتركيا ، أفتكون أحط منها لو كانت عبدا لانجلترا ، فرد شعراوي « نحن نريد ان نكون اصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد » ، وفي النهاية قال وينجت ولكن مركز مصر حريياً وجغرافياً يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا ، فرد سعد قائلا ، « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فاننا نعطيهما ضماناً في طريقها للهند وهي قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها ، حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » (٣٥) .

ثم قال سعد زغلول « اننا نتكلم بهذه المطالب هنا بصفتك ممثلاً لهذه المولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نساخر للتكلم في شأنها مع ولاة الأمور في انجلترا ولا نلتجئ هنا لسواها . ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية » .

فرد عليه المنسوب السامي بأنه يعتبر هذه المحادثة غير رسمية ، بل بصفة حبيه فانه لا يعرف شيئاً عن أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد (٣٦) .

---

(٣٤) المصدر نفسه . ص ١٢٤ . المصدر نفسه والجزء . ص ٥٠ .

(٣٥) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٩ . وأيضا مذكرات

عبد الرحمن فهمي ، الجزء نفسه ، ص ٥٠ - ٥١ .

(٣٦) المرجع نفسه والصفحة ، وأيضا المصدر نفسه والجزء ، ص ٥١ .

وقد استطاع وينجت أن يخرج من هذا اللقاء الذى تم بصورة ودية بعدة ملحوظات :

**أولا :** أنه قد عرف تماما ما يطلبه الزعماء لبلادهم « الاستقلال الذاتى » التام لمصر الذى لا يترك لبريطانيا الا حق الاشراف على مسألة الدين العام ، والتسهيلات الخاصة بقناة السويس » (٣٧) وهو ما كان يريد أن يعرفه .

**ثانيا :** تأكيده من رغبة الزعماء الثلاثة فى السفر الى لندن لتقديم مطالبهم (٣٨) .

**ثانيا :** تأكده من رغبة الزعماء الثلاثة فى السفر الى لندن لتقديم فى ١٧ نوفمبر وبعد خمسة أيام من المقابلة بقوله « ومن المرجح أن تتخذ الحركة الجديدة شكلا أوسع ، وقد سمعت أن المصريين البارزين يستعدون لعقد اجتماعات لبحث هذه المسألة » (٣٩) ، كما كان رأى وينجت كذلك « بأنه ليس هناك شك كبير فى أنه لا سلطان مصر ولا الوزراء يشعرون بأنهم على درجة كافية من القوة تمكنهم من معارضة المطالب الوطنية مهما بدت غير مقبولة » (٤٠) .

**رابعا :** أدرك المندوب السامى من هذا اللقاء أن الوزراء المصريين وحدهم لم يعودوا يمثلون رأى العام المصرى (٤١) .

---

(٣٧) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٤٩ ، وثيقة ١٥ .

(٣٨) المصدر نفسه والصفحة والوثيقة .

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ١٤٩ .

(٤٠) المصدر نفسه والصفحة .

(٤١) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٥١ .

**خامسا :** تسليم وينجت بحق المصريين فى الإفصاح عن مطالبهم ونقلها مباشرة الى لندن دون تدخل من الحكومة المصرية (٤٢) .

أما عن اللقاء نفسه فقد وصف ريجنالد وينجت بحق لحكومته موقفه من الحديث الذى جرى بينه وبين الزعماء الثلاثة ، « بأنه قد ندد بأقصى الألفاظ بالحركة الوطنية السابقة (١) ، وانتقد انتقادا صريحا مختلف وجهات نظر الزعماء كما حذرهم بأن عليهم أن يتحلوا بالصبر ، وان يضعوا فى اعتبارهم التزامات الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت » (٤٣) .

وبعد ساعات قليلة من مقابلة السير وينجت للزعماء فى ١٣ نوفمبر ، تم لقاء بينه وبين رئيس الوزراء ، الذى طلب منه هو الآخر أن يسافر هو وعدلى باشا الى لندن ، « بغرض تحديد الحماية ومعرفة كنهها وماهيتها ، وحقوق مصر على بريطانيا تحت الحماية » (٤٤) .

وقد تطرق الحديث الى مقابلة سعد وزملائه ، فأبدى وينجت دهشته من أن ثلاثة من الرجال يتحدثون عن أمر أمة بأسرها دون أن يكون لديهم صفة التحدث باسمها . فأجابه رشدى بأن لهم هذه الصفة اذ أن سعد هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وعبد العزيز فهمى ، وعلى شعراوى عضوان فيها (٤٥) . كما أخبره

---

(٤٢) المرجع نفسه ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

(★) عدلى يكن - كان وزيرا للمعارف فى وزارة رشدى .

(٤٣) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٤٩ .

(٤٤) قانون رقم ٨٠ ، ص ٢٤٥ وايضا د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق

ص ٩٣ ود . عبد الله عزباوى ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٤٥) د . عبد الله عزباوى ، المصدر السابق ، ص ٤١ . د . عبد العظيم

رمضان ، المرجع السابق ، ص ٩٣ .



بأنه على علم بخطتهم وأنه يرى من الأفضل السماح لهم بأن تسمع وجهات نظرهم في لندن ، لأنه في حالة رفض طلبهم فإن نهمة عدم كفاية التمثيل بالنسبة للمسألة المصرية يمكن عندئذ أن تثار ضد الوزراء المصريين المسؤولين كما سيحدث إذا سافروا هم وحدهم الى لندن (٤٦) .

وقد كتب وينجت الى حكومته تقريراً عن هاتين المقابلتين ليحيطها علماً بهذه التطورات وقد تنبأ المنتخب السامى « بأن هذه الحركة ستتخذ شكلاً أوسع » كما سبقت الإشارة كما اقترح عليها السماح للوزيرين بالسفر الى لندن وأن تستدعى وليم برويت وسير شتيهام في الوقت نفسه حيث أن الأول ملم بمسألة الامتيازات ، والثانى على دراية واسعة بجميع المسائل المصرية الجارية (٤٧) .

وكان من رأى المنتخب السامى أيضاً بأنه « اذا لم تعالج هذه المسائل المشتعلة الآن فمن المحتمل أننا سنواجه صعوبات في المستقبل ، وأنى أعتقد أنه من العدل أن يعرف السلطان والوزراء جميعاً موقعهم » (٤٨) .

وفي الحقيقة فقد كان وينجت ميلاً لهذا الطلب فقبل انتهاء الحرب بعامين كان قد نصح حكومته بالمسارعة بتحديد ماهية الحماية حتى يهدأ قلق السلطان والوزراء والوطنيين المعتدلين والرأى العام كله .

---

(٤٦) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . من ١٥٠ وثيقة ١٥ وأيضاً د . عبد الله غريبوى المصدر نفسه والصفحة .  
(٤٧) المصدر نفسه ، من ١٥٠ .  
(٤٨) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، من ١٠٩ .

ولكن طلباته لم تعر أى اهتمام من حكومته ، وكان أن قدم  
اقتراحات أخرى بشأن ارسال لجنة رسمية الى مصر لاختبار الموقف  
ولكن مصيرها كان مصير الاقتراحات السابقة (٤٩) .

\* \* \*

وعلى أية حال فقد واصل السير وينجت برقيات وتقريره الى  
حكومته عن الوضع فى مصر الذى يتطور بسرعة كبيرة ، ولكن وزارة  
الخارجية البريطانية لم ترد على مندوبها السامى الا بعد ١٠ أيام  
« فى ٢٧ نوفمبر » حتى انه أبدى قلقه لعدم وصول أى رد على  
برقيات (٥٠) .

ومرة أخرى يكتب المندوب السامى الى حكومته بأخبار تكوين  
الوفد وجمع التوقيعات « أى فكرة التوكيلات » فيقول منها ايها  
قام سعد زغلول وعبد العزيز فهمى بالعمل على اعضاء الجمعية على  
حركتهم من خلال تجميع الأنصار من المديرىات والحصول على عون  
اعضاء الجمعية التشريعية على وجه الخصوص وقد طلبوا منهم  
التوقيع على بيان يمنح الوفد السلطة الكاملة لتشكيل لجنة لتبحث  
بالوسائل السلمية والطرق القانونية كيفية الحصول على الاستقلال  
التام وفقا لمبادئ الحرية والعدالة التى أقرتها بريطانيا وحلفاؤها  
خلال الحرب للشعوب الضعيفة (٥١) . وقد علق وينجت لحكومته  
على هذه الحركة « وهدف هؤلاء الزعماء أن يقدموا أنفسهم باعتبارهم

---

(٤٩) د عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(٥٠) انظر ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٢٠ وثيقة ١٤ ، ص ١٥٠  
وثيقة ١٥ .

(٥١) F.O. 407/183 No. 144 Wingate to Balfour, Nov. 75, 1918.

ممثلين لمصر المتحدة وبالتالي يضغطون على الرأي العام فى إنجلترا وفى أى مكان آخر » (٥٢) .

ولما كان قد بدا أن هناك حملة مرتبة ضد الحماية ، حيث صدرت بعض النشرات بغرض «اجتذاب طلاب المدارس فى مختلف أنحاء البلاد ، مما ولد موجة من المشاعر السياسية (٥٢) ، حميت المندوب السامى أن ينبه رشدى بأن أى اجتماعات عامة تعقد بغرض تغيير انوضع القانونى القائم عرضة لأن تمنع ، كما أن الداعين إليها عرضة لأن يعتقلوا ، وفى الوقت نفسه وجه تحذيرا إليه « بأن هذا الأمر موضع جدل ، ويتطلب منى أن أبحثه » (٥٤) .

ولما كانت منشورات توكيل الوفد قد انتشرت فى الأقاليم بصورة كبيرة ، فقد ذكر وينجت لحكومته بأنه « قد خول بكل ارتياح » مستشار الداخلية ، ومدير الأمن العام سلطة ايقاف هذه المنشورات حسب طلبهما (٥٥) .

وواصل المندوب السامى اخبار حكومته بأمر سعد وصحبه وقد أطلق عليهم توصيف « المتطرفين » ، بأنهم شكلوا لجنة (\*) من ١٤ فردا ، وأن سعد زغلول قد قدم له هذه الأسماء ، ومعها التماس مكتوب بأن يسمح لهم بالسفر الى إنجلترا فورا وفى ظل النظام القائم فان السلطة العسكرية هى التى تمنح تصاريح السفر وللأسباب الملحة (\*\*). ولم أستطع أن أوصى القائد العام بتسهيل

---

(٥٢) Ibid.

(٥٣) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(٥٤) ٥٠ عاما على الثورة وثيقة ١٤ ، ص ١١٣ - ١١٤ .

(٥٥) ٥٠ عاما على الثورة ، ص ١١٤ .

(★) انظر محمود أبو الفتح ، المسألة المصرية ، ص ٤٨ - ٤٩ .

(★★) لأن مصر كانت تحت الأحكام العرفية فان السلطة العسكرية هى التى

كانت تمنح التصاريح بالسفر .

رحلاتهم بلون موافقتكم (٥٦) . وقد حرص وينجت لكي يخلو مسئوليته امام حكومته أن يؤكد بأنه عندما قابل هؤلاء الزعماء في ١٢ نوفمبر « لم يعط هؤلاء اى وعد بتسهيل رحلاتهم وأنه أبلغهم أنهم أحرار أن يقدموا آراءهم الى لندن بالطريقة التي يرونها وفي الوقت نفسه اعترف بأن سعد زغلول وعبد العزيز فهمي « ينتهزان الفرصة التي أتاحت لهما لاستقبالهما في دار المندوب السامي باظهار شرعية حركتهما وأنه لا ضرر من الانضمام اليها (٥٧) » .

أى أن وينجت قد اعترف باستفادة الوفد من هذا اللقاء وهو ما اعتبرته حكومته خطأ منه .

وفي النهاية فإن المندوب السامي قد أكد على تحبيذه لفكرة السماح بالسفر للمصريين فقال « ومازلت أعتقد أنه من الأفضل بمجرد اسقاط القيود على السفر ، أن يسمح في لندن باستقبال الساسة المصريين الذين يودون مخاطبة وزارة الخارجية رأساً » (٥٨) .

استاءت وزارة الخارجية البريطانية من موقف وينجت في ١٢ نوفمبر ورأت أنه كان عليه أن يكون أكثر حزمًا مما كان ، وأن يعنف هؤلاء الوطنيين ، كما انتقدت دار المندوب السامي بأنها لا تعمل بالتنسيق والاتصال الواجبين مع القصر (٥٩) (\*) . واتهمته كذلك بالضعف وأنه كان عليه كبح جماح الحركة (٦٠) . ولا شك أن هذا النقد الموجه لوينجت من حكومته لم يكن منصفًا تمامًا :

F.O. 407/133 No. 144, Op. Cit., (٥٦)

Ibid. (٥٧)

Ibid. (٥٨)

(٥٩) المصدر نفسه والصفحة .

(\*) اتهام الخارجية للدار بذلك . لأن حركة الوفد قد لاقت تشجيعًا من

السلطان والوزراء انظر ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٢ .

(٦٠) المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

١ - فانه لم يكن يستطيع رفض طلب الزعماء ، لأنه يعلم ان هذا الطلب كان بموافقة السلطان والوزراء ، كما كان مدركا تماما بأن مصر كلها ترغب في تغيير وضعها السياسى (٦١) . فبلقائه مع زعمائها تأكد من معرفة ما يريده المصريون جميعا .

٢ - وبالنسبة لاتهامات الخارجية للدار « بعدم التنسيق مع القصر » ، فقد كان غير واقعى فطالما فرضت الدار ارادتها على القصر ، وليست أزمة تغيير الوزارة ببعيدة ، وأيضا طالما عبر السلطان حسين ومن بعده فؤاد للمندوب السامى عن رغبتهما فى منح مصر درجة أكبر من الحكم الذاتى والذى نقلها بدوره لحكومته (\*) .

وعلى أية حال فقد حدد مستر بلفور موقف حكومته من رغبات المصريين فى رسالة بعث بها الى ممثله فى مصر فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٨ بدأها بقوله ، « لا أستطيع أن أخفى عليكم أن استقبال الزعماء المصريين الذين تقدموا بمطالب مبالغ فيها قد خفقت انطبعا سيئا هنا ، وأتمنى ألا يكونوا قد تلقوا تسجيلا من جبة ما ، السلطان أو الوزراء » (٦٢) . كما رفض بلفور أيضا سفر سعد وصحبه بقوله « وإن تكون ثمة فائدة للسماح للزعماء الوطنيين أن يأتوا الى لندن ويقدموا طلباتهم المتطرفة التى لا يمكن النظر فيها ، وسوف تكون

---

(٦١) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ ود. عبد الله عزباوى ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(\*) انظر الفصل الأول علاقة دار المندوب السامى بالسلطان حسين وفؤاد .  
F.O. 407/183 No. 143 Balfour to Wingate - Nov. 27. (٦٢)  
1918, Tel. No. 1428.

وأيضا ٥٠ عام على الثورة ، ص ١٥٢ - ١٥٣ .

الحكومة البريطانية مستعدة دائما للنظر بالعطف لآى اقتراحات معقولة من جانب الوزراء أو غيرهم من المصريين » (٦٣) .

وقد رأى وزير الخارجية أن زيارة الوزيرين ليست مناسبة الآن ، « وأن كان قد رحب بزيارة يقوم بها رشدى باشا وعدلى باشا للتعبير عن آرائهم » (٦٤) ثم خاطب وينجت بقوله « وأن كان من المرغوب فيه أن تتبنوا الاقتراح الذى قدمته لقيام لجنة لزيارة مصر وكتابة تقرير عنها قبل اتخاذ قرار بشأن أية اصلاحات » (٦٥) .

نلاحظ موافقة وزير الخارجية على فكرة وينجت الذى كان قد قسمها لهم بارسال لجنة لدراسة الأوضاع فى مصر ، وهى التى رفضت من قبل وهى نفسها أيضا التى ستنفذ بعد قيام الثورة بارسال لجنة ملنر .

وفى النهاية رأى بلفور ضرورة حضور وينجت فى أثناء وجود الوزراء فى لندن كما طلب اعداد مجموعة القوانين التى سوف تصدر للمحاكم الجديدة مع السير وليم برونيت ، الذى عليه أن يركز جهوده فى هذا الشأن (٦٦) .

وهكذا نظرت الخارجية البريطانية للحركة الوطنية المصرية نظرة سخط وأنكرت على رشدى اصراره على عرض مطالب مصر فى لحظة غير ملائمة بل استاءت من مندوبها أيضا لأنه كان غير مدرك أن وزارة الخارجية لديها مسائل عالمية أهم من المسألة المصرية .

---

Ibid. (٦٣)

Ibid. (٦٤)

Ibid. (٦٥)

407/183 No. 143, op. cit. (٦٦)

وفى الحقيقة فإن وينجت كان مدركا تماما للصعاب والمشاكل التى تمر بها حكومته وقد اعترف بذلك فى احدى برقيات اللورد هاردنج ، ولكن المسألة المصرية الملحة والتى كانت تتطور تطورا سريعا ، الأمر الذى كان وينجت يحتاج فيه الى مشورة حكومته وخاصة أنه ليس اللورد كرومر أو كتشنر الذى يستطيع أن يستقل بقراره عن حكومته .

كما أن بلفور أيضا قد تنكر لسياسة الحكومة البريطانية التى طالما أعلنتها والقائمة على التدرج بالحكم الذاتى لمصر ، بحجة أن المصريين غير مؤهلين وقتذاك لهذا الحكم ؟ .

فكان على المندوب السامى ومساعديه من رجال الدار أو مستشارى الحكومة المصرية من الانجليز أو السلطة العسكرية أن يقرروا سياستهم بعد رفض حكومتهم سفر الزعماء أو الوزراء المصريين الى لندن فكان عليهم مواجهة الحركة الوطنية « الوفد » والسلطان والوزارة .

### اولا : الحركة الوطنية :

حاولت دار المندوب السامى أول ما حاولت الحد من انتشار نفوذ الوفد فى البلاد بعد أن انتشرت حركة التوكيلات انتشارا واسعا ، مما أوشك أن يكون أساسا لحركة عامة للمطالبة بالاستقلال التام ، فما كان من السلطة العسكرية الا أن عملت على احباطها ، فأصدر المستر هينز مستشار الداخلية أوامره مباشرة الى المديرين بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها بكل مالهيم من قوة (٦٧) .

---

(٦٧) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٧٤ وأيضا عباس العقاد - سعد زغلول سيرة وتحية . ص ٢٠٣ ومذكرات سعد زغلول . ج ٧ ، ص ١٧٦ .

غلبت الادارة هذا الأمر وزادت شدة اذ صادرت بعض التوكيلات  
التي تم التوقيع عليها (٦٨) \*

كما قام مستشار الداخلية بالضغط على الأعيان وتهديدهم  
لكي لا يشتركوا في هذه الحركة وأن يمتنعوا عن التوقيع على  
التوكيلات ، واستدعى أربعة من بين أعضاء الوفد وحملهم مسئولية  
« ما ينتج عن هذه الحركة » ولكنهم رفضوا أن يتحملوا هذه  
المسئولية وأوضحوا أنه أنهم يستعملون حقا مشروعا ، ولا يمكنهم  
أن يسألوا عن استعمال هذا الحق (٦٩) \*

وازاء هذا المسلك من جانب السلطات البريطانية ، امتنع  
الأفراد عن التوقيع ، وانقبضت صدورهم ، كما تركت الأثر نفسه  
على موقف الناس من الوفد ، حيث « أمسك اغلب الذين كانوا  
يترددون علينا عن الاختلاف اليينا » (٧٠) كما يذكر سعد في  
مذكراته ، مما دفع الوفد أن يحاول تعويض ما فاته من تلك  
التوكيلات بانبات منعها ومصادرتها ، لأن اثبات ذلك يقوم مقام  
التوكيل ، ويزيد عليه أن يثبت تصرف الانجليز فقام بالاتفاق مع  
رشدى نفسه بصفته وزيرا للداخلية بتقديم احتجاج كتابي (\*) على  
منع التوقيع على التوكيلات ثم مصادرتها ، وقد أجاب رشدى باشا  
بأن هذه الأوامر قد صدرت من مستشار الداخلية ، نظرا لأن البلاد

---

(٦٨) عباس العقاد ، المرجع نفسه ، ص ٢٥٢ \*

(٦٩) مذكرات سعد زغلول ، الجزء نفسه والصفحة ، د عبد الله عزباوى ،

المرجع السابق ، ص ٥٧ \*

(٧٠) د عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ \*

(\*) أرسل الوفد خطابين يومي ٢٢ ، ٢٤ نوفمبر الى رشدى ، انظر عباس

العقاد ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ \*



ما زالت تحت الأحكام العرفية، ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت  
مما يدعو إلى الإخلال بالنظام العام (٧١) .

وفي هذا الرد اثبات للتوكيلات واثبات نل منع ، ولصدور  
الأمر من السلطة الانجليزية (٧٢) مما يعد إخراجا لها وفي الوقت  
نفسه تأييدا للوفد (٧٣) .

كما قامت السلطة العسكرية أيضا بمنع الاجتماعات العامة  
التي كان الوفد يستغلها في التحدث عن القضية المصرية في الأندية  
والجماعات العامة ، فأصدر القائد العام للقوات البريطانية أمرا بمنع  
كل اجتماع يصل خبره إليها (٧٤) ، فمنع اجتماع كان سعد قد  
اعتزم إقامته في داره بحجة الإخلال بالأمن ، ثم أعقبه برسالة أخرى  
« بأنه لا مانع عنده من أن تنشروا اعلانا آخر تصرحون فيه أن دعوتكم  
منعت قهرا » (٧٥) .

واستمرارا في سياسة حصار الوفد وتحجيم نشاطه رفضت  
السلطة العسكرية طلب رئيس الوفد في ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ ،  
باعطائهم تصريحاً للسفر إلى إنجلترا ، وعندما استعجل سعد زغلول

---

(٧١) عباس العقاد ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ د. عبد العظيم رمضان  
المرجع السابق ، ص ١٠٦ - ١٠٧ ، ود. عبد الله عزيبي ، المرجع السابق ،  
ص ٥٨ .

(٧٢) عباس العقاد ، المرجع نفسه ، ص ٢٠٥ ، عبد العظيم رمضان ، المرجع  
نفسه ، ص ١٠٧ .

(٧٣) عبد الرحمن الراغبي ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .  
(٧٤) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ وانظر الراغبي ،  
المرجع السابق . ج ٢ ، ص ١٠١ - ١٠٣ .  
(٧٥) محمد علي علوية ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ وعباس العقاد ،  
المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

طلبه هذا ، أجابت بأنه قد ظهرت صعوبات تمنع من أجابة طلبه ، ومتى زالت تلك الصعوبات ستتبادر باعطائه ومنحه الجوازات التي يطلبونها ، وفي يوم ٢٩ نوفمبر بعث الوفد بخطاب الى المندوب السامي يطلب اليه فيه التوسط بما له من نفوذ لدى السلطات العسكرية لتسهيل سفر الوفد سريعا لاهمية وجوده بلندن قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر (٧٦) . وقد رد وينجت على الوفد في أول ديسمبر ١٩١٨ من خلال القائم بعمل سكرتيره الخاص أن المندوب السامي قد رأى بعد استشارة حكومته أنه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية في هذا الشأن ، وأن الوفد له اذا رأى أن يقدم مقترحاته عن نظام الحكم في مصر كتابة الى المندوب السامي بما لا يخرج عن سياسة الحكومة البريطانية أى عن دائرة الحماية (٧٧) .

وبذلك حدد وينجت سياسة حكومته الثقائمة على رفض السماح للوفد بالسفر الى لندن مما يعنى حصر نشاطه في دائرة ضيقة لا تتعدى القيام بمحادثات بسيطة مع دار المندوب السامي (٧٨) ، ولأنها رأت أيضا في السماح بسفرهم اعتراف منها بانتمائهم كممثلين شرعيين للشعب المصرى واعطاء حركة الاستقلال موافقة رسمية ، يضاف الى ذلك أنهم قد يلجئون الى اثاره المشاكل أمام مؤتمر السلام في حالة عدم تحقيق مطالبهم في لندن ، الأمر الذى قد يسبب للحكومة البريطانية المزيد من

(٧٦) منكرات عبد الرحمن غمى ، المصدر السابق ، ص ٦٢ - ٦٥ .  
 وأيضا عبد الله عزباوى المصدر السابق ، ص ٦٠ وأيضا عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

(٧٧) محمود أبو الفتوح ، المرجع السابق ، ص ٥٠ وأيضا د. عبد الله عزباوى المرجع السابق ، ص ٦١ .

(٧٨) د. عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ١٠ وأيضا المرجع السابق والصفحة .

الخرج (٧٩) • كما يدل أيضا على تمسكها بالحماية (٨٠) • وقد أثار هذا الرد اعتراض الوفد فأرسل سعد الى وينجت « يبلغه بأنه ليس فى وسعه ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات » ولا نكون مطابقة لارادة الأمة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات التى أعطيت لنا « كما أوضح الهدف من سفرهم وهو أن يكون الوفد على اتصال برجال السياسة والممثلين للأمة الانجليزية ومن يتولون توجيه رأى العام البريطانى الذين لا شك فى تأثيرهم على القرارات الحكومية » (٨١) كما أنه من ناحية أخرى رأى استحالة وصول الوفد الى أغراضه من خلال تبليغات تقدم فى مصر فقط مما يعنى ضرورة السماح له بالسفر باعتباره الممثل الموكل عن الأمة المصرية (٨٢) • ويلاحظ أن سعد زغلول فى رده على وينجت رفض التفاوض على أساس الحماية (٨٣) • وقد ترتب على تنفيذ وينجت لأوامر حكومته بمنع سفر الوفد والتمسك بالحماية أن بعث فى ٤ ديسمبر ١٩١٨ برقية الى لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية يشكو فيها الحصار المضروب على البلاد ، ومنعه من السفر الى أوروبا (٨٤) •

وقد أصدر وينجت أمرا الى الرقابة بمنع ارسال هذه البرقية ، وفى الوقت نفسه بعث بترجمتها الى لندن •

---

(٧٩) د • عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ و ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٢ ، ٢٦٧ •

(٨٠) د • عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق والصفحة ود • عبد الله عزباوى المرجع السابق والصفحة السابقة •

(٨١) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، المصدر والجزء السابق ، ص ٦٦ والمرجع السابق ، ص ٦١ •

(٨٢) المصدر نفسه والجزء وانصفحة • د • عبد الخالق لاشين • المرجع السابق ، ص ١٧٧ •

(٨٣) د • عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ •

(٨٤) محمود أبو الفتح ، المرجع السابق ، ص ٥١ - ٥٢ •

كما غير الوفد من خطته بالاتجاه نحو تدويل المسألة المصرية بدلا من حصرها في انجلترا وحدها ، فأعلن عن تأليف الوفد ووضع برنامج سياسى جديد فى ست نقاط ، اهم ما فيه طلب الاستقلال التام ، وقيام حكومة دستورية تتعهد باحترام الامتيازات الأجنبية ، وحيدة قناة السويس (٨٥) .

وفى ٦ ديسمبر بعث الوفد بكتاب الى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر ، كما أرسل الى الرئيس ويلسون يبلغهم فيه بتشكيل الوفد المصرى ، وبرنامجهم وموقف السلاطن البريطانيين منه (٨٦) .

وهكذا أدى تعنت الحكومة البريطانية ، برفضها نصيحة ممثلها فى مصر بالسماح بسفر المصريين الى انبعاث الحركة الوطنية، وظهور الوفد كممثل لتلك الحركة ...

### ثانيا : مع السلطان والوزراء :

بعد أن رفضت الحكومة البريطانية طلب رشدى وعدلى السفر الى لندن ، رأى هؤلاء أن لا سبيل أمامهم الا رفع استقالة الوزراء الى السلطان ، ولكن السير وينجت تدخل فى الأمر محاولا تفادى الأزمة ، فقام بزيارة للسلطان فؤاد الذى دافع بحماسة عن استقالة الوزراء ، وأضاف أن الشعور الوطنى والرغبة فى الاستمتاع بحق تقرير المصير تتصاعد بين المصريين ، الأمر الذى يتطلب من الحكومة البريطانية وضع ذلك موضع الحساب ، وأنه من المستحيل عليه فى الوقت الحالى أن يرسل لاستدعاء المتطرفين كما تطلب الحكومة

---

(٨٥) ٥٠ عاما على الثورة ، المصدر السابق . ص ١٦٥ .

(٨٦) د عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق . ص ١٧٩ .

البريطانية (\*) ، وقد طلب السير وينجت من السلطان ان يرسل للوزراء ويحثهم على سحب استقالاتهم فذكر انه قد فعل ذلك ولأنهم اعتذروا . وقد أرسل اليه رشدي باشا مذكرة يشرح فيها معنى الحماية وهي في رأيه تعنى ببساطة الضم ، أو من ناحية أخرى سيادة تتضمن مصالح القوة الحامية على حساب الدولة المحمية وأنه في الوقت الذي تنتزع فيه بريطانيا الاعتراف بحمايتها على مصر فإن ذلك يتناقض تماما مع المصالح المصرية وأنه لا هو ولا عدلي باشا يريان اثاره المسألة المصرية في مؤتمر انصليح (٨٧) . وأمام هذا الوضع نصحت الخارجية البريطانية مندوبها السامي بضرورة البحث عن وزراء آخرين يشكلون وزارة جديدة ، فحاول وينجت اقناع ثروت ولكنه ابدى تخوفا من أن يعمل منفردا بمعزل عن رشدي وعدلي ، واعترف بقوة الرأي العام على مسلكه . ولكنه في الوقت نفسه نصح بأن تشكل وزارة محايدة يرأسها اما مظلوم باشا أو اسماعيل سري باشا (٨٨) (\*\*) .

ويبدو ازاء محاولات دار المندوب السامي في البحث عن مخرج ، أن التقى سير برونيات مرة أخرى بعدلي باشا وثروت باشا ، وقد اعترف رشدي باشا أن مؤتمر السلام لن يقر شكلا محددا من الحماية وإن كان سوف يحظى الوضع القائم بموافقة دولية وأنه لا يستطيع أن يبقى وزيرا الى أن تأتي مثل هذه اللحظة ، وقد تحدث عدلي وثروت في المعنى نفسه ، وقد قال عدلي باشا أنه في ظل

---

(\*) انظر د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٢ كانت اخارجية قد طلبت من السير وينجت أن يطلب من السلطان أن يستدعي الزعماء الوطنيين ويهددهم .

F.O. 407/183 No. 157 Wingate to Balfour Dec., 18, (٨٧)  
1918.

(٨٨) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(\*\*) مظلوم : كان رئيس الجمعية التشريعية ، اسماعيل سري : كان وزير الاشغال في وزارة رشدي .

السيادة الاسمية لتركيا كان لمصر حقوق معينة وأنهم يريدون العلم  
ماذا سوف تكون حقوق مصر في ظل الحماية (٨٩) \*

وقد علق وينجت بأنه من الواضح أنهم لا يقدمون مطالب  
محددة وبالتالي ليس لديهم أى برامج بناءة ، « وقد قال ثروت أنه  
المطلوب من جانبنا القيام ببعض اجراءات غير تقليدية منها خلع  
السلطان الذى اعتبره مسئولا عن انتشار حالة الهياج  
السياسى » (٩٠) \*

وقد طلب السير وينجت تخويله حق أن ينصح السلطان بقبول  
استقالة الوزارة ، ويقترح أن يكلف مظلوم باشا بتشكيل الوزارة  
الجديدة وان يصدر السلطان مرسوما يدين فيه حركة المتطرفين ،  
وان كان من غير المتوقع أن يقبل السلطان اصدار مثل هذا المرسوم  
ان لم يتم تهديده ان مثل هذا الرفض قد يكلفه منصبه (٩١) \*

وبناء على ذلك فقد حولت الخارجية البريطانية مندوبها السامى  
فى ٢٣ ديسمبر سلطة نصيح السلطان بضرورة قبول استقالة  
وشندى ، وتشكيل وزارة جديدة سواء برئاسة مظلوم باشا أو سرى  
باشا لان بالامكان قبول كل منهما رئاسة الوزارة (٩٢) \*

ولكن نتيجة لرفض هذين المرشحين مظلوم وسرى قبول  
تشكيل الوزارة ، اضطرت دار المندوب السامى الى ارجاء البت فى

---

F.O. 407/183 No. 185 Wingate to Balfour Decl, 18, (٨٩)  
1918.

Ibid. (٩٠)

Ibid. (٩١)

(٩٢) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق والصفحة \*

استقالة رشدى وعدلى اللذين عاودا تقديمهما من جديد فى ٢٣ ديسمبر (٩٢) ، ولكن السلطان فؤاد رفضها ايضا . كما اخذت دار المندوب السامى تحاول من جديد اثناءه عن الاستقالة فألح عليه المستر هينز مستشار الداخلية . وعاد رشدى وقرر ضرورة قبول استقالته فى خطاب ثالث بعث به الى السلطان فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٨ ، يستعجل قبولها (٩٤) . ولكن يبدو أن وينجت قد نجح فى استعفاء الوزيرين على الوفاء . حيث يدور المندوب السامى لحكومته أن الوزيرين أصرا على ذلك حتى يظهر زغلول وزملاؤه عجزهم عن الوفاء بعهودهم ، نظرا لأنهم لن يجدوا أذانا صاغية من جانب الحكومة البريطانية لاستحالة استقبائهم رسميا من جانبها ولهذا فسيعودون الى مصر « خالى الوفاض » (٩٥) وإن كانت مذكرات سعد زغلول تؤكد على أنه هو الذى ضغط على رشدى وعدلى لكى يشترطا سفر الوفد ، فقد كانا موافقين على السفر دونه (٩٦) . وعلى كل حال فقد بعث السير وينجت فى ١٦ يناير الى حكومته يؤيد طلبات رئيس الوزراء ويحثها على قبولها . الأمر الذى أدى بالحكومة البريطانية الى استدعائه لشرح الموقف بنفسه (٩٧) ، وفى الوقت نفسه أشار المندوب السامى على وزير خارجيته بضرورة ارجاء اتخاذ أى قرار الى حين وصوله الى لندن (٩٨) .

- 
- (٩٢) المرجع نفسه والصفحة وانظر محمود أبو الفتح ، المرجع السابق ، ص ٥٤ خطاب استقالة رشدى والرفعى . المرجع والجزء السابق ، ص ١٠٧ .  
(٩٤) المرجع السابق ، ص ١٠٧ - ١٠٨ وعباس العقاد ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ .  
(٩٥) د عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ .  
(٩٦) مذكرات سعد زغلول ، ج ٧ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .  
(٩٧) د عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٢ ، ويقل ، المرجع السابق ، ص ٤١ .  
(٩٨) د عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

غادر السير وينجت القاهرة فى ٢١ يناير متجهاً الى باريس لمقابلة المسئولين البريطانيين (\*) الذين يشاركون فى مؤتمر السلام. وكان يحذوه أمل كبير فى اقناع حكومته بالموافقة على ما توصل اليه مع وزراء مصر .

وفى ٢٩ منه وصل باريس . وقابل على انفور اللورد هاردنج Balfour وفى اليوم التالى تقابل مع مستر بلفور Balfour ومسئولين آخرين ، وفى خلال تلك الفترة ومع اشتعال الروح الوطنية ظل المندوب السامى يحاول اقناع حكومته باجابة طلب رئيس الوزراء ، وامام محارلات وينجت وتأزم الموقف فى مصر خاصة مع اصرار رشدى على الاستقالة وافقت الخارجية البريطانية فى اول يناير ١٩١٩ على قبول سفر الوزيرين فقط الى لندن خلال شهر فبراير ، وفى الوقت نفسه فانها لم تتمكن من استقباليهما الا فى شهر مارس واقترحت الخارجية أن يسبق السير وينجت الوزيرين الى لندن على أن يتبعاه خلال أسبوع أو عشرة أيام (٩٩) . على ان رشدى وعدلى رأيا أن هذه الدعوة جاءت متأخرة للغاية وأن الحكومة البريطانية سوف تكون فى تلك الفترة قد استصدرت قرارا بقبول الحماية من مؤتمر السلام ، ومن ثم سوف يكون مركزهم ضعيفا للغاية عند السفر الى لندن (١٠٠) ، وأنه لا قيمة بالسماح لهم بالسفر الى العاصمة البريطانية ان لم يقترن ذلك باجراء يعيد لهم بعض شعبيتهم ، وأكدوا أن موقفهم سيصبح لا قيمة له ما لم

---

(\*) البريطانيون الذين قابلهم وينجت ( بلفور - روبرت سسل - هاردنج ولويد جورج والسير اير كير - وغينيب كير ) ، انظر د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٢ .  
(٩٩) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٢ - عباس العقاد - المرجع السابق ، ٢١٤ - ٢١٥ .

F.O. 407/184 Inc. in No. 31 Notes on Conversations by (١٠٠)  
R. Wingate on Jan 14, and 15, 191.



يسمح لسعد زغلول بالسفر الى لندن والعودة حاراً  
الوفاض (١٠١) . وشرح لهما وجهه نظره ، ومقترحاته لحل  
الأزمة ، وقد وافق عليها بلفور بشكل عام ، الا أنه نظراً لأن اللورد  
كيرزون كان يتولى أعمال وزارة الخارجية آنئذ كان عليه أن يتوجه  
الى لندن ، لمناقشه المسألة معه ، وسوف يقوم كيرزون بإعداد القرار  
اللازم في شأن السياسة التي يجب اتباعها ويبلغه بها في  
باريس (١٠٢) .

وصل وينجت الى لندن في ٣ فبراير ، ولكنه ظل أسبوعين  
ينتظر قبل ان يتمكن من مقابلة كيرزون (١٠٢) ، وربما يعزى ذلك  
التأخير الى رغبة القائم بعمل وزير الخارجية في إتاحة فرصة دراسة  
القضية المصرية قبل مقابلة المنسوب السامي . يضاف الى ذلك أن  
كيرزون كان من غلاة الاستعماريين الذين يرون في الأفكار الوطنية  
خطراً يهدد بريطانيا ويؤدي الى قيام الثورات والاضطرابات (١٠٤) .

وطوال المدة التي قضاها وينجت في باريس ولندن لم ينقطع  
شتيهام القائم بأعمال المنسوب السامي ، عن الكتابة الى حكومه بأن  
الوزيرين قد عادا الى عملهما طبقاً لوعدهما لتسير وينجت ، بأنهما  
سيعملان بصفة غير رسمية ، الا أنهما قلقان بشأن السفر ، لأن  
وينجت كان قد وعدهما حسب قول حكومته بأنهما سيكونان في  
لندن بعد وصوله بعشرة أيام (١٠٥) (\*) ، ولهذا ردت الخارجية

---

F.O. 407/184 No. 23 Wingate to Curzon, Jan, 16, 1919 (١٠١)  
Tel. No. 23.

(١٠٢) د عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(١٠٣) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(١٠٤) د عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ١٨٤ - ١٨٥ .

(١٠٥) المرجع نفسه ، ص ١٨٥ .

(★) وانظر أيضاً منكرات سعد زغلول ، ج ٧ ، ص ٢٢٧ - ٢٢٩ توضيح

قلق الوفد من تأخر رد وينجت واتصالهم بشيتهام ورد فعل رشدي وعدلى  
على ذلك التأخير .

على القائم بعمل المندوب السامى بأن المسألة ماتزال محللا للتشاور مع المندوب السامى وبدا لهيئة دار المندوب السامى فى القاهرة أن وينجت قد فشل فى مهمته (١٠٦) .

وأخيرا نجح الرجل فى الاجتماع بكيرزون فى ١٧ فبراير . حيث عرض عليه مشروع برقية تنص على دعوة الوزيرين الى لندن للادلاء بوجهات نظرهما فى المسألة المصرية ، وذلك فى أى وقت يلائمهما ، مع السماح لمن يشاء من السياسيين المصريين الآخرين بالسفر من مصر ، وبهذا يستطيع زعماء الوفد السفر الى لندن مع الوزيرين . وقد أوضح السير وينجت لرئيسه أن هذا الاجراء سوف يخفف من حدة التوتر ويرضى السلطان والوزراء ، وأكد أنه اذا لم يعمل بتوصياته فان الزعماء الوطنيين سوف يهربون السلطان والوزراء مما يجعل تشكيل الوزارة فى المستقبل أمرا مستحيلا (١٠٧) .

على أن كيرزون رفض قبول وجهة نظر السير وينجت ، فقد رأى أن الزعماء الوطنيين « يصوبون مسدسا الى رؤوسنا » ، ولم يستطع أن يدرك أن السلطان والوزراء والزعماء الوطنيين قد اتخذوا جميعا موقفا واحدا وأنه لا السلطان ولا الوزراء يجرمعون على اتخاذ أى خط يتعارض مع خطة الوطنيين حتى لو أرادوا ذلك . وانتهت المقابلة بأن أعلن كيرزون أنه سوف يعرض مشروع وينجت على باريس ، ولكنه اعترف صراحة ، بأنه سوف يرفقه برأيه الذى توصل اليه والذى سوف يتعارض معه ويخالفه وهذا ما قعله (١٠٨) .

---

١٠٦) عبد الخالق لاشين ، المرجع نفسه والصفحة .

١٠٧) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٢ وايضا

د . عبد الخالق لاشين ١٨٦ .

١٠٨) المرجع نفسه والصفحة : د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ،

ص ١٨٦ .

ويبدو أن الاختيار أمام الوفد البريطاني في باريس لم يكن سهلاً ، مما يقصر تأخيرته لمدة اسبوع ، فهم جميعاً يعرفون وينتجت جيداً وسبق لهم أن استمعوا الى وجهه نظره في باريس ، غير ان كيرزون كوزير مسئول عارض نصيحته وينجت ، وأكد لهم أنه ما من نتائج سسيئة يمكن أن تؤدي اليها نصيحته ورأيه ، وبذلك كان الاختيار في النهاية بين رأى ممثل حكومة بريطانيا وبين رأى وزير ضمن هيئة الوزارة ، الأمر الذي جعلهم يرجحون رأى كيرزون (١٠٩) .

وقد صور تغليب رأى كيرزون عن أنه كان مؤيداً ومتمشياً مع سياسة الحكومة البريطانية الراضية اعطاء مصر أى قدر من الاستقلال ، محبذة استمرار نظام الحماية بدليل وثيقة ٢٧ نوفمبر التي أرسلها بلفور الى وينجت وأيضاً فان موقف كيرزون كان متفقاً مع تفكيره بدليل ثنائته على مشروع برونيت مما يدل على شكل الاستقلال الذي يؤيده .

وأيضاً فانه رغم الحاج وينجت على حكومته بتأييده فكرة سفر الزعماء والوزراء ، الا أنها لم تستمع لنصيحته بل عنفته لمقابلة ١٣ نوفمبر ووصفته بالضعف الى حد مخز وأنه أخطأ لأنه استقبلهم وطلبت منه كسبح جماع الحرة (١١٠) . وان كان البريطانيون قد اعترفوا في مجلس النواب البريطاني عند مناقشة أسباب ثورة ١٩١٩ بخطئهم عندما رفضوا طلب زغلول بزيارة لندن (١١١) .

نتيجة لموافقة الحكومة البريطانية على رأى كيرزون كتب الى شتياهو القائم بعمل المندوب السامي في مصر في ٢٦ فبراير ١٩١٩ ، بمنع سفر الوفد فان التسليم بسفره ، يعنى اعطائه الصيغة الرسمية بأنهم يمثلون الرأى العام .

---

(١٠٩) عبد الخالق لانين المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(١١٠) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٨ .

(١١١) الاهرام : ٢٩ - ٥ - ١٩١٩ المسألة المصرية في مجلس النواب

البريطاني .

الأمر الذى يعطيه الفرصة لاستغلال الموقف كما فعل بعد  
مقابلة ١٢ نوفمبر وطلب كيرزون من شتبهام ابلاغ السلطان بتجديد  
دعوة الوزراء أو أى وزراء آخرين ينتدبهم السلطان للسفر الى  
لندن فوراً ، كما ان الحكومة البريطانية ستمنح هؤلاء كل التسهيلات  
كما سيلقون كل ترحيب ، وستكون أى مقترحات يطرحونها موضع  
الاعتبار ، « سواء بالنسبة لمستقبل العلاقات بين مصر والدولة  
الحامية - أو بالنسبة للاصلاحات الداخلية المصرية (١١٢) » .

كما أعرب له عن أنه لا يمكن التسليم بأن الوزراء المصريين  
المدعويين من جانب حكومة جلالة الملك لزيارة هذا البلد يسمح لهم  
بأن يملوا الشروط التى يجيئون على أساسها (١١٣) .

وبهذه السياسة حددت انجلترا رسمياً موقفها بعد طول  
مراوغة وأسفرت عن نواياها الحقيقية ، ولم تسمح لوينجت بالعودة  
الى مصر لممارسة عمله بل استبقته فى لندن بدعوى أن نصيحته  
مطلوبة منها (١١٤) . اذ كان معنى رسالته الى مصر أنه ان يقف  
وجهها لوجه أمام وزير خارجيته ، مما يصبح معه الموقف من وجهة  
نظرها امراً مستحيلاً (١١٥) .

وكان على دار المندوب السامى فى القاهرة أن تواجه « خطأ »  
قرار حكومتها عن طريق قمع الحركة الوطنية ثم تشكيل وزارة  
جديدة ومن هنا « بدأ الصراع الذى استمر أسبوعاً سمعت خلاله كن

---

(١١٢) د. عبد الخالق لاشين ، ص ١٨٧ - ١٨٨ .

(١١٣) مصطفى النحاس - المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(١١٤) لاشين المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

(١١٥) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق وانصفحة .

من السلطة البريطانية من جانب والحركة الوطنية من جانب آخر  
الى تأكيد غلبتها « (١١٦) » .

وذلك على الرغم من أنها لم تكن تتوقع امكان حدوث نورة  
» فالمستر هينز مستشار الداخلية وهي الجهة المسئولة عن حفظ  
النظام والقانون ، قد اذدرى بفكرة احتمال حدوث اضطرابات  
خطيرة « (١١٧) » بل أن السير شتيهام أيضا وقبل وقوع الثورة  
باسبوعين كتب الى وزيره يقلل من شأن الحركة التي يقودها الوفد.  
وبأن سعد ورشدي وعدلى قد فقلوا شعبيتهم ، وساد الانقسام  
معسكر الوطنيين وبدأت أعمال « الاثارة » تقل ورأى أن هذه الحركة  
تبدو مشابهة لما حدث عام ١٩١٤ (\*) ، وكما أن الرأي العام لم يتغير  
الا قليلا ، ولكن حماسه قد زاد منذ شهر نوفمبر بكلمات مبالغ فيها  
عن حكم جديد من الحرية والحكم الذاتي ، وأن هذه الحركة لا يمكن  
أن تقارن بأهميتها بحركة مصطفى كامل ، وليس هناك سبب يجعل  
هذه الحركة الجديدة تؤثر على قرار الحكومة البريطانية بخصوص  
المسائل الدستورية في مصر والشكل المناسب الذي ستكون عليه  
الحماية (١١٨) \* وبذلك وقعت دار المندوب السامي هي أيضا في  
خطأ آخر بعدم ادراكها تماما لخطورة الوضع الداخلي وهي التي  
تعاصر الأحداث بل أن شتيهام أيضا قد قلل من أهميتها عندما  
شبهها بما حدث في عام ١٩١٤ وبذلك فإن حكومته سوف تبسني  
قراراتها التالية على أساس خاطئ . وعلى أية حال فبمجرد علم

---

(١١٦) د . يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٠٧ .

(١١٧) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(★) عندما رفض السلطان حسين والوزراء قبول الحماية دون الحصون عنى  
بعض المزايا لمصر التي لم تكن الحكومة البريطانية على استعداد لمنحها ، انظر  
الفصل الاول .

(١١٨) Lord Lloyd - Op. Cit., pp. 290 - 291.

الوزراء المصريين برفض الحكومة البريطانية سفر الزعماء الوطنيين ،  
قدم رشدى باشا استقالته فى الأول من مارس عام ١٩١٩ وعندئذ  
رأى شتيهام ومساعدوه أن هذا الموقف سوف يؤدى الى اضعاف  
هيبة الوجود البريطانى مما دعا نائب المنسوب السامى الى أن يطلب  
من السلطان فؤاد قبول استقالة رشدى (١١٩) .

وقد انزعج الوفد من قبول السلطان للاستقالة ، ورأى أنها  
دليل على أن السلطات البريطانية فى مصر لا تقيم وزنا لأى اعتبار  
لايتفق مع مطامعها (١٢٠) . وأن قبول الاستقالة وتاليف وزارة  
جديدة معناه تثبيت لنظام الحماية ، وأيضاً فإن عدم قبول السلطان  
لها هو تأييد وتقوية لموقف الحركة الوطنية وحكومة رشدى تجاه  
السلطات الانجليزية ، ومن هنا كانت بداية تغير موقف السلطان  
واذعائه لدار المنسوب السامى (١٢١) .

وقد سارع الوفد متصدياً لهذه المحاولة ، فصمم على سد  
الطريق أمام المندوب السامى والسلطان بمنع أى مصرى من تشكيل  
وزارة جديدة ، وفى الوقت نفسه أرسل احتجاجاً الى السلطان  
وصفه شتيهام « بأنه صيغ بكلمات متواضعة فى نواح عدة إلا أنها  
نددت بالحماية وحذرت السلطان من الاستماع الى ما يدور فى  
مجالس دار الحماية كما أنها تضمنت تهديدات مقنعة بقناع رقيق  
ضد السلطان اذا مضى فى الاشتراك فى تشكيل الوزارة » (١٢٢) .

---

F.O. 407/184 No. 60 Cheetham to Curzon, March 2, (١١٩)  
1919, Tel. No. 333.

- (١٢٠) منكرات عبد الرحمن فهمى ، المصدر السابق والجزء ، ص ١٢٨ .  
وأيضاً د- عبد الخالق لاشين المرجع السابق ، ص ١٩٤ .  
(١٢١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١١٠ ود- عبد العظيم  
رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٥ - ١١٦ .  
(١٢٢) ٥٠ علماً على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٨٣ ، وثيقة ١٩ .

وقد اهتز السلطان من هذا الاحتجاج الذى يعتبر امتحانا له ،  
وسارع بطلب حماية دار المندوب السامى من اساءات أخرى قد  
توجه اليه (١٢٣) .

وقد فكر نائب المندوب السامى بتقديم سعد للمحاكمة ولكن  
ثبت قانونيا أن لغة الاحتجاج لا تبرر رفع الدعوى ضده كما أن  
هناك صعوبات فنية تمنع تقديمه للمحاكم العسكرية  
البريطانية (١٢٤) .

وازاء هذا الموقف المتحدى من جانب الوفد رأت دار المندوب  
السامى التعجيل بتشكيل وزارة جديدة ، فعقد شتيهام القائم بعمل  
المندوب السامى فى ٤ مارس اجتماعا مع أقوى العناصر فى الوزارة  
الرشدية المستقلة ( سرى - ثروت ووهبه ) وأبلغهم بأنه يقع على  
عاتقهم تشكيل الوزارة الجديدة (١٢٥) .

فاشترط كل من سرى ووهبه لكى يشتركا فى هذه الوزارة  
أن يؤلفها ثروت ، وكان الوفد قد زار ثروت وحنه على عدم تأليف  
الوزارة (١٢٦) ، فلما ضغطت دار المندوب السامى عليه لتحمله  
على القبول ، صمد أمام ضغوطها ، ونصح شتيهام أن يفرض ادارة  
مباشرة على البلاد فى ظل الأحكام العرفية لمدة كافية مما يتأكد معه  
للشعب المصرى أن لا جدوى من وعود الزعامات الوطنية مما سوف  
يؤدى الى هدوء الموقف الذى يمكن بعده تشكيل وزارة جديدة

(١٢٣) المصدر نفسه ، ص ١٨٤ ، وأيضا :

Deep Marius - Party Politics in Egypt, p. 41.

(١٢٤) المصدر نفسه والصفحة السابقة ، مصطفى النحاس ، المرجع السابق ،

ص ٧٧ .

F.O., 407/184 No. 60, Op. Cit. (١٢٥)

(١٢٦) د. عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ١١٦ .

وأضاف أنه بعد ذلك على استعداد لتأليف الوزارة وليس قبله (١٢٧) .

وكان تعليق شتيهام لحكومته أمام تصاعد المواجهة بين الدار والوفد بأنه لا يمكن أن يتفاوضوا ازاء حملة التهديد بمنع تشكيل حكومة مصرية في ظل الحماية ، وخاصة أن سعدا يحاول إثارة نقابة المحامين الوطنية لتوجيه احتجاج الى السلطان وهو الأمر الذي تم ، كما أنه أيضا يحاول شل حركة المحاكم الوطنية عن طريق اضراب المحامين (١٢٨) .

ورأى القائم بأعمال المندوب السامي بأنهم اذا سمحوا لمثل هذه الاجراءات فإن عليهم أن يتوقعوا حدوث دؤامة توجه ضد اطاعة القوانين الحكومية مباشرة وازدياد صعوبة تشكيل الوزارة (١٢٩) .

وعلى ضوء ذلك طلب شتيهام من انقائد العام للجيش البريطانية الجنرال واطسون تهديد سعد ورفاقه ، فاستدعى واطسون اليه سعد زغلول وسبعة من أعضاء الوفد (\*) . في ٦ مارس وقرأ عليهم انذارا ، حذرهم فيه من احداث أى عمل يؤدي الى عرقلة مسيرة الادارة وذكرهم بوجود قانون الأحكام العرفية مما يجعلهم عرضة للمعاملة الشديدة (١٣٠) .

---

F.O. 407/184 No. 64 Cheetham to Curzon, March, 1٤, (١٢٧)  
1919 Tel., 347.

(١٢٨) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٨٤ .

(١٢٩) المصدر نفسه والصفحة .

(\*) انظر المصدر نفسه ، ص ١٠٩ أعضاء الوفد هم : سعد وشعراوي ومحمد

محمود وعبد العزيز فهمي وأحمد لطفي السيد وعبد اللطيف المكياتي ومحمد علي علوية .

(١٣٠) محمد علي علوية ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ - ١١٠ .



وفى الوقت نفسه توصل شتيهام الى أن تلك الاجراءات لن تكون كافية لردع الوفد ، وبناء عليه فقد استقر رأيه مع زملائه المستشارين الرئيسيين (\*) ، الى ضرورة ابعاد سعد الى خارج البلاد ، حيث أنهم رأوا أن حركته قد وصلت الى نقطة يتحتم معها الالتجاء الى وسائل أشد عنفا للاحتفاظ بقبضتها على طبقة المثقفين وطلب من حكومته تخويله القاء القبض عليه وابعاده فورا (١٣١) . وقد تصورت دار المندوب السامى أن هذا العمل العنيف ، وهو خطؤها القاتل ، سوف يخدم كل صوت للمعارضة كما كتب شتيهام أن نفى سعد « سينقذ سمعة السلطان باعتباره ذا أهمية سياسية لهم » ، وسيسهل الموقف ويتوقع أن يوافق سرى باشا أو وهبة باشا على تأليف الوزارة الجديدة (١٣٢) . ولكن لم تلبث أن خابت تصورات دار المندوب السامى وتوقعات رجالها . فمجرد موانقة الخارجية البريطانية على قرار النفى ، فى ٧ مارس طلب شتيهام فى ٨ مارس من الماجور واطسون Watson أن يقوم على وجه السرعة باعتقال القادة المهيجين « سعد زغلول - اسماعيل صدقى - محمد محمود وحمد الباسل » لنفيهم الى مالطة ويصف شتيهام ذلك لحكومته بأنه « قد تم تنفيذ هذه الاعتقالات دون أى حادث عصر اليوم ، وقضى « الجناة » ليلتهم فى ثكنات قصر النيل ، ونقلوا فى سيارة مغلقة الى القطار الذى يقوم الى بورسعيد فى الساعة ١١ من صباح اليوم التالى وفى ٩ مارس تم وضعهم على ظهر السفينة « كالدونيا »

---

(\*) اقتراح شتيهام أن تكون الهند أو سيلان .

(١٣١) ٥٠ عاما على الثورة ، ص ١٨٥ وأيضا د . مصطفى النحاس - المرجع

السابق . ص ١٧٧ .

F.O. 407/189 No. 69 Cheetham to Curzon March, 9, (١٣٢)  
1919 Tell No. 364.

Caladonia التي أبحرت بهم الى مالطة في مساء اليوم نفسه ، (١٣٣) •

ولكن نائب المنسوب السامى ومستشاريه فى مصر كانوا واهمين فما لبث أن اندلعت وفى اليوم نفسه الذى بعث فيه شتيهام برسالته السابقة الى حكومته فى ٩ مارس الشرارة الأولى ايدانا بميلاد احدى الثورات العظيمة فى تاريخ مصر الحديث •

واجهت السلطات البريطانية الثورة وكان سلاحها استخدم العنف فلم يكن ثمة مظاهرة الا وأطلقت القوات البريطانية عليها النار (١٣٤) ، كما قامت السلطات العسكرية أيضا باحراق القرى وتدميرها فى الصعيد والوجه البحرى ، وذلك بعد رفض الفلاحين انذاراتها بوقف أعمال الثورة كما قاموا أيضا بإنشاء المحاكم العسكرية فى القاهرة وغيرها وكانت هذه المحاكم فورية تعاقب بالحبس والجلد الى جانب الأحكام الأخرى كالإعدام أو السجن (١٣٥) ، حتى أن بلفن القائد العام للقوات البريطانية قد اعترف « بأن تماسك وصلابة ومدى انتشار الثورة يجعل من غير الممكن أن يتحقق

---

F.O. 407/184 No. 151 Cheetham to Curzon, March 22, (١٣٣)  
1919 Tell No. 364.

F.O. 407/184 No. 151 Cheetham to Curzon, March 22,  
1919.

Ibid., No. 69 Cheetham to Curzon March 9, 1919 No.  
364.

• وبها وصف للأربعة المنفيين ورأى شتيهام أن رد الفعل يتسم بالعطف على  
المتبردين المنفيين •

(١٣٤) محمد حسين هيكل - منكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ،

ص ٩١ •

(١٣٥) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٨٣ وانظر الراجعى ،

المرجع السابق ، ص ١٢٥ - ١٢٦ •

قمعها دون اللجوء الى أشد أعمال القمع ١٢ « (١٢٦) . وقد استخدم القائم العام للقوات العسكرية لمعاونة قوات البوليس نتيجة لاستعداد الثوره (١٢٧) ، كما واصل إصدار الأوامر حتى ١٠ مارس أصدر انذارا بإحراق أى قرية تدمر محطات السكك الحديدية والمهمات الحديدية الأخرى ، كما دعا بعض الوزراء والاعيان وهددهم باللجوء الى خطة هجومية ضد الحوادث الجارية ، مما سيكون وبالا على البلاد من تدمير العماثر وتخريب القصور وحرق القرى واراقة الدماء الى غير ذلك مما يقتضيه الموقف (١٢٨) . وقد تصور النعام بعمل المدرّب اسامى ان ضرب الثورة بعنف سوف يؤدى الى هدوء الاحوال وامكان حل الأزمة الوزارية - ولكن على التقيض ازدادت الأمور اشتعالا من أدنى البلاد الى أقصاها ، وعندما وصل الجنرال بلفن لقيادة قوات الاحتلال فى مصر فى منتصف مارس كان أول طلباته « الاسراع بتشكيل وزارة مصرية لتتعاون مع الجيش فى إعادة الهدوء الى البلاد » (١٣٩) .

كل ذلك وغيره أرغم القائم بالأعمال البريطانية ، على ان يقترح على حكومته التوصية ببعض الاستجابة للمشاعر الوطنية ، وخاصة أن التقارير الأخيرة تشير الى ظهور دعوة للتوقف عن العمل ، وقد تساءل شتيهام اذا كان فى سفر المصريين الى أوروبا اذا وجدوا سبيلا الى السفر ، أى إحراج لسياسة حكومته « (١٤٠) .

- 
- (١٣٦) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ وايضا ٥٠ عاما على الثورة ص ٢٢٨ .  
 (١٣٧) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٠٨ .  
 (١٣٨) المصدر نفسه ، ص ١٩٩ .  
 (١٣٩) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .  
 (١٤٠) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٢٧ وعبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

الا أن كيرزون رفض التصريح بسفر الزعماء بدعوى « أن السماح لهم بالمجيء الى لندن بعد الحوادث الاخيرة من شأنه أن يبدو وكأننا خضعنا للقوة » . كما أن مكانة الزعماء الوطنيين وشهرتهم ستزداد ، وسيصبح من العسير على السلطان والعناصر الوزارية المعتدلة المحافظة على موقفهم امام هؤلاء الزعماء » (١٤١) .

كما طلب كيرزون من ممثله في مصر ، أن يركز على اعادة القانون والنظام بالاشتراك مع القائد العام ، وضرورة اتخاذ مزيد من اجراءات القمع والشدة لاعادة انتظام وأن يحاول العمل بالتعاون مع السلطان والعناصر المعتدلة (١٤٢) . وقد رد القائم بعمل المندوب السامي ببرقية عاجلة جدا شرح فيها خطورة الوضع في مصر فأشار الى فقدانهم أية وسائل لاستعادة السيطرة على انصعيد الذي لا نعرف عنه أية أنباء وأن تموين القاهرة قد يكون صعبا و اضاف شتيهام أن وسائل القمع قد نجحت حتى الآن لأن الشعب أعزل ولكن ذلك لن يتم الا على حساب ارواح كثيرة كما أن هذه الحركة حركة قومية بكل ما في هذه الكلمة من معنى (١٤٣) . وقد قدم شتيهام اقتراحات محددة وهي :

١ - اصدار بيان بأن مؤتمر السلام اعترف بالحماية البريطانية على مصر .

٢ - اصدار بيان مماثل بقبول بريطانيا الانتداب على مصر .

٣ - إلغاء جميع القيود المفروضة على سفر المصريين بمن فيهم الوفد لأننا لا نستطيع أن نتجاهل قوة واجماع الشعور المؤيد للوفد .

---

(١٤١) المصدر نفسه ، ص ٢٢٨ .

(١٤٢) المصدر نفسه والصفحة .

(١٤٣) F.O 407 No. 87 Cheetham to Curzon March, 17, 1919  
Tel. No. 403 Very Urgent.

٤ - أن توفد على الفور لجنة الى مصر ، لبحث الموقف والتقدم بتوصياتها ، وأشار القائم بعمل المندوب السامي أن الجنرال بلفن هو صاحب هذا الاقتراح ولكنه شكك في فائدته نتيجة لحالة الحماس الذي يجتازه الشعور العام .

وفي نهاية برقيته أكد شتيهام على ضرورة تقديم بعض التنازلات وإمكان الاعتماد على تأييد المعتدلين إذا تم الاعلان عن موقف جديد ومحدد (١٤٤) ،

If a new and definite situation could be announced.

ويبدو أن شتيهام قد بنى معظم مقترحاته على أساس دوقف بعض المعتدلين المصريين الذين روعهم العنف « الثوري » والعنف المضاد لآخاماد الثورة خاصة أن عدلى قد تقدم باقتراح « أن يمنع مؤتمر السلام بريطانيا الانتداب على مصر » لأنه يرى أن ذلك « سيترك الأوضاع على ما هي عليه في الوقت الذي يهيء فيه السبيل للوصول الى نوع من الحل لهذه الأزمة » .

كما أن مظلوم باشا وغيره وقد اتصلوا بالقائم بعمل المندوب السامي « بروح المستعد للمساومة » ، « ولكن مع التعبير عن ضرورة سفر وفد مصرى للتهدة » (١٤٥) . وعلى أية حال فإن شتيهام لم يبين اقتراحاته من فراغ وإنما بناها على أساس من خبرته ، ودرايته الكاملة بالشئون المصرية ، فضلا عن معاشسته أحداث الثورة هو والفريق الذى يعمل معه .

---

Ibid. (١٤٤)

(١٤٥) ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٢٤ .

## تعيين اللنبي مندوبا ساميا على مصر :

وأمام تفاقم الأحداث تأكد الوزراء البريطانيون أن هناك مسألة مصرية وأنه لابد من مواجهتها وأنها ليست مجرد عملية تحرير أو تهيين يمكن أن تنتهى بنفى مجموعة من القادة المصريين ، ولكنها حركة وطنية واسعة النطاق لا يمكن انكارها ، وبدا أن المسألة فى حاجة الى رجل قوى ليواجه الأزمة ، الأمر الذى أدى الى قرار بإرسال اللنبي (١٤٦) ، كما كانت الحكومة البريطانية أيضا ساطخة على سوء تصرف دار المندوب السامى (١٤٧) \* .

ولهذا فقد بعث بلفور فى باريس الى كيرزون وزير الخارجية فى لندن فى ١٨ مارس يعرب عن ضرورة إعادة النظام وتشكيل حكومة ذات كفاءة على الفور وأيضا عن استعداد الحكومة البريطانية لبحث « المطالب المصرية المزعومة » مع وزراء مصريين فى لندن والسماح لهم باستصحاب من يرون حتى لو كانوا من المتطرفين المصريين (١٤٨) \* .

كما أن وزير الخارجية الذى أدرك تزايد وعنف الثورة فى مصر من برقية ممثلة قد أرسل الى بلفور فى باريس يقترح عودة اللنبي بسرعة الى مصر « ويبدى ثقته من أن بلفور سيستطيع اتخاذ الاجراءات التى تكفل الاسراع بمهمته فى باريس بحيث يستطيع السفر الى مصر قبل نهاية الأسبوع » (١٤٩) \* .

Chirol Valentain the Egyptian Problem, p. 190. (١٤٦)

Marlow John - The Anglo Egyptian Relation. p. 233. (١٤٧)

٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . ص ٢٣٠ . (١٤٨)

F.O. 407/184 No. 29 Curzon to Balfour March 19, 1919 (١٤٩)

Tel. No. 328.

وعلى الفور استدعى اللنبى من مؤنبر أصبح بباريس بعد ان  
فصى يومين فحسب ليتولى منصب المندوب السامى حيث كان عندك  
ليلد بآرائه فى المسألة السورية (١٥٠) . فى الوقت نفسه الذى  
كان فيه ريجنالد وينجت ما يزال يشغل منصب المندوب السامى  
رسميا ، رغم استدعائه وبقائه فى لندن (١٥١) . بل « واستنباره  
بشأن المعروف فى مصر » (١٥٢) . ولهذا فقد كتب مستر بنفور وزير  
الخارجية البريطانى الموجود فى باريس الى وينجت فى لندن موضحا  
له ان تعيين اللنبى « لا يعنى أى تغيير فى مركزك » ؟ كما كتب بعد  
ذلك أيضا « أن هذا لا يمس مركز المندوب السامى العالى » (١٥٣) .

ومن الجائز أن الذى دعا بلفور الى قول ذلك ، أنه لم يكن  
متأكدا تماما من استمرار اللنبى بعد أداء مهمته فى انتهاء الثورة ،  
وربما وهو الأرجح أنه وهو الذى كان مؤيدا من قبل لآراء وينجت  
عندما ذهب اليه فى باريس وثبتت بعد ذلك صحة تلك الآراء فان  
رجوعه الى منصبه بعد القضاء على الثورة أمر جائز . وفى الحقيقة  
فان مسئولين كبيرين كانا لا يمكنهما ممارسة وظيفتهما معا فى آن  
واحد ، ولهذا مادام أن اللنبى هو الذى سيتولى أمر الأزمة القائمة  
فلم تعد حاجة لخدمات وينجت (١٥٤) .

وقد علق « بولسون نيومان » على هذا التعيين « أن الحكومة  
البريطانية قد سحبت من مصر السير وينجت الذى كان يفهم بواطن  
الشعور المصرى حق الفهم وعينت محله شخصا آخر لا يعرف شيئا

(١٥٠) الأهرام : ١٩١٩/٣/١٤ .

Chirou Valantine Op. Cit., p. 190. (١٥١)

F.O., 407/184 No. 29 Op. Cit. (١٥٢)

(١٥٣) عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ج ٢ .

(١٥٤) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ٢٢٩ - ٢٣٠ .

عن مصر سوى القيادة للقوات العسكرية التي كانت قاعدتها مصر ، وفوق ذلك فإن اللورد اللنبى كان قد عاد توا من قيادة حملة عسكرية ولم يكن والحاله هذه لائقا لأن ينهمك بشئون مصر السياسية (١٥٥) . وان كنت أرى أن أحداث ثورة ١٩١٩ والتي تفاقمت بعد استدعاء وينجت الى لندن فى ٢١ يناير ١٩١٩ كانت أهم الأسباب التي أدت بالحكومة البريطانية الى اختيار اللنبى بصفه واحدا من أهم العسكريين الذين حققوا للحلفاء النصر فى فلسطين (١٥٦) . وبالتالي فإن هذه السمعة العسكرية فى مصر وغيرها ، كانت من أهم العوامل التي رجحت اختياره كمندوب سامى على مصر ، وليس كما يذكر نيومان ، كما أن قوله بعد عودته من حملة عسكرية لا يستطیع أن ينغمس فى شئون مصر السياسية فهو مردود عليه بأن كتشنرتم وينجت (\*) كانت لهما مثل تلك الظروف تماما فضلا عن كونه كان قائدا عاما للقوات البريطانية فى مصر بما للسلطة العسكرية فى ذلك الوقت من « يد عليا » فى حكم البلاد ، كما أن الهيئة التي يمثلها اسم اللنبى فى مثل هذه الظروف كانت ذات قيمة إدارية كبيرة ولم يكن بين البريطانيين اسم أشهر ولا أكبر تأثيرا من اسمه « (١٥٧) » وعلى العموم فإن تعيين اللنبى فى نفس وقت وجود وينجت كمندوب سامى على مصر سابقة لم تتكرر فى تاريخ المندوبين السامين فى مصر .

كما أن فى إعلان تعيين اللنبى مندوبا ساميا « فوق العادة » ظاهرة أخرى حيث لم يطلق على أحد من المعتمدين أو المندوبين هذا اللقب ، وربما تعزو هاتان الظاهرتان الى ظروف اشتعال ثورة

New Man Pulsion Op. Cit., p. 225. (١٥٥)

(١٥٦) المقطم : ١٩٢٥/٦/٢١ .

(\*) وينجت انظر الفصل الاول

(١٥٧) وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٣٠ .



١٩١٩ التي جاء فيها اللبني والتي لم يسبق لمدوب سام من قبله  
أو من بعده أن شهدها .

ومن الأسباب أيضا التي أدت بالحكومة البريطانية الى اختيار  
اللبني كانت خبرته بالشئون المصرية عندما كان فائداً لنفوات  
البريطانية في مصر ، ومن ثم فقد كان اللبني هو « الشخصية  
المرموقة ، صاحب السمعة العسكرية البديرة في البلاد » (١٥٨) .  
مما يجعل تعيينه في ظروف الثورة مناسبة للغاية بالإضافة ان انه  
كان « أكثر شكيمة وأقوى بأسا من وينجت مما يجعله اندر على  
مواجهة الثورة وقمعها » (١٥٩) كما كانت له حظوة عند السنويين  
في الحكومة البريطانية ولم يكن اللبني على شاكلة سلفه الذي  
لم يستطع أن يؤثر على السلطات البريطانية التي اتهمته في  
غير ما انصاف بشجيحه للمطالب المصرية (١٦٠) .

وعلمت التيمس على تعيين اللبني مندوبا على مصر بقولها « ان  
ملاءمة تعيين اللبني في الوقت الحاضر ظاهرة للعيان ، وان خدماته  
ومزاياه غنية عن البيان ، كما ذكرت الغازت » بأنه اذا استثنينا  
المنصب الذي شغله اللورد « فرنش » حاكم أيرلندا ، لا نجد بين  
كبار القواد من عهد اليه بمهمة أثقل على طبعه من مهمة اللورد اللبني  
في مصر ، فقد عهد اليه ، وهو الذي لا يدعى العلم بالسياسة ان  
يؤيد بالقوة العسكرية نظام حكم غير محبوب خلال فترة منوأة  
بالتهميج السياسى الشديد ومن دون أن تكون هناك سياسة جريئة  
للترقى الاقتصادى (١٦١) .

---

(١٥٨) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق . ص ١٤٧ .

(١٥٩) عبد الرحمن الرافعى ثورة ١٩١٩ مظ ١٩١٤ - ١٩٢١ ، ص ١٦٦ ج (١) .

وايضا عبد الرحمن فهمى ج ١ ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(١٦٠) د. عفاف لطفي السيد - تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ - ١٩٣٦ .

(١٦١) الأهرام : ١٧/٦/١٩٢٥ .

وعلى أية حال أعزنت الحكومة البريطانية عن تعيين السير ادmond H. Allenby « محل السير ريجنالد وينجت مندوبا ساميا فوق العادة على مصر والسودان في ٢٥ مارس ١٩١٩ وقائدا عاما للقوات البريطانية فيها (١٦٢) . وقد أعلن عن هذا الخبر في القاهرة في يوم ٢٥ أى اليوم التالى لعودة النبي رغم أن هذا الخبر قد أعلن في لندن في يوم ٢٢ مارس (١٦٣) . وربما الذى دعا الى ذلك التكنم هو ما تمر به البلاد من ثورة ، حيث أن ستيهام قد علم بالخبر في برقية من حكومته يوم ٢١ مارس وجاء فيها أيضا شكر الحكومة لخدماته وأيضا « اعتذارها » للقائم بعمل الشندوب السامى عن تعيين النبي بانه ينهم الظروف التى احاطت بهذا التعيين وأنه لا يحمل معنى التقليل فى تقدير حكومة جلالة الملك للخدمات الطيبة التى قدمها شتيهام فى موقف عصيب كهذا (١٦٤) .

درس النبي فى الكلية الملكية الحديثة التى تخرج فيها مكماهون (١٦٥) . وخاض معركة آراسى فى فرنسا ، حيث كان يتولى قيادة الفيلىق الانجليزى برتبة لواء التى اكتسبها فى حرب البوير ، وكان قبل قيام الحرب الأولى مفتشا لقوة الفرسان (١٦٦) ، ثم عين قائدا عاما للقوات البريطانية فى مصر ابان الحرب الأولى خلفا للجنرال أرشبايلد مرى (\*\*) ، وفى يوليو ١٩١٧ قاد الحملة

(\*) حصل النبي على رتبة « فيلد - مارشال » فى صيف ١٩١٩ انظر ويقل الثاني فى مصر ، ص ٦١ .

(١٦٢) المقطع : ١٩١٩/٣/٢٦ ، الأهرام : ١٩١٩/٣/٢٦ .

(١٦٣) Chirrol Volentine - Op. Cit., p. 191.

(١٦٤) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . ص ٢٨٧ .

(١٦٥) ويقل : المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(١٦٦) الأهرام : ١٩١٩/٣/٢٦ .

(\*\*) انظر السلطة العسكرية ، الفصل الأول ، عين فى يونيو ١٩١٧ قائد

عام فى مصر .

على فلسطين وسوريا وفتح بيت المقدس ، حيث ذاع صيته كمحرر  
لفلسطين وسوريا وفي ٢٤ نوفمبر عام ١٩١٨ استقبل في القاهرة  
رسميا باحتفال عظيم .

وفي ٧ فبراير ١٩١٦ دخل الأستانة وقابل وزير خارجيتها  
وأمل عليه شروط امتلاك الأراضي العثمانية التي فتحها وصارت  
تحت إدارته (١٦٧) .

وقد أنعم على النبي بلقب « فيكونت » ، وأعطى ٥٠ ألف جنيه  
كمكافأة كما حاز على لقب لورد ، ثم رقى في يوليو ١٩١٩ إلى رتبة  
فيلد مارشال ، وفي عام ١٩٢٠ عين كولونيلا في فرقة « جرس  
الحياة » فخوله ذلك حمل « العصا الذهبية » (١٦٨) .

ويعتبر اللورد النبي رابع أربعة من العسكريين الذين منوا  
انجلترا في مصر ، مكماهون وينجت وكتشنر والنبي وكان الثلاثة  
الأخرون جنودا عاملين وقتما عينوا (١٦٩) .

كما أن كلا من كتشنر والنبي كانا قد أكتسبا شهرة عسكرية  
كبيرة (١٧٠) ونلاحظ كذلك أن النبي قد اختلف عن بقية المعتمدين  
والمندوبين السامين بأنه كان أيضا قائدا عاما للقوات البريطانية في  
مصر .

---

(١٦٧) ويفل . المرجع السابق . ص ٦١ هذه الألقاب الأخيرة مثل لقب لورد  
وفيلد مارشال حصل عليها بعد تعيينه مندوب سامي على مصر .

(١٦٨) المرجع نفسه ، ص ٤٢ .

(١٦٩) الأهرام : ١٤/٢/١٩١٩ .

(١٧٠) Marlow John - Op. Cit., p. 233.

وعلى أثر وصول اللبى الى القاهرة ، بدأ أولا فى تنظيم البيت من الداخل حتى يتمكن بعد ذلك من مواجهة الثورة ، ومعه جهازه الذى سيعمل معه على تنفيذ سياسته ، « فرأى ضرورة التغيير فى الأشخاص وليس فى النظام ، ففى وزارة الداخلية حيث كان الفضل واضحا من وجهة نظره ، خلف السير ريجنالد كلايتون Clayton المستر هينز مستشارا وتمت عودة السير بول هارفى الذى كان قد استقال أيام كتشنر الى منصب مستشار المالية ، وهو المنصب الذى استمر خاليا منذ وفاة اللورد ادوارد سيسل Cecil وخلف السير شلدون آموس Amos السير برونيات مستشارا للحقانية وأصبح المستر باترسون Paterson مستشارا للمعارف بدلا من دنلوب ، (١٧١) \* ولا شك أن اللورد اللبى كان موفقا فى سياسته هذه ، فان هينز مستشار الداخلية كان هو المسئول عن الأمن العام فى البلاد .

وان كان ليس فى مقدوره وحده كبح جماح ثورة الا أنه بحكم وظيفته كآن يعرف المصريين جيدا ، لم يستطع أن يتنبأ ما يمكن أن يحدث لعدم تلبية طلب المصريين بالسفر ، بل أنه حتى نفى تماما إمكان وقوع أى اضطرابات وبالنسبة لبرونيت فقد كانت له الكلمة العليا فى دار المندوب السامى مع وينجت وكان مشروعه سببا من أسباب غضب المصريين جميعا ، وبالتالي أصبح التخلص منه مرغوبا لتهدئة الحال فى البلاد ، وكذلك الشئ بالنسبة لدنلوب الشخصية البغيضة لدى المصريين ، اذا فمثل تلك التغيرات ستكون نوعا من الترضية للمصريين وخاصة أنها تغير أشخاص وليس تغير سياسات فلن تضر مصالحهم .

وقد علق فالتين على ذلك « بأن هذه التعيينات لم تغير فى النظام القديم الا انها قوبلت بترحاب كبير وقد لقي الأخير ترحيبا كبيرا من المصريين حيث كان دنلوب مرفوضا تماما منهم (١٧٢) » .

أما عن موظفى الدار فلم يحدث اللنبى أى تغير فيهم وبمجرد الاعلان عن تعيين اللورد اللنبى مندوبا رسميا ، صدر بلاغ رسمى من حكومته تخوله السلطة المطلقة فى جميع الأمور العسكرية والملكية ، ومنحته أيضا حرية اتخاذ القرارات والتدابير التى يرى وجوب اتخاذها لاعادة القانون والنظام وإدارة جميع الشئون بما تتطلبه المحافظة على نظام الحماية المقروض على مصر (١٧٣) . ومعنى هذا أنه أرسل الى مصر ليقوم بمهمتين أساسيتين الأولى - القضاء على الثورة واعادة القانون والنظام ، والثانية العمل على تثبيت الحماية واستمرارها على مصر ، وهو أمر ضرورى لم يكن له خيار فيه (١٧٤) . وقد عبر اللنبى عن تنفيذ هذه السياسة فى حديث له فقال « ان حكومة جلالة الملك أكدت الحماية ثانية فى نص تعيينى ، وليس فى وسعى أن أقول شيئا آخر عنها ، فواجبى محدد تحديدا جليا ، ولا بد من اعادة النظام أولا ، فقد جئت لآخماد الفتن الحالية وحكم البلاد على أحسن طريقة » (١٧٥) .

وفى واقع الأمر فان اللنبى قد اتبع سياسة « العصا والجزرة » فبينما ترك الاجراءات العسكرية تحدث مفعولها فى آخماد الثورة

---

Chirol Valentine - Op. Cit., p. 220. (١٧٢)

Marlowe John - Op. Cit., p. 235. (١٧٣)

وأيضا وادى النيل : ١٩١٩/٣/٢٦ والمقطم ١٩١٩/٣/٢٦ . والأهرام :

١٩١٩/٣/٢٦ .

(١٧٤) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(١٧٥) وادى النيل : ١٩١٩/٤/٦ . المقطم : ١٩٢٥/٦/٢١ مهمة اللنبى

رأى التيمس .

بالحديد والنار حيث اتبع طريقة الجنرال بلفن نفسها فى جمع الثورة (١٧٦) لجأ أيضا الى ازالة أسبابها عن طريق التفاوض مع رجال الوفد .

ففى يوم ٢٦ مارس استدعى المنبى أعضاء الوفد الباقين فى القاهرة وتباحث معهم فى أسباب الاضطرابات التى وقعت فى البلاد وطلب منهم أن يقدموا تقريرا له بأسباب الشكوى كذلك استدعى اليه حسين رشدى وأعضاء وزارته المستقيلة لكى يتعرف منهم على آرائهم فى أسباب الاضطرابات ويستطلع رأيهم فى الموقف عامة (١٧٧) .

وفى المساء قابل المنبى جماعة من « كبار الأمة وأعيانها » وألقى عليهم بيانا أنه جاء الى مصر من أجل أغراض ثلاثة :

- ١ - وضع حد ونهاية للاضطرابات الحالية .
- ٢ - عمل تحريات دقيقة لمعرفة الأسباب التى حملت المصريين على الشكوى .

٣ - العمل على ازالة كل الشكاوى التى تستوجب العدالة ازالنها ثم طلب منهم مساعدته على تحقيق هذه الأغراض من أجل اعادة الأمن الى البلاد وأنه متى تحقق ذلك فسينظر بلا محاباة فى جميع أسباب الشكوى واجراء كل ما يلزم لسعادة الشعب المصرى وراحته (١٧٨) .

---

(١٧٦) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ - ١٤٩ والمارشال ويفل ، المرجع السابق ، ص ٤٣ ورأى آخر فى سياسة المنبى « تدريب المصريين على حكم انفسهم موضع التنفيذ » .

(١٧٧) نفسه - المرجع السابق ، ص ١٤٩ وأيضا مصطفى الثحاس والمرجع السابق ، ص ٨٩ وعبد الله عزباوى ، المرجع السابق ، ص ٧١ .  
(١٧٨) الأهرام : ١٩١٩/٣/٢٧ وادى النيل . ١٩١٩/٣/٢٨ المقطم : ١٩١٩/٣/٢٦ .

وقد أصدر المنسوب السامى فى ٣١ - ٣ - ١٩١٩ بلاغا أعلن فيه عن ارتياعه من تناقص «الاضطرابات والتعدييات وتخريب الأملاك» وطلب من أعضاء الوفد تقديم تقرير بمطالبهم من أجل إعادة الهدوء والسكينة (١٧٩) .

وفى الوقت نفسه الذى سارت فيه سياسة التهدة التى اتبعها اللبى جنباً الى جنب مع سياسة «العصا» فقد استمرت إجراءات السلطة العسكرية العنيفة فى قمع الثورة وإرسال الإنذارات للمصريين بتهديدهم بأقصى العقوبة (١٨٠) .

وعلى العموم فقد رد أعضاء الوفد على دعوة اللبى لهم بالتعاون معه بأن قدموا له تقريراً حول المسألة المصرية ، والأسباب التى دعت الى الثورة (١٨١) ، فانهم لم ينظروا الى الحماية الا باعتبارها ضرورة استدعتها الظروف الحربية وقتذاك وتأليف وزارة جديدة تقدم لها ترصيات يرضى عنها الشعب للقضاء على الاضطراب والفوضى (١٨٢) وقد وصف اللبى هذه المذكرة بالاعتدال (١٨٣) .

وفى اليوم التالى ٣١ مارس استدعى اللبى الوزراء السابقين وأبلغهم عن نيته فى مقابلة أعضاء الوفد وطلب اليهم ابداء رأيهم

---

(١٧٩) نفسها : ١٩١٩/٤/١ ، p. 223 New Man Op. Cit. .  
(١٨٠) انظر الرافعى : المرجع السابق والجزء ، ص ١٧٩ - ١٨٢ .  
والامرام : ١٩١٩/٣/٢٧ وانظر الاخبار ١٩٢٢/٩/١٢ . ( اللبى نفذ الاحكام العرفية بشدة وأقام الحكم العسكرى التقليدى ) .  
(١٨١) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٢١ .  
(١٨٢) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٥١ ونص تقرير الوفد الى المنسوب السامى ، انظر مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ج ١ ، ص ١٨٧ - ١٩٣ .

(١٨٣) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٩٧ .

وخاصة رشدى وعدلى باشا ، فكان من رأيهما أن ترفع القيود أمام كل من يريد السفر من مصر بدون استثناء (١٨٤) . وقد تأكد للنبي من صواب هذا رأى وذلك لاستحالة إعادة الأمور الطبيعية إلا به فكتب الوزير خارجيته بأن هذا الاجراء الذى لا يحمل أى اعتراف رسمى من جانبه من شأنه أن يعيد الهدوء بطريقة أوتوماتيكية ويضمن تشكيل الوزارة .

واقترح كذلك أن تصدر جوازات السفر للمصريين الذين يرغبون فى زيارة أوروبا دونما نظر الى نوع مطالبتهم كما هو متبع فى فلسطين وسوريا وهو ما من شأنه أن يصح المصريين على قدم المساواة مع غيرهم من الشعوب بالنسبة لحركة الحرية وأن هذا الاجراء سيكون له تأثير طيب (١٨٥) .

ويبدو أن الذى دفع اللورد للنبي الى هذا القرار كان استمرار الخطر وصعوبة تشكيل الوزارة كما جاء فى برقيات (١٨٦) الى حكومته ففي احدها يذكر « أنه استطاع أن يجمع بقوة السلاح معظم مظاهر الاضطرابات فى مصر ، ولكنه يعترف أيضا بأن أسباب القلق والضيق ما تزال على ما كانت عليه من قوة ، وأنه لا يرى أى مظهر للتحسن فى ظل الظروف الحالية » (١٨٧) ، لذلك نظر للنبي الى توجيهات بلفور بإعادة النظر أولا على أنها سياسة غير صحيحة

---

(١٨٤) المصدر نفسه والصفحة ، د. عبد الله عزباوى ، المرجع السابق ،

ص ٧١ .

(١٨٥) المصدر السابق ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(١٨٦) مصطفى التحاس ، المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(١٨٧) المصدر السابق ، ص ٣٠٥ .



وأخذ بوجهة نظر شتيهام (١٨٨) ومساعديه الآخرين مثل الجنرال كلايتون مستشار الداخلية والجنرال بلفن (\*) .

وكان وقع هذه البرقية على كيرزون بمثابة الصدمة ، فلم يمتضى على وجود اللنبى فى مصر أسبوع ، مما أدى الى نشوب أول معركة بين اللنبى ووزارة الخارجية وعلى الأخص اللورد كيرزون .

فقد كتب كيرزون الى بلفور فى باريس « عما هاله فى احتجاج سياسة كهذه كانت الحكومة البريطانية تقاومها منذ نوفمبر ١٩١٨ ، وقال كيرزون أن اللنبى أخطأ فى الحكم على المواقف بأن ركز كل التركيز على ضرورة تشكيل وزارة مصرية لكن كيرزون لم يلق استجابة لا من « بلفور » ولا من لويد جورج فهما اللذان عينا اللنبى » (١٨٩) .

فقد رد مستر بلفور عليه بأن نصيحة اللنبى لا يمكن تجاهلها ، وأن عليهم أن يؤيدوا المقترحات التى يراها لاعادة الهدوء ، كما أن التوصيات التى ضمنها برقيته يجب أن يوافقوا عليها وأنه من المهم تجنب أى مظهر من مظاهر عدم الثقة بسياسته الحالية ، وفى نهاية البرقية نبة بلفور كيرزون بأنه بينما اللنبى على معرفة تامة بوجهة نظرهم ، « فاننا لسنا على معرفة تامة بالأحوال المحلية الحاضرة » (١٩٠) .

ويبدو من موقف بلفور أنه قد استوعب الدرس من تجربة وينجت لذلك سارع بالموافقة على رأى مندوبه فى مصر الذى هو

---

(١٨٨) مصطفى النحاس ، المرجع السابق والصفحة السابقة .

(\*) انظر المصدر السابق ، ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٦ .

(١٨٩) مصطفى النحاس ، المرجع السابق والصفحة .

(١٩٠) ثرة ١٩١٩ ، ص ١٩٩ بلفور الى كيرزون ، ٢ أبريل ١٩١٩ .

أكثر دراية بالأحوال المصرية المحلية عنهم كما تدل أيضا على مدى الثقة برأى النبى على عكس المندوب السابق .

واستنجد كيرزون بالسير وينجت لكى يساعده فى اقناع حكومته بتغيير موقفها المؤيد دون جدوى (١٩١١) ، على الرغم من أن وينجت قد رفض نصيحة النبى بأن اللحظة المناسبة للسماح للوفد بالسفر قد فاتت وان اقدام الحكومة البريطانية على اباحة السفر بعد نشوب الاضطراب سيؤخذ على أنه استسلام (١٩٢) .

فقد واصل النبى الحاحه على حكومته بالموافقة على سياسته فعاد يكتب مجددا اقتراحه مرة أخرى فى ٤ أبريل ومجذرا اياها أن الحركة بدأت تؤثر فى سوريا وفلسطين فضلا عن مصر وأن الخطر جسيم جدا وأنه فى الاستجابة « لطلبه سوف يستطيع أن يشكل الوزارة ثم يحذرهم من تجديد الاضطرابات » (١٩٣) .

كما أرسل واطسون الى بلفور عن طريق هاردنج يقول « اذا لم تهدأ مصر فستكون الحاجة الى استدعاء مزيد من القوات » (١٩٤) .

ثم أكمل المندوب السامى رسم هذه السياسة لحكومته باقتراحه فى ٤ أبريل ١٩١٩ أن يقرن السماح بالسفر للمصريين ، بضرورة الحصول على اعتراف الدول فى مؤتمر الصلح بالحسابه

---

(١٩١) د. مصطفى النحاس جبر . المرجع السابق . ص ٩١ .

(١٩٢) Lord Lloyd., Op. Cit., Vol. 1, p. 302, 509.

(١٩٣) ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٠٥ - ١٠٦ برقية النبى الى كيرزون . ٤ أبريل

١٩١٩ .

(١٩٤) مصطفى النحاس جبر . نفس المرجع والصفحة .

البريطانية على مصر (١٩٥)، وبذلك يحبط خطوة الوفد القادمة وفشل كيرزون في تغليب وجهة نظره ، وارسل الى النبي في الخامس من أبريل يخبره بأن سياسته قد حظيت بالقبول ، وأنه سيلقى كل تأييد في تنفيذها (١٩٦) . وفي اليوم التالي أى في ٦ أبريل ١٩١٩ أبرق النبي الى الخارجية بخطته التي سيسير عليها ، فأبلغها أن السلطان سيصدر بيانا يدعو فيه الأمة الى الهدوء والنظام ، كذلك أصدر بيانا في اليوم التالي يقول فيه انه لما كان النظام قد أعيد بنجاح عظيم فبالاتفاق مع السلطان أعلن أنه لم يبق حجر على السفر وأن جميع المصريين الذين يريدون مغادرة البلاد تكون لهم هذه الحرية ثم أعلن النبي الافراج عن سعد وصحبه ومنحهم حرية السفر الى أوروبا (١٩٧) .

وهكذا وضعت خطة النبي على أساس السماح للمصريين بالسفر الى الخارج والافراج عن المنفيين الأربعة وتشكيل وزارة تجدد لها الدعوة لزيارة لندن وكل ذلك بعد أن تأكد لبريطانيا اعتراف الحلفاء بالحماية على مصر ، وبذلك لم يعد هناك خطر من وراء عرض قضية مصر في لندن أو باريس (١٩٨) .

وقد علق النبي على خطته هذه بأنه على الرغم من اعطائه الحرية لسعد وصحبه بالسفر الى أوروبا فان سعدا لم يستقبل بصفة رسمية من أى دولة من الدول (١٩٩) ، ومعنى هذا الكلام

---

• (١٩٥) ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٠٦ .

• (١٩٦) المصدر نفسه ، ص ٢٥٧ .

• (١٩٧) الأهرام : ١٩١٩/٤/٨ .

• (١٩٨) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٣٤ . وانظر :

عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

وينكر Mario أن هذه المفاوضات كانت تهدف الى إلغاء الحماية ، ص ٢٣٧ .

• (١٩٩) الأهرام : ١٩٩١/٣/٥ .

أنه قد أحكم الحصار على الوفد في باريس ليظهر عجزه عن تحقيق وعوده ، كما أن النبي رفض في هذا الحديث اعطاء سعد أى صفة رسمية ، فأوضح « أن سعد زغلول ليست له صفة الوكالة السياسية وعلى ذلك من الخطأ أن يذكر اسمه بصفة رئيس الوفد ، فهو لم يخرج عن أنه مصري ذو مكانه يبدى رأيه في المسائل الحالية » (٢٠٠) .

وراح النبي يبعث الى حكومته بالعديد من البرقيات مشيراً عليها بالخطبة التي تتبع تجاه الوفد في باريس فقد رأى ضرورة أن يستقبلهم الوفد البريطاني في المؤتمر وكذلك وفود الدول الأخرى شريطة أن يؤكدوا لهم حقيقة الحماية البريطانية على مصر ، وإذا اعتزم سعد الذهاب الى لندن فيجب « ألا ينتظر بأى حال من الأحوال على أنه وفد أو يمنح أى ترصية تمكنه من أن يبدو بطلا عند عودته الى مصر » (٢٠١) . وبالفصل كانت هذه الخطبة هي التي نفذتها الحكومة البريطانية .

على أية حال نجح النبي في تأليف وزارة رشدي الرابعة في ٩ أبريل ١٩١٩ أى في اليوم التالي من قراره الافراج عن المنفيين والسماح للمصريين بالسفر الا أنها لم تكمل في الحكم أسبوعين حتى قدمت استقالتها تحت ضغط الثورة ، وذلك على الرغم من أنها قد تألفت من أقوى العناصر حسب وصف النبي لحكومته وعلى الرغم أيضا من ابعاد العناصر الموالية للانجليز من تشكيلها حيث كان النبي يهدف من ذلك على أن تكون وزارة تهدئة (٢٠٢) سوفد تضع حدا للاضطراب في المصالح العمومية كضرورة أولية لأعمال

---

(٢٠٠) الدورية نفسها والعدد .

(٢٠١) د. عبد الخالق لاشين المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

(٢٠٢) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

سياسية لاحقة (٢٠٣) . الا أن رشدى لم يستطع القيام بتلك المهمة لتفاقم الاضطرابات فقد أضرب الموظفون فى ١٢ من أبريل تلاهم أرباب المهن الحرة وأصحاب الصناعات وقد طالب الموظفون لكى يعودوا الى أعمالهم أن تعترف الوزارة الرشدية بصفة الوفد الرسمية ، وأن تعلن أن تشكيلها لا يقيد الاعتراف بالحماية والغاء الأحكام العرفية (٢٠٤) .

وكانت الوزارة على وشك الاعتراف بأغلب هذه الطلبات وكتبت منشورا بذلك لاذاعته ، ولكنها لما عرضته على الجنرال اللنبى قبل نشره لم يوافق عليه فأهملته (٢٠٥) .

وقد حاول رشدى بكل الطرق انهاء اضراب الموظفين باصدار منشور فى ١٣ أبريل أو الاتصال بالموظفين وحثهم على العودة لأعمالهم دون جدوى .

وكانت وجهة نظر رشدى « بأنه لا يستطيع الاعتراف بصفة الوفد الرسمية لأن معنى ذلك الاخلال بالاتفاق الذى كان قد أبرمه مع اللنبى والذى على أساسه أطلق سراح زعماء الوفد ، ومن الغريب أن يصرح رشدى بذلك فى حين تؤكد الوثائق البريطانية ، أنه تقدم الى اللنبى فى ٢٠ أبريل يدعوه الى اعتبار سعد زغلول ممثلا لمصر كما طالب الموظفون ، (٢٠٦) .

ويؤكد اللنبى أن هذا المطلب هو الذى عجل باستقالة رشدى وجعل بقاءها مسألة وقت (٢٠٧) ، فضلا عن فشله فى انهاء الاضراب

---

(٢٠٣) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٢٠٤) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ - ١٨٢ .

(٢٠٥) المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(٢٠٦) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١١ .

(٢٠٧) المرجع نفسه والصفحة .

واعادة النظام ، فاستقال في ٢١ أبريل بعدما قضى في منصب  
الوزارة اثني عشر يوما وترك اللبني مرة أخرى منفردا  
بالحكم (٢٠٨) .

وازاء فشل اللبني في تأليف وزارة مصرية أخرى ، قرر أن  
يعمل بالسلطة التي يخولها له قانون الأحكام العرفية كقائد عام  
للقوات البريطانية في مصر (٢٠٩) . فأصدر في ٢٨ أبريل قرارا  
بأن يؤدي كل وكيل وزارة جميع أعمال الوزير (٢١٠) ، كما انتحل  
المندوب السامي لنفسه سلطات مجلس الوزراء وبأشر المهام التي  
كان يقوم بها هذا المجلس (٢١١) .

وقام اللبني كذلك بإصدار عدة بلاغات رسمية تحوى تهديدات  
بالرقت أو الحبس أو الاغلاق ، وغيرها من الاجراءات أعاد بها  
احكام السيطرة على البلاد فعاد الموظفون والمحامون الى ممارسة  
أعمالهم (\*) . وعمال الصنابر الى عنابرهم ، وتم أيضا في الوقت  
نفسه اصلاح السكك الحديدية وأعمال البريد كما انتزع  
البريطانيون في تلك الأثناء اعتراف الرئيس ويلسون بالحماية ثم  
اعتراف مؤتمر الصلح بها (٢١٢) . وألقى كيرزون كذلك بخطاب  
أمام مجلس اللوردات في ١٥ مايو يؤكد على الحماية (٢١٣) ، كما

---

(٢٠٨) New Man, Polson, Op. Cit., p. 224.

Ibid. (٢٠٩)

(٢١٠) عبد الرحمن الرافي ، المرجع السابق . ص ١٧ .

(٢١١) د. يونان لببي رزق . المرجع السابق . ص ٢١٢ .

(★) بولسون ينكر أن الطلاب كنتيجة لتهديد اللبني لهم باغلاق المدارس

قد عادوا اليها ، ولكن الرافي ينفي ذلك ، انظر : ١٨ - ١٩ .

(٢١٢) د. يونان لببي رزق ، المرجع السابق . ص ٢١٢ الرافي ، المرجع

السابق ، ١٤ - ٢٠ .

(٢١٣) المرجع نفسه والصفحة ، مصطفى النحاس جبر : المرجع

السابق ، ص ٩٩ .

أعلن عن اعتزامه ارسال لجنة كبرى برياسة ملنر الى مصر لتحقيق أسباب الاضطراب وبحث الحالة الحاضرة واقتراح القانون النظامي لتقدم الحكم الذاتى وحماية المصالح الأجنبية فى ظل الحماية (٢١٤) . وكان مطلوب بعد هذا التصريح تأليف وزارة جديدة تقبل به من جانب وتستقبل اللجنة من جانب آخر (٢١٥) .

وقد استطاع اللنبى الحصول على موافقة محمد سعيد بتشكيل الوزارة فى ٢٠ مايو مدعيا أنها وزارة ادارية ، ولاشك أن قبوله الوزارة كان يهدف الى « كسر شوكة الثورة » ، خاصة وأنها جاءت بعد تصريح كيرزون واعلانه عن ايفاد لجنة تحقيق الى مصر متجاهلا تماما وجود الوفد المصرى كممثل حقيقى للرأى العام المصرى (٢١٦) ، كما قصد منها أيضا اللنبى تدعيم التيار المعتدل وذلك بأن يسعى سعيد باشا الى تأليف جماعة سياسية جديدة تمثل هذا التيار وتتعاون مع الوجود الاحتلالى لتواجه الوفد (٢١٧) . ولم يلبث محمد سعيد أن اختلف مع دار المندوب السامى ، حول تحديد ميعاد قدوم لجنة ملنر الى مصر اذ كان من رأى سعيد تأجيل قدومها الى ما بعد تنفيذ برنامجها السياسى حيث ان وصول لجنة ملنر فى المستقبل القريب يعنى تدمير جهوده لاقامة حزب معارض لسعد زغلول (٢١٨) ، كما ذكر اللنبى أيضا أن سعيد كان معترضا على صيغة بلاغ ١٤ نوفمبر (٢١٩) وقد جدد رئيس الوزراء طلبه الى

---

(٢١٤) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(٢١٥) د يونان لبيب رزق ، المرجع السابق والصفحة .

(٢١٦) المرجع نفسه والصفحة .

(٢١٧) د عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

(٢١٨) د يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ . والامرام :

١٩١٩/١١/١٥ .

(٢١٩) الامرام : ١٩١٩/١١/١٥ ومنكرات عبد الرحمن فهمى ، المصدر

السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٩ .

دار المندوب السامي بتأجيل قدوم اللجنة محذرا بأن الجو السياسى غير موات ، لأن تجدد نشاط حزب سعد زغلول قد خلق رأيا عاما معاديا تماما للجنة (٢٢٠) . ولما لم يؤخذ برأيه وجد من اللازم عليه أن ينفذ تهديده بالاستقالة وتم ذلك فعلا فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ (٢٢١) ، ولكن السلطان لم يقبلها الا فى ١٩ نوفمبر أثر مشاوراته مع اللنبى (٢٢٢) وكان على المندوب السامى مرة أخرى أن يبحث عن رجل يقبل الوزارة فى ظل تلك الظروف الصعبة ، وقد وجد ضالته فى يوسف وهبة الذى شكل الوزارة فى ٢١ من نوفمبر ١٩١٩ ، وقد استهدف اللنبى من اختيار يوسف وهبة بالذات ضرب الوحدة الوطنية المصرية والتي كانت أهم سمات ثورة ١٩١٩ كما حرص أيضا فى اختياره للوزراء أن يكونوا من الموالين للانجليز (٢٢٣) .

### دار المندوب السامى ولجنة ملنر :

كانت بداية فكرة ارسال لجنة الى مصر قد طرأت على ذهن اللورد كيرزون للتحقيق فى أسباب قيام الثورة ووضع تصوراتها لنظام حكم قائم على الاستقلال الذاتى على أساس الحماية ، وقد اقترحها على اللنبى فى ٥ من أبريل بتكوين لجنة على أعلى مستوى برئاسة اللورد ملنر وحدد كيرزون مهمتها « بأنها للتحقيق فيما يجرى فى مصر ولتستمع الى جميع الأطراف المعنية وتقدم تقريرا عما

(٢٢٠) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، المصدر السابق ، ٢٨٢ - ٢٩٤ .

وايضا ٣٦٢ - ٣٦٥ .

(٢٢١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(٢٢٢) مصطفى النحاس ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ . وانظر د. يونان

لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ وينكر أن السلطان قبل الاستقالة فى ١٧ من نوفمبر .

(٢٢٣) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ .



تقترحه من النظم التى ترى بأن تقوم عليها الحماية فى المستقبل ، (٢٢٤) .

ثم ترك اللورد للمندوب السامى مهمة الحكم على صحة الفكرة فى هذه الظروف وأنه أيا كان قراره فسيؤيده .

وبذلك حدد كيرزون مهمة اللجنة فى مصر ألا وهى التمسك بالحماية وأن أى نظام سوف يطبق على مصر سوف يكون على أساسها .

وقد رفض اللبى هذا الاقتراح موضحا أن اللجنة قد تكون مفيدة فى المستقبل « أما الآن فحضورها عبث » (٢٢٥) .

الا أن فكرة ارسال اللجنة الى مصر قد عادت من جديد فى ١٥ مايو ١٩١٩ حيث صرح كيرزون فى خطابه أمام مجلس اللوردات عن نية حكومته بارسال لجنة تحدد صفة الحماية الجديدة وتعرض رأيها فيما يختص بإدارة البلاد فى المستقبل (٢٢٦) ، على أن المندوب السامى بعث الى حكومته فى ٢٤ مايو مقترحا مرة أخرى ارجاء ارسالها الى ما بعد شهر سبتمبر كى تتاح للوزارة الجديدة (\*) فرصة تهدئة الموقف كما أن السلطان لم يكن أيضا مجبدا لحضورها فى ذلك الوقت (٢٢٧) .

---

(٢٢٤) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٠٧ .

(٢٢٥) المصدر نفسه ، ص ٢٥٨ .

(٢٢٦) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ وأيضا عبد الرحمن

الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(\*) وزارة محمد سعيد .

(٢٢٧) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

كما كتب شتيهام القائم بعمل المندوب السامي في ٢٦ سبتمبر ١٩١٩ الى حكومته بأن « المتطرفين » الوفديين نجحوا في أن « تصبغ البعثة بصبغة مناورة خطيرة من جانب بريطانيا للتأثير على مؤتمر السلام » (٢٢٨) . وحذر حكومته أيضا من حدوث اضطرابات نتيجة لوجودها ، وأنها سوف تقابل بمقاطعة منظمة واستنتج بأن أعمال اللجنة لن تؤدي الى نتائج حقيقية لأن « الغليان الحاضر » على حد قوله لا يعكس حقيقة الشعور في البلاد (٢٢٩) .

على أية حال فان الخارجية البريطانية كانت قد وافقت على رأى اللنبى وخاصة أنه كان من الصعب عليها ايجاد رجال ذوى كفاءات وخبرات بمصر ومسألتها في تلك الفترة القصيرة وعدم ملاءمة فصل الصيف لقيام اللجنة بأعمالها (٢٣٠) .

يضاف الى ذلك أمل الحكومة البريطانية في أن ينتهى مؤتمر الصلح من حسم المسألة الشرقية (٢٣١) ، وأخيرا رغبة اللورد ملنر ذاته في تأجيلها حتى لا تظهر الحكومة البريطانية كما لو أنها انزعجت وفزعنت من الموقف (٢٣٢) .

واضاف اللورد كيرزون في خطابه في ٢٥ نوفمبر ١٩١٩ سببا آخر الى جانب هذه الأسباب الا وهو غياب اللورد اللنبى في باريس

(٢٢٨) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٨٤ .

(٢٢٩) المصدر نفسه ، ص ٢٨٤ .

(٢٣٠) ويقل ، المرجع السابق ، ص ٦١ .

(٢٣١) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ج ٢ . ص ١٩٢ وعبد الرحمن الرافعى

ص ٥٨ - ٥٩ .

(٢٣٢) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٥٦ .

فى أوائل الخريف ولما كانوا يريدون الانتفاع بأرائه ومشورته فلم  
يجبذوا العمل وهو غائب عن مصر ولما عاد الى القاهرة أشار بعد  
دراسة الموقف بسفر اللجنة مع « أقل تأخير ممكن » وعلى هذا  
الأساس حدد ميعاد وصولها فى ديسمبر ١٩١٩ (٢٣٣) .

وقد كان هذا التأخير فى صالح الحركة الوطنية اذ أعطت  
لها الفرصة لاستكمال قرار المقاطعة ، كما أثار الاعلان عن مجيئها  
فى سبتمبر موجة عارمة من الغضب فى مصر ، فقامت المظاهرات  
والاحتجاجات فى القاهرة والاسكندرية (٢٣٤) .

أصدر اللببى بلاغا رسميا فى ١٤ - ١١ - ١٩١٩ بمناسبة  
قدوم لجنة ملنر حدد فيه سياسة حكومته فى مصر ، الهادفة الى  
اقامة حكم ذاتى تحت الحماية برياسة « حاكم وطنى (\*) » والدفاع  
عن مصر ضد أى خطر خارجى أو تدخل أجنبى ، وتأسيس نظام  
دستورى يزيد من نفوذ المصريين على مر الأيام .

كما حدد أيضا مهمة اللجنة بأن هدفها أن تدرس الأحوال  
درسًا دقيقًا ، وتبحث مع أصحاب الشأن فى البلاد فى الإصلاحات  
اللازمة وأن تقترح نظام الحكم الذى يمكن تنفيذه فيها آخر الأمر ،  
وأن يكون ذلك بالاتفاق مع السلطان ووزرائه (٢٣٥) . وكان لهذا

---

(٢٣٣) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ج ٢ ، ص ١٩٢ .

(٢٣٤) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق والجزء . ص ١٠٤ وعبد الرحمن

الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٦٠ - ٦٢ . « مظاهرات القاهرة والاسكندرية » .

(\*) الأهرام : ١٩١٩/١٢/٥ ، ذكر أن هذا البلاغ نشر فى الجريدة الرسمية

غيرت فيه كلمة حاكم وطنى بسلطان مصرى كما جاء لفظ عظمة السلطان بدلا

من سمو .

(٢٣٥) الأهرام : ١٩١٩/١١/١٥ مذكرات عبد الرحمن فهمى ، نفس الجزء

ص ١٥٦ .

البيان رد فعله على المصريين اذ اشتعل الموقف وقامت المظاهرات من جديد في الاسكندرية والقاهرة ، كما اشتركت النساء في المظاهرات وردت لجنة الوفد المركزية ببيان اذاعته في ١٦ نوفمبر ١٩١٩ ، أنكرت فيه نظام الحماية التي تريد بريطانيا فرضه على مصر بأنه مخالف لمبادئ ١٨٤٠ ومخالف للمبادئ التي أعلنها الحلفاء من تحرير الشعوب الصغيرة كما أكد البيان على تمسك المصريين بحقوقهم (٢٣٦) ، وقد رد النبي على تلك المقاومة الوطنية باستخدام أشد اجراءات القمع ، وكانت لندن قد زودت المندوب السامي حين عودته بتعليمات بضرورة الشدة المتناهية (٢٣٧) ، فاستدعى النبي أعضاء لجنة الوفد المركزية وهددهم بأقصى الكلمات وأمرهم بمغادرة القاهرة الى مزارعهم وحدد إقامة عبد الرحمن فهمي (٢٣٨) .

كما أصدر أوامره بوقف بعض الصحف عن الصدور وكان يستدعى أصحاب الجرائد ورؤساء تحريرها ويهددهم بقفل جرائدهم ان لم يعتدلوا في لهجتهم ويحذروهم من التعرض للسلطان أو الوزراء واشترك أيضا مستشار الداخلية في حملة ارهاب الصحف (٢٣٩) .

وأصدر النبي كذلك منشورا يحذر فيه من التحريض على المظاهرات ، وتهديد كل من يحرض عليها أو يشترك فيها أو يعمل أى عمل من شأنه تعطيل السلطة أو الاخلال بالنظام بالمحاكمة أمام المحكمة العسكرية (٢٤٠) .

(٢٣٦) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ٦٥ - ٦٧ .

(٢٣٧) د. مصطفى النحاس جيز ، المرجع السابق .

(٢٣٨) منكرات عبد الرحمن فهمي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٦٦ -

١٦٧ و ٥٠ عاما على الثورة ، ٣٦٩ .

(٢٣٩) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢٠١ .

(٢٤٠) الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

وقبيل وصول اللجنة الى مصر كتب للنبي الى حكومته بأن  
الحالة العامة في الوقت الحاضر أصبحت أهدأ مما كانت عليه من  
قبل ، وأنه يتوقع عدم استجابة المصريين جميعا لقرار  
المقاطعة (٢٤١) .

وصلت لجنة ملنر في ٧ من ديسمبر الى مصر ، وقد غادرها  
المندوب السامي في ٧ من يناير الى جدة ثم السودان (٢٤٢) الذي  
بقي فيها ٦ أسابيع من عام ١٩٢٠ لكي يفسح الميدان أمام  
اللجنة (٢٤٣) .

وقد صرح للنبي في أول حديث له منذ تولى منصب المندوب  
السامي في مصر لجريدة « الديلي ميل » عن مهمة لجنة ملنر وموقفه  
منها ، بأنه خارج دائرة اللجنة ولا يتدخل مطلقا في أمورها ، ولا في  
حرية الاعراب عن الرأي أنه يحذوه أمل كبير في أن اللجنة التي  
تبحث مسألة الحكومة الذاتية ستتمكن بما تعده من بيانات من تحديد  
دقيق للمسائل المصرية يكون كفيلا بأقصى المنافع لمصر (٢٤٤) .  
وأن الفرق بين المطالب المصرية وما هم مستعدون لمنحها إياه إنما هو  
في الشكل أكثر من الجوهر (٢٤٥) .

ومن الغريب أن يؤكد للنبي على أن محور التفاهم هو بلاغ  
١٤ نوفمبر الذي يؤكد الحماية وقيم الحكم الذاتي على أساسها ،  
رغم ثورة المصريين واعتراضهم عندما أذيع البيان .

---

(٢٤١) ٥٠ عاما على الثورة ، ص ٢٩٩ .

(٢٤٢) الأهرام : ١٩٢٠/١/٧ ، ١٩٢٠/١/٩ ويفل ، المرجع السابق ،

ص ٦٤ .

(٢٤٣) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٢٤٤) الأهرام : ١٩٢٠/١/١٠ .

(٢٤٥) نفسها : ١٩٢٠/١/٢٢ ، منكرات عبد الرحمن فبمي ، ج ٢ .

ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

وذكر النبي كذلك أن اللجنة تعمل على أساس هذا البلاغ  
وأنها لم توفد لغرض صدور دستور معين على المصريين بل لفحص  
آراء ذوى النفوذ لما هو أصلح لمصر (٢٤٦) .

وقد علفت المقطم على دور النبي ولجنة ملنر بقولها « لم تكن  
المسألة السياسية من الشئون التى عهد بها الى اللورد النبي فى  
أول الأمر بل تركت الى لجنة ملنر وتقلبت هذه المسألة فى أدوار  
عديدة (\*) » لم يكن للمندوب السامى اليد المباشرة فيها ، الى أن  
حبطت المفاوضات الرسمية ، وامتنع الوزراء بعد استقالة وزارة عدلى  
عن تأليف وزارة جديدة فبدأ دور النبي من هنا (٢٤٧) .

ويبدو هذا التعليق صحيحا الى حد كبير لأنه جاء « لتنفيذ  
سياسة حكومته فى حفظ النظام واقامة الحكم الذاتى على أساس  
الحماية » ورغم النصيحة (\*\*) التى قدمها اليها الا أن خطة النبي  
التي رسمها لحكومته والتي سبق الحديث عنها لم تخرج عن اطار  
الحماية .

قضت لجنة ملنر ثلاثة شهور فى مصر لدراسة أحوال البلاد  
عامة حتى تتمكن من وضع تقريرها لشكل الحكم الصالح للبلاد تحت  
نظام الحماية واستطاعت اللجنة بالرغم من مقاطعة الامة لها أن تجمع  
المعلومات اللازمة ، ليس فقط عن طريق السجلات والتقارير  
والأوراق التى ذودتها بها الخارجية البريطانية ولكن أيضا عن  
طريق دار المندوب السامى فى مصر ، حيث أقام المندوب السامى

---

(٢٤٦) نفسها ، العدد نفسه ، المصدر نفسه ، ص ٢٨٠ .

(\*) مفاوضات ملنر والوفد ، ومفاوضات عدلى - كيرزون .

(٢٤٧) المقطم : ١٩٢٥/٥/٢٢ .

(\*\*) حرية السفر للمصريين والافراج عن المعتقلين ثم حصار الوفد فى

فى باريس .

لجنة الاستعلامات التي جمعت كثيرا من البيانات المهمة من أجل اللجنة (٢٤٨) ، كما قام قلم المخابرات الموجود بالدار بجمع المعلومات أيضا ووضعها تحت يدى اللجنة ، بالإضافة الى ملفات الدار التي تضم الكثير من البيانات (٢٤٩) .

وقد استفادت اللجنة أيضا من الموظفين البريطانيين الذين أمدها بشهاداتهم ونصائحهم ويذكر تقرير ملنر عن ذلك « بأنهم قد استطاعوا من خلال مساعدتهم من معرفة الحوادث الأخيرة ، وفحص نظام كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية والمستخدمين فيه ، كما قسموا العمل على « لجينات » ألقت من لجنة ملنر » وكانت هذه اللجينات ترفع تقاريرها الى اللجنة الأصلية ، التي اجتمعت كلها معا فى جلسة واحدة لسماع آراء كبار الموظفين البريطانيين وآراء السير برونيات الذى كان قائما بأعمال المستشار المالى (٢٥٠) .

وتذكر جريدة الأهرام فى ٦ - ١٢ - ١٩١٩ جانبا مما قدمه المستشارون للجنة ملنر على سبيل المثال أن مستشار المالية ، « يشتغل بجد ونشاط ، فوضع خطته وأعماله وأبقاها سرا لأنه يعد ويرتب ما يخطر له ليعرضه على ملنر عند وصوله الى مصر » (٢٥١) .

---

(٢٤٨) قانون رقم ٨٠ ، ص ٢٣٩ .

(٢٤٩) د. محمد حسين هبكل منكرات فى السياسة ، ص ١٠١ ، ١٠٢ .

(٢٥٠) قانون رقم ٨٠ بالصفحة نفسها .

(٢٥١) الأهرام : ١٩١٩/١٢/٦ .

وعلى أية حال أدت لجنة ملنر مهمتها في مصر بعد أن غيرت من خطتها القائمة على بلاغ ١٤ نوفمبر ، الى اعلانها في ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ بتوسيع دائرة المناقشة والذي دعت فيه أن يعطى المصريون آراءهم للجنة بلا محذور على فريق من الفريقين ، مما يعنى خروجها عن دائرة الحماية .

وقد جرت خلالها مياه كثيرة تحت الجسور انتهت بموافقة \*  
اللجنة على التفاوض مع الوفد كما انتهت بمشروع ملنر (\*) .

وفى خلال ذلك كان اللنبى يقوم بأجازته فى أغسطس فى لندن فنصح حكومته بأن يقدم المشروع فى الحال الى مجلس الوزراء ، وأن يعلن فى حالة اقرارهم له كحل من جانب الحكومة البريطانية ، وبأن لا يسمح بنشر نصوص ذلك المشروع بحال ما قبل أن يدرسها مجلس الوزراء ، ولكن لم يؤخذ بنصيحة اللنبى أو لعلها وصلت متأخرة على حد قول مؤرخ تاريخ اللنبى (٢٥٢) . اذ تقدم ملنر بمشروعه الأخير الى سعد ، الا أن الوفد « رأى عدم صلاحية المشروع للدخول فى مفاوضات مع بريطانيا ما لم تقبل معه التحفظات التى قيدت الأمة قبوله بها ، وأهمها الغاء الحماية (٢٥٣) » . وبذلك صبح توقع اللنبى برفض المصريين للمشروع « اذ اعتبروه أدنى عرض قدمته بريطانيا » (٢٥٤) .

وبناء على مساعى المندوب السامى سمحت الحكومة البريطانية بنشر تقرير ملنر فى الصحف البريطانية فى ١٧ فبراير ١٩٢١ ، حيث أنه كان قد توصلت الى قرار بشأن المسألة المصرية بعد أن

---

(★) انظر قانون رقم ٨٠ ص ٢٥١ - ٢٦٢ « مباحثات ملنر زغلول حتى صدور التحفظات » .

(٢٥٢) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٢٥٣) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٠١ .

(٢٥٤) ويفل : المرجع نفسه والصفحة .



ماقتنعت بضرورة الغاء الحماية لأنها لم تعد تشكل علاقة مرضية (٢٥٥) ، ومن ناحية أخرى أدركت أن لا خلاف يذكر بين المعتدلين والمتطرفين وذلك بعد بيان ٢٨ يناير ١٩٢١ (٢٥٦) .

ولهذا خولت اللبى مندوبها السامى فى مصر ، سلطة ابلاغ السلطان فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ بأنها ترى أن الحماية لم تعد تشكل علاقة مرضية بين مصر وانجلترا وتطلب اليه تشكيل وفد رسمى للشروع فى تبادل الآراء فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر (٢٥٧) . وقد أوضح اللبى أن المفاوضات المصرين ليسوا مقيدين بمشروع ملنر ، ولا بسواه ولا الحكومة البريطانية مقيدة بغير امكان الغاء الحماية وأكد كذلك على أنه لن يتدخل فى مسألة المفاوضات وتعيينهم ولا فى برنامج عملهم (٢٥٨) . وبالرغم من هذا النفى القاطع بعدم التدخل فى شئون السياسة المصرية فان المندوب السامى ومساعديه بدأوا فى البحث عن أشخاص يحظون بالاحترام لتوقيع المعاهدة ، فوضع اللبى تصوره للوفد المقترح تشكيله بأن يملك فى يده القوة اللازمة للسيطرة على الموقف فى البلاد ابان المفاوضات ، وأن يتمكن من الحصول على موافقة الهيئة النيابية فى المستقبل على الاتفاق المراد عقده ، فضلا عن اتفائه بصفة عامة مع السياسة التى تتبناها الحكومة البريطانية (٢٥٩) .

ولما كان السلطان قد قرر الاحتفاظ بوزارة نسيم مع تأليف هيئة المفاوضات برئاسة أحمد مظلوم ، غير أنه بتنحى الأخير عن

---

(٢٥٥) د. عبد الخالق لاشين - المرجع السابق ، ص ٣٢٩ .

(٢٥٦) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .

(٢٥٧) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٧ .

(٢٥٨) الأهرام : ١٩٢١/٥/٢٦ .

(٢٥٩) F.O. 407/188 No. 164 Allenby to Curzon, March, 8, 1921 Tel. No. 147.

رياسة وفد المفاوضات بمجرد اعلان نيا اختياره (٢٦٠) ، أدى الى أن يعرض على عدلى رياسة وفد المفاوضات مع بقاء نسيم رئيسا للوزراء ولكن عدلى رفض هذا العرض لعدم ثقته بسياسة نسيم ودسائسه فضلا عن أن عدلى كان يهدف الى اعلان الدستور (٢٦١) .

فتدخل المندوب السامي لحسم الأمر وخاصة أنه كان قد استقر على أن عدلى هو الرجل المناسب نظرا لعلاقاته الوثيقة مع معظم أعضاء الوفد المصرى ، وأنه قادر بقوة هذه العلاقات على محاصرة سعد زغلول والحد من خطر معارضته لأى اتفاق قادم ، فنبه السلطان الى ضرورة اعطاء كل الاهتمام لآراء عدلى باشا فيما يتعلق بتشكيل الوفد المصرى (٢٦٢) .

وفى اليوم نفسه بادر اللبى الى دعوة عدلى لستمع الى آرائه فرأى أن الوفد على النحو الذى فكر فيه السلطان يستوفى فى تشكيله الشرط البريطانى بأن يكون قادرا على الحصول على موافقة الجمعية التشريعية على الاتفاق كما رأى أن عدد أعضاء الوفد يجب أن يكون محدودا وأن يتكون من رجال يحترمهم الراى العام فى البلاد على أن يكونوا متعاطفين بوجه عام مع السياسة البريطانية .

كما أعرب عدلى أيضا وفى حضور توفيق نسيم للمسئولين البريطانيين عن رأيه بأن الوزارة القائمة لن تتمكن من الوفاء

---

(٢٦٠) د. عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ، ص ٢١١ وانظر محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ١١٦ والذى يذكر أن السلطان رشع مظلوم رئيسا للوزراء لا لتتولى المفاوضات بل لتمهد لتأليف الوفد الرسمى .  
(٢٦١) عبد الرحمن الرانعى . المرجع السابق والجزء . ص ١٤٩ ود. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق .

F.O. 407/188 No. 222 Allenby to Curzon, March 18, (٢٦٢)  
1921, Desp. No. 225.

بالشرط البريطاني بتمرير الاتفاق الذى سيتوصل اليه فى الهيئة التشريعية القادمة ، وقد وافقه نسيم على هذا الرأى (٢٦٢) .

ولما كان اللبى وحكومته قد عقدا آمالهما فى عدلى وجماعة المعتدلين الذين يؤيدونه ، فقد أرسل المندوب السامى الى فؤاد ينصحه بعدم تعيين محمد سعيد (٢٦٤) ، وكان السلطان يفكر فى جعله رئيسا للوزراء بالنيابة ابان سفر الوفد للتفاوض فى لندن . فلما اعترض عدلى ورشدى عليه خوفا من أن ييث العراقيل امامهما فى مصر ، أيد اللبى هذا الرأى (٢٦٥) ، وذكر السلطان بأن نصيحته تعكس رأى خارجيته الذى ينبغى العمل بها (٢٦٦) .

وهكذا جىء بعدلى رئيسا للوزراء أمام ضغوط اللبى المتوالية على السلطان للاسراع بتشكيل الوفد والوزارة ، وضرورة الاستماع الى آراء عدلى ، والتى وصلت الى ما يشبه الانذار قدمه المندوب السامى الى السلطان فى ١٤ مارس ١٩٢١ (٢٦٧) بأن لا يتدخل فى المفاوضات .

وفى ١٥ مارس شكل عدلى وزارة الثقة وعرض على سعد الاشتراك فى المفاوضات فى الوقت الذى لم يكن سعد راضيا عن تأليف الوزارة « لأنها ستتركز على الوفد لهده » ، وعاد سعد الى مصر فى أوائل أبريل ، وقدم شروطه المعروفة للاشتراك فى المفاوضات ووافق عدلى عليها جميعها ، عدا شرط رئاسة سعد للوفد (٢٦٨) ، فنصح اللورد اللبى عدلى بالألا يعبا بسعد زغلول

---

F.O. 407/188 No. 222 Op - Cit. (٢٦٢)

(٢٦٤) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

F.O. 407/188 No. 222 Op. Cit. (٢٦٥)

(٢٦٦) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

F.O. 407/188 No. 222 Op. Cit. (٢٦٧)

(٢٦٨) د. أحمد زكريا الشلق ، حزب الاحرار الدستوريين ، ص ٢٥ .

وأن يستمر في طريقه (٢٦٩) ، وقبل رئيس الوزراء النصيحة ولكنه خسر مع هذا القبول تأييد الوفد .

فقد استفحل الصدام بينه وبين سعد ، ذلك الصدام الذي نتج عنه انقسام الأمة إلى سعديين وعدليين ، وتراشق الزعماء بالاتهامات وما شهدته البلاد من حوادث عنف دموية (٢٧٠) ، مثل حوادث الاسكندرية الأمر الذي أفسد جو المفاوضات .

وقد أدان النبي مظاهرات القاهرة والاسكندرية « المقترنة بالعنف » على حسب قوله ، ووصفها بأنها مظاهرات سياسية ، وأنه ليس من اختصاصه التعرض لسياسة الأحزاب وبذلك ادعى وقوفه على الحياد من تلك الخلافات الحزبية المصرية ثم ذكر أنه يقوم بواجباته في حفظ النظام اذا اختل وبذلك برر نزول الجيش البريطاني الى شوارع الاسكندرية (٢٧١) . كما تحدث النبي عن السياسة ، فأكد على أنه لم يتدخل في اختيار المفاوضين بقوله « ان الأمر جرى في طريقة الدستوري فأشار رئيس الوزراء على السلطان بالتعيين فأصدر أمره بذلك » (٢٧٢) .

ونفى المندوب السامي أنه قدم أى نصيحة أو مشورة بصفته الرسمية فقال في بلاغه الصادر في ٢٦ مايو ١٩٢١ ، « وعليه لا يسعني الا أن أعرب عن رجائي بأن المصريين يتبصرون في هذه الأزمة حقائق الأمور ، ويتبعون مقتضى الدواعي الوطنية السلمية فيقدرون اخلاص سياسة الصداقة التي هو ممثل لها حق قدره . ويسيروا في معاملتهم بعضهم لبعض في سبيل السلام » (٢٧٣) .

---

(٢٦٩) وايضا المرجع نفسه والصفحة .

(٢٧٠) د . احمد زكريا الشلق ، المرجع السابق والصفحة السابقة .

(٢٧١) الاهرام : ١٩٢١/٥/٢٦ .

(٢٧٢) الدورية نفسها والعدد .

(٢٧٣) نفسها .

كما أكد النبي على أنه يحب مصلحة مصر ، وأنه يحذو حذو  
المعتمدين البريطانيين السابقين ، الذين عملوا على ترقية مصر  
وتقدمها (٢٧٤) .

وقد علقت جريدة الأهرام على ذلك بقولها ، « تبرؤ المارشال  
من أنه لم يقدم نصيحة ولا مشورة بصفته الرسمية لم يمنعه من أن  
يبدل النصيحة بصفته محبا لمصلحة البلاد ، وهذا كلام حسن ،  
نقبله من مصدر الحب لا من مصدر السياسة وإذا كان قد وقع  
بيننا خلاف فما ذلك الا لشدة حرص المصريين على مصالحهم  
وحقوقهم ، ولو أنه كانت لنا هيئات نيابية ومجالس شورى يكشف  
فيها عن كل شيء لما أدخل على ذهن الناس أنه مكلف بهذه  
المهمة » (٢٧٥) .

وقد انتقد المندوب السامي من جانب حكومته لسماحه بعودة  
زغلول الى أرض الوطن ، كما اتهم بعدم اتخاذ الاجراءات الرادعة  
بمنع حوادث الاسكندرية أو بقمعها في الوقت المناسب . ودافع  
المارشال ويفل عن النبي بقوله « انه وان كان معروفا أن عودة سعد  
اجراء خطير قد يعكر صفو السلام ، ولكنه كان من الصعب أن  
يرفض السماح بالعودة الى مصر لشخص سمح له بالمفاوضة مع  
انجلترا ولشخص كان عدلى نفسه في مفاوضات معه لتأليف وفد  
مشترك (٢٧٦) » .

---

• (٢٧٤) نفسها

• (٢٧٥) نفسها

• (٢٧٦) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٦٧ - ٧٨ .

وقد برر ويفل عدم تدخل اللنبي بالجيش البريطانى فور وقوع الاضطرابات لأنه رأى اذا كان المصريون أهلا للاستقلال فعليهم وحدهم أن يقمعوا اضطراباتهم (٢٧٧) .

ويبدو هذا التبرير غير منطقي ، فان المنسوب السيامي طالما استخدم الجيش فى قمع الثورة ، واستخدمه أيضا فى تلك الحادثة وربما كان تأخره عن قمع الاضطرابات أن البوليس والجيش المصرى كانا يقومان بتلك المهمة ثم انه لم يتوان عن استخدام جيشه عندما اندلعت المظاهرات والثورة على أثر نفى سعد الثانى .

وعلى كل حال فان سيطرة سعد زغلول على الموقف الداخلى كانت تامة واكتسح خصومه مما لم يدع مجالا للامل بنجاح عدلى فى تنفيذ أى اتفاق يمكن أن يتوصل اليه فى مفاوضاته مع لندن (٢٧٨) . كما أن سير هايتر William Hayter « (\*) » قد كتب عن امكانية توقيع عدلى على معاهدة على أساس مقترحات ملنر بقوله « لا يستطيع أى وزير مصرى أن يوقع معاهدة لا تحصل مصر بمقتضاها على استقلالها الكامل ، وأنه اذا ما فعل ذلك فسوف يفقد أى مستقبل سياسى له ، بل أنه ممكن أن يتعرض للاغتيال ، وعندما حدث واغتيال بطرس غالى كان السبب الأول الذى قدمه الوردانى لهذا الاغتيال ، أن بطرس وقع اتفاقية ١٨٩٩ التى تمنح نصيبا لبريطانيا فى حكم السودان ، وقد حقق ثروت فى هذا القضية بصفته مدعيا عاما ، ولا أظن أن الوزراء قد نسوا هذه الحقائق ومن

---

(٢٧٧) المرجع نفسه ، ص ٦٨ .

(٢٧٨) د. يوتان لبيب رزق - المرجع السابق ، ص ٢٣٢ ، د. عبد العظيم

مضان ، المرجع السابق ، ٣٣٧ .

(\*) هايتر ، المستشار القانونى البريطانى بوزارة المالية .

المحتمل أن عدلى يعلم أنه لو وقع معاهدة تترجم تقرير اللورد ملنر ،  
فانه يوقع فى الوقت نفسه شهادة وفاته (٢٧٩) .

نتيجة لكل تلك الأسباب تغير موقف دار الحماية من وزارة  
عدلى ورهانها على المجتدلين ، ومن فكرة المفاوضات إلى حد كبير ، ففي  
حين كان المندوب السامى متلهفا فى البداية إلى التجهيل بإجراء  
المفاوضات إلى حد انذار السلطان عندما تلكأ فى تشكيل الوفد  
الرسمى إذا به يسوف فى القبول ببدئها ، رغم الحاج عدلى فى المطالبة  
بالسفر من أجل القيام بهذه المفاوضات ، فكان اللنبى ينصح ببعض  
التأخير ، ويسأل رئيس الوزراء عما يمكن أن يحدث إذا ما استمرت  
الاضطرابات والمسئولين عن ادارة البلاد غائبين عنها (٢٨٠) .

ومن هذا المنطلق حاول اللنبى وكبار الموظفين البريطانيين إلى  
تحليل الأوضاع السياسية فى البلاد ، بهدف رسم الخطط التى  
تسير عليها سياسة الحكومة البريطانية (٢٨١) ، للخروج من هذا  
المازق . ففكر اللورد اللنبى فى ايجاد سياسة بديلة نتيجة للموقف  
السياسى القائم ، سياسة تسعى إلى الحصول على تأييد الفلاحين ،  
واعتماد الحكومة البريطانية على عون هذه الطبقة من المصريين على  
النحو الذى كان قائما أيام وجود اللورد كرومر فى مصر ، ولفحص  
الاقتراح فقد طلب من المستر ايموس Amos المستشار القضائى  
للحكومة المصرية ، والمستر باترسون Patterson مستشار  
المعارف ، وقد وصفهما اللنبى بأنهما من أكفأ الشخصيات وأكثرها  
دراية بالمسألة المصرية ، أن يدليا برأيهما فى هذا الموضوع (٢٨٢) .

---

F.O. 141/484 XP 05 352 Memorandum on Political (٢٧٩)  
Settlement in Egypt by W.g. Hayter 516/1921.

Lloyd - Op. Cit., p. 44 Vol. 2. (٢٨٠)

(٢٨١) د. طلعت رمضان ، الاتجاهات السياسية لكبار الموظفين الانجليز .

من ٢٨ .

F.O. 407/188 No. 62 Allenby to Curzon April, 16. 1921. (٢٨٢)

وقد رفض كل من ايموس وبترسون تلك السياسة ورأوا أن وضع أى مشروع يمكن عن طريقة كسب الفلاحين ومساندتهم لبريطانيا هو مجرد أمل زائف وأضاف بترسون مستشار وزارة المعارف « أنه حتى لو نجحت مثل هذه السياسة فى البداية فأننا لابد وأننا سنواجه فى النهاية المشكلات نفسها من جانب زعماء الفلاحين الذين رفعناهم من القاع » (٢٨٣) .

كما أن كرومر حاول تنفيذ هذه السياسة لكنه لم يحظ بالنجاح المطلوب وضربوا مثلا على ذلك « بمحمود باشا سليمان ذلك الفلاح القح صنيعة اللورد كرومر وابنه محمد باشا محمود الذى كان صاعده السريع نتيجة عمله فى الوكالة البريطانية (٢٨٤) (\*) » . ويذكر المندوب السامى أهم ما اقترحه المستر ايموس هو التالى :

#### ١ - الغاء الحماية .

٢ - اعادة الهيئات الدستورية التى كانت موجودة ١٩١٣ واعادة المسئولية الدستورية الى الوزراء والابقاء على وظائف المستشار المالى على ما هى عليه .

٣ - تعيين وزير مصرى لشئون الخارجية واقامة تمثيل دبلوماسى على الا يتعارض ذلك مع المصالح البريطانية .

---

(٢٨٢) د. طلعت رمضان ، الاتجاهات السياسية لكبار الموظفين الانجليز فى

الادارة المصرية ١٩٢٠ - ١٩٣٦ ص ٣٩ .

(٢٨٤) المرجع نفسه والصفحة .

(\*) لم يعمل محمد محمود فى الوكالة البريطانية ، وان كان اول عمل له

كان وظيفة وكيل مفتش غير دائم فى المالية ثم رقى نائب مفتش بها من ١٩٠١ - ١٩٠٣ الى سكرتير خاص للداخلية ١٩٠٥ فمديرا للفيوم ١٩٠٦ ويعتبر هذا تدرج سريع فى الوظائف نتيجة لمساعدة الانجليز . انظر ماجدة محمد حمود - محمد محمود ودوره فى السياسة المصرية من ١٩١٩ - ١٩٤١ .



٤ - الإبقاء على جيش الاحتلال وأن تلغى الأحكام العرفية ويمكن أن يتم هذا الالغاء بشكل مشروط .

٥ - وضع نظام خاص للموظفين الأجانب في الحكومة المصرية ليوفر لهم عددا من الوظائف المعروفة (٢٨٥) .

وقد وافق المندوب السامي على هذه الاقتراحات فكتب يقول « في رأيي أن هذه المقترحات هي التي دافع عنها اللورد ملتر بعد تعديلات محدودة ، وأنه يمكن وضع هذه الاصلاحات موضع التنفيذ دون موافقة الحكومة المصرية التي اعتبرها اللورد ملتر شيئا ضروريا » (٢٨٦) .

ويتضح من رأى اللورد اللنبي هذا ظهور فكرة التصريح من جانب واحد في هذا الوقت المبكر وقبل أن تبدأ مفاوضات عدلى - كيرزون وأعتقد أن ذلك نابع من معرفة دار المندوب السامي بحجم قوة المعتدلين الحقيقي الذى اتضح بعد رجوع سعد وخلافه مع عدلى .

ويواصل المندوب السامي شرح فكرته هو وموظفيه بأنه اذا لم يحصلوا على موافقة الحكومة المصرية على هذه الخطة ، « فانه لا بد من اصدار تشريع مصرى يقر بنودها ، وأنتم تعلمون بالطبع العراقيين التى تواجه الادارة المصرية خلال العاملين الماضيين فانه مع نشوء طبقة جديدة من الموظفين المحليين ممن لا تنقصهم القدرة ولا الخبرة الادارية ولا الطموح بأن استمرار النظام الادارى مرهون بالأوضاع التى كانت قائمة قبل الحرب ، ومسألة اتخاذ قرارات خاصة على

---

(٢٨٥) المرجع نفسه ، ص ٤١ - ٤٤ .

F.O. 407/188 No. 62 Allenby to Curzon April 16, 1921. (٢٨٦)

مسئولية الحكومة البريطانية قد بدأت تصبح مطروحة بين هؤلاء» (٢٨٧) .

واضاف اللنبي بأن أحداث العامين السابقين قد أدت الى وصول هذه القضية الى ذروتها مما وضع مسألة الصلاحيات ، التي سوف تتمتع بها السلطات البريطانية في المستقبل موضع التساؤل ومما يمكن أن يضيع عقبة خطيرة في مواجهة التقدم الادارى ، « وسوف يكون من الضروري في هذه الحالة اصدار بيان يتضمن الإشارة الى ضرورة أن نتحمل قدرا من المسؤولية وأن الحادث الآن في وضعنا السياسى القائم ينبغي ألا يؤثر على هذه الصلاحيات » (٢٨٨) .

كما أعد رجال دار الحماية أيضا مذكرة في ٢٦ أبريل عام ١٩٢١ رصدت الفرق بين أنصار عدلى وأنصار سعد ، وراوا أن عناصر الاختلاف بين هاتين المجموعتين تتمثل في قوة التأثير في جموع الناس ، واعتقد آموس أن الأخيرين ليسوا مؤهلين للسياسة لكونهم متطرفين وان كانوا يضمون نفرا من ذوى النشاط السياسى المؤثر فى الطبقات الوسطى والدنيا ممن يجدون لهم صدا فى القرى من خلال الصحف وخطب المساجد (٢٨٩) .

ونتيجة لهذا الموقف المتأزم الذى أمست فيه مصر رأت وزارة الخارجية البريطانية أن الموقف قد أفلت من يد اللنبي وأصبح رجال الخارجية البريطانية فى حيرة وارتباك فقد كانت « المظاهرات تهتف لسعد والبرقيات تؤيد عدلى » فما كان من الحكومة البريطانية

---

Ibid. (٢٨٧)

Ibid. (٢٨٨)

(٢٨٩) د. احمد زكريا الشلق ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

الا أن فكرت في ارسال « هارى بويل (\*) » الى مصر ليدرس الموقف السياسى عن كذب ، ويقدم لها تقريراً وافياً عن رغبات المصريين وموقفهم الصحيح تجاه سعد ورجاله وعدلى ووزرائه (٢٩٠) . ويبدو أن الداعى الحقيقى لارسال « بويل » هو موقف اللبى ومستشاريه من كبار الموظفين البريطانيين ، الذين تيقنوا من رهانهم على عدلى ومؤيديه فى مواجهة سعد قد قُتل بهليل انتشاسار المظاهرات التى غمت مصر والأغلبية التى انتازت الى سعد ، ومن هنا تقدموا باقتراحاتهم الى حكومتهم لاصدار تصريح ، أقرب الى مشروع ملنر من جانب واحد لاستحالة عقد معاهدة مع المصريين وهو الأمر الذى لم توافق عليه الخارجية فأرسلت بويل لاستكشاف الموقف على الطبيعة وخاصة أنهم لم يعودوا يثقون فى مندوبيهم الثقة الكاملة ، فيذكر بويل « أن دسائس قوية تدبر ضد اللبى فى مصر ولندن على السواء » (٢٩١) .

وقد كان وجود هارى بويل فى مصر بصفة سرية ، فلم يعلن عن وصوله حتى صرحت بذلك جريدة « الاجينسيان غاريت » فذكرت أنه يشتغل بالسياسة (٢٩٢) . وقد أربك حضوره جميع الدوائر السياسية . فلم يكن اللبى موافقاً عن حضور مبعوث خارجيته الى مصر ، ويذكر بويل أنه من الجائز أن يأمره بمغادرة البلاد فى الحال (٢٩٣) . كما كتب المندوب السامى كذلك لحكومته يقول ان اخفاء سبب وجود بويل فى مصر يضر بالمصالح البريطانية ، ويؤيد

---

(\*) هارى بويل ، هو السكرتير الشرقى على عهد كرومر .

(٢٩٠) آخر ساعة : ١٩٢٩/٤/٢ العدد ٢٤٨ .

(٢٩١) آخر ساعة : ١٩٢٩/٤/٩ ، العدد ٢٤٩ .

(٢٩٢) آخر ساعة : ١٩٢٩/٤/٩ ، العدد ٢٤٩ .

(٢٩٣) الدورية نفسها : ١٩٢٩/٤/٢ ، العدد ٢٤٨ .

الاشاعات والأقاويل (٢٩٤) • وقد كان موظفو دار المندوب السامي لا يرحبون أيضا ببقائه في مصر (٢٩٥) •

ظل بويل في القاهرة ما يقرب من شهر يدرس الأحوال ويجمع المعلومات ويشاهد بنفسه ، وقد تلقى العديد من المرائض في أثناء وجوده في البلاد كما يذكر أنه استطاع الحصول على التاريخ السرى لكل وزير في وزارة عدلى عن طريق سكرتير مجلس الوزراء •

وقد أجرى العديد من المقابلات ، فيذكر بويل أنه قد حضر لزيارته العشرات من « الباشوات والعظماء » ، كما تقابل مع أحد رجال سعد ، واجتمع كذلك برئيس الوزراء عدلى بكن ، ثم بمظالم باشا الذى استطاع على حد قوله « أن يأخذ منه المعلومات دون أن يدرى » (٢٩٦) • ويبدو أن بويل قد اجتمع مع سعد عدة مرات منها التى أرسل فيها زعيم الأمة إليه خطابا قصيرا يدعو لمقابلته ، ولم يرسله بويل إلى الخارجية لأن رجال دار المندوب السامي رأوا أنه من الممكن استخدامه لتجريح سعد (٢٩٧) وكان مندوب الخارجية يبدأ لقاءه مع سعد بالجملة التى كان يكررها في كل لقاء له بأى سياسى مصرى أنه ليس موفدا من قبل دار المندوب السامي ، وعند انتهاء المقابلة كان يسرع بإبلاغ دار المندوب السامي بتفاصيلها ثم يبرق بها إلى الخارجية البريطانية (٢٩٨) • وقد كان انطباع بويل عن سعد بأنه « رجل عظيم وحديثه ممتع وظريف » وأن مقابلته حدث كبير ، ولكن التعاون معه يستحيل من الوجهة

---

(٢٩٤) الدورية نفسها : ١٩٣٩/٤/٩ ، العدد ٢٤٩ •

(٢٩٥) نفسها : ١٩٣٩/٤/٢ •

(٢٩٦) نفسها : ١٩٣٩/٤/٩ •

(٢٩٧) ، العدد نفسه •

(٢٩٨) الدورية نفسها ، وانظر العدد ١٩٣٩/٤/٢ ، ١٩٣٩/٤/٩ •

السياسية لأن مطالبه غير معقولة (٢٩٩) . وبالطبع قام بويل بمقابلة اللورد اللنبي عدة مرات واستعرضا المشاكل السياسية التي تواجهه ، كما طلب منه المندوب السامي البحث عن معلومات تهمة (٣٠٠) ، وأخبره انه سثم مصر والسياسة والمصريين وان أسعد يوم في حياته يوم يغادر هذه البلاد الملعونة (٣٠١) ، دلالة على الموقف الصعب الذي وجد اللنبي نفسه فيه .

وكان مبعوث الخارجية عندما يعلم بأشياء خطيرة يسرع بإبلاغها الى المندوب السامي واحاطته بالامر (٣٠٢) .

وفي النهاية قدم المستر هاري بويل تقريره الى حكومته ادعى فيه « أن غالبية أصحاب المصالح الحقيقية في مصر ، الذين يهمهم تقدم ورخاء البلاد يرون بقاء السيادة البريطانية في مصر ، ويعتقد هؤلاء أن استقلال مصر سوف يؤدي الى فساد الحكم في البلاد لأن النقص الخلقي في حياة الزعماء المصريين لا يجعل منهم حكاما عادلين، ويخاف المصريون أن يعود مع الاستقلال ذلك الخراب الذي كان يعم البلاد في عهد اسماعيل » (٣٠٣) !!

ومما لا شك فيه أن مثل هذا التقرير سوف يكون عاملا مؤثرا الى جانب العوامل التي سبق ذكرها في الموقف المتشدد التي وقفتها الحكومة البريطانية ازاء مفاوضات عدلى كيرزون .

---

(٢٩٩) انظر أيضا الدورية نفسها والاعداد نفسها .

(٣٠٠) الدورية نفسها والعدد .

(٣٠١) الدورية نفسها ١٦/٤/١٩٢٩ ، العدد ٢٥٠ .

(٣٠٢) نفسها : ٩/٤/١٩٢٩ .

(٣٠٣) نفسها : ١٦/٤/١٩٢٩ .

وعلى كل حال فقد سافر عدلى الى لندن فى ٧ يوليو ١٩٢١ بعد أن رفضت وزارة الخارجية طلبه بتعيين وزير خارجية فى حكومته لتدعيم موقفه أمام سعد وكانت حجتها أن ذلك يتعارض مع الأسس التى وضعتها وزارة الخارجية للمفاوضات (٣٠٤) وقد أرسل اللبى الى حكومته يطلب السماح بسنفر بعض الموظفين الانجليز لشرح وجهة نظرهم بشأن أوضاعهم حتى تكون حكومتهم على بينة تامة فى أثناء المفاوضات الجارية فيقول :

بالنظر الى المفاوضات الجارية مع الوفد المصرى الرسمى « وفد عدلى » أرى أنه قد حان الوقت لاتخاذ اجراء بشأن وضع الموظفين البريطانيين .

وقد بحث المستشارون فى الحكومة المصرية المسألة واقترحوا على أن أفضل حل سوف يكون بإرسال ممثلين عنهم الى لندن لشرح وجهة نظرهم ، وقد أشارت هذه اللجنة غير الرسمية الى رسالة المستر سكوت فى ٢٥ أكتوبر والتى يصلح محتواها لوضع اقتراحات محددة فى هذا الشأن « فهل توافقونى على القيام بترتيبات لانتخاب ممثلين عن المصالح البريطانية للذهاب الى لندن لبحث هذا الأمر .

ويبدو أنه من الأفضل أن يأتى معهم عدد من ممثل الموظفين الأجانب الآخرين وأن يكون هناك متحدث باسمهم من أصحاب الوظائف العليا ، (٣٠٥) .

وربما كان استدعاء ايموس بعد ذلك للسفر الى لندن فى أكتوبر ١٩٢١ فى أثناء انعقاد المفاوضات لبحث هذه النقطة ، فقد

---

(٢٠٤) د يونان ليب رزق . المرجع السابق . ص ٢٢٢ .

F.O. 407/188 No. 214 Allenby to Curzon March 25, (٢٠٥)  
1921.

ذكرت الصحف أن وجوده مرغوب فيه لوضع المعاهدة المصرية  
الإنجليزية (٣٠٦) .

أما عن دور اللبني في المفاوضات فقد سافر في أغسطس الى  
بلاده (٣٠٧) ، وقيل ان المندوب السامي ليس في أجازة عادية بل  
انها لزيارة خاصة تتعلق بالوفد المصري (٣٠٨) . وأنه سينتشر  
في رغبات المصريين وفي إمكان إلغاء الأحكام العرفية وإجراء انتخابات  
حرة للتحقق من رغبات المصريين (٣٠٩) . وقلة سنل هذا السؤال  
عن حقيقة مهمة اللبني في أنه سينتشر في هذه الأمور أجاب  
وكيل الخارجية ، ان رأى اللورد اللبني سيؤخذ في هذه المصاغل  
وغيرها من الأمور وقد علقت الأهرام أن رد وكيل الخارجية بأن  
المندوب السامي يستشار في كل شيء ولم يرد كما هو ظاهر اللفظ  
والغنى أن الحكومة الإنجليزية تنوى إجراء ذلك كله . وبناء على  
ما تقدم لا نعتقد أهمية كبرى على رد وكيل الخارجية (٣١٠) .  
كما ذكرت أيضا جريدة « الايفنج نيوز » عن مهمة اللورد اللبني ،  
انه غادر مصر ليعرب عن آرائه في الحوادث الأخيرة في الشرق ،  
« والمفهوم أن له آراء قوية فيما يتعلق بتوزيع القوات البريطانية  
في مصر ، فيأسف لتوصيات ملتر التي تنتقض الاحتلال البريطاني  
الى أقل حد ممكن ولا ريب أن تشرشل يؤيد اللبني في  
آرائه » (٣١١) .

- 
- (٣٠٦) الأهرام : ١٩٢١/٩/٣٠ والعدد ١٩٢١/١٠/١٤ وجود ايموس مقدمة  
للدور الأخير للوصول الى معاهدة .  
(٣٠٧) نفسها : ١٩٢١/٨/٢٤ .  
(٣٠٨) نفسها : ١٩٢١/٨/٢٤ .  
(٣٠٩) الأهرام : ١٩٢١/٨/١٠ .  
(٣١٠) نفسها : ١٩٢١/٨/١١ .  
(٣١١) نفسها : ١٩٢١/٨/١٦ .

وقد ذكر لويد في كتاب مصر منذ عهد كرومر أن اللورد اللنبى كان مخالفا لرأى حكومته (٣١٢) . وقد كانت عودة المندوب السامى الفجائية على حد قول « المورنتنج بوسست » دليلا على خطورة الأزمة المصرية (٣١٣) .

وفي الحقيقة أن المندوب السامى كان ضد سياسة التشدد التى تنتهجها حكومته ويرى اعطاء مصر قدرا من الاستقلال « فقد أعرب خلال الاثنى عشر شهرا الماضية عن رأيه أكثر من مرة بأنه لا يمكن تنفيذ أى اتفاق من الوجهة العملية ما لم تكن الحكومة مستعدة لاغطاء مصر قدرا من الاستقلال أعلى من المستوى الذى تميل الى منحه » (٣١٤) .

كما أن اللورد اللنبى لم يدع حكومته فى شك من خطورة الحالة فى مصر ، وأن جميع المصريين يرغبون فى المفاوضات مثل الشين فين (٣١٥) .

ويبدو أن رأى اللنبى من موقف حكومته فى أثناء مفاوضات عدلى - كيرزون بل وقبلها ، أدت الى ظهور بوادر خلاف فى الرأى بينهما ، فظهرت اشاعة بنقله من مصر بناء على طلبه ، وقد نفت وزارة الخارجية ذلك وبأنه لا صحة مطلقة لهذه الاشاعة (٣١٦) .

وفيما يتعلق بعدلى ومفاوضاته بدأت الأخبار تصل الى مصر ودار المندوب السامى بأن المفاوضات قد وصلت الى طريق مسدود ،

---

Lloyd - Op. cit., p. 61. (٣١٢)

(٣١٣) المقطع : ١٩٢٢/٢/١ .

(٣١٤) الكتاب الأبيض ، وثيقة ٤ نقلا عن الاهرام ١٩٢٢/٣/٨ .

(٣١٥) الاهرام ١٩٢١/١/٢١ الشين فين ، حركة استقلال ايرلندا .

(٣١٦) نفسها ، العدد نفسه وانظر : ١٩٢١/١٠/٢٤ .



مما أزعج وأثار قلق رجال دار المندوب البسامي ، وكبار الموظفين البريطانيين الذين عقدوا اجتماعا في ١٧ نوفمبر لدراسة الموقف والخروج برأى ، وكان من ضمن الحاضرين مستشار الداخلية ، والقائم بأعمال مستشار وزارة المالية ومستشار وزارة المعارف والقائم بأعمال مستشار الحقانية .

وقد تبنوا جميعا الرأى القائل بأن أى قرار لا يقوم على أساسى القبول باستقلال مصر والحفاظ على الحماية هو بمثابة مخاطرة شديدة لقيام الثورة فى أنحاء البلاد ، وفى أى الأحوال سوف يؤدى الى شكل من أشكال الفوضى الادارية ويجعل إدارة الحكومة مستحيلة (٣١٧) . ونبه كذلك الموظفون حكومتهم عن طبيعة الادارة فى مصر بأن بناء الحكومة فى مجمله مضرى وأن دور الموظفين البريطانيين غالبا هو دور الاستشارة والتفتيش والقيام بالجوانب الفنية ومن ثم فانه من المستحيل ممارسة أى سيطرة بريطانية دون تعاون مصرى فى شتى فروع الادارة كما أظهرت التجربة فى ربيع ١٩١٩ وذلك عندما جرت محاولة لادارة الحكومة بدون وزارة وبدون اسهام قوى من الموظفين المصرين الذين كانوا مضرين (٣١٨) .

وحذرت المذكرة أيضا الحكومة البريطانية من استحالة قيام وزارة مصرية بقولها « واذا لم تكن الحكومة البريطانية مستعمدة أن تبدى اهتماما لآمال المصرين والمؤسسة من الناحية الشرعية من أسس السياسة الواضحة للحكومة البريطانية خلال العامين الماضيين فسوف يكون من المستحيل تشكيل أى وزارة » .

---

F.O. 407/191 No. 34 Allenby to Curzon, Nov. 17, (٢١٧)  
1921.

Ibid.

(٣١٨)

وسوف يؤدي ذلك الى اضرابات ينظمها موظفو الحكومة وفي مثل هذه الحالة هناك احتمال أن يؤيد البوليس وربما الجيش القالبية العظمى (٣١٩) .

وأوضح الموظفون البريطانيون كذلك استحالة السيطرة على الأمن في الأقاليم « بأن أى قوة حربية كبيرة تقوم بأعمال العنف يمكن أن تتخذ اجراءات معينة للحفاظ على الأرواح والاملاك في المدن الكبيرة وأن مثل هذا العمل سيكون صعبا في المديرية . وبالتالى فلا أمل لدى أى اداة عسكرية في الحلول محل الادارة المدنية المقعدة أو تمنع انزال ضرر بالغ بالمصالح المالية والاقتصادية (٣٢٠) »

وقد توصل المندوب السامى وموظفوه الى ضرورة انتهاز سياسة أكثر ليبرالية ، فيذكر اللنبى لحكومته ، « ويتبنى المستثمرون فكرة اتباع سياسة تقوم على اعطاء تنازلات ليبرالية واعطاء هذا الانطباع للوزراء المختلفين وغيرهم ممن يتصلون بهم . وهم يشعرون عندئذ بأنهم ملتزمون بالإشارة الى أنه اذا اتبعت سياسة مضادة لذلك فلن يستطيعوا الحفاظ على ثقة الوزراء المصريين أو تقديم صفة ذات قيمة فى المستقبل على حين اذا تم برنامج ليبرالى من جانب الحكومة البريطانية فهم على ثقة أنهم سوف يتعاملون مع الموقف القائم وتشكيل وزارة لتنفيذه حتى اذا لم يد أى وزير قائم حاليا الاستعداد لتوقيع اتفاقية رسمية تتضمن مثل هذا البرنامج الذى لا يلبى الطلبات الكاملة للمصريين (٣٢١) .

ويتضح لنا من هذه المذكرة ومن المواقف التى مرت بها قبل ذلك للمندوب السامى ورجال داره والموظفين البريطانيين اتفاهم

---

Ibid. (٣١٩)

F.C. 407/191 No. 34., Op. cit. (٣٢٠)

Ibid. (٣٢١)

جميعا على فكرة أن تنفذ الحكومة البريطانية ما وافقت علي منحه لمصر حتى لو لم يكن من خلال اتفاق رسمي ، وهذا ما كانت ترفضه حكومتهم ، وقد دفعهم الى اتخاذ هذا الموقف معاشيتهم للأحداث ورؤيتهم لها عن قرب فكونوا بذلك قوة ضغط لها قيمتها في تشكيل سياسة بلادهم تجاه مصر رغم ما سيحدث بينها وبينهم من صدامات .

وقد رد كيرزون على اللنبي بعنف وإلما لأنه لم يوضح للمستشارين البريطانيين خطأ وجهة نظرهم التي تجعل حجتهم « واهية » على حد قوله ، على الرغم من أنه كان حاضرا جلسة مجلس الوزراء للنظر في الشروط التي تعرض على عدلي ، فذكر وزير الخارجية « أنه مندهش لأنكم لم تبيينوا للمستشارين أنهم كانوا يجهلون تماما حقيقة الموقف عندما وصفوا في مذكرتهم قرار الحكومة بأنه احتفاظ بالحماية وأنه رفض لقبول المبدأ الخاص باستقلال مصر .

.....

فهذه الغلطة التي يجب أن توضحوها لهم تجعل حجتهم واهية الى درجة كبيرة (٣٢٢) . وواصل وزير الخارجية تعليماته الى مندوبه السامي بقوله « وعليكم أن تحملوا اليهم سرا خلاصة عامة للمنح التي ليست الحكومة مستعدة لتقديمها فقط ، بل قد قدمتها فعلا في مشروع المعاهدة التي سلمت لعدلي ورفضها » .

وفي النهاية كتب كيرزون « وأملنا أن تدافعوا عن المنح السخية التي لا تتردد الحكومة في اعطائها وأن تدحضوا بالبرهان سوء تصوير نياتنا » (٣٢٣) .

---

(٢٢٢) الكتاب الأبيض . نقلا عن الامرام ١٩٢٢/٣/٨ وثيقة (٣) .

(٢٢٣) المصدر نفسه والعدد .

ويبدو من هذا الرد مدى اصرار الحكومة البريطانية وتشدد موقفها بالنسبة لمصر حتى أن تصويص مشروع كيرزون الذي يصفها لندويه بالسخاء هو أسوأ من مشروع ملر الذي رفضه المصريون من قبل .

وعلى أية حال فشلت مفاوضات عدلى - كيرزون وعاد رئيس الوزراء الى بلاده فى ديسمبر ١٩٢١ وقدم استقالته الى السلطان وكان على دار المنسوب السامى وكبار الموظفين البريطانيين مواجهة الموقف الجديد المتأزم . . .

## الفصل الخامس

---

دور النبي وكبار الموظفين البريطانيين

في التمهيد لسياسة التصريح



## دور اللبى وكبار الموظفين البريطانيين فى التمهيد لسياسة التصريح

وازاء فشل مفاوضات على - كيرزون - تحرك المنسوب السامى لمواجهة الموقف العصيب الذى كان مقدرا أن تمر البلاد به ، فخطب خطبة أمام الجمعية الايكوسية (\*) ، فى ٢ ديسمبر ١٩٢١ ، رغم انه منذ تولى زمام السلطة فى مصر لم يكن كثير الاحاديث ، ومنذ بدء المفاوضات بين الوفد المصرى والوزارة الانجليزية حتى يوم قطعها لم يبع بشئ يتناول نية انجلترا فى المستقبل (١) . لذلك اعتبرت هذه الخطبة لدى الرأى العام المصرى ذات قيمة كبيرة وذات مغذى . فانه قد أكد لمستعميه بأنه لا داعى لخوفهم ، فان خطة بريطانيا فى هذه البلاد « ستكون خطة حرة سخية مقترنة بسياسة الحزم وأنه ما يزال ينتظر التعليمات ، ولكن السياسة التى ستعلنها انجلترا ستكون سياسة سخاء تضمن فيه مصالح الجميع » (٢) .

وقد علقت الأهرام بأن الحل الذى يتبناه اللورد اللبى لم يأت باتفاق بين الجانبين ليكون مرضيا للمصريين ، فالوفد المصرى لم يجد فى ما عرضه عليه كما أبلغ الأمة رسميا ما يشجع على إبرام الاتفاق وفى قول المنسوب السامى « بأن انجلترا ستعلى على مصر ارادتها وتتبع ذلك الاملاء بما وصفه اللورد بسياسة الحزم لتكره مصر على قبوله » ؟ يخالف أقوال جميع الوزراء البريطانيين من

---

(\*) الجمعية الايكوسية مكونة من الاسكتلنديين البريطانيين الذين هم من أصل اسكتلندى ويعملون فى مصر أو لهم مصالح بها .  
(١) الأهرام ١٩٢١/١٢/٣٠  
(٢) نفسها ١٩٢١/١٢/٢٠

اللوزد منثر الذي أعلن أن الخرض من مهمته إبرام اتفاق بين إنجلترا ومصر ، الى بلاغ كيروني بيسلطان لا يستبدال الحماية بعلافة مرضية (٢) .

وانتهت الأهرام الى رفض فكرة التصريح من جانب واحد بقولها « فاما اتفاق نريده ونقره مختارين واما خلاف يتحمل معه الانجليز منفردين تبعة سياستهم وان كان حزمها مفرونا بالسحاء » (٤) .

ويبدو أن الذي حدا بالنبي ليصرح بهذا التصريح هو علمه بالبلاغ الذي كانت سوف تصدره حكومته في ٣ ديسمبر والذي أمر بتقديمه الى السلطان في اليوم التالي مباشرة لهذا الخطاب على يهدي من غضب المصريين وربما كان النبي كذلك قد وضع خطته التي صمم على تنفيذها لمنح المصريين ما تريد الحكومة منحه اليهم من جانب واحد .

وعلى العموم فقد اسنمرت سياسة الحكومة البريطانية القائمة على تجاهل نصائح مندوبيها وموظفيها في مصر في هذه الأزمة ، فأصدرت تبليغ (\*) أشبه بالانذار في ٣ من ديسمبر ١٩٢١ أثر قطع المفاوضات مع عدلى ، في قالب من الوعيد والتهديد ويؤكد اصرارها على التمسك بسياستها .

وأحدث هذا التبليغ تدهورا خطيرا في الموقف داخل مصر حيث شعر المصريون بخيبة أمل مما نتج عنه رد فعل عدائى من جميع المصريين على اختلاف توجهاتهم (٥) . في الواقع أن هذا الانذار

---

(٢) الأهرام : ١٩٢١/١٢/٢ .

(٤) العدد نفسه .

(\*) انظر قانون رقم ٨٠ - ٢٨٠ - نص التبليغ .

(٥) ( ويقل : المرجع السابق ، ص ٦٩ . د . عبد العظيم رمضان ، المرجع

السابق ، ص ٢٤٩ .



قد عاد بمصر الى نقطة البداية ، وكان جهاد المصريين في ثورة ١٩١٩ قد أصبح هباء ، فالى جانب الوعيد والتهديد فانه نص « على ان ما تحرص عليه حكومة جلالة الملك هي أن تتم العمل الذى بدأ في عهد كرومر ، لا أن تبدأ من جديد » (٦) بما يعنيه ذلك من عودة الى حكم كرومر الذى طالما كرر أنه يهدف الى تدريب المصريين على حكم أنفسهم الى أن يصلوا الى الحكم الذاتى وهو ما لم يحدث أبدا طوال أربعين عاما على أرض الواقع .

وقد ردت صحيفة الاهرام على هذا البلاغ بأنه أظهر حقيقة السياسة الانجليزية حيث كانوا صريحين للدرجة القصوى فقالوا هذا أقصى ما نمنحه لكم « ونرد انما لم نطلب منحه وانما نطلب حقا اغتصبتموه » (٧) . وان كان للتبليغ أهمية أخرى فقد ظهر في اتحاد الأمة وتداسى الماضى أمام عدوها الذى خلع ثوب الرياء . ولا شك أن الموقف حينذاك كان أسوأ موقف واجهه الانجليز منذ قدوم لجنة ملنر ، فقد خسرت بريطانيا عطف المعتدلين بعد أن عوملوا بشكل مهين أنزل من قيمتهم فى أعين مواطنيهم ، كما ظهر من استقبال الشعب لعدلى عند عودته من لندن (٨) .

ونتيجة لما أحدثه هذا التبليغ من رد فعل عنيف بعد فشل المفاوضات كان من رأى النبى توجيه كتاب الى السلطان يهدف الى ازالة الأثر السىء الذى أحدثه التبليغ الذى قدم الى السلطان في ٣ ديسمبر ١٩٢١ ، ويؤكد على حسن نية الحكومة البريطانية وبعد فى هذا الكتاب بالغاء الحماية ، حتى يستبقى العناصر المعتدلة من المصريين الى جانبهم ، وقد بلغ من ضيق المندوب السامى بالموقف أن صرح فى ختام برقيته الى وزير خارجيته بقوله « أن الأمر لابد أن

(٦) قانون رقم ٨٠ من ٢٨٢ .

(٧) الاهرام : ١٩٢١/١٢/٨ .

(٨) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٤٩ . وانظر د . محمد

حسين هيكال ، المرجع السابق ، ١٢٦ وصف لسوء استقبال المصريين لعدلى باشا .

ينتهى أما الى ضم بلاد عنيفة العداء لنا واما الى التسليم التام من جانبنا » (٩) .

ولم يفضب الانذار المصريين فقط بل انتقدته كذلك بعض الصحف الانجليزية فذكرت جريدة « نيو ستيتسمان » التي اشادت بسياسة اللنبي بأن اقتراحات المندوب السامي هي تماما على عكس السياسة الضارة المنطوية على « الغباوة » التي كانت تتبعها الوزارة والتي أدت الى ايجاد روح الكراهية لبريطانيا وتقوية الروح الوطنية المصرية (١٠) .

كما أدانت الصحيفة سياسة الحكومة البريطانية نحو مندوبيها والموظفين البريطانيين في مصر فذكرت أيضا « أن هناك نتيجة أخرى أقل توقعا من جانب المستعمرين وهي ترسيخ الشكوك في أدمغة المندوب السامي والموظفين الانجليز في مصر ، على قاعدة الرواية الهزلية المنطوية على الخداع التي قدمت في البلاغ الذي أرسلته وزارة الخارجية الى السلطان » (١١) .

كما حث السير فلتين تشيرول Chirol Valentine البرلمان على نشر المراسلات التي دارت بين لندن ودار الحماية بالقاهرة في أثناء انسنة الماضية ، مؤكداً على أن نشر هذه المراسلات أعظم عامل في تدعيم موقف اللورد اللنبي وضمان عودة الوزارة البريطانية عوداً نهائياً الى السياسة الملنرية (١٢) .

---

(٩) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥١٢ .

(١٠) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٢٧ .

(١١) نفسها : العدد نفسه ، انظر المقطع : ١٩٢٢/٢/١ آراء الصحف

الانجليزية في البيان البريطاني .

(١٢) الدورية نفسها ١٩٢٢/٢/٨ . المقطع : ١٩٢٢/٢/٨ .

« وخاصة أن المندوب السامي لم يعد راغباً في تحمل تبعه السياسة التي جاءت بالمذكرة الخارقة للعادة التي أرسلت الى السلطان بعد قطع المفاوضات » (١٣) .

وبالنسبة للموقف في مصر بعد فشل المفاوضات فقد أسنزل الفزع لأول وهلة على أكثر الموظفين البريطانيين المسئولين انذين رأوا بكل وضوح مستر تشرشل لا اللورد كيرزون قابضاً على دفعة الحكومة البريطانية وسانرا بها مباشرة نحو الصخور (١٤) .

وخاصة أنهم كانوا مدركين بأنه ليس في إمكان أى مفاوض مصرى تمرير اتفاقية تقوم على شيء أقل من استقلال مصر ، وأن أى ترتيب لا يسبقه اعتراف بريطاني بمبدأ الاستقلال المصرى لا يمكن تحقيقه الا بالقوة ويستلزم بقاء القوات البريطانية في مصر لمدة غير محدودة (١٥) .

وعلى ذلك اقترح كبار الموظفين « أسلوب تعايش » كحل لتسوية سياسية مع الحكومة المصرية ومع ذلك فقد أستبعد الموظفون تأييد المصريين لهذا الترتيب .

وقد قام هذا الاقتراح على أساس افتراض أنه من الضروري تحقيق الالتزامات والاتفاق العسكرى وبعد ذلك الوصول الى اتفاق مع مصر (١٦) . وان هذا الحل يمكن المؤسسات المصرية من المضي فى نهجها الطبيعى نحو التنمية فى ظل الحماية البريطانية ! فاذا

---

(١٣) نفسها : العدد نفسه .

(١٤) نفسها : ١٩٢٢/٢/٨ .

(١٥) . د . طلعت اسماعيل رمضان . المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(١٦) المرجع نفسه ، ص ٤٦ .

طلب من المصريين استقلال غير تام فانهم سيفرضون خشية أن تبدد آمالهم في المستقبل ، فى حين أن أسلوب تعايش لمدة عشر سنوات سوف لا يتضمن أى قرار نهائى بالنسبة لمستقبلهم (١٧) . وبعد الحديث عن الجانب العسكرى والجانب الادارى لاقتراح الموظفين الذين أطلقوا عليه « بأسلوب التعايش » *Modus Vivendi* فيمكن تلخيص آراء كبار الموظفين البريطانيين فيما يتعاقى بالبحث عن إمكانية تحقيق تسوية مقبولة أنهم كانوا على اقتناع تام بأن أساس أى مشروع عملى فى هذا الشأن يمكن ايجازه فى ثلاثة أمور (١٨) .

**أولا :** يجب أن يكون الجيش البريطانى متاحا وتحت تصرف المندوب السامى البريطانى لحماية أرواح وممتلكات الأجانب والمصالح البريطانية بشكل عام .

**ثانيا :** الرقابة على الحكومة المصرية يجب أن تتركز فى أيدي المندوب السامى البريطانى وليس سواه .

**ثالثا :** أى تسوية يكون لها أثر فعال يجب أن تنحصر فى أسلوب تعايش يتبع لفترة محددة (١٩) .

كان اللورد اللنبى مصرا على اتباع السياسة التى يرى أنه لا بديل غيرها ، ولما كان مقتنعا أن غرض بريطانيا كما كانت تعلن

---

(١٧) د. طلعت اسماعيل، رمضان ، المرجع السابق . ص ٥٠ .

(١٨) نفس المرجع ، ص ٦٠ - ٦٥ .

(١٩) المرجع نفسه والصفحة . وانظر مذكرة هايتر عن اقتراحاته عن المسألة المصرية تتضمن منها السيطرة على النيل - المندوب السامى ممثلا للقوى صاحبة الامتيازات حماية ورعاية مصالح الأجانب عن طريق المندوب السامى وضع الموظفين البريطانيين فى مشروع ملنر - إعادة تنظيم النضاء .

دائما هو تدريب المصريين على أن يحكموا أنفسهم ، فقد رأى أنه آن  
الأوان لاجراخ هذا الهدف الى حيز الحقائق الملموسة (٢٠) .

لذلك وجد ضالته فى مشروع عدلى كيرزون ليحقق كل ما تصبو  
اليه الحكومة البريطانية . ارسل اليها فى ١ ديسمبر اى يوم وصول  
عدلى الى مصر موضحا « بأنه ليس لديه فى الوقت الحاضر معلومات  
معينة فهل من الممكن ابقاء الوزارة الحالية او تأليف وزارة جديدة  
على مبادئ التصريح الذى أعلنته الحكومة أخيرا ٠ !! » ، ثم يذكر  
خطته بأنه يرى الوقت الحاضر ملائما لتتبع الحكومة خطة قوية  
تهدف الى تقديم برنامج عملى الى الذين لا يحجمون عن معاونتهم ،  
ولقد حدث أن عدلى فى أثناء مقابله الأخيرة معك سأل لماذا لا تنفذ  
الحكومة البريطانية من نفاء نفسها الخطة الواردة فى مشروع  
المعاهدة التى رفضت ، ولم يكن جوابك على ما يظهر ينفى امكان  
اجراء مثل هذه الخطوة على شرط أن تؤلف وزارة مصرية تكون  
مستعدة للعمل معنا ٠ وعلى أن الفقرة الأخيرة تصرح بأن الحكومة  
مستعدة للنظر فى جميع الوسائل التى يمكن بها تنفيذ المشروع متى  
أرادت الحكومة المصرية ذلك « (٢١) .

وتساءل المندوب السامى لوزير خارجيته ، « هل أنت مستعد  
لاعطائى سلطة اختيارية لكى أخبر السلطان ، اذا رأيت أن الوقت  
قد حان ، أن الحكومة البريطانية مستعدة أن تنفذ حسبما تقتضيه  
الظروف الاقتراحات الأساسية التى يشتمل عليها المشروع الذى  
تضمنه مشروع المعاهدة ، وأن أقدمه كبرنامج اما للوزارة الجديدة  
أو الوزارة الحالية اذا بقيت فى مناصبها (٢٢) . انى أقدر أن العمل

---

(٢٠) المقطم : ١٩٢٢/٢/٧ .

(٢١) الكتاب الأبيض ، وثيقة ٤ - نقلا عن الاهرام : ١٩٢٢/٣/٨ .

(٢٢) المصدر نفسه .

الذى أسير به من شأنه أن يضطر حكومة جلالة الملك الى انهاء الحماية بتصريح من جانب واحد ويذكرون انه اقترحت خطوة كهذه بى وقت من الاوقات ولا أدري لماذا لم تخطى ؟ أن الحجة الرئيسية التى يدلى بها للاصرار على لفظ الحماية تكمن قيمتها ونفعها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الأجنبية ، وبغض النظر عن هذه الحجة فإن اللفظ مدوله ضئيل ، يضاف الى ذلك أنه يدل على حالة يذهب المصريون فى بغضها الى أقصى حد ( ٢٣ ) .

وأضاف اللبى بأن تصريح حكومة جلالة الملك للسultan بمثابة اعلان مبدأ « مونرو بريفانى » على مصر ، وبمقتضى هذا التصريح لا تستطيع أى دولة أجنبية أن تهتم بمسألة أى لفظ نرى استخدامه لتحديد علاقتنا مع مصر وسياستنا على أتم وضوح من الوجهة الدولية ، لذلك سيظل مركزنا بالنسبة الى الدول الأجنبية غير متأثر اذا اخترنا أن نتغاضى عن الحماية المعلنة فى ١٩١٤ والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة كما هو مبين فى مشروع المعاهدة .

وبكر اللبى على حكومته ، « بأنه لم يشر باتباع تلك الاقتراحات التى يؤيدها المستشارون المحليون الذين استطلع آراءهم فى الموضوع ، الا بعد النظر الدقيق فى كل المسائل ( ٢٤ ) .

على كل حال فقد قدم عدلى استقالته الى السلطان فى ٨ ديسمبر (\*) ، بعد أن أدلى اللبى بها ، وبأن السلطان سيعرض الوزارة على ثروت باشا .

---

(٢٣) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٥٠ .

(٢٤) المصدر السابق ، ص ١٠ .

(\*) لم تقبل استقالة عدلى الا فى ٢٤ ديسمبر انظر د . يونان لبيب رزق .

المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

وقد رأى المندوب السامى أن ثروت سيجده مشقة فيما يتعلق  
بالبرنامج الذى يستطيع بموجبه أن يؤلف الوزارة ، وأنه سوف  
يأتى لمقابلته من أجل استشارته فى البرنامج الذى يستطيع أن يتولى  
به المنصب (٢٥) .

وبدا اللبى تنفيذ سياسته لتخليص حكومته من المشكلة التى  
هى السبب فيها ، فنفذ الأحكام العرفية بشدة ، وأقام ذلك الحكم  
المسكرى التقليدى ولم يكن هذا وحده كافيا لحل المشكلة وفى الوقت  
نفسه بدأ ينفذ السياسة التى اعتزم عليها فجرت بينه وبين اللورد  
كيرزون مكاتبات حادة من أجل اقناع حكومته بتنفيذ سياسته (٢٦) .

ففى ١١ من ديسمبر عزز اللورد اللبى طلبه ببرقية حرى  
الى كيرزون قال فيها :

« لا يسعنى الا أن أطلب اليكم والى الحكومة أن تصدقنى  
فى ذكر الحقيقة وهى أنه ليس ثم مصرى مهما كان رأيه الشخصى  
يستطيع أن يوقع وثيقة يراها لا تتفق مع الاستقلال التام . وعليه  
يجب التخلي نهائيا عن الفكرة القائلة بإمكان تسوية المسألة المصرية  
بإبرام معاهدة ، وعلى الحكومة والحالة هذه أن تقطع الأمل بالحصول  
على فوائدها من المعاهدة مقابل منح قه تقدمها الى المصريين » (٢٧) .

واستمر المندوب السامى فى محاولة اقناع حكومته فذكر  
« بأن علاقة بريطانيا بمصر تشبه علاقة تركيا بها قبل الحرب ،  
وقد اتبعت تركيا فى إعطائها الامتيازات خطة تتضمن المنح من

---

(٢٥) المصدر السابق ، نقلا عن الأهرام : ١٩٢٢/٣/٨ .

(٢٦) الأخبار : ١٩٢٢/٩/١٢ .

(٢٧) الكتاب الأبيض نقلا عن الأهرام : ١٩٢٢/٣/٨ وثيقة ٧ .

جانب واحد ، فمنح خديوى مصر حقوقا معينة بواسطة سلسله من  
الفرمانات بين عامى ١٨٤٠ ، ١٨٩٢ ، وكانت أهم هذه المنح فى عام  
١٨٧٣ حينما منحت حقوق معينة فيما يختص بتسيير العلاقة  
الخارجية (٢٨) . وان ما أقدمت عليه بريطانيا من حرمان مصر  
مما كانت قد وهبتها اياه تركيا لهو أعظم عمل ينير العواطف اليوم ،  
« وأنه يشعر أن المصاعب التى تعانها الادارة البريطانية فى هذه  
البلاد بسبب الحماية لم تصادف اعتبارا كافيا ، ومن الضرورى من  
وجهة نظره ايجاد قاعدة جديدة يعموغل عليها سياستهم ، كما أن هذا  
من المرغوب فيه من المصريين » .

وختم اللنبى برقيته بقوله لما كان أهم أغراض السياسة  
البريطانية اكتساب صداقة مصر ، « فان لم تكن على استعداد لنبرهن  
بعملنا على أن لنا ثقة بالمصريين فيخيل الى أنه ليس من المحتمل أن  
نحملهم على التعاون معنا » (٢٩) .

كان طبيعيا ازاء فشل عدلى فى التوصل الى معاهدة مع  
كيرزون ، أن يقدم استقالته فى أعقاب عودته الى أرض الوطن فى  
٥ ديسمبر ، فلم يلبث أن تقدم بها الى السلطان فى ٨ ديسمبر .

الا أن كلا من اللنبى والسلطان حاول تأخير قبول الاستقالة  
حتى يتم العثور على البديل المناسب وحتى يمكن تقرير مصير سعد  
زغلول الذى اعتبره اللنبى عقبة أمام نجاحه فى القضاء على ما أسماه  
بالاضطرابات (٣٠) ، وأمام أيضا تشكيل وزارة جديدة بل وأكثر

---

(٢٨) المصدر السابق

(٢٩) المصدر السابق

(٣٠) يونان لبيب رزق - المرجع السابق ، ٢٢٤ .



من ذلك فقد أدرك المندوب السامى أنه ما من سبيل الى التخلص  
من مآزق العلاقات الانجليزية المصرية مادام بقى سعد وأصحابه فى  
مصر (٣١) .

بدأ المندوب السامى تنفيذ سياسته القائمة على العمل فى  
اتجاهين فى الوقت نفسه كما سبق الاشارة ، الأولى تمهيد الجو  
المناسب لقيام وزارة من المعتدلين ، والثانية أن تقوم الحكومة  
البريطانية بمنح مصر ما تريده « عن طريق القيام بأية حركة تعبر  
عن حسن نواياها » (٣٢) .

وقد أدرك اللبى أن كلا الاتجاهين قد يئو بالفشل فور  
معارضة سعد زغلول لهما على الملأ وتحقيره من شأنهما ، وأن الوسيلة  
الوحيدة ليقطع خط الرجعة على هذه المعارضة المحتومة هو اتخاذ  
اجراء ايجابى ونفى زغلول خارج البلاد حتى تستقر الأمور (٣٣) .

ولم تكن تلك الفكرة وليدة اللحظة بل سبق أن اقترحها  
كبار مستشارى اللبى من الموظفين البريطانيين ، وعندما لم يستطع  
عدلى تأليف وفد للمفاوضات نتيجة اشتداد هجوم سعد والوفد على  
وزارته ، وعلى ذلك اقترح الموظفون البريطانيون تأليف وزارة  
يشكلها مظلوم ، وكان من رأيهم ألا يذهب أى وزير الى لندن بل  
يدعى سعد الى الذهاب الى هناك ، وعندما يخرج من البلاد ، فانه  
يجب ألا يسمح له بالعودة بمجرد أن يحدث الخلاف المحتوم فى  
لندن (٣٤) .

---

(٣١) ويقل - المرجع السابق ، ٦٩ - ٧٠ .

(٣٢) عقاف لطفى السيد - تجربة مصر الليبرالية ، ص ٩٩ .

(٣٣) د عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ٢٥٤ .

(٣٤) د طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

كان المندوب السامي يعد ثروت ليخلف عدلى فى تولي الوزارة عقب قبول استقالته وقد واجه ثروت مشقة كبيرة لاعداد برنامجه الذى سيتولى بمقتضاه الحكم ، كما استعان كذلك بمشورة النورد اللنبى (٣٥) .

وفى ١١ من ديسمبر قدم ثروت الى المندوب السامي شروطه التى سيتولى على أساسها الحكم كان من أهمها إلغاء الأحكام العرفية - وإلغاء الحماية وسحب المستشارين تدريجيا وإنشاء نظام نيابى دستورى وإعادة وزارة الخارجية (٣٦) .

ولا شك أن اللنبى كان موافقا على تلك الشروط ، بل يمكن القول أن صياغتها قد تمت بالاتفاق بينه وبين كل من عدلى و ثروت (٣٧) ، وهو الأمر الذى يعترف به المندوب السامى فى برقية لحكومته بأن ثروت قد استعان بمشورته وأيضا عندما أرسل يشرح لها شروط ثروت ويوصى بقبولها والثقة به (\*) .

**وقد علقت الديلى نيوز على هذه الشروط بقولها « ان ثروت يعلم أنه من الصعب الوصول الى اتفاق الآن . لأن « المتطرفين يصرخون طالبين بانفصال الادارة المصرية عن الارشاد البريطانى تماما ، فاذا تمت الموافقة على مقترحاته فانه يقبل تأليف الوزارة ، وهو واثق من تأييد العناصر المصرية المعتدلة ، والظاهر أن اللنبى متفق مع ثروت ولم يبق غير موافقة الحكومة البريطانية (٣٨) » .**

---

(٣٥) الكتاب الأبيض ، نقلا عن الاهرام : ١٩٢٢/٢/٨ وثيقة (د) .

(٣٦) الاخبار : ١٩٢٢/٢/١٦ وانظر الرافعى ، المرجع السابق ٣٤ - ٣٥ .

(٣٧) د يونان لبيب رزق ، المرجع السابق . ص ٢٢٦ .

(\*) انظر الكتاب الأبيض . نقلا عن الدورية نفسها الزئيقية (٩) .

(٣٨) الاهرام : ١٩٢٢/٢/٤ .

وجاء رد الحكومة البريطانية على النبي بالموافقة « يمكنك أن توافق بصفة عامة على البرنامج الذي اقترحه ثروت باشا ، على أنه من الضروري فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، تفاديا لكل سوء تفاهم - أن تذكر بوضوح أن حكومة جلالة الملك لم تقدم تمهيدا بالغاء الحماية ، والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة وانما عرضت فقط ان تنتهج هذا السبيل باعتبار ذلك جزءا من مساومة رفضها الطرف الآخر .

ولست راغبا في أن اسبب ارتياحا في حسن نياتنا أو أن أجعل مهمتك أشق ولكنك قد تستطيع أن تحصل على الاعتياض من لفظه تعهد بكلمة « عرض » في انبرنامج الذي اقترحه ثروت (٣٩) .

وقد اعتبر اللورد النبي هذا الرد من حكومته بمثابة موافقة على برنامج ثروت وعلى كل حال فقد رفض عدلى باشا تأييد ثروت باشا في تأليف الوزارة على هذه الشروط معتبرا المنح التي وافقت عليها الحكومة البريطانية غير كافية (٤٠) .

وسبب هذا الموقف عجز ثروت عن تأليف الوزارة . مما دعا النبي الى بذل كل طاقته لإقناع حزب عدلى بالانضمام الى الحكومة المقترحة اذا كان يشعر أن هذا الحزب ممزق لا محالة ، ما لم يتقدم الآن واذا ذلك يكون زغنون باشا هو الوحيد الذي يربح مما يكون بمثابة تسليم من جانبهم ، (٤١) . ولما كان النبي يعلم أن احجام

---

(٣٩) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد ج ٢ ، ص ٥٣٨ .

(٤٠) د عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٥٣ .

(٤١) الكتاب الأبيض ، المصدر نفسه وثيقة (١١) و ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ،

عدلى عن تأييد نروت فى تولي الوزارة على تلك انشروط انما يعود الى بقاء سعد طليقا يستطيع أن يؤلب الدنيا على هذه الشروط الضعيفة ويحفظها فلهذا عزم على تنفيذ خطته وافساح الطريق أمام حزب عدلى للتقدم (٤٢) .

وقد جاءت له الفرصة عندما دعا سعد الى عقد اجتماع عام فى ٢٣ ديسمبر للنظر فى الأحوال الحاضرة ، وكان اللبى قد اخبر حكومته بعزمه على ابغاد سعد فى أقرب ما يمكن على حد قوله (٤٣) . فوجه مستشار الداخلية كلايتون فى ٢١ ديسمبر ١٩٢١ انذارا يعنى حظر اشتغاله بالسياسة فى ظل الاحكام العرفية ، ويطلب منه الإقامة فى بيته ، كما وجه أيضا انذارا مماثلا لعدد من أنصاره وقد احتج سعد وزملاؤه على هذا المسلك من جانب السلطة العسكرية ، باعتباره أمرا ظالما ، ولما رفضوا الخضوع لتلك الأوامر ألقى القبض على سعد وخمسة من زملائه (٤٤) . تمهيدا لترحيلهم . وقد كتب اللبى الى حكومته يقترح نفى سعد وزملائه الى سيلان بقوله ، قد أصدرت فى الليلة الماضية أوامرى باعتقال زغلول وحنا والنحاس ومكرم وفتح الله - وعاطف بركات ولم تحدث أى مقاومة عند الاعتقال صباح اليوم ، ومن الضروري اخراجه هو وزملاؤه من البلاد فورا . واقترح أن يكون النفى الى سيلان ، مما سيترك أثرا مبيها هنا لارتباطها بعرايى .

---

(٤٢) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ وانظر الأخبار ١٩٢٢/٩/١٢ . أن أى تعبير علنى لمسعد عن آرائه يدمر تلك البناء الواهى الذى كان فى دور الانشاء . .

(٤٣) الكتاب الأبيض - نقلا عن المصدر السابق وأحمد شفيق . المرجع السابق ، ٥٥٦ .

(٤٤) انراقى : المرجع السابق ، ص ٢٦ - ٢٧ . الأخبار ١٩٢٢/٩/٢١ .

وفى نهاية برقيته الد النبى على أهمية نفى سعد بقوله  
مادام زغول بديا فى ابلاد فلن يسود الامن ولن يحث اى تعليم ،  
وقد تحدث عدلى باشا مع احد رجال دار الحماية وأعرب عن رضائه  
عن الخطوة التى اتخذت (٤٥) .

وفد عنت التيمس على نفى سعد بقولها « ومهما كانت الجاه  
السياسيه فى الماضى فالفضل الاكبر للورد النبى والسير كلايتون  
فى المهارة التى ابدياها فى ملاقاتها فقد قررا أن يقدم على تلك  
المجازفة وليس فى وسع احد ما ينطوى عليه عملهما من الشجاعة  
الا اذا كان يعرف شيئا عن الوفد والطرق التى يحافظ بها زغول  
باشا وأتباعه على نفوذهما (٤٦) » .

وعند مناقشة البرلمان الانجليزى للمسألة المصرية رفض رئيس  
الوزراء لويد جورج الاجابة عن الأسئلة الخاصة بزغول « قائلا ان  
الورد النبى حر فى ما يوصى به » (٤٧) .

على أن الثورة كانت قد اشتعلت فى ابلاد احتجاجا على نفى  
سعد زغول وزملائه غدرت خطوط اسكة الحديدية والتلغراف ،  
وهوجمت مراكز البوليس وأقيمت المتاريس فى الشوارع وأضربت  
المدارس جميعها (٤٨) ٠٠٠٠ الخ .

ولكن النبى كان قد اتخذ للأمر عدته ، فوزعت قواته فى  
شوارع القاهرة التى قمعت بها المظاهرات فى الحال ، وأرسلت

---

F.O. 407/199 No. 50 Allenby to curzon, Dec. 23, 1921. (٤٥)

(٤٦) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٨ .

(٤٧) نفسها : ١٩٢٢/٢/٣ .

(٤٨) د- عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق . وانظر أيضا أحمد شفيق ،

٥٥٨ - ٦٠٢ .

السفن الحربية الى السويس والاسماعيلية والاسكندرية وفي الوقت الذي أخذت الوحدات البحرية تدرع النيل (٤٦) • وأخذت الطائرات تطوف فوق القاهرة ، واندنتا وغير ذلك من اجراءات القمع (٥٠) •

وبعد نجاح اللنبى في اخماد الثورة فى ديسمبر ١٩٢١ ، قرر الوفد اتباع المقاومة « السلبية » التى تعنى عدم التعاون مع البريطانيين ، ومقاطعة كل ما هو بريطانى (٥١) •

وقد أيدت الصحف الانجليزية موقف اللنبى من قمع الثورة بالعنف والشدّة فذكرت الديلى تفراف « قامت ادارة اللنبى بواجبها فى حفظ النظام وقمع أعمال التحريض على العنف والقوضى ، ولكن الحالة ما تزال خطيرة على رغم أن الأحوال أصبحت أكثر هدوءاً فانه لا يوجد الى الآن مصرى يريد تأليف وزارة ملكية مدنية تحل محل وزارة عدلى فى حين وقفت الأعمال » (٥٢) •

كما علقت جريدة « الديلى كرونكل » بقولها ، ربما أفضى اتخاذ تدابير أقل شدة من التدابير التى اتخذت ضد « المشاغبيين » الى زيادة الاضطرابات وليس اللورد اللنبى من رجال السياسة ، ولكن يحتمل أن يكون أحسن حكما فيما يجب عمله لحصر الأعمال التى تعكر السلام ويجب ألا يعرقل أحد أعماله (٥٣) •

قبلت استقالة عدلى باشا فى ٢٤ ديسمبر بعد نفى سمعه زغلول ، وقد اضطر اللورد اللنبى فى ٢٨ ديسمبر أن يصدر قرارا

---

(٤٩) ويقل ، المرجع السابق ، ص ٧٠ •

(٥٠) د • عبد العظيم رمضان ، ص ٣٥٥ •

(٥١) د • عبد الخالق لاشين المرجع السابق ، ص ٢٤٢ •

(٥٢) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٢ •

(٥٣) نفسها : ١٩٢١/١٢/٣٠ •

يخول به وكلاء الوزارات وظيفه الوزراء وسلطتهم في المسائل  
الإدارية الى أن تتألف الوزارة الجديد (٥٤) .

وفي مناقشة لمجلس العموم البريطاني سئل أحد الأعضاء  
حول أن أمور مصر تدار بواسطة موظفين بريطانيين حتى أن مكاتب  
التمس في القاهرة يتقلد مناصبا في وزارة الزراعة ، فنقح وكيل  
الخارجية ذلك مؤكدا أن أمور مصر لا تدار بيد موظفين بريطانيين  
بل بيد وكلاء وزارات وموظفين دائمين في خدمة الحكومة  
المصرية (٥٥) .

وبإبعاد سعد زغلول يكون الأمر قد تمهد للمندوب السامي  
لإرساء سياسته الجديدة وإرغام حكومته على الاعتراف بحقائق  
الموقف .

فكتب الى حكومته أن ثروت قد وفق الى استمالة أعظم العناصر  
حكمة وريانة في مصر وقد قبل السياسيون الذين ذكرتهم « أسماء  
الوزراء » أن يعملوا تحت رئاسة ثروت على قاعدة مشروع خطابي  
للسلطان .

« وأن الوعد بإلغاء الحماية لهو الوسيلة الوحيدة للاحتفاظ  
بحسن نية تلك العناصر السياسية في مصر التي عاملتنا باستقامة  
وأعطينا تأييدها في أوقات كان من الصعب عليها القيام بذلك ،  
وبهذه الوسيلة أيضا ستخفف من عدااء العناصر المعادية وإن الوقت  
الحالي هو أوفق الظروف لإعطاء هذه المنحة » .

---

(٥٤) ويقل : المرجع السابق . ص ٧١ . أحمد شفيق : المرجع نفسه والجزء .  
ص ٦٠٣ .

(٥٥) المقطع : ١٩٧٢/٢/٢٤ .

وواصل النبي محاولا اقناع وزير خارجيته بقوله ، ولا يمكننا الأمل ببقاء جو الانتظار الهادئ السائد الآن ما لم نقدم دليلا حسيًا على موقفنا موقف المسألة فإذا خيبت آمال مصر مرة أخرى ، فإنه ليس لا يكون من المستحيل فقط تأنيف وزارة مصرية بل أنه ليتولاني اليأس من أي مستقبل للبلاد التي ستتدهور الى حالة تتراوح بين وقوع اضطرابات واتخاذ وسائل القمع التي تعود بالأذى والضير على مصر وبريطانيا وقد شهدت من هذه الحالة ما يكفي . ولربما كانت النتيجة أحد أمرين فاما ضم بلاد معادية عداء شديدا تحكم بالقوة واما تسليم الحكومة البريطانية التام .

واختتم النبي برفيته بأن قدم اقتراحاته هذه بعد مفاوضات طويلة مع ثروت باشا وأصدقائه الأخصاء الذين هم على اتصال بشطر كبير من الرأي العام ، وكذلك مع عدلي باشا الذي كانت إرشاداته خالية من الغرض ذات فيه كبيرة . على حد قوله ثم ذكر .

« وأني أجد من المستشرقين تأييدا قريبا لنا ، ولا خلاف بيني وبينهم على شيء ما فعلى إذن أن ألح على « سيادتكم » كل الإلحاح لتحملوا الحكومة على الترخيص لي بأن أسلم خطابي الى السلطان بدون تأخير وبلا تعديل » (٥٦) .

وقد علفت المانشتر جارديان على هذا الاتفاق ، « بأن النبي يعتقد أن ثروت باشا على فرض قبولنا لشروطه يستطيع انشاء حكومة

---

(٥٦) الكتاب الأبيض - وثيقة ٧٢ نقلا عن الأهرام ١٩٢٢/٢/٨ وانظر ويفل . المرجع السابق ، ص ٧٢ الذي يذكر أن النبي توصل للاتفاق مع ثروت عن طريق أحد مرؤوسيه ، وهذا كلام ليس دقيقا تماما فقد يكون النبي باشتراك مع السكرتير الشرقي أو أحد موظفيه حاضرا تلك المفاوضات وهو امر كثيرا ما يتكرر .



مستولة ، كما ادعت انه وعدلى يمثلان السواد الأعظم من الرأي العام المصرى (٥٧) .

وعلى غير ما كان يتوقع اللورد اللنبى من موافقة حكومته على مقترحاته التى طالما حاول اقناعها بها منذ فشل مفاوضات عدلى كيرزون .

ظهر التردد على موقفها اذ جاءه الرد فى ١٨ يناير ١٩٢٢ من وزير خارجيته « زدا على خطابكم الخاص بتشكيل الحكومة المصرية الجديدة . » فقبل التوصل الى قرار نهائى بشأن اقتراحاتكم فان الحكومة البريطانية ترغب فى الحصول على معلومات كاملة عن طبيعة الوضع الحالى فى مصر . وان تعرف طبيعة الجهات التى تنبى استشارتها فى هذا الشأن واقترح أن ترسل الى انجلترا فى أقرب وقت كلا من أموس وكلايتون اذا ما رأيت أنهما قادران على توضيح الأمور أكثر . (٥٨)

وكان اللنبى قد أبرق كذلك الى كيرزون برقية خاصة بطلب مساعدته ، فأجابه بأنه سيمذل أقصى ما يستطيع ليحصل على قرار سريع من الوزارة ، وبأنه يرجو أن تكون الاجابة مناسبة ، ولكن وزير الخارجية فشل فى اقناع مجلس الوزراء بقبول اقتراحات اللنبى (٥٩) .

وهنا احتدم الخلاف بين اللنبى والمستشارين البريطانيين فى الحكومة المصرية وأيضا رجال دار المندوب السامى من ناحية ، وبين

---

(٥٧) الامرام : ١٩٢٢/٢/١٧ .

F.O. 407/192 No. 25 Carzon to Allenby Jan, 18, 1922. (٥٨)

وأيضا احمد شفيق ، نفس المصدر والجزء ، ص ٦٨٨ - ٦٨٩ .

(٥٩) ، يقل ، المرجع السابق ، ص ٧٤ .

وزارة الخارجية البريطانية من ناحية أخرى اذ أصر كل طرف على موقفه (٦٠) .

وقد رد اللنبي على برقية كيرزون التي أرسلها له في ١٨ يناير بأن النصيحة التي قدمها لحكومة جلالتة توصلت اليها بعد دراسة شاملة مع كل المستشارين الذين معه ، وأنه على يقين أنه اذا ما قبلت المقترحات التي تضمنتها هذه النصيحة فإن ذلك سيؤدي الى طول عمر التسوية التي يمكن أن تعقد مع مصر أما اذا اعترض الوزير عليها فلا يرى مناصا سوى مزيد من القمع وضم البلاد والذي لن يحل مشكلة البلاد وانما سيزيد الصعوبات المتعلقة بها وفسر ذلك على النحو التالي :

١ - ليس من مشكلة في تأليف وزارة ثروت باشا غير أن النجاح أو الفشل في هذا الصدد مرتبط بالوسائل الدستورية والقانونية التي تتبع في هذا الشأن .

٢ - أن الابقاء على الوضع القائم لم يمكنه فقط من تجميع العناصر من المصريين الراغبين في التسوية ولكنها أضعفت كثيرا تأثير الوفدين ومن ثم أمكن جذب عديد من عناصرهم القيادية في رأيه وأنه لو لم تأخذ الحكومة الانجليزية بالاقترحات التي قدمتها فلن تجد أى تجمع من المصريين ، حزبا كان أو طبقة أو فئة يمكن أن تقدم لنا مساعدة نعقد عليها .

٣ - ان الطريقة التي نفذها لنفى سعد زغلول كانت تعتمد على الخطوة التالية وهي اتباع سياسة تقوم على التوفيق وأن أى مساعدة يمكن أن يقدمها الوزراء المصريون سوف تعتمد

بالأساس على الغاء الحماية وتقديم نظام برلمانى وأن حكومة جلالتة ممكن أن تعترض على قيام مثل هذه المؤسسات فى أعقاب توقيع المعاهدة فضلا عن صعوبة الدفاع عن مثل هذا الموقف الذى تصنعه الصحافة التى تكون رأيا عاما معاديا وهناك ما يبعث على الاعتقاد أن تشكيل برلمان من خلال ثروت باشا وأصدقائه يمكن أن يهدى من الصحافة ويحملها على الالتزام بالاعتدال (٦١) .

٤ - وأنه يقدر أن حكومة جلالتة تعلم أن مصر كان يديرها المصريون من قبل وبنصيحة ومعونة مجموعة صغيرة من الانجليز والذين أدوا أعمالهم فقط من خلال العلاقات الطيبة مع المصريين وأنه إذا ما تم تدمير هذه العلاقات فسوف ينهار البناء الحكومى وسوف يصعب عندئذ استعادة كفاءته وأنه من المفترض أن الانجليز لا يحاولون فى فترات الهدوء أن يحكموا البلاد الا من خلال عملية تعاون واسعة مع المصريين الذين شغلوا غالبية المناصب . وأن التوتر السياسى الذى غلب على تلك العلاقات خلال الثلاث السنوات الأخيرة جعل الانجليز على حافة الفشل وأنهم لن يكون لهم حول زلا ورد فى حالة رفض المقترحات التى تقدمت بها (٦٢) ، واستطرد قائلا ان الوقت عنصر مهم فى التعجيل باشاعة روح الاعتدال والوفاق ولا يمكن الاستمرار فى هذا الموقف المتردد من جانب الحكومة البريطانية والذى يمكن أن يقضى على كل نفوذ للمندوب السامى وأن ارسال بعض معاونيه الى انجلترا لن يفيد فى شىء فان آموس وكلايتون وباترسون ودوسن يتفوقون تماما مع كافة الآراء التى أبدوها .

---

F.O. 407/192 No. 30 Allenby to Carzon. Jan 20. (٦١)  
1922.

Ilia. (٦٢)

٥ - وأضاف أنه مستعد أن يقدم كل المعلومات المطلوبة بالبرق وأن تستفسروا عما يعن لكم منها من المستر سلبى الذى سيصل انجلترا يوم الأحد ويمكن أن يقدم لكم تفسيرات محددة ومعاصرة فى النوضع السياسى فى البلاد (٦٣) .

وقد أجاب كيرزون فى ٢٤ يناير ١٩٢٢ ، موضحا له رغبة حكومته فى الوصول الى حل سلمى للأزمة بتشكيل وزارة مصرية برئاسة ثروت باشا ، وأضاف ومع تقديره لاقتراحاتك وما تلقاه من تأكيدات منه فان مجلس انوزراء يشعر شعورا قويا بأن الحكومة البريطانية قد تكون بهذا قد نزلت عن مركز نعه حيويا للامبراطورية واذا كانت هذه التأكيدات مقدمة باخلاص وكان يراد بها أن تكون لها قيمة مفيدة (٦٤) .

فانه لن تكون هناك صعوبة لا يستطيع تذليلها فى صوغها فى صورة واضحة مقبولة ، أما فى شكلها الحاضر فانها تتضمن التزاما قد ينازع فيه فيما بعد . بل ويرفضه وقد تتعرض بذلك الحكومة البريطانية الى اتهامها بحق بالتخلي عن مركزها الرئيسى بدون ضمانات للمستقبل لأنه اذا حصلت الموافقة على الغاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة بدون تعهد صريح عما يلى ذلك ، فقد يجدون أنفسهم مواجهين لظروف لا تكون الحكومة البريطانية ولا البرلمان مستعدين للتصديق عليها وانتهى كيرزون وبذلك تؤول الحالة الى فشل أشد فظاعة مما يطرأ على فكرهم ولا يكون لوجود الجنود البريطانية داخل البلاد ، أية ضمانات فعلية ضد اضطراب مخيف ولا فائدة من وصولنا الى الحل السلمى الذى ننشده جميعا .

---

fold. (٦٣)

(٦٤) د. أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ، ص ٦٦٠ الكتاب الأبيض

وثيقة (٣١) . المصدر نفسه .

وللحكومة الرغبة النامة فى أن تكون المسائل المحتفظ بها قاعدة لمباحثة ودية غير مقيدة بين الطرفين ولكن ينبغى أن يكون ذلك قائما على شرط حصول التفاهم الصريح فى النقاط التى علقت بحق عليها الأهمية الواجبة خلال الأحاديث التى جرت لك مع الساسة المصريين والتى ينبغى أن تكون قابلة لتعرفها بدون منسقة تعريفا هو أحكم لحدودها وأضبط (٦٥) .

وفى ٢٨ يناير عاد اللورد كيرزون فأرسل الى اللورد اللنبى نص بيان ذكر فى برقية سابقة أن الحكومة البريطانية تنوى اصداره فى لندن يوم ٢٠ يناير موجزا للحالة وذلك ليصدره اللنبى فى الوقت نفسه وفيه تحدد بريطانيا الضمانات التى تحدث عنها فى البرقية السالفة الذكر (٦٦) . وتنكر وزارة الخارجية فى هذا البيان أن بريطانيا عدلت أو أنها توشك أن تعدل من موقفها حيال الامانى المصرية ، أو أنها ترغب فى استخدام مركزها الخاص فى مصر للاحتفاظ بنظام سياسى وإدارى لا يتفق على الحرية التى صرحت باستعدادها للاعتراف بها . وتقول وزارة الخارجية ان سياسة الحكومة البريطانية قائمة على أساس المبادئ الآتية (٦٧) .

« أن حكومة جلالة الملك فى حين أنها لا تنوى مطلقا أن تسلم تحت ضغط الاضطراب والعنف ، بما هى على استعداد لمنحه على اعتباره حق فى ذاته فانها قد جاهرت بأنها مستعدة لأن تطلب من البرلمان البريطانى رفع الحماية المعلنة عن مصر والاعتراف بمصر

---

(٦٥) د. أحمد شفيق ، المصدر السابق . ص ٦٩٠ - ٦٩١ الكتاب الأبيض ، الوثيقة نفسها والعدد .

(٦٦) .١ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٥٩ والمصدر السابق وثيقة (٢٢) المصدر نفسه .

(٦٧) الاخبار : ١٩٢٢/١/٣١ . المقطم : ١٩٢٢/١/٣١ .

كدولة ذات سيادة ، والموافقة على انشاء برلمان مصرى واعادة وزارة الخارجية المصرية متى استوثقت من الشروط الآتية التى تعدها حيوية لمصالح مصر والامبراطورية فلا بد لها من الضمانات التامة الفعالة على :

- ١ - أن تؤمن مواصلات الامبراطورية التى تعد جوهرية لها .
  - ٢ - أن تحتفظ بريطانيا بالحق والسلطة بأن تقدم للجاليات الأجنبية ضمانات تتوقعها الحكومات التابعة لها .
  - ٣ - حماية مصر من كل اعتداء أجنبى .
- وبمجرد ابرام اتفاق ينص على هذه الشروط بين مصر وبريطانيا ، فان الحكومة البريطانية لن تتردد فى عرضه على البرلمان البريطانى للتصديق عليه (٦٨) .

وقد أحدث هذا البيان رد فعل سىء لدى الرأى العام المصرى ولدى دار المندوب السامى على السواء .

فعلقت الأهرام على هذا البلاغ بقولها ، بأنه لا يختلف عن مشروع كيرزون وملنر - ولا يتفق فى شىء مع مطالب المصريين وشروطهم لقبول الاتفاق مع انجلترا حتى ولا قبول تأليف الوزارة وأنه بصدد هذا البلاغ تتحدد خطة السياسة الانجليزية (٦٩) .

---

(٦٨) المقطم : ١٩٢٢/١/٣١ • الأخبار : ١٩٢٢/١/٣١ •  
(٦٩) الأهرام : ١٩٢٢/١/٣١ • وانظر الأخبار : ١٩٢٢/٢/١٦ رأياها فى  
البيان .

كما ذكرت المانشستر جارديان أن اللبني يسخر من تخوف  
تشرشل ورجال وزارة الحربية الذين يصرون الى الآن على الحصول  
على ضمانات مكتوبة مع الحكومة المصرية كشرط لانقاذهم  
الحماية (٧٠) ، كما وصفت التيمس البلاغ ، « بأنه بلاغ تردد ومطاوله ،  
وطلبت من الحكومة البريطانية أن تضع ثقتها في اللورد اللبني  
قائلة » أنه اكتسب ثقة المصريين بحزمه وحسن سياسته وأنه من  
العبث الاصرار على ضمانات في حين ما يلزم هو توطيد الثقة في  
نفوس المصريين » (٧١) .

على أن اللورد اللبني لم يلبث أن رفض سياسة حكومته ، وقد  
رد عليها بأنه لا يوجد مصرى الآن يرضى العمل بتلك الشروط ولهذا  
لم يجد أمامه غير تقديم استقالته وبصورة نهائية وفي الوقت نفسه  
أبلغ المستشارون الرئيسيون الأربعة في الحكومة المصرية وهم الذين  
قدمت اقتراحات اللبني بمشورتهم وزارة الخارجية بأن استقالة  
اللبني تشمل أيضا استقالتهم جميعا من مناصبهم (٧٢) .

وقد ذكرت جريدة انجيزية عن نبأ استقالة اللبني ، بأنه من  
الصواب أنه ليس من موظف ينتظر منه أن ينفذ سياسة يخالفها  
مخالفة تامة ، فاذا وجد ما هذا الخلاف الجوهرى بين الحكومة  
والمندوب السامى ، فلا محل لمؤاخذته اذا هو طلب الاستغناء من  
وظيفته ، ولكن هذا يختلف كل الاختلاف عن املاء سياسة على  
الحكومة البريطانية من أحد موظفيها ، ان الحكومة لا الموظف هي  
التي تتحمل المسئولية النهائية (٧٣) .

(٧٠) نفسها : ١٧/٢/١٩٢٢ .

(٧١) المقطم - ١٩٢٢/٢/٧ . والأهرام - ١٩٢٢/٢/٤٠ .

(٧٢) ويقل ، المرجع السابق ، ص ٧٦ - د . طلعت اسماعيل . المرجع السابق .

ص ٨٥ .

(٧٣) الأهرام : ١١/٢/١٩٢٢ .

وأضافت الصحيفة : « ونحن واثقون أن رجلا كبيرا مثل اللورد  
النبى يعلم كل ما يحيط بهذه الحقيقة » (٧٤) .

وعلى الرغم مما فى هذا رأى من بعض الصحة ، فإن تاريخ  
المندوبين الساميين يذكر لنا أمثلة لغرض المندوبين الساميين آراءهم  
على حكومتهم كما كان يفعل كرومر وكتشنر (\*) ، وما سيحدث مع  
النبى بالنسبة لتصريح ٢٨ فبراير كما أن رفض النبى ومستشاريه  
قرار حكومتهم بتقديم استقالتهم احتجاجا على تلك السياسة ،  
ثم طلبهم بعد ذلك السفر الى لندن ، جعلهم يأملون فى امكان اقناع  
حكومتهم فان لم يتوصلوا الى ذلك ألغوا عن عاتقهم مسئولية لا تتفق  
مع معتقدتهم السياسى (٧٥) .

وفى واقع الأمر فان تقديم الموظفين البريطانيين لاستقالتهم  
أيضا ، والذي كان مجلس الوزراء البريطانى يعتمد عليهم فى تسيير  
مهام الحكومة المصرية زاد الأمور تعقيدا مما دفعهم الى اتخاذ الاجراء  
المناسب لذلك الموقف وتصرفوا بحكمة وشجاعة بما تقتضيه مصالح  
بلادهم ، خاصة أن شئون المولة كان يصرفها وكلاء الوزارات منذ  
فشل مباحثات عدلى - كيرزون ولم تكن هناك محاولة لعلاج مثل  
هذا الموقف البالغ السوء (٧٦) . وخاصة مع تردى الحالة السياسية  
والاقتصادية والاجتماعية ، نتيجة لأحداث الثورة وعدم وجود وزارة  
على رأس السلطة .

وما كادت تصل الى الخارجية البريطانية استقالة النبى  
ومستشاريه ، حتى سارعوا بعقد اجتماع طويل ، انتهى بإرسال

(٧٤) نفسها : نفس العدد .

(\*) انظر الفصل التهديدى والفصل الاول .

(٧٥) الأهرام : ١٩٢٢/١/٢٦ .

(٧٦) د . طلعت اسماعيل رمضان ، ص ٨٥ .



برقية اتهم مطولة للورد اللنبى فى ٢٨ يناير صيغت بلهجة شديدة ، اتهمته فيها الوزارة هو ومستشاريه البريطانيين بأنه قد غير فجأة وبدون تنبيه منه سياسة استشارته فيها الحكومة وسياسة كانت فى معظمها نتيجة لنصائحه هو ، كما اتهمته بتضليلهم فيما يتعلق بعدم امكان تأليف وزارة تقبل العمل بتلك السياسة (٧٧) ، وانه بذلك قد خالف السياسة التى قررها مجلس الوزراء البريطانى بعد استشارته (٧٨) ، وبأنه الآن راح يقدم انذارا نهائيا للحكومة ويطلب منها اجابة فى الحال بغير مناقشة ثم ختمت البرقية بأمر اللنبى العودة الى انجلترا لاستشارته وفى صحبته آموس وكليتون وكلاهما من مستشاريه الرئيسيين (٧٩) .

وفى الحقيقة فقد كانت الحكومة البريطانية قد قررت تعيين آخرين مكان اللنبى ومستشاريه ، وكان القصد من تلك البرقية أن تعد الوزارة مبررات عملها هذا فيما بعد (٨٠) .

وقد علق الجنرال ويفل مؤرخ تاريخ اللنبى على موقف حكومته بقوله « ان هذه البرقية كانت فى الواقع خطأ تام فى فهم الموقف ، وما أسهل دحضها بل لقد أعطت اللنبى حجة قوية للرد عليها (٨١) .

أعد اللنبى بالاشتراك مع المستشارين الانجليز فى الحكومة المصرية على وجه السرعة ردا على الاتهامات الموجهة اليهم من قبل

---

(٧٧) ويفل : المرجع السابق . ص ٧٦ د. طلعت اسماعيل ، المرجع السابق .

ص ٨٥ .

(٧٨) د. طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٨٥ - ٨٦ .

(٧٩) ويفل ، المرجع السابق والصفحة السابقة وانظر أيضا المرجع السابق .

الصفحة نفسها .

(٨٠) ويفل . المرجع السابق ، ص ٧٦ و ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ،

ص ٥٢٣ - ٥٢٦ .

(٨١) ويفل المرجع السابق . ص ٧٦ .

حكومتهم (٨٢) ، وقد وصف هذا الرد بأنه قد قلب حجج وزارة الخارجية رأسا على عقب (٨٣) .

وقد أكدوا فى هذا الرد تمسكهم برأيهم حيال الحماية بأنها لن تقوى على الاستمرار وأنه لابد من الغائها لأنها أعلنت من جانب واحد وأنه لابد من تنفيذ المقترحات التى أوصوا بها (٨٤) .

ومن ضمن ما جاء فى هذا الرد ما ذكره اللنبى « أن المهمة التى كلفته بها حكومته هى أن يبقى حماية « جلالتة » على مصر ، ولقد وفى بذلك مع اعتقاده بأنها كانت غير قادرة على البقاء بل لقد نصح « الآن » بانهاؤها بتصريح من جانب واحد كما سبق أن أعلن ولقد بين للحكومة البريطانية اتجاها يرى اتفاقه مع التقاليد العامة للسياسة البريطانية ، ثم هو فى صميم مصلحة الامبراطورية زيادة على ملائحته لنمو مصر السباسى ، ذلك النمو الذى حاولت أن تشجعه دائما الحكومة البريطانية . والذى كان هدف الأعمال التى قام بها من سبقوه من أولئك الرجال الذين عملوا على رفاهية الشعب المصرى فى الوقت الذى خدموا فيه وطنهم » (٨٥) .

وقد علقت جريدة « نيو سبيتسمان » على موقف اللنبى ومستشاريه بقولها لقد نزل اللنبى وكليتون وآيموس الى الميدان ضد الرجعيين فاكتمسوا أعظم ثقة واستحقوا امتنان المصريين ، وقد فازوا فى الدور الأول من المصارعة ولكن أمامهم أعمال شاقة تتطلب حذقا كبيرا واقلاما لتذليلنا » (٨٦) .

---

(٨٢) طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(٨٣) ويقل ، المرجع السابق . الصفحة نفسها .

(٨٤) د . طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٨٥) ويقل ، المرجع السابق ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

(٨٦) (٨٦) : ١٦٢٢/٢/٢٧ : ١٦٢٢/٢/٢٧ .

وفي الحقيقة فإن موقف الخارجية البريطانية الراض لسيااسة مندوبها في مصر والذي كان يتمتع بثقتها التامة منذ ثلاث سنوات يجعلنا نبحث عن طبيعة الوزارة البريطانية التي كانت تحكم في ذلك الوقت ، وقبل الحديث عن سياستها ووجب الإشارة الى الطبيعة الحزبية للحكومة البريطانية ووزرائها التي لا شك ستؤثر على السياسة الخارجية ، فإن هناك وزراء ينتمون الى مدرسة الهند الاستعمارية هم ما نطلق عليهم غلاة الاستعماريين وبالتالي كانوا يؤيدون سياسة التشدد والغلو .

كما أن هناك أيضا وزارات بعينها لكلمتها أهمية قصوى كوزارة المستعمرات أو وزارة الحربية ، وفي المقابل فإن هذا الكلام ينطبق على المندوبين الساميين والى أى مدرسة ينتمون هل هم من رجال المدرسة الهندية ، أو من العسكريين أو من الخارجية ، بالإضافة الى طبيعة شخصية كل مندوب سامي المختلفة عن الأخرى ولا شك أن تلك العوامل تؤثر تأثيرا كبيرا في العلاقة بين المندوب السامي ووزارة الخارجية (\*) .

وبالنسبة للخلاف الواقع بين اللنبي وحكومته ، فقد كان راجعا لسيطرة غلاة الاستعماريين في الحكومة البريطانية على مجلس الوزراء ، وهو ما يستشف من ذلك الخلاف ومن أقوال صحف تلك الفترة .

وقد كان عزم اللورد اللنبي على الاستقالة لو لم تجب مطالبه ، قد وجه الأنظار الى سياسة المستر لويد جورج والخطّة التي انتهجها في ادارة سياسة انجلترا الخارجية (٨٧) فانه لأول مرة يذاع أمر

---

(★) انظر الفصل الأول عن المندوب السامي .

(٨٧) الأهرام ١٩٢٢/٤/٨ .

الخلاف في الرأي بين الحكومة البريطانية ومعتمدها في مصر والمرء  
الأولى أيضا التي يشعر فيها المصريون بخلاف بين الحكومة البريطانية  
ومعتمدها منذ بدء الاحتلال البريطاني (٨٨) : مما يجعلنا نبحت  
هل السبب في سياسة الوزارة الحالية ؟ أم إلى سيطرة رجال مدرسية  
الهند الاستعمارية على أمور السياسة البريطانية في ذلك الوقت  
ورفضهم السماح بهذا القدر الضئيل من الإستقلال الذاتي للبلاد  
وقد نشر الأهرام عن سياسة وزارة لويد جورج وصفتها بالتفكك  
واختفاء المسؤولية الوزارية عنها مما يخالف التقاليد المرعية في تلك  
البلاد والتي تستمد قوتها من احتفاظها بتقاليدها مهما كانت  
توجيهات القابضين على السلطة في البلاد .

وتذكر أن لويد جورج أصبح منذ نجاحه في الانتخابات عام  
١٩١٨ الحاكم بأمره ينفذ ويرى ما يشاء دون استشارة زملائه  
الوزراء ، وقد جرى الوزراء على خطة رئيسهم فأصبح كل منهم الأمر  
الناهي في دائرة وظيفته دون انتقيد سياسة الحكومة العامة ،  
فالمستر تشرشل بصفته وزير الحربية ثم المستعمرات يعمل عمل  
السيد المستقل في الشرق الأوسط ، وكثيرا ما تجيء تصريحاته على  
تناقض تام مع سياسة الوزارة التي هو عضو فيها ، وقد نشأ من  
ذلك الوضع اضطراب لم تعرفه إنجلترا في إدارة سياستها  
الخارجية (٨٩) .

وفي الغالب أن تشدد كل من لويد جورج رئيس الوزراء  
وتشرشل وزير المستعمرات هو السبب الأساسي في معارضة ورفض  
سياسة اللنبي بحكم انهما من غلاة الاستعماريين فعلى الرغم من أن  
كيرزون وزير الخارجية لم يكن في الواقع موافقا على السياسة التي

(٨٨) المقطع : ١٩٢٢/٢/٤

(٨٩) الأهرام : ١٩٢٢/٤/١

فرضتها الوزارة البريطانية على مندوبيها في مصر ، كما يظهر من برقياته التي تبادلها مع المندوب السامي ، « أنه سوف يويد وجهه نظره ، أنه سيعدم استقنانه لمجلس ادا رصى سياسة اللبى (٦٠) ، الا أنه لم يستطع فرض رأيه أو اقناع زملائه بوجهة نظره ، فى حين استطاع تشرشل فرض آرائه على الحكومة البريطانية التى رفضت طلب اللبى ، حتى أن الديلى نيوز علقت بأن مجلس الوزراء منقسم فى المسألة وأن النفوذ القديم قد فاز (٩١) . وأن لفظ الوزارة معناه تشرشل (٩٢) .

وذلك لأن لتشرشل قولاً مشهوراً عن المسألة المصرية بقوله « لو أطلقت يدي فى مصر لأبعدت زغلول غداً ، ولا أبعدت اللورد اللبى فى اليوم الذى يليه » (٩٣) كما دافعت التيمس عن موقف اللبى تجاه اوزارة البريطانية بقولها « لما كانت مصر محكومة حكماً جيداً كان الفضل فى المسائل المهمة موكلًا للورد كرومر وكانت النتائج باهرة » (٩٤) . ما يعنيه ذلك القول من اطلاق يد اللبى فى مصر دون تدخل من الخارجية مثل كرومر .

على العموم استدعت الخارجية البريطانية مندوبها السامى فى مصر . وطلبت منه اصطحاب ايموس مستشار الحقانية ، وكليتون مستشار الداخلية ، وحرصت وزارة الخارجية حتى لا يحدث سوء

---

(٩٠) انظر ويفل ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٩١) المقطم : ١٩٢٢/٢/١ . وانظر الاخبار : ١٩٢٢/٢/١٢ التى علقت بأن

كون الوزارة منقسمة فى شأن المسألة المصرية يجعل الحالة حرجة .

(٩٢) الاخبار ١٩٢٢/٢/١٦ . والاهرام : ١٩٢٢/٢/٩ رايها فى موقف تشرشل

من اقتراحات اللبى .

(٩٣) الاهرام : ١٩٢٢/٢/١٤ .

(٩٤) نفسها : ١٩٢٢/٢/١٧ . وانظر العدد ١٩٢٢/٢/١١ ، ١٩٢٢/٢/٢٦ .

فهم فيما يتعلق بسياسة الحكومة البريطانية وموقفها الحاضر ،  
أو بالظروف التي دعى فيها اللنبي الى الحضور الى لندن  
للمباحثة (٩٥) . فذكرت في بيان ٣٠ يناير الذي صدر في القاهرة ،  
ولندن أن ذلك لغرض أن يبدى رأيه في الحالة الحاضرة في مصر  
والاطلاع منه على ما دار من المحادثات بينه وبين الوزراء المصريين  
السابقين فيما يختص بالحكومة الجديدة (٩٦) .

غادر اللورد اللنبي مصر في ٣ فبراير الى انجلترا وبصحبته  
مستشار الداخلية ومستشار الحفانية (٩٧) ، الذي هو مستشار  
دار الحماية أيضا ذلك أن الأخير يمثل العنصر الواقف على دخائل  
الأمور المصرية فيما يختص بالتشريع والمحافظة على مصالح الأجانب ،  
والآخر يمثل العنصر الواقع على ما يختص بالأمن العام ، الى جانب  
معرفته التامة للمصريين بحكم منصبه ، وهاتان النقطتان ترجع اليهما  
عادة تدليلات الحكومة البريطانية فيما يختص بالضمانات التي  
تتطلبها (٩٨) .

وقد أثار هذا الاستدعاء الصحف البريطانية بين مؤيد  
ومعارض ، فمن قائل أنه مسافر لارضاء الأمانى وتحقيق المصالح  
البريطانية في الوقت نفسه . أو أنه مؤيد من معظم المصريين

---

(٩٥) الكتاب الأبيض ، وثيقة ٢٢ نقلا عن الأهرام : ١٩٢٢/٢/٨ وأيضا  
أحمد شفيق المصدر السابق ، والجزء ٧٠٩ .  
(٩٦) الأهرام : ١٩٢٢/١/٢٩ . المقطم : ١٩٢٢/١/٣١ . الاخبار :  
١٩٢٢/١/٣١ .

F.O. 407/192 No. 51 Scott to Curzon, Feb., 4, 1922. (٩٧)

وقد ذكر انهم غابوا الاسكندرية الساعة الثانية متجهين تريسيتا على الباخرة  
فيينا .

(٩٨) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٩ .

والجاليات الأخرى في مصر ، وتدل على ذلك بمظاهر توديمه عند مغادرته البلاد (١٩٩) ، أو تذكر أن هدف البريطانيين تدريب المصريين على حكم أنفسهم ، ويرى اللبني أن السبابة قد قربت لتحقيق غرضه إلى حقائق ملموسة (١٠٠) . أو أن استدعاء اللبني لاستشارته خطوة متأخرة وربما كان معناها أنه سيؤجل كل شيء في هذا الوقت العصيب ثلاثة أسابيع أخرى أو أكثر والحقيقة أن الشعب لا يدرك خطورة الحالة للتكتم الذي يحيط الآن بالمرور الذي وصلت إليه المنسالة المصرية (١٠١) .

كما طعنت جريدة أديل اكسبريس طعنا شديدا على اللبني الذي ينوي أن يحض الوزارة بقوة على اتخاذ سياسة حرة على قواعد الآراء الوطنية ، وهناك شعور بأن نفوذ الوزراء ظاهرة في هذا الطعن من محاولات يقصد بها تسفيه آراء اللبني مقدما (١٠٢) ، ونشرت « النيشن » أن القمع لبريطانيا والاحتجاج ما زال في مصر ولكن كل شيء معلق حتى تظهر نتيجة زيارة اللبني لبريطانيا ، ويقول أصدقاؤه ان استعمال اليد العسكرية الثقيلة ليست أحب إليه من الدور الذي قام به كيرزون في ايجاد سياسة تباري تناسية تشرشل ولكن مثل الأزمة الحاضرة تحتاج الى شخصية أقوى مما أظهره كلاهما (١٠٣) . وقد اختلفت التفسيرات في الأسباب الحقيقية لاستدعاء اللبني ، فمن قائل أيضا أنه من أقطاب القواد

(٩٩) انظر الأهرام : ١٩٢٢/٢/٢ ، ١٩٢٢/٢/٤ ، ١٩٢٢/٢/٧ ، ١٩٢٢/٢/٨ .

(١٠٠) الأخبار : ١٩٢٢/٢/٦ ، الأهرام : ١٩٢٢/٢/٤ .

(١٠١) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٢ .

(١٠٢) الأخبار : ١٩٢٢/٢/١٢ ملحوظة الديلي اكسبريس هي لسان حال المستر تشرشل . انظر أحمد : أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٧١٦ وآراء الصحف الانجليزية : ٧١٦ - ٧٤٥ .

(١٠٣) الأخبار : ١٩٢٢/٢/٢٦ .

البريطانيين الذين يفخر الشعب البريطاني بهم ، فاذا خذلت حكومتهم « الآن » خذلتها جماهير كبيرة منهم في الانتخابات العمومية المقبلة وأن المستر لويد أعلم الناس بذلك ووزارته تحذر عاقبته « فتتساهل للورد اللنبي حيث تتصاعب لم لا يكون مقامة كمقامة » (١٠٤) .

كما يذكر البعض أن سبب الاستدعاء هو قرب انعقاد البرلمان البريطاني والخوف من مناقشات الأعضاء خاصة مع سوء الأحوال في مصر ، فأراد مجلس الوزراء أن يحتاط للأمر فاستدعى اللنبي كدليل على اهتمامه بالمسألة المصرية ، والرجوع اليه في الوقت نفسه لأخذ المعلومات منه وفي الوقت نفسه تحاول أن تدافع عن سياستها المنطوية عليها مذكرة كيرزون ، فاذا حازت القبول في البرلمان استمرت عليها وحاولت تنفيذها ويكون للورد اللنبي الخيار أما تنفيذ هذه السياسة أو البقاء في منصب آخر ، وإذا رفضها البرلمان فانها تكون مرغمة على تعديل سياستها إزاء مصر (١٠٥) .

ويبدو من تلك الآراء وغيرها أن غالبية الصحف البريطانية (٣) كانت تؤيد موقف اللنبي وشكلت بذلك قوة ضغط على حكومتها ، كما يبدو كذلك أن الوزارة البريطانية كانت تهدف من استدعاء اللنبي ومستشاريه إلى إقائتهم من مناصبهم والاتيان بغيرهم لتنفيذ سياستها ، « وانها بهذا الاستدعاء كانت تعد مبررات عملها هذا فيما بعد » (١٠٦) ، ولكن أمام قوة حجج المندوب السامي ومستشاريه لم تستطع الاصرار على رأيها وتحمل مسئولية القرار باعتبار أن

(١٠٤) المقطع : ١٩٢٢/٢/٧ .

(١٠٥) ويقل ، المرجع نفسه ، ص ٧٦ .

(\*) انظر الأهرام : ١٩٢٢/٢/١٦ ، ١٩٢٢/٢/٧ ، ١٩٢٢/٢/٩ . وانظر :

ويقل : المرجع السابق ، ص ٧٧ وأحمد شفيق المصدر السابق من الدور الذي لعبته

الصحافة البريطانية في هذا الصراع .

(١٠٦) المرجع نفسه والصفحة .



النبى وزملاءه على معرفة تامة بالأحوال المحلية فى مصر باعتبارهم معاشين للأحداث عن قرب ، الى جانب تأييد أغلب الصحف له .

**النبى وكبار الموظفين والصراع مع حكومتهم لاصدار التصريح :**

بلغت المعركة الثانية فى لندن بمجرد وصول النبى ومستشاريه وأوضح المندوب السامى لأصدقائه أنه لن يتزحزح قيد أنمله ولن يحاول اقناع أحد ، ثم توجه على الفور الى وزارة الخارجية لتقديم التقرير الذى أعده ردا على الاتهام « الخبيث » على حد فوله ، أى برقية الخارجية البريطانية التى أرسلتها له فى ٢٨ يناير (١٠٧) .

وكان النبى قد أعد تقريره فى القاهرة ، ثم هذبه ورتبه فى أثناء سفره عن طريق البحر (١٠٨) ، وما كاد اللورد كيرزون يقرأ صفحاته الأولى ، حتى أسرع بالاتصال بوزارة الخارجية ليمنع عرض التقرير على الملك والحكومة طبقا للمعادة المتبعة فى مثل هذه الوثائق الحكومية ، وعند اجتماعه باللورد النبى فى المساء بادره على الفور بوصف الوثيقة أنها قوية تماما ولا بد أن من كتبها شخص ماهر جدا وأنك لم تكتبها بنفسك ، فمن كتبها لك كما أنها وثيقة لا يناسبه عرضها على الملك أو الحكومة ، اذ أنها ليست من نوع الوثائق التى اعتادت الحكومة تسلمها من ممثليها فى الخارج (١٠٩) .

وقد نفى النبى أنه كاتبها ثم أكد أنه موجود فى كل كلمة من كلماتها ومستعد أن يمضى كل سطر منها اذا كانت لا تعجب حضرة اللورد ثم وصف الرجل الذى كتبها بأنه « رجل حاذق جدا » ثم

---

(١٠٧) المقطم : ١٩٢٢/٢/١٤ .

(١٠٨) العدد نفسه .

(١٠٩) ويقل ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .

تأسف المنسوب السامى على ان الوثيقة غير معتادة فى تاريخ الخارجية ولكنه أصر كذلك على عرضها وكانت وجهة نظره بما أن اللورد كيرزون قد تقسم ببعض الاتهامات ضده فى البرقية المرسلة اليه ، وقد عرضت هذه البرقية على الحكومة فربما تكون هذه الرسالة ردا منه على تلك الاتهامات ومن الواجب لذلك أن يصر أيضا على عرضها (١١٠) .

وقد زود اللنبى تقريره ببيان شفهى مع كيرزون مما زاده شرحا ، ورد على أسئلة وزير خارجيته (١١١) ، الذى حاول اقناعه بسحب استقالته قائلا انه عندما كان نائبا للملك فى الهند كثيرا ما كانت الحكومة ترفض مقترحاته ، ومع ذلك لم يفكر فى الاستقالة (١١٢) .

وقد رد المنسوب السامى بأنه لا يريد أن يقارن بين عمله وبين عمل اللورد كيرزون « فان مسلكه واضح وأن كلمته كانت حينئذ عملة سائرة بين القاهرة والخرطوم فاذا هو وافق على العودة الى القاهرة بعد رفض مقترحاته ، فمعنى ذلك أنها لن تساوى قيمة الورق التى كتبت عليه ، وثانيا أنه لا يستطيع أن يضحى بأى ثمن بالثقة التى يتمتع بها فى مصر ، فسأله كيرزون عن صعوبة ايجاد خلف له وخاصة فى تلك الظروف ، فقال اللنبى « لو سألتنى النصيح لقلت لك أرسل رجلا فى مثل كفاءتى أو خير منى لو استطعت أن تجعله (١١٣) » .

(١١٠) المرجع نفسه ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(١١١) المقطع : ١٩٢٢/٢/١٤ .

(١١٢) ويقل ، المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(١١٣) ويقل ، المرجع السابق ، ص ٨٠ .

وان كنت أعتقد أن طلب وزير الخارجية من النوردي اللنبى بسحب استقالته أنه قد وافق على تأجيلها الى حين مباحثاته مع مجلس الوزراء ليصرف حصر اقتراحاته غير دقيق تماما (١١٤) . وأرى أن الرأي القائل بأن اللنبى قد أبلغ كيرزون بأنه يستحيل عليه تنفيذ سياسة لا يؤمن بها وأنه سيستقيل اذا فشلت المفاوضات هو الأقرب الى الصحة (١١٥) .

كما أن قول ويفل نفسه بأن الحكومة البريطانية كانت بعد لاقالة اللنبى ومستشاريه لا يتمشى مع قوله « يتوسل كيرزون » للنوردي اللنبى بأن يسحب استقالته (١١٦) . وقد انتهى الحديث بين اللنبى ووزير الخارجية الذى استمر ساعة ونصف بنقد شديد من كيرزون على مسلك المستشارين لتقديم استقالتهم تضامنا مع اللنبى ، فأجاب اللنبى بأنه يعتبرهم قد خدموه بولاء كما خدموا حكومة جلالة الملك ، وبأنه لا يسمح بالمناقشة فى هذه النقطة (١١٧) .

ويتضح من هذا الحوار مدى قوة شخصية اللنبى واصراره على موقفه ، فقد كان ندا لوزير الخارجية ورفض الاصغاء لنصيحته ، وهذا على عكس ما كان بين وينجت وخارجيته فرغم صواب رأيه فانه لم يستطع اقناع الخارجية به .

وأمام اصرار اللنبى قدم كيرزون التقرير الى رئيس الوزراء مشفوعا بمذكرة منه عليها ملاحظاته ليكون رئيس الوزراء على بصيرة

(١١٤) انظر الامرام : ١٩٢٢/٢/٩ ، ١٩٢٢/٢/١١ ، المقطم : ١٩٢٢/٢/١٦ .

(١١٥) المقطم : ١٩٢٢/٢/٤ . وانظر الامرام : ١٩٢٢/٢/١٥ أن كيرزون رفض

الاستقالة .

(١١٦) انظر ويفل ، ص ٨٠ .

(١١٧) المرجع نفسه ، الاخبار : ١٩٢٢/٢/١٣ .

تامة بالمسألة من وجهة النظر البريطانية تمهيدا للبحث فيها مع مجلس الوزراء (١١٨) .

وفي الوقت نفسه اجتمع مجلس الوزراء البريطاني في غياب لويدي جورج للبحث في المسألة العسكرية بدليل اشتراك المارشال ولسن رئيس هيئة أركان حرب الأمبراطورية فيه (١١٩) ، وعلقت المقطم على هذا الاجتماع بأن الوزراء الذين حضروا هم الذين يعارضون في حل المسألة العسكرية الحل الذي تريده مصر ، وما دعوتهم للمارشال « ولسن » الا لتأييد موقفهم بالحجة العسكرية الفنية لأن رأى « ولسن » معروف ولا يحتمل أن يغيره بنفسه ، ومع ذلك لا يمكن الأخذ برأيه اذا رفضه مجلس الوزراء والبرلمان ، لأن الحكم النهائي لهاتين السلطتين حتى في الأمور العسكرية (١٢٠) .

ومن الواضح أنه كان بين الوزراء البريطانيين انقسام في الرأى على كيفية حل المسألة المصرية ، فقد كان بين كبار الوزراء البريطانيين أفراد يعارضون في التساهل (١٢١) ، مثل موقف تشرشل الذى كان متمسكا بضرورة تقديم مصر الضمانات اللازمة لحصانة المصالح البريطانية والأجنبية في مصر قبل أن تعلن انجلترا الموافقة على إلغاء الحماية وإعلان الاستقلال ، وكان مصرا على تمسكه هذا مهما كان تصميم المصريين (١٢٢) . وقيل ان هؤلاء الوزراء يتشبهون بكل وسيلة لتنفيذ خطتهم حتى أنهم لم يترددوا في اصدار المستر لويدي جورج قبيل حسم المسألة الأيرلندية ، وبعد حديثه

(١١٨) المرجع نفسه ، ص ٨٠ - ٨١ .

(١١٩) الأخير : ١٩٢٢/٢/١٣ . المقطم : ١٩٢٢/٢/١٤ .

(١٢٠) المقطم : العدد نفسه وانظر العدد ١٩٢٢/٢/١٥ تعليق هالنتين عن

النفوذ القوي لتشرشل في مجلس الوزراء الذى تقلب على كينزون .

(١٢١) المقطم : ١٩٢٢/٢/١٤ .

(١٢٢) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٩ .

المشهور مع عدلى (\*) باشا فكان ظهور مشروع كيرزون نتيجة ذلك  
المضغط (١٢٣) .

وقد سارع اللورد اللنبى والسير كلتيون مستشار الداخلية  
لقابلة رئيس الوزراء فى قصره الريفى ومحدثته محادثة غير رسمية  
تمهيدا للبحث الرسمى الذى سيعقد فى مجلس الوزراء ، ويبدو أن  
لنهابهما علاقة بمذكرة كيرزون حيث استشف اللنبى من حديثه  
مع كيرزون أن مهمته ستلقى المعارضة التى توقعها البعض من وزارة  
الخارجية وبعض الوزارات الأخرى ، فكانت الباعث للصحف  
الانجليزية على حملاتها الأخيرة على اللورد كيرزون ، أو أن اللنبى  
راى اختيار هذا السبيل حتى لا يقتصر المستر لويد جورج فى ايداء  
حكمه على ما ارسل اليه من الأوراق (١٢٤) . ويبدو أن اللقاءات  
والمحادثات قد تعددت بين اللنبى وزملائه من ناحية ورئيس الوزراء  
وبعض زملائه من ناحية أخرى وذلك للبحث والتشاور عله يقنع  
أحدهم الآخر قبل أن تجرى المناقشة فى مسألة مصر فى مجلس  
الوزراء ككل (١٢٥) .

ففى ١٧ من فبراير تم لقاء بين اللورد اللنبى ورئيس الوزراء  
جام مدة طويلة ، قيل أن الغرض منه سماع آراء اللنبى حتى يستطيع  
لويد تكملة تقريره الذى وضعه عن المسألة المصرية (١٢٦) .

---

(\*) انظر عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، من ٢٢٤ - ٢٤٥ حديث  
لويد جورج مع عدلى واقتراحه نفى سعد ثم بعد ذلك استئناف المفاوضات .  
(١٢٣) المقطع ، العدد نفسه .  
(١٢٤) المقطع ، العدد نفسه .  
(١٢٥) انظر الاخبار : ١٩٢٢/٢/١٦ .  
(١٢٦) المقطع : ١٩٢٢/٢/١٧ .

كما قابل أيضا النبي يصنحبه السير كلايتون المستر إيموس ،  
المستر لويد جورج واللورد كيرزون ومستر تشمبر لين وقد وصفتهما  
جريدة « الديلي نيوز » بأنها المقابلة المنتظرة منذ زمن طويل (١٢٧) ،  
وما كادوا يجتمعون حتى قوبل النبي بنيران حامية من الأسئلة  
والاعتراضات على مقترحاته ، ولكنه بأدبرهم باظهار نفاذ صبره شكيا  
تعدد المرات والقرصن التي رفضت فيها نصائحه (١٢٨) -

فرد رئيس الوزارة ولكنك تطلب مني الآن أن أترك مركزنا  
في مصر دون أى ضمان فقاطعه آموس قائلا « ليس ذلك يا سيدى  
وصفا صحيحا لمقترحات اللورد النبي » . فاستمر لويد مكربا  
اعتراضات الحكومة ، فرد المستشار القضائى عليها وبينما المناقشة  
مستمرة تدخل النبي مقاطعا « حسنا يا سيدى لا فائدة اذن من  
المناقشة أكثر من ذلك ، لقد أخبرتك بما اعتقدت ضرورته ، وليس  
من شأنى أن أرغمك عليه ، ولقد انتظرت خمسة أسابيع ليصدر  
القرار فلن أستطيع الانتظار بعد اليوم أكثر من ذلك ، وسوف  
أخبر زوجتى لكى تعود الى الوطن (١٢٩) » .

فرد لويد « أنك انتظرت خمسة أسابيع ، فهل يضريك أن  
تنتظر خمسة دقائق أخرى » ، ثم أعلن موافقته على مشروع  
النبي (١٣٠) ، وذلك عن طريق إعداد مقترحات معينة مبنية على  
ما جاء فى هذا المشروع مع تعديلات أخرى ، ثم بعد ذلك تقدم هذه

---

(١٢٧) الامرام : ١٩٢٢/٢/١٧ وتذكر كذلك أن التدوين السامى وزميلاه  
عابدوا وقابلوا رئيس الوزراء وأيضا الاخبار ١٩٢٢/٢/١٧ .  
(١٢٨) ويقل : المرجع السابق ، ص ٨١ .  
(١٢٩) المرجع نفسه ، ص ١٨٢ وانظر احمد شفيق المصدر السابق والجزء .  
ص ٧٧ . « أنه قدمت اقتراحات معينة فى أثناء هذا اللقاء فى نقطتين قبلهما  
النبي لأنهما لا تصان مركزه » .  
(١٣٠) ويقل - المرجع السابق ، ص ٨٢ .

للقترحات الى مجلس الوزراء (١٣١). • فرد المنتوب السامي إنه سيفحص تلك التعديلات ، ثم يعطى اجابته النهائية عليها ، ولكن مستشارية الذين وضعت امامهم التغييرات المقترحة بعد الاجتماع اتكلموا له انها تغييرات فى المصيغة لا أهمية لها على الإطلاق وبأنها قد حصل على كل ما أراد (١٣٢) .

وعندما اجتمع مجلس الوزراء بالكامل أطلع على التقرير الذى وضعه لويد جورج . ثم تقرير كيرزون واقتراحات اللبى (١٣٣) . ولم تأت المعارضة من أعضاء الحكومة الذين سبق وأن رفضوا المشروع ولا من تشرشل الذى كان أكثرهم تصميما على رفضه بل أتت من اللورد كيرزون الذى كان فى الأصل يؤيد هذا الحل ، إذ أخذ يصبر على الراى القديم بأنه لا سبيل الى الغاء الحماية الا بعد الاتفاق على مسائل التحفظات ، وقد قيل أن معارضة كيرزون لأنه « ينفر كل النفور عن التنازل عن سلطة وزارته » (١٣٤) .

ويبدو أن نقطة الخلاف التى كانت بين اللبى ومستشاريه من جهة ولويد ووزارته من جهة كانت حول الضمانات التى تستطيع مصر أن تعطيها لتأمين المواصلات الامبراطورية وحماية مصر من التدخل الأجنبى ، واستبقاء بريطانيا للحق والسلطة فى حماية الجاليات الأجنبية (١٣٥) . ويرى اللبى أنه اذا تولت بريطانيا السيطرة على طرفى القناة من الشمال والجنوب واحتفظت بالطارات

• (١٣١) ١٩٢٢/٢/١٧ : الأهرام

• (١٣٢) ويلا : المرجع نفسه والمصفحة

• (١٣٣) المقلم : ١٩٢٢/٢/١٧

• (١٣٤) نفسها : ١٩٢٢/٢/١٦

• (١٣٥) الأخبار : ١٩٢٢/٢/٢٤

في هليوبوليس وأبي قير ، فانها تؤمن أمانا تاما على مواصلاتها مع  
 بلفان الامبراطورية الواقعة في الشرق (١٣٦) . ولكن كانت فكرة  
 لويد الموافقة لنظرية اركان حرب الامبراطورية ، هي ان المواصلات  
 لا تؤمن بالاقتصار على احتلال اجزاء من القناة ، ولا بد لتأمينها من  
 احتلال الاسكندرية والقاهرة ، ولا سيما الأخيرة لتأمين ترعة  
 الاسماعيلية التي تشرب منها الحامية على القناة (١٣٧) .

وقد تغلبت وجهة نظر الحكومة البريطانية بقبول النبي اقتراح  
 لويد ببقاء الحماية البريطانية في القاهرة والاسكندرية وفيما عدا  
 ذلك فقد كانوا متفقين عليه وعلى أية حال فقد انتهى الامر الى موافقة  
 مجلس الوزراء البريطاني على اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ،  
 بعد ادخال تعديلات قليلة عليه « أهمها أنه جعل الأمر في البرلمان  
 شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن كذلك في أصل المشروع ، وذلك  
 تمشيا مع السياسة البريطانية في احتضان العرش ، وبسبب الرغبة  
 في ايجاد قوة توازن قوة البرلمان (١٣٨) » .

ولا شك أن صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، يعد نجاحا  
 للورد النبي ومستشاريه الذين ضحوا بمناصبهم تضامنا معه ،  
 فامام اصراره وقوة صلابته في مواجهة معارضيه استطاع أن ينتزع

(١٣٦) المقطع : ١٩٢٢/٢/١٦ .

(١٣٧) المقطع : ١٩٢٢/٢/٢١ وانظر الأهرام : ١٩٢٢/٢/١٥ الشروط التي يلج

النبي في طلبها من حكومته منها إلغاء الامتيازات - حماية إنجلترا مصالح  
 الأجانب ، إبقاء الموظفين الإنجليز في الحكومة المصرية في مناصبهم من عام الى  
 خمسة أعوام حسب النظام الذي يوضع - السودان - إلغاء مركز المندوب السامي  
 وهما لقب قنصل جنرال وان كنت استبعد هذا الشرط الأخير - ونلاحظ ان معظم  
 هذه الشروط قد وافقت عليها باستثناء « الامتيازات » وهذا كان غير ممكن في مثل  
 تلك الظروف لارتباطه بمصالح الدول الأخرى .

(١٣٨) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .



عنهم الموافقة على مقترحاته حتى صدق القول أنه « حارب وذا رتي  
الخارجية والمستعمرات بيد ، وقمع الشعب المصرى باليد الأخرى ،  
يعد أن قدم إلى بلاده يحمل استقائته فى جيبه ، مصرا على ضرورة  
إطلاق يده » (١٣٩) .

ولم يكن ذلك بالطبع هو العامل الوحيد فى خضوع الحكومة  
البريطانية لرأى مندوبها السنمى فقد كان هناك الرأى العام البريطانى  
وصحافته التى كانت تؤيد اللبى ، كما كان وهو الأهم أن هذا  
المشروع يعد مخرجا للسياسة البريطانية أكثر منه مخرجا لمصر ،  
يعنى أنها وجدت فيه خروجا من المازق الذى وضعت نفسها فيه ،  
فهى قد رفضت التعامل مع الممثل الحقيقى للشعب المصرى أى سعد  
زغلول باعتبار ذلك اذعانا ، وفى الوقت نفسه فسلمت فى الاتفاق  
مع جماعة المعتدلين الذين راهنت عليهم ، ولم يكن أمامها غير الضم  
واستخدام العنف على حد قول اللبى وهو أمر مخوف بالمخاطر .  
وخاصة أن بريطانيا لم تخسر كثيرا بهذا المشروع فالمقترحات  
موضوعة على أساس نصوص كيرزون التى هى أسوأ من نصوص  
مشروع ملنر (١٤٠) ، وبهذا كان التصريح خطوة إلى الأمام .

وفى النهاية كان هناك سبب مهم لوقوف اللبى ومستشاريه  
من ضرورة إصدار التصريح وفى الوقت نفسه موافقة حكومتهم ،  
الا وهو استمرار المقاومة المصرية للوجود الاحتلالى مما انعكس على  
تدهور الأوضاع فى مصر ، من صعوبة تشكيل وزارة مصرية ،  
واستخدام الانجليز لسياسة القمع ، إلى تدهور الحالة المالية

---

(١٣٩) الاخبار : ١٩٢٢/٩/١٢ .

(١٤٠) انظر : د. عبد العظيم رمضان ، ص ٢٤٢ - ٢٤٤ .

والاقتصادية في البلاد ، وتعرض مصالح البريطانيين للخطر ، الى جانب أيضا صعوبة وضع الموظفين البريطانيين القائمين على أمر الادارة في مصر وقد كان رأى الصحف البريطانية على نجاح اللنبي في اصدار التصريح « بأنه فاز فوزا قاطعا على الذين كانوا يصرون الماء في مجلس الوزراء البريطاني ، فان الاستقلال الذي يعرض على مصر الآن حقيقة » وأن الوطنية المصرية استطاعت عن طريق اللنبي تحقيق آمالها التي هي مصالح مصر ومصالح بريطانيا (١٤١) ١١ .

فان المقترحات تعطيمهم دستورا جديدا تنال به مصر كل طلب معقول من الاماني القومية (١٤٢) ، ولا ننوى التدخل في شئون مصر ولكننا ننوى أن لا ندع أحدا غيرنا يفعل ذلك (١٤٣) . وقد علق الكولونيل الجود بأن اللنبي قد نجح حيث فشل ملتر وكيرزون اللذان يعدان من رجال السياسة الذين يفوقونه حنكة وسياسة ، فالفكرة كانت فكرته دون سواه (١٤٤) ، بل هي ثمرة اختباره (١٤٥) . فان الاتفاق بين مصر وانجلترا كان بعيد المنال بالمفاوضات ، كما أن التحالف مستحيل كنتيجة للمحادثات ، وإذا كانت الحكومة البريطانية تريد تسوية ، فان عليها أن تقطع هي الخطوة الأولى ، وقد كانت هذه هي فكرة اللنبي « الحكمة » فاقنع مجلس الوزراء بصحتها (١٤٦) .

- 
- (١٤١) المقطع : ١٩/٢/١٩٢٢
  - (١٤٢) نفسها : ١٨/٢/١٩٢٢
  - (١٤٣) الامرام : ٢٢/٢/١٩٢٢
  - (١٤٤) الامرام : ٢٣/١٠/١٩٢٢ • المقطع : ١٠/٢/١٩٢٢
  - (١٤٥) المقطع : ١٠/٢/١٩٢٢
  - (١٤٦) الامرام : نفس العدد

وقد اعترف اللورد اللنبى فى خطابه لشركة صانعى الجلد  
 بلندن بحقيقة تصريح ٢٨ فبراير الذى هو صانعه الأول بقوله « ان  
 تصريح ٢٨ فبراير يسير بمصر بصورة جلية نحو الحكم الذاتى  
 لا نحو الاستقلال التام الذى تطلبه مصر ، وأن غالبية المصريين  
 معتنون مما عملناه وراغبون فى التوصل الى اتفاق نهائى (١٤٧) ،  
 فردت الصحف بلهجة غاضبة على هذا القول أن اللورد كرومر  
 واللورد ملنر وغيرهما من رجال السياسة البريطانيين قالوا هذا  
 القول عاما بعد عام ثم جاء اللنبى الآن وردد القول نفسه . ولكن  
 الحكم الذاتى لا يرضى المصريين لأنهم لا يقنعون الا بالاستقلال  
 التام (١٤٨) .

كما ردت وادى النيل على موقف اللنبى هذا بأنها لن توجه  
 اليه اللوم على تقديره « المنحة الانجليزية » يقصد التصريح بأنها  
 أكثر مما كان ينتظره ، وله أن يحكم بأشد حكم على المصريين مادام  
 قد وجد بين المصريين نفرا كان عونهم أثمن للسياسة الانجليزية من  
 جميع العوامل الأخرى التى تستند إليها .

والحقيقة أن الانجليز جاءوا بتصريح ٢٨ فبراير ، وهو  
 لا يختلف فى عناصره عن الحماية باعتباره منحة ، أما اذا كان القصد  
 جعل تصريح فبراير صلة للصداقة مع المصريين فان الأجدر باللنبى  
 والانجليز أن يحسبوا لها حسابا ، لأنه فى الواقع هوة بينهم وبين  
 المصريين (١٤٩) .

---

(١٤٧) نفسها : ١٩٢٢/١٠/٢٥ . وأيضا : ١٩٢٢/١٠/٢٢ .  
 (١٤٨) الدورية نفسها والعهد وأيضا ١٩٢٢/١٠/٢٢ ، رد على خطاب اللنبى .  
 (١٤٩) وادى النيل : ١٩٢٢/١٠/٢٢ .

أما السير « إيموس » وهو من الذين شاركوا في صنع تصريح فبراير ، فقد كان رأيه أن التصريح ليس صادرا عن ضعف بل عن حكمة فإن النبي والمستنر لويد جورج بإقدامهما على تلك الخطوة العريضة ، قد حالا دون وقوع « صفحة موحية بين إنجلترا ومصر » ، وذهب كثيرون أبعد من ذلك فيقولون أن هذا التصريح لم يدرأ أخطاراً عظيمة فحسب بل أنه أعاد التقاليد الصحيحة لسياسة كرومر ! \*

وأضاف إيموس بأنه لا شك أن التصريح كان له أثر ظاهر في تلطيف شعور العداء في مصر (١٥٠) .

وقد ردت كوكب الشرق بحق على هذا الرأي بقولها « إن الانجليز لم يعطونا بذلك التصريح شيئا وأخذوا منا أشياء كثيرة متسلحين بالتحفظات الأربعة التي وردت فيه هذه التحفظات يتنفعون بها كل يوم للتدخل في شئوننا الداخلية قبل الخارجية (١٥١) » .

وفي الحقيقة فإنه كثيرا ما تدخل الانجليز في شئوننا الداخلية والخارجية بحجة التحفظات الأربعة فتدخلوا في الدستور والبرلمان ، وفي تعيين الوزارات أو الإطاحة بها ، وفي مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات وفي أزمة الجيش في سلسلة من الانتهاكات للحياة السياسية المصرية .

وعلى كل حال ظلت الصحف البريطانية تنهى على التصريح وصانعه ، وتدعى أنه ليس مقيدا بشروط مطلقا (١٥٢) ، وكان

---

(١٥٠) الامرام : ١٩٢٣/٣/٢ ، مقال إيموس نشر في مجلة القرن ١٩

الانجليزية ، \*

(١٥١) كوكب الشرق : ١٩٢٩/٣/٢ .

(١٥٢) الاخبار : ١٩٢٢/٢/٢١

التحفظات ليست قيودا كما أطلقت على اللبني أنه واضح أسس  
السياسة البريطانية التي قام عليها البناء السياسي في مصر (١٥٣) ،  
وتمتدح رئيس الوزراء مستر لويده جورج لتقديره أهمية الحقائق  
التي قدمت له ، وأن التعديلات التي ارتأها قد زادت من قيمة  
مقترحات اللبني (١٥٤) .

وتمتدح التصريح بأنه لم يكن معاهدة بل منحة من بريطانيا  
التي احتلت مصر وأقرت الأمن فيها ووفرت لها الرخاء في عهد  
كرومر ثم سلمتها في أحسن حال لحكومة دستورية أقيمت على  
عجل (١٥٥) .

وقد علق الأستاذ أمين الرافعي بأن الاتفاق لا يحقق أماني  
مصر في الاستقلال التام ، بل وجهات نظر الانجليز متفقة في مسألة  
بقاء الحماية البريطانية في مصر واختلافها مقصور على طريقة توزيعها  
وأماكن وجودها . ورأى أن الهدف من تلك السياسة تمهيد الطريق  
لمفاوضة جديدة تنال منها انجلترا ما لم تنله بوسائل شديدها  
وضغطها (١٥٦) .

وعلى العموم فإنه كان طبيعيا أن تمتدح الصحف البريطانية  
التصريح باعتباره لم يقلل من مكانة الاحتلال الشيء الكثير ، بل ظلت  
قوات الاحتلال موجودة في مصر كما ظلت الكلمة العليا لدار المتدوب  
السامي .

---

(١٥٣) الأهرام : ١٩٢٦/٥/٥ .

(١٥٤) المظم : ١٩٢٢/٢/٢١ . والأخبار : العدد نفسه .

(١٥٥) الأهرام : ١٩٢٨/٣/٦ .

(١٥٦) الأخبار : ١٩٢٢/٢/٩ .

وقبيل رجوع اللنبى الى مصر حاملا التصريح أعلن أنه مرتاح الى النتيجة التي وصل اليها مع مجلس الوزراء ، وأنه يعود مملوفاً أملأ بمستقبل مصر ، وأن جميع الأمور ستنتهى على ما يسرام .  
 « كما أن مصر ليست فى الحقيقة فى حالة سيئة » (١٥٧) .  
 والمستر لويد رئيس الوزراء البريطانى يباناً عن المسألة المصرية فى البرلمان البريطانى ، أوضح السبب فى كون التصريح صادراً من طرف واحد راجعاً الى عدم وجود حكومة مصرية فى الوقت الحاضر .  
 يستطيع أن تربط مصر بعلاقة مع بريطانيا وتقدم الضمانات الكفيلة بحفظ المصالح الامبراطورية البريطانية .

ثم أكد على أن اللورد اللنبى مؤيد لهذه الخطة بكل قلبه كما ايدها موظفو الحكومة الانجليزية من جميع المراتب ، ثم أعلن على ثقته على موافقة البرلمان والشعب البريطانى عليها (١٥٨) .

وقد تأجل نشر الوثائق الخاصة بالتصريح حتى يوم ٢٨ فبراير ليكون اللنبى قد وصل الى مصر حتى تنشر فى الوقت نفسه فى لندن والقاهرة حسب طلب المندوب السامى ، الذى رغب فى عدم الخوض فيها فى دوائر بريطانيا السياسية الرسمية وغير الرسمية قبل وصوله الى مصر ، فكان أن أضرت الحكومة البريطانية على كتمان الاقتراحات حتى تقديمها الى المصطفىان . بوصول اللنبى (١٥٩) .

وعند بحث المسألة فى مجلس العموم البريطانى ، طلب أحد الأعضاء من المستر لويد ألا تعرض المقترحات على ولاة الأمور فى مصر قبل أن يطلع عليها البرلمان وينظر فيها ، وقد رفض رئيس

(١٥٧) المقطع : ١٩٢٢/٢/٢١ .

(١٥٨) أحمد شفيق ، تمهيد ، ج ٢ ، ص ٢٧ نخب الخطاب من ٢٠ - ٣٠ .

(١٥٩) المقطع : ١٩٢٢/٢/٢٢ .

الوزراء إجابة هذا الصليب . ردد أن هذه الاقتراحات تعرض على مصر مع تفهيمها جيدا أنها تعرض عليها شرط موافقة البرلمان البريطاني عليها قبل أن تصبح نافذة المفعول .

كما طلب أحد الأعضاء نشر المكاتبات التي دارت بين المندوب السامي في مصر وبين الحكومة البريطانية ، وإجابة لويد بأنه ليس موافقا بأن هذا الأمر مما يرغب فيه ، ولكنه سيستشير اللنبي في هذا الأمر (١٦٠) .

ونلاحظ من أقوال رئيس الوزراء البريطاني في مجلس النواب حرصه على أن يؤكد على موافقة اللورد اللنبي والموظفين البريطانيين في مصر على التصريح ، مما يعنيه ذلك من دلالة على أن موافقتهم أثرها على النواب ، باعتبارهم المعاشين للحالة في مصر ، وفيما يتعلق بسؤال نشر المكاتبات حرص أيضا لويد رغم عدم موافقته على ذلك على استشارة اللنبي فيما يؤكد على ثقته التامة بمندوبه السامي وصواب رأيه .

وصل اللنبي الى مصر يوم ٢٨ فبراير يرافقه المستر ايموس ، والكاتبين كلايتين ياوره في حين تأخر كلينتون (\*) لبعض الوقت (١٦١) .

وقد اجتمع كين بويد السكرتير الشرقي لدار الحمناية ، وعبد الحميد بدوى سكرتير مجلس الوزراء ، وبعض موظفي المجلس في المحطة بعد استقبال المندوب السامي ثم ساروا معا ومعهم ظرفان

(١٦٠) نفسها : ١٩٢٢/٢/٢٤ .

(\*) كلينتون : مستشار الداخلية .

(١٦١) المقطم : ١٩٢٢/٢/١٩ .

كبيران يحتويان على الأوراق المهمة التي تتعلق بالمسألة المصرية ومهمة اللورد اللنبي (١٦٢) .

أبلغ المندوب السامي السلطان بتصريح ٢٨ فبراير وهو عبارة عن وثيقتين الأولى تحمل عنوان تصريح لمصر وهو يتضمن إلغاء الحماية ، والاعتراف باستقلال مصر ، وإلغاء الأحكام العرفية بمجرد صدور قانون التضمينات مع احتفاظ بريطانيا بثلاث المسائل الآتية الى أن يتم بشأنها اتفاقات بين مصر وبريطانيا وهي :

١ - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية .

٢ - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بانواسطة .

٣ - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

٤ - السودان (١٦٣) .

والوثيقة الثانية عبارة عن كتاب مفصل الى السلطان وصفها مؤرخ الحركة الوطنية بأنه وثيقة سياسية على جانب كبير من الخطورة ، وهو يشمل ١١ فقرة تستهدف الفقرات الأربع الأولى منها ازالة الأثر السيئ لتبليغ ٣ ديسمبر ، وتتناول الفقرة الخامسة الدفاع عن المواد التي وردت في مشروع كيرزون بشأن المستشسارين البريطانيين في وزارتي المالية والحقانية فتذكر أن الحكومة البريطانية لم تهدف بذلك الى استخدامهما للتدخل في شئون مصر ،

---

(١٦٢) نفسها : ١٩٢٢/٢/١ وانظر أحمد شفيق ، المصدر السابق والجزء .

بان كيرزون قد أرسل الى دار الحماية برقية بوثائق تصريح ٢٨ فبراير ، ص ٢ ، ١

(١٦٣) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٣٦ وأحمد شفيق ،

المصدر نفسه والجزء ، ص ٥ .



وكل ما قصده أن تستبقيهم أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية . وفي الفقرة السابعة تبرر الحكومة البريطانية التدابير التي اتخذت ضد سعد زغلول ، وتتضمن الفقرتان التاسعة والعاشر الموافقة على المبادئ التي اشتمل عليها برنامج ثروت باشا ، فتوافق على إعادة منصب وزير الخارجية وتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر ، والثانية انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية يرجع الامر فيه الى السلطان والشعب المصري (١٦٤) (\*) .

وقد ايد البريطانيون في مصر سياسة اللبني في اصدار التصريح فقد قدم اللبني الى وزارة الخارجية البريطانية كتابا من مجلس الاتحاد البريطاني بمصر يذكر « أن المجلس بعد امكان النظر بدقة في مذكرة اللبني الى السلطان مع مشروع المعاهدة يرحب بالتصريح بصفته اهم تصريح يتعلق بالسياسة البريطانية في مصر منذ تقرير اللورد جرانفيل في يناير ١٨٨٤ (١٦٥) .

وبالاضافة الى تصريح ٢٨ فبراير ، وبعد موافقة البرلمان الانجليزى عليه ، ابلغت الحكومة البريطانية الدول الأجنبية تبليغا هو جزء من وثائق التصريح تعلن فيه تمسكها بالتحفظات الأربعة ، وتعد تدخل أية دولة أخرى في شئون مصر عملا غير ودي بالنسبة لبريطانيا (١٦٦) .

---

(١٦٤) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ٣٥٩ - ٣٦٠ . الراجعي .

الرجع السابق ، ص ٢٧ - ٢٨ .

(\*) ايدخل الانجليز تعديلات على تلك الفقرة يجعل البرلمان شركة بين الملك

وشعبه ، انظر المرجع والصفحة السابقة .

(١٦٥) الاهرام : ١٩٢١/١٢/٢١ .

(١٦٦) الراجعي : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

الر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ في وضعية دار المنسوب السامي :

اولا : بالنسبة للمنسوب السامي :

لم يغير تصريح ٢٨ فبراير من مركز المنسوب السامي ونفوذه  
في مصر بل استمر يمثل القوة الأولى من القوى السياسية الموجودة  
في البلاد على الرغم من قدر الاستقلال الداخلي والخارجي الذي منحه  
التصريح لها ، فقد ظلت سلطته قائمة على دعائم التحفظات  
الأربعة (\*) . وقد كانت « الجارديان » الصحيفة الانجليزية محقة  
في وصفها ، « أن اللورد اللنبي والجنود البريطانيين هم الذين  
يحكمون مصر بمساعدة ثروت باشا » فالاستقلال الصحيح لا يمكن  
مطلقا أن يتفق مع بقاء الحكم بيد السلطة المثلثة تبرم ما تشاء  
وتنقض ما تشاء والوزارة لا تفعل سوى مساعدتها على ذلك (١٦٧) .

وعلى الرغم من الغناء الأحكام العرفية فان الفيلد مارشال  
اللينبي لا يزال مندوبا ساميا لانجلترا في مصر ، هذا اللقب يكمله  
لقب آخر وهو قائد القوات الانجليزية في مصر ليعطى المصريين  
صورة صريحة لماهية الاستقلال وقد أجاب صحفي انجليزى عن هذا  
السؤال فقال انهما يشوهان الاستقلال ويلقيانه (١٦٨) .

وكان اللنبي بالفعل قد كتب الى حكومته مقترحا تغيير لقب  
المنسوب السامي الى لقب سفير ، حتى يدل على التغيير الذى اصاب  
العلاقة بين مصر وانجلترا فيكون له تأثير حسي على المصريين

(\*) انظر الفصل الاول .

(١٦٧) الاخبار : ١٩٢٢/٩/٢٩ .

(١٦٨) وادى النيل : ١٩٢٢/٧/٢٠ .

مما يعاون حكومة ثروت على اقرار الأمور ولكن حكومته رفضت هذا الاقتراح كما سبقت الإشارة (\*) .

ومن الغريب قول ايفنج نيوز « لما منحنا - مصر استقلالها لم يعد للمندوب السامي البريطاني من السلطة التي تمتع بها اللورد كرومر الا ظلا ، فقد انتقلت الأجزاء الجوهرية من سلطة المندوب السامي الى الوزارة المصرية (١٦٩) » .

وهذا قول مناف للحقيقة فقد ظل اللبى يتدخل فى شئون الحياة السياسية المصرية التى تلت التصريح .

كما لم يتغير الدور الاجتماعى الذى كان يقوم به المعتمد او المندوب السامى فى ظل الاحتلال ثم الحماية عنه عندما حصلت مصر على استقلالها المحدود بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

فعلى سبيل المثال نجد اللبى يقوم بزيارة الى دمنهور ، فيستقبله مدير البحيرة وكبار الموظفين والأعيان فيزور مدرسة الصنائع ومسجد الجيش وقد تلقى فى أثناء زيارته تلك احتجاجات عديدة على الحالة الحاضرة مذيلة بتوقيع المحامين والأطباء والأعيان (١٧٠) .

كما يقوم المندوب السامى وزوجته والمستر كار السكرتير الأول والكتابة هندى بزيارة مزرعة بهيم التابعة للجمعية الزراعية

---

(\*) انظر الفصل الأول .

(١٦٩) الأهرام ١٩٢٤/١١/٢٧ . وانظر الأهرام . ١٩٢٩/٢/٢٣ . رأى

الميجر تويدي فى مهمة المندوب .

(١٧٠) نفسها . ١٩٢٢/٦/٢٧ .

السلطانية ، وكان معهم الأمير كمال الدين حسين وفؤاد أباظة مدير الجمعية فطافوا بالمزرعة ومحل تجاربها فى زراعة القطن والقمح وفى تربية الخيول والبقر .

وقد سر مما رآه من الهمة التى تبذلها الجمعية فى تربية المواشى والطيور ومشاريعها الزراعية (١٧١) .

وهكذا نرى أن المندوب السامى استمر فى ممارسة دوره الاجتماعى قبل وبعد التصريح ، مما يدل على أن حتى هذه الأمور الاجتماعية استمر يقوم بها دون تغيير باستثناء عدم وجود دور للورد اللبى بالنسبة لتشجيع التعليم الانجليز على عكس جميع المندوبين السامين سواء كانوا قبله أو بعده .

وبمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أنهى الحماية البريطانية على البلاد ونص على أن تكون مصر مستقلة ذات سيادة أمكن إعادة منصب وزير الخارجية الذى ألغى فى عهد الحماية ، وتحقق التمثيل السياسى والقنصرى لمصر .

وفى اليوم التالى من صدور التصريح تألفت وزارة عبد الخالق ثروت وبها وزارة الخارجية التى تولى هذه الوزارة رئيس الوزراء نفسه (١٧٢) .

وكان اللبى قد طلب الاذن من حكومته لكى يبلغ الممثلين الأجانب فى القاهرة بأنه قد توقف عن القيام بعمل وزير الخارجية ، وأن ثروت باشا قد بدأ فى القيام بهذه المهمة (١٧٣) .

---

(١٧١) نفسها : ١٩٢٢/٦/١٤ وانظر مثلا الأهرام : ١٩٢٢/٧/٢٠ وفد السيدات

المصريات عند اللبى ١٩٢٠/١٢/١٦ فى بنها ١٩٢٠/١٢/١٥ اللبى فى طنطا .

(١٧٢) د . يونان لبيب رزق - الخارجية المصرية . ص ٨٠ .

(١٧٣) F.O. 407/192 No. 101 Allenby to Curzin, March, 4, (١٧٣)

1992.

وعلى أثر اعلان استقلال مصر فى ١٥ مارس بعد موافقة مجلس النواب البريطانى على الغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة (١٧٤) . وكتبت وزارة الخارجية الى معتمدى الدول السياسيين فى مصر تبلغهم خبر الغاء الحماية ، وطلبت منهم أن يبلغوا دولهم هذا النبأ وأن العلاقات تكون من الآن فيما يتعلق بشئون الخارجية بينهم وبين وزير الخارجية المصرية (١٧٥) . وفى الوقت نفسه كتبت دار المنسوب السامى مثل هذا الكتاب الى معتمدى الدول المذكورين وأبلغهم أن علاقاتهم أصبحت مع وزارة الخارجية المصرية (١٧٦) . وفى واقع الأمر أنه رغم عودة وزارة الخارجية المصرية فان حكومة لندن أثبتت أن تنقص من السيادة الخارجية للبلاد ، كما انتقصت من السيادة الداخلية بالتحفظات الأربعة .

وكان اللبى أول من فكر فى وضع قيد على العلاقة التى ستنشأ بين وزارة الخارجية وبين الدول الأخرى ، وذلك عن طريق ما أسماه بمبدأ مونرو البريطانى « الذى يمنع الدول من التدخل فى الشئون المصرية على غرار مبدأ مونرو الذى أعلنته الولايات المتحدة لمنع الدول من التدخل فى شئون جاراتها ، وقد رأى أن تطبيق هذا المبدأ سوف يقلل من احتمالات تدخل أى دولة فى شئون مصر (١٧٧) ، فكان أن أرسلت الحكومة البريطانية فى ١٥ مارس الى ممثلها فى الخارج وذلك بعد موافقة البرلمان الانجليزى على التصريح أعلنت ما أسماه اللبى « بمبدأ مونرو البريطانى » ليبلغه هؤلاء الى حكومات المعتمدين (١٧٨) لديها كما سبقت الإشارة .

(١٧٤) الأهرام ١٩٢٢/٣/١١ .

(١٧٥) نفسها : ١٩٢٢/٣/١٧ .

(١٧٦) نفسها . العدد نفسه .

(١٧٧) F.O. 407/191 No. 40 Allenby to Curzon Dec., 5, 1921.

(١٧٨) د. يوتان ليب رزق ، المرجع السابق ، ص ٨٠ الرفعى ، المرجع

السابق ، ص ٤٣ .

## وقد جاء في هذا التبليغ ما يلي :

- أن انتهاء الحماية البريطانية ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الوضع السياسى فى مصر فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر .
- سيكون للحكومة المصرية حرية إعادة انشاء وزارة للخارجية تمهيدا لتمثيل مصر فى الخارج تمثيلا دبلوماسيا وقنصليا .
- ولن تمتد بريطانيا العظمى فى المستقبل حمايتها على الرعايا المصريين فى البلاد الأجنبية الا فى الحدود التى تطالبها بها الحكومة المصرية ، الى حين اتمام تمثيل مصر الدبلوماسى فى تلك البلاد .
- ان رخاء مصر وسلامتها ضروريان لأمن الامبراطورية البريطانية ، ولذلك فىي سستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينهما وبين مصر مصلحة بريطانية أساسية وقد تحددت هذه العلاقة الخصوصية فى التصريح الذى اعترف فيه لمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد أثبتته حكومة صاحب الجلالة من حيث أنه من الأمور المتصلة بحقوق الامبراطورية ومصالحها اتصالا حيويا ، ولن تسمح بمناقشة من جانب أى من الدول الأخرى .
- وبناء على هذا الأساس تعد الحكومة البريطانية أى محاولة من تلك الدول للتدخل فى شئون مصر عملا عدائيا كما ستعتبر أى عدوان على الأراضى المصرية عملا تعاقب عليه بكل الوسائل التى تملكها (١٧٩) .

---

(١٧٩) المرجع نفسه والصفحة د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ،

ص ٣٦١ ، الرفاعى . ص ٤٣ - ٤٤ . انظر نص التبليغ .

• ويعتبر هذا التبليغ انذى يعد بمثابة « مبدأ مونرو بريطانى »  
بخصوص مصر جزء من وثائق تصريح ٢٨ فبراير (١٨٠) .

وقد علقت جريدتى الأخبار على ذلك بقولها ان المعنى الحقيقى  
الذى تقصد اليه انجلترا من انتهاء الحماية ان تبقى مصر فى حكم  
البلاد الذى يعتبره الانجليز جزءا من امبراطوريتهم لذلك فقد تضمن  
تبليغ انتهاء الحماية للأمالك الانجليزية ، أنها لا يترتب عليه تغيير  
فى الحالة الحاضرة بالنسبة لبقية الدول فى مصر ، فالحكومة  
البريطانية خشيت أن يكون تصريحها بانتهاء الحماية مؤديا الى  
اعتبار مصر مستقلة فى نظر الدول فبادرت الى القول بأنها ستبلغ  
هذه الدول معنى السياسة الجديدة .

أى لتنفى عن الغاء الحماية الصفة الدولية باعلانها للدول أن  
هذا القرار لا يخرج مصر عن موقفها الحاضر .

فان أرسلت مصر سفراء وقناصل للدول الأجنبية ، فان  
الحكومات لا تعامل هؤلاء السفراء باعتبار أنهم ممثلون لحكومة  
مستقلة وأن تقدمهم باعتبارهم تابعين لوزارة الخارجية البريطانية  
أى أن مصر تصبح حكما حكم الممتلكات المستقلة الانجليزية ،  
فيما تؤذن للأخيرة بارسال سفراء الى الدول الأجنبية (١٨١) . اذا  
فان التمثيل السياسى الخارجى الذى يعتبر مظهرا من مظاهر السيادة  
الخارجية قد انتزعت منه الحكومة البريطانية هذه الميزة بما قررت  
من ابقاء علاقتها بمصر علاقة خاصة لا تهم الدول الأجنبية وبذلك

---

(١٨٠) الاهرام : ١٩٢٢/٢/٢٢ حيث ذكرت أن النفوذ البريطانى سيمثل  
بمنهـب مونرو وأيضا د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٦١ .  
(١٨١) الأخبار . ١٩٢٢/٣/١٢ . وانظر أيضا الاخبار . ١٩٢٢/٣/٥ .  
ضمانات انجلترا تهدم الاستقلال .

فان هذا التمثيل مظهرا شكليا ، واذا كانت انجلترا قد سلمت به  
فذلك لعلها ان هذا التسليم لا يكسب مصر أية فائدة مادامت الحالة  
الحاضرة بالنسبة لموقف الدول في مصر لن يتغير (١٨٢) . وفي  
الحقيقة فان رغم عودة وزارة الخارجية فان الحكومة البريطانية  
قد قبلتها بهذه القيود بحيث لا تستطيع مصر أو أى دولة أخرى  
اقامة علاقات لا ترضى عنها انجلترا أو تضر بمصالحها ناهيك عن أن  
جميع المسائل التي لها أهمية لبريطانيا فانها سوف تقوم بالتدخل  
بينها وبين الدول الأجنبية ، وبذلك عادت وزارة الخارجية وعليها  
هذه الوصاية البريطانية مما ترتب عليه نقص من سيادتنا الخارجية  
أيضا . وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعيد به منصب وزير  
الخارجية لم يذكر أيضا من اختصاص هذا الوزير المصرى الا العمل  
على تحقيق التمثيل السياسى والقنصلى فى الخارج .

ولم يشر الى نظام المخابرات والاتصالات بين الحكومة المصرية  
ووكلاء الدول الأجنبية بعد اعادة منصب وزير الخارجية (١٨٣) .

وهذا يفسر استبقاء الوزارة المصرية الموظف الذى كان مكلفا  
بمهام الشئون الخارجية من قبل دار المندوب السامى قبل اعادة  
منصب هذا الوزير ، فان اللبى يقول فى تلغرافه الى كيرزون  
« ليس عند ثروت اعتراض فى تعيين من يخلف كريج فى وزارة  
الخارجية » (١٨٤) ، وبهذا حرصت الحكومة البريطانية على استغلال  
هذا الموقف بأن تضع عينا على الوزارة الجديدة فكان أن عينت  
المستر كين بويد السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى مديرا  
عاما بوزارة الخارجية المصرية (١٨٥) . وهو المنصب نفسه الذى

---

(١٨٢) الدورية نفسها والعدد .

(١٨٣) المقطع : ١٩٢٢/٢/٢٥ .

(١٨٤) المقطع : ١٩٢٢/٢/٢٥ .

(١٨٥) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٨١ .



كان يشغله مستر كريج ، وكان ادارة الأعمال الخارجية قد بقيت  
يعد هذا التغيير على الحالة التي كانت عليها قبله في يد ذلك الموظف  
البريطاني أو على الأقل تحت عينيه .

وقد مارس المندوبون الساميون التفاوض نيابة عن الحكومة  
المصرية مثل مقابلة المندوب السامي لويد موسولينى فى إيطاليا  
والتفاوض حول الحدود المصرية الليبية نيابة عن مصر ، وزيارته  
كذلك الى باريس وبحثه المسائل المتعلقة مع الحكومة الفرنسية رغم  
وجود ثروت آنذاك فى باريس .

### ثانيا : موظفو دار المندوب السامى :

وفىما يتصل بموظفى دار المندوب السامى فلم يكن لتصريح  
٢٨ فبراير تأثير مباشر على وضعهم باعتبارهم موظفين لدى حكومتهم ،  
وانما كانت التنقلات التى حدثت بينهم هى اجراء عادى كانت الدار  
تعرض له كائى هيئة دبلوماسية فقد استمضى المستر سلبى السكرتير  
الأول لدار المندوب السامى الى بلاده (١٨٦) ، وعين خلفا له المستر  
« ارشيبالد جون كى » فى وظيفة السكرتير الأول للوكالة  
البريطانية ( ١٨٧ ) .

كما اعتزل هندرسون السكرتير الشرقى للدار كذلك الخسمة  
نتيجة لمرضه ، وخلفه المستر « فرنس » ، الذى سيلعب دورا مهما  
مع اللبى ، وكان يشغل منصب مفتش فى الاسكندرية برتبة  
بكباشى ، وعين فى أثناء الحرب رئيسا لرقابة الصحف فى  
الاسكندرية ثم نقل الى الدار فى أواخر الحرب (١٨٨) .

---

• (١٨٦) الاخبار : ١٩٢٢/١/١٥

• (١٨٧) الامرام - ١٩٢٢/٧/١

• (١٨٨) نفسها : ١٩٢٢/١٢/٣٠

وفي عام ١٩٢٥ عين جرافتي سميث سكرتيرا شرقيا مساعدا  
بدار المندوب السامي خلفا للمستتر تويدي (١٨٩) .

### ثالثا : اثر تصريح فبراير في وضعيه الموظفين الانجليز في الادارة المصرية :

حرصت الحكومة البريطانية على اقرار نفوذها في مصر من  
خلال وجود المستشارين المالي والقضائي ، بالاضافة الى الموظفين  
الانجليز في الادارة المصرية ، وبدا ذلك واضحا قبل تصريح  
٢٨ فبراير ، واستمر بصورة اكثر وضوحا في أعقاب  
التصريح (١٩٠) .

فقد نص مشروع عدلي كيرزون في ديسمبر ١٩٢١ فيما يختص  
بالادارة المالية على :

١ - تعيين الحكومة المصرية بعد استشارة الحكومة البريطانية  
قوميسيرا ماليا توكل اليه في الوقت المناسب الحقوق التي  
يقوم بها الآن أعضاء صندوق الدين ويكون هذا القوميسير  
المالي مسئولا عن دفع المطلوبات الآتية في مواعيدها .

( أ ) المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة .

( ب ) جميع المعاشات والمستويات الأخرى المستحقة للموظفين  
الأجانب المحائين للمعاش وورثتهم .

( ج ) ميزانيتي القوميسيرين المالي والقضائي والموظفين  
التابعين لهما .

---

(١٨٩) نفسها : ١٩٢٥/٤/٤ .

(١٩٠) د. طلعت اسماعيل رمضان . المرجع السابق . ص ١٢٢ .

٢ - لأجل أن يؤدي القوميسير المالي واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط احاطة تامة بجميع الشئون الداخلية في دائرة وزارة المالية ، ويكون له في كل وقت التمتع بحق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ؟؟ .

٣ - ليس للحكومة المصرية عقد قرض خارجي أو تخصيص إيرادات مصلحة حكومية بدون موافقة القوميسير المالي (١٩١) ! .

### وفيما يختص بالإدارة القضائية :

١ - تمن الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة إنجلترا قوميسيرا قضائيا يكلف بسبب التعهدات التي تحملتها بريطانيا بمراقبة تنفيذ القانون في جميع المسائل التي تمس الأجانب .

٢ - لأجل أن يؤدي القوميسير القضائي واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط احاطة تامة بجميع الأمور التي تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارتي الحفانية والداخلية ويكون له في كل وقت التمتع بحق الدخول على وزيرى الحفانية والداخلية (١٩٢) .

وقد رد علي رئيس الوفد المصري محتجا على ذلك التدخل في الشئون المصرية وإن هذا التدخل باسم حماية المصالح الأجنبية قد يصل في بعض الأحوال فيما يختص بالمنسوب المالي إلى شغل سلطة الحكومة والبرلمان « وأبنا لا نريد أن نكرر ما سبق لنا إبدائه من الاعتراضات في مذاكرتنا » (١٩٣) .

---

• (١٩١) الأهرام ١٩٣٥/٤/٣ .

• (١٩٢) الدورية نفسها والعدد .

• (١٩٣) الدورية نفسها والعدد .

وعلى الرغم مما جاء فى كتاب النبى الى السلطان فى تصريح ٢٨ فبراير الصادر أول مارس ١٩٢٢ ، بنفى رغبة انجلترا فى التدخل فى شئون مصر الداخلية ، وأن أصدق رغباتها هو أن تترك للصيريين إدارة شئونهم ، فلم يخرج مشروع الاتفاق ورأى مشروع كيرزون الذى عرضته بريطانيا عن هذا المعنى ، ويواصل الكتاب نفيه لتلك الحقيقة بقوله ، « وإذا كان قد ورد فى الكتاب ذكر الموظفين البريطانيين لوزارتى المالية والحقانية ، فإن الحكومة البريطانية لم تهدف الى استخدامهما للتدخل فى شئون مصر ، وكل ما قصده هو أن تستقى إدارة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية (١٩٤) !! »

وكانت رغبة بريطانيا فى استبقاء كبار الموظفين البريطانيين ظاهرة فى مشروعات المفاوضات المصرية البريطانية ، وان معارضة المصريين لكل نص من هذا القبيل ، قد دفعت الحكومة البريطانية الى التهورين من وجودهم وستر حقيقة اختصاصهم ونفوذهم فقد أسست المستشارين موظفين فى مشروع ملنر ، وقوميسيرين فى مشروع كيرزون ، ثم مستشارين فى مشروع تشمبرلين ، وذكرتهما فى ملحقات مشروع هندرسون ولم تذكرهما فى صلبه وجعلت منصبيهما موقوتا (١٩٥) .

من كل ذلك يتضح لنا مدى أهمية وجود المستشارين المالى والقضائى فهما كانت الألفاظ والعبارات لا تهم الانجليز الا بمقدار ما يثبت وجود هؤلاء المستشارين يعملون فى الحكومة المصرية ، أما نفوذهم ومعانيه فانه يجرى من النفوذ البريطانى وقوة الجيش والبحرية وباحتنام الفرص واستغلال الظروف (١٩٦) .

• (١٩٤) الدورية نفسها والعدد

• (١٩٥) الدورية نفسها والعدد

• (١٩٦) الدورية نفسها والعدد

فمنذ الاحتلال رأينا حرص النورد كرومر على خلق منصب الوكيل المالى الانجليزى الذى سمى بعد ذلك بالمستشار المالى ، فقد فرضى النورد ملنر كأول وكيل مالى بعد الاحتلال رغم معارضة رياض باشا رئيس الوزراء فى ذلك الوقت معارضة شديدة ، وامام اصرار كرومر لم يملك رئيس الوزراء الا أن يجيب « اذا كان قولك أمرا فما لى سوى أن أطيع » (١٩٧) . وذلك لما لهذا المنصب من أهمية قصوى ، فهو مطلع على كل شئ فى المالية المصرية ، بل على كل شئون الوزارات المصرية ، وله حق حضور جلسات مجلس الوزراء بل وسيطرته على قراراته (\*) . .

وبمقتضى تصريح ٢٨ فبراير كان قد تقرر انسحاب بعض المستشارين الانجليز من العمل فى خدمة الحكومة المصرية ، ومع ذلك فانهم لو انسحبوا جميعا فان وجود المستشار المالى كان كافيا لشل العمل فى جميع الوزارات (١٩٨) .

فما بالك والمستشار القضائى موجود وهو المنصب الذى يلىه أهمية دلالة على استمرار النفوذ البريطانى فى الشئون الداخلية المصرية ، فقد كانوا أداة من أدوات المنسوب السامى فاذا خرج مستشار الداخلية ومستشار المعارف فان وجود هذين المنصبين كاف للوفاء بالغرض تحت صحنه حماية مصالح الأجانب ، والى جانبهم يوجد كثير من الموظفين البريطانيين المنتشرين فى أكثر المصالح أهمية بالنسبة للانجليز .

---

(١٩٧) الامرام : ١٢/١٢/١٩٢٣ .

(\*) انظر الفصل التمهيدى .

(١٩٨) الاخبار : ١/١٨/١٩٢٢ .

وقد انتقل المستشار المالى والأقلام التابعة له من وزارة المالية الى دار خاصة تكون ديوانا للمستشارين المالى والقضائى اللذين سيطلق عليهما فيما بعد لقب القومسيير المالى والقومسيير القضائى وفصل ميزانية كل منهما عن ميزانية المالية والحقانية فيتألف منها باب مستقل فى ميزانية الحكومة بعنوان « ديوان المستشارين المالى والقضائى » (١٩٩) . ورغم هذا التغيير الشكلى فانه استمر استخدام لفظ المستشارين سائرا ، وعلى الرغم من أن المستشار المالى لم يعد يحضر جلسات مجلس الوزراء ، فان نفوذ المستشارين ظل مستمرا فى السيطرة على الادارة المصرية بوجود المندوب السامى وجيشه . وقد استمرت سلطة المندوب السامى فى تعيين المستشارين البريطانيين الذين يخشون فى الحكومة المصرية . رغم صدور التصريح وحصول مصر على استقلالها فقد سأل ثروت باشا رئيس الوزراء اللبى هل يوافق على تعيين دوسون Dowson مستشارا ماليا Financial Adviser .

وقد وافق المندوب السامى بقوله ، بأنه ليس عنده اعتراض على ذلك على ألا يخل ذلك من تعيين مندوب مالى Financial Commissioner اذا ما دعت الحاجة الى ذلك (٢٠٠) .

وعلى الرغم أنه من أول الأعمال التى قامت بها وزارة ثروت باشا تمصير الادارات المصرية بتعيين وكلاء لها من المصريين لهم سلطات تنفيذية تتفوق على سلطات زملائهم الانجليز فى المنصب

(١٩٩) الأهرام : ١٩٢٢/٢/١٨ .

F.O. 407/192 No. 104 Allenby to Curzon March. 6, (٢٠٠)  
6, 1922.

نفسه ، فان المندوب السامى قد وصف ذلك لحكومته بأن هذا التغيير قد جرى بسرعة كبيرة مما افتقد في كثير من الاوقات للكفاءة اللازمة ، غير أن وزارة المالية لم يصحبها ما أصاب الوزارات الأخرى من تغيير ففيها نجح اسماعيل صدقي باشا في ادارة شئون الوزارة بكفاءة كبيرة ، وابقاء امورها بأيدي كبار الموظفين البريطانيين الذين أصابهم تغيير محدود (٢٠١) .

وكان من نتائج تصريح ٢٨ فبراير الاستغناء عن مستشارى الداخلية والمعارف ، ففي مايو ١٩٢٢ أقام المصريون حفل وداع حضره كبار الأعيان والوزراء منهم ثروت لمستشار الداخلية السير « جلبرت كليتون » وقد أشاد ثروت بالمستشار لأنه كان من الساعين الى حل المسألة المصرية ، « فقد كان يعمل وهو موقن أن من أثار هذا العهد التضحية بمركزه ، ولكنه قدم المصلحة العامة وهي حسن التفاهم بين مصر وانجلترا » (٢٠٢) .

كما صرح باترسون مستشار المعارف قبيل رحيله عن مصر ، أنه شخصيا كان يفضل أن ننال مصر استقلالها بالتدريج لأن مصاعب مصر قد ازدادت زيادة عظيمة بمواجهتها مسائلها جميعا في لحظة واحدة على الرغم من موافقته تماما لسياسة اللتبي لأنها كانت أحسن خطة تتبع في ذلك الوقت الذي كان أصعب المواقف ، « ولم يكن لدينا سبيل آخر غير السياسة الحالية » (٢٠٣) .

ويتضح من رأى مستشار المعارف أنه على الرغم من كونهم موظفين لدى الحكومة المصرية فانهم يخدمون مصالح بلادهم في المقام

---

F.O. 407/196 No. 14 Memorandum on the Political (٢٠١)  
Situation in Egypt by J. Murrat, Jan. 4, 1923.

(٢٠٢) الأهرام : ١٩٢٢/٥/٨ ، ١٩٢٢/٥/١٢ والأخبار : ١٩٢٢/٥/١٢ .

(٢٠٣) الأهرام : ١٩٢٢/٥/٦ .

الأول فيشير بأنه يفضل أن تنال مصر استقلالها بالتدريج وكان هذا  
القدر المحدود من الاستقلال هو استقلال تام .

أما بالنسبة لرأي الموظفين البريطانيين في التصريح ، فقد  
أظهروا أسفهم لأن مراكزهم لم تعدل تحت الحكم الجديد وأخذت  
روح الاستياء تشتد بينهم (٢٠٤) .

ومن منطلق حرص الحكومة البريطانية على ألا يتأثر نفوذها  
نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير والذي سوف يترتب عليه تخفيض في  
عدد الموظفين الانجليز ، عملت على ألا يشغل هذه المناصب موظفين  
أخانب على اعتبار أنه لن يؤخذ رأيها في تعيينهم .

وقد تمكن آيموس المستشار القضائي من أن يحصل على تعهد  
من حكومة ثروت في ٢٠ يناير ١٩٢٢ بأن الحكومة المصرية لا تنوى  
أن يكون ترشيح الضباط أو الموظفين الأجانب للعمل في خدمة  
الحكومة المصرية على نطاق واسع ، كما أن تجديد خدمة أى ضابط  
أجنبي في الجيش أو الشرطة أو أى موظف أجنبي في منصب مدني  
قيادي لا يتم الا بموافقة اللجنة العليا (٢٠٥) (\*) .

ويبدو أن « دوسن » المستشار المالي في ذلك الوقت أصبح  
يشك في جدوى استمرار هذه اللجنة في أعقاب تصريح ٢٨ فبراير ،

---

(٢٠٤) نفسها : ١٩/٦/١٩٢٢ .

(٢٠٥) المرجع السابق .

(\*) اللجنة العليا : كانت بريطانية في تشكيلها إذ كان المستشار المالي  
رئيسا وعضوية كل من المستشار القضائي ومستشاري وزارات المصارف والداخلية  
والمواصلات ووكيل وزارات الأشغال العمومية ووكيل وزارة الزراعة ، د . طلعت  
اسماعيل رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ .



وذلك عندما طلب منه المندوب السامي في ٢٥ مارس ١٩٢٢ بضرورة مراعاة ما جاء في العهد الذي التزمت به حكومة ثروت في ٢٠ يناير من العام نفسه . وذلك لأن هذه اللجنة لو استمرت فانها ستفقد أغلبيتها من الانجليز ، كما أنه سيكون من الصعب منع حق الاعتراض من جانب الحكومة المصرية على تعيينات غير المصريين وسيؤدي الى الهياج . مما يتعذر معه وجود أوساط الفعالة التي تمكن المستثمر المالى أو غيره من ممارسة الاشراف على تعيين الموظفين الأجانب في الحكومة المصرية (٢٠٦) . غير أن دوسن طمأن داز المندوب السامي أنه بالرغم من أن المراقبة على تعيين الموظفين الأجانب في مصر لم تمارس في أى أسلوب من التعاون مع الحكومة المصرية ، فإن إيرادات الحكومة المصرية ظلت تحت تصرفه من أجل تحقيق الاشراف الفعلى على تعيين الموظفين الأجانب ، كما أن جميع المسائل التي لها مناس بالزواحي المالية والتي تعرض على مجلس الوزراء يحاط بها علما ، وأن الاشراف من حانبه بالنسبة لتعيين الأجانب في الوظائف الكبرى يمكن أن يكون فعالا (٢٠٧) .

كما حذر « دوسن » من أنه ان لم تمارس أى رقابة على شغل الموظفين الأجانب لها فبمضى الوقت فان العنصر البريطانى السائد الآن بين الموظفين الأجانب سيكون مصيره سيئا . فأشار الى أنه من المتوقع أن تنتهج الحكومات المصرية مستقبلا سياسة ترقية صغار الموظفين الأجانب غير الانجليز الى المناصب الكبرى ، بهدف مواجهة النفوذ الانجليزى فى الادارة المصرية ، كما أشار المستثمر المالى الى احتمال زيادة استخدام اللغة العربية فى المعاملات الرسمية والمكاتبات الحكومية ، واحتمال العودة الى استخدام اللغة الفرنسية بدلا من الانجليز فى المصالح الحكومية ، مما يجعل من الصعب منع

(٢٠٦) المرجع نفسه : ص ١٢٥ .

(٢٠٧) د . طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

ترقية الموظفين الأجانب غير الانجليز ، وأنه في هذه الحالة سنواجه بمقاومه الانجليز في الادارة المصريه ليس فقط لصالح المصريين بل أيضا لصالح أمن أخرى بصفة عامة (٢٠٨) .

انعكس التغيير الذي أصاب مركز مصر السياسى على حالة الموظفين البريطانيين والأجانب الذين يعملون في مصر سواء فيما يتعلق بآمالهم في المستقبل أو فيما يتعلق بالظروف التى يقومون فيها بخدماهم (٢٠٩) .

وقد كان طبيعيا ازاء هذا الوضع الجديد أن يقالون من الخسمة أو يعتزلونها وكانت تلك من أوائل المشاكل التى واجهت دار المندوب السامى وحكومة عبد الخالق ثروت على السواء حتى ان كيرزون قد كتب الى اللبى قائلا « لا تنسوا ان قانون التعويضات لا يقل أهمية عن اصدار الدستور » (٢١٠) . وفى واقع الأمر فان فكرة تعويض الموظفين الانجليز الذى يخرجون من خدمة الحكومة المصريه هى قضية قائمة منذ مباحثات سعد - ملتر ثم عدلى - كيرزون .

وكان طبيعيا أن تهتم حكومتهم بمستقبلهم ، كما كان منطقيا أن يهتموا هم كذلك بأمر أنفسهم ولم يكن ذلك وليد التصريح وانما يرجع تاريخه الى مفاوضات سعد - ملتر كما سبق الذكر فقد سارعوا فى ٢٢ يناير ١٩٢١ ، بتأليف نقابة أو رابطة ترعى مصالحهم فى الحال المستقبل وذلك حتى لا يمسه سوء أو طرد من أى نظام أو تغيير قد يطأ على الادارة المصريه كنتيجة للمفاوضات الرسمية المقبلة .

---

(٢٠٨) المرجع نفسه ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٢٠٩) الأهرام : ١٩٢٢/٧/١٤ .

F.O. 407/196 No. 88 Curzon to Allenby. Feb. 17, 1923. (٢١٠)

وقد انزعج سعد زغلول عندما علم بهذا الأمر ورآه في منتهى الخطورة ، لأن تكوين الحكومة المصرية في ذلك الوقت كان يمنع على الوزراء المصريين البت في أى موضوع الا بعد أن يبت فيه المستشارون البريطانيون أولا كما سبق الإشارة كما أن عدد الانجليز ووظائفهم في الحكومة بالمقارنة بالمصريين كان كبيرا جدا (٢١١) .

وقبل أن نتعرض لمشكلة هؤلاء الموظفين بعد صدور التصريح وجب الحديث قبل ذلك في نبذة سريعة لبيان مدى الخطورة التي يمثلها هؤلاء الموظفون في الادارة المصرية ، ومدى تأثيرهم وأهميتهم أيضا على مصر وبريطانيا على السواء باعتبارهم أداء للمندوب وذلك من خلال استعراض سعد زغلول لعدد الموظفين الانجليز ووظائفهم فذكر :

- ١ - جميع وظائف المستشارين في كل الوزارات يشغلها الانجليز ، ولا يجوز اجتماع مجلس الوزراء في غياب المستشار المالى الانجليزى .
- ٢ - جميع وظائف وكلاء الوزارات يشغلها الانجليز .
- ٣ - جميع وظائف مديري العموم يشغلها الانجليز .
- ٤ - كل وظيفة سكرتير عام أو سكرتير مالى يشغلها الانجليز .
- ٥ - جميع الوظائف الرئيسية في الجيش والبوليس يشغلها الانجليز « والصغرى يشغلها المصريون » .
- ٦ - جميع وظائف المراقبين ورؤساء الأقسام واللجان يشغلها الانجليز .

---

(٢١١) محمد كامل سليم ، أزمة الوفد الكبرى ، ص ١٢٩ ، ١٠٣ .

٧ - تسعة أعشار الدرجات الأولى يشغلها الانجليز ، والعشر يشغلها المصريون ، .

٨ - ثلاثة أرباع الدرجات الثانية والثالثة والرابعة يشغلها الانجليز والربع يشغلها المصريون .

٩ - الدرجات الخامسة والسادسة والسابعة وما هو أقل منها يشغلها المصريون .

١٠ - حوالى ٤٠٪ من ميزانية الموظفين تذهب الى جيوب الانجليز مع أن عددهم لا يكاد يزيد على ١٠٪ من عدد موظفى الحكومة من المصريين .

١١ - وفى السنتين الأخيرتين عين الانجليز عددا كبيرا من أبناء وطنهم فى الوظائف التى كان يشغلها المصريون قبل خروجهم الى المعاش .

ويتضح من ذلك أن الادارة الحكومية بما فيها الجيش والبوليس تحت السيطرة الكاملة للانجليز فان شاعوا شلوها دفعة واحدة أو بالاضراب جملة اذا كانت لهم طلبات وترفضها حكومة مصر « المستقلة » فكل حكومة مصرية مستقلة ستكون تحت رحمتهم بالاضافة الى أن وراء هؤلاء الموظفين الانجليز مندوبو ساميا بريطانيا ينتصر لهم دائما وجيش احتلال يؤازرهم ، مما يدل على خطورة الوضع (٢١٢) .

وهذا السلاح كثيرا ما لوحوا به بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير وقبله أيضا ، وقد شخص سعد واقع الحالة بدقة ، حتى أن اللنبى

---

(٢١٢) محمد كامل سليم ، المرجع السابق ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

قد ذكر أيضا ان جميع نظام المصالح الحيوية تنهدم اذا قبل طلبات  
الإقالة المقدمة. وأنه يبذل كل ما له من نفوذ لحملهم على الاستمرار  
في أعمالهم ولا سيما أن الحكومة المصرية ترغب في ذلك (٢١٣) .

كما علق مكاتب « برمنجهام بوست » بقوله ان الفلاحين  
المصريين يرون بالاجماع تقريبا أنه مهما يحدث في مصالح الحكومة  
الأخرى فإن الموظفين الانجليز يجب أن يبقوا في مصلحة الري ،  
ويزيد عدد الموظفين البريطانيين في مصلحة السكة الحديد عن عددهم  
في أية مصلحة أخرى من مصالح الحكومة المصرية فيخشى اذا  
استقالوا جماعات أن يكون الحل الوحيد بيع السكة الحديدية الى  
أحدى الشركات (٢١٤) .

والحقيقة أنه اذا ترك الموظفون البريطانيون جميعا مصر في  
وقت واحد فإن مصر كانت سوف تصاب بأضرار نتيجة للملايين  
التي ستدفعها لهم كتعويض أو أن بعض المصالح قد يصيبها التوقف  
لأن لم تعوض الآخرين حتى لو كانوا من الموظفين الأجانب ، ولكن  
اعتقد أن القول بأنهم سيتركون مصر جميعا نتيجة لمركز مصر الجديد  
بضمور التصريح كان من باب التهويل ، فانهم أرادوا أن يحصلوا  
على ضمان مالي كبير تحسبا للمستقبل عندما تملأ الوظائف  
بالوطنيين ، كما أن الحكومة البريطانية حريصة على « بقاء هؤلاء  
الموظفين اللازمين لتأمين مواصلات الامبراطورية والمحافظة على المصالح  
الأجنبية كما تشيع تحت دعوى أن التصريح الذي تستمد مصر منه  
مركزها الجديد يقيد بالضرورة حرية مصر في العمل على تأمين  
مواصلات الامبراطورية وصيانة مصالح الأجانب يقتضيان بقاء قسط  
من السيطرة البريطانية » (٢١٥) .

(٢١٣) الأهرام : ١٩٢٢/١١/١٨ .

(٢١٤) الدورية نفسها والعدد .

(٢١٥) المقلم : ١٩٢٧/٥/٢٨ .

كما أن هؤلاء الموظفين الانجليز قد يكونوا قد قل عددهم ، وخاصة أنهم دائما ما كان عددهم أكثر مما هو مطلوب على أرض الواقع (٢١٦) . الا أنهم ظلوا في مصر حتى حصولها على استقلالها التام ففي عام ١٩٢٧ استمر ٨٠٪ من الموظفين معظمهم من الانجليز الذين كانوا من المقرر اعتزالهم الخمسة في هذا العام بعد المفاوضات التي دارت بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامي (٢١٧) .

وعلى كل حال ففي أثناء مفاوضات سعد - ملنر تطرق الحديث عن مستقبل هؤلاء الموظفين البريطانيين ، فاقترح سعد أن مصر المستقلة ستكون حرة في ابقاء ما تريد واخراج من تريد مع اعطائهم التعويض المناسب وهو مرتب شهر عن كل سنة خدمة ، ولكن رفض هذا الاقتراح وحذر ملنر من غضب الموظفين وبأنهم قد يتركون الخدمة جميعا من تلقاء أنفسهم وأنهم لو فعلوا ذلك لوقعت كارثة (٢١٨) .

وقد اقترحت لجنة ملنر أن الضباط البريطانيين في الجيش والبوليس والموظفين البريطانيين الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية ، وتحدد المعاهدة المعاش والتعويض الذي تمنحه الحكومة المصرية لهؤلاء الضباط والموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون المصرى (٢١٩) .

---

(٢١٦) انظر مذكرات اللورد ادوارد سيسل أوقات فراغ موظف مصرى  
ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٢١٧) المقطع : ١٩٢٧/٤/١ .

(٢١٨) محمد كامل سليم ، المرجع السابق ، ص ١٣١ .

(٢١٩) المرجع نفسه والصفحة ، وانظر قانون رقم ٨٠ الموظفين البريطانيين  
في خدمة الحكومة المصرية ، ص ٢٥٥ - ٢٥٧ .

وكان معنى ذلك فى رأى سعد وهو ما لم يخرج كثيرا عما حدث  
فى الواقع .

١ - أن تدفع لهم الحكومة ملايين الجنيهات على سبيل التعويض  
لخروجهم قبل سن المعاش .

٢ - أن تدفع لهم ملايين الجنيهات باسم معاشات تدفع لهم مدى  
الحياة .

٣ - أن تدفع لهم ملايين الجنيهات باسم مجموع ماهياتهم حتى  
بلوغهم سن الستين وهو سن الاحالة على المعاش .

٤ - أن تدفع ملايين الجنيهات على سبيل التعويض للانجليز الذين  
لا يستحقون معاشا لأنهم يعقود تتجدد (٢٢٠) .

وفى مفاوضات عدلى كيرزون لم تخرج مسألة تعويض الموظفين  
البريطانيين عن ذلك كثيرا فقد نص على أن للحكومة المصرية الحق  
فى أن تستغنى عن خدمة الموظفين البريطانيين فى أى وقت شاءت  
بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط منح هؤلاء الموظفين تعويضا ماليا فوق  
المعاش أو المكافأة التى يستحقونها بمقتضى أحكام استخدامهم ،  
ويكون للموظفين البريطانيين هذه الشروط نفسها فى الحق فى  
الاستعفاء من الخدمة بعد نفاذ هذه المعاهدة .

● تسرى جميع هذه الأحكام على من كان ومن لم يكن له حق فى  
المعاش من الموظفين .

● تسرى على موظفى البلديات ومجالس المديرىات والهيئات المحلية الأخرى .

● الموظفون المرفوتون أو المستقيلون تعطى لهم زيادة على التعويض اعانة اياهم لبلادهم تكون كافية لسد نفقات انتقال الموظف ونقل عائلته ومتاعه الى بلاده .

● يوضع جدول للموظفين الدائمين والموظفين المؤقتين عن التعويضات بمعرفة رئيس حسابات التأمين (٢٢١) .

وفور تفجير مشروع تعويض الموظفين البريطانيين اتصل اللنبى بالموظفين الانجليز أصحاب الشأن ، وأخذ رأيهم فى المشروع الذى تلقاه من حكومته وقد وصف بأنه أخف نوعا من مشروع عدلى كيرزون (٢٢٢) .

ويبدو أن المندوب السامى قد أدخل على المشروع بعض التغيرات الطفيفة بحيث تكون توليفة بين المبادئ التى وضعتها الحكومة البريطانية فى المفاوضات التى دارت مع الوفد المصرى فى العام الماضى ، ومراعاة مقترحات الحكومة الشروتية الجديدة (٢٢٣) .

ويجدر الملاحظة أن المشروع الذى أصبح أساس مشروع تعويض الموظفين قد اقترحه أساسا لجنة (\*) الموظفين البريطانية فى مصر وأرسلته الى حكومتها فأدخلت الأخيرة عليه بعض

---

(٢٢١) قانون رقم ٨٠ . ص ٢٥٤ ، ٢٧٦ .

(٢٢٢) الأهرام : ١٩٢٢/٦/١٣ ، ١٩٢٢/٧/١٢ .

(٢٢٣) نفسها : ١٩٢٢/٧/١٤ .

(\*) لجنة الموظفين التى تكونت منذ مباحثات ملتر زغلول وانظر ايضا قانون

رقم ٨٠ . ص ٢٥٤ .



التعديلات (٢٢٤) . وقد استمرت هذه الجماعة بعد التصريح وكانت مهمتها الدفاع عن التعويض الذى اعتبروه حقا وقه وصف المشروع بأنه لم يوضع لصيانة مصالح البريطانيين فقط بل لمصالح الآخرين أيضا (٢٢٥) أى الموظفين الأجانب الذين يشتغلون أيضا فى الخدمة المصرية وقد وافقت عليه لجنة من جميع المستشارين البريطانيين فى الحكومة المصرية ، وعده اللورد اللنبى بمثابة حل عادل دائم (٢٢٦) وقد شمل المشروع الموظفين الدائمين وغير الدائمين (٢٢٧) وقد نشأ خلاف بين الوزارة من ناحية ، والدار من ناحية أخرى حول قيمة التعويض وحول أحقية الموظفين « الظهورات » فى أخذ معاش .

ويقال ان اللورد كيرزون كان قد قدم طلبا بتسعة ملايين من الجنيهات فى حين قدر الوفد الرسمى هذا التعويض على القواعد الانجليزية ذاتها مع مراعاة السن والمرتب والعمل والشهادة ومدة الخدمة بمبلغ ٣ ملايين ونصف ، ولكن اللورد اللنبى تقهر بالمبلغ الذى طلبه كيرزون أو بعبارة أصح طلبه الموظفون الانجليز على يد وزارة الخارجية رفعه الى ٦ ملايين جنيه (٢٢٨) .

وقد صرح وكيل الشئون الخارجية بمجلس العموم « أن الحكومة الانجليزية لا ترضى بمبلغ أقل من المبلغ الذى طلبه اللنبى » (٢٢٩) .

(٢٢٤) نفسها : ١٩٢٢/٦/١٦ .

(٢٢٥) الدورية نفسها ١٩٢٢/٧/١٢ .

(٢٢٦) الدورية نفسها والعدد .

(٢٢٧) نفسها : ١٩٢٢/٧/١٢ . وأيضا : ١٩٢٢/٧/١٤ . وانظر أحمد شفيق -

المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

(٢٢٨) نفسها : العدد نفسه . ويذكر ان الوفد الرسمى قدرها ١٠ ملايين

أى أكثر من كيرزون وهذا غير دقيق .

(٢٢٩) نفسها : العدد نفسه .

ويبدو غرابة هذا القول لما فيه من التحكم بمصر وبأمورها  
تحكم المنتصر في طلب الغرامة من المنهزم (٢٣٠) ، رغم أنه لم يمتص  
على حصول مصر على استقلالها بضعة شهور ، وقد علق الأهرام على  
ذلك بقولها « أن المسألة تسامح منا في أرضاء هؤلاء الموظفين  
لا مسألة حق علينا ، يجب أن تؤديه ونحن صاغرون ، لأن الحق هو  
ما يحكم به قانون ولنا قانون مالى ، خلم هؤلاء الموظفين على حكمه  
وسننه بكل ما يحتمه علينا هذا القانون المالى تخضع له ، ومازاد عنه  
كان تسامحا وكرما منا (٢٣١) » .

وقد قيل عن موقف اللبى أنه تمسك بالمطالبة بتسوية حكم  
المسألة تمسكا قد يؤدى الى قطع العلائق بين قصر الدوبارة والوزارة  
الأمر الذى قد ترتب عليه استقالة ثروت (٢٣٢) . وخاصة مع  
ضغط البرلمان الانجليزى لخل هذه المسألة (٢٣٣) . وكان اللورد  
اللبى قد علق على وضع الموظفين الانجليز فى تصريح ٢٨ فبراير  
فى حفل أقامته له شركة تجار الجلود بلندن ، « بأنه مما لا شك فيه  
أن هناك كثيرا من الموظفين الذين خابت آمالهم كانوا يأملون بمستقبل  
باهر فى مصر ، ولكننى لا أرى سببا للظن أن حظ رجال الانجليز  
فى مصر أو فى بلد آخر أقل من ذى قبل ، ففي مصر موارد تجارية  
عظيمة ومصر الموالية متجر عظيم ، وعمل بريطانيا لكسب ذلك الولاء  
هو تنفيذ للسياسة التى جرت عليها أربعين عاما » (٢٣٤) .

ولا شك أن اللبى كان يهدف الثناء على سياسة التصريح  
باعطاء مصر جرعة من الاستقلال ، فى مقابل مصر الموالية ، نظير

(٢٣٠) الدورية نفسها والعدد .

(٢٣١) الدورية نفسها والعدد .

(٢٣٢) أحمد شفيق - المصدر السابق والجزء : من ٢٤٧ .

(٢٣٣) انظر الأهرام : ١٩٢٢/٦/٢٤ ، ١٩٢٢/٧/١٢ ، ١٩٢٢/٨/٢ .

(٢٣٤) الأهرام : ١٩٢٣/١٠/٢٢ .

خروج بعض الموظفين الانجليز ، فهو يعلم تماما بأن « السخاء » الذى سيعامل به هؤلاء الموظفون الذين يتكون خدمة الحكومة المصرية ، والذين لم يكونوا يحملوا به سوف يوضعهم برأس مال كبير ، ينصح اللورد باستثماره فى مصر كما ينصح التجار أيضا بأن يستعينوا بالموظفين البريطانيين السابقين فى الاتجار مع مصر واستغلال مواردها .

درس ثروت باشا المشروع درساً وافياً ووضح ملحوظات عليه متفقة مع ملاحظات الوفد الرسمى ١٩٢١ ، ثم أرسل الى المندوب السامى بهذه الملاحظات التى أرسلها الى حكومته (٢٣٥) .

ويبدو أن رئيس الوزراء أراد أن يتخلص من البت فى هذا المشروع المجحف بمالية مصر ، فأبلغ دار المندوب السامى أنه يعد نفسه غير مخول لتوكيل يمنحه قبول المشروع الذى بحث به المندوب السامى ، والذى بموجبه تتعهد البلاد بتخصيص نفقة مالية تدفع عن سنوات عديدة معتقداً أن هذه المسألة تستوجب بالضرورة مصادقة البرلمان المصرى (٢٣٦) .

وأكد رئيس الوزراء أنه لا يمانع فى تناول كل حالة بصفة فردية كما أنه لا يرغب فى الاستغناء عن خدمات الموظفين البريطانيين إلا على حسب النظام الذى يقدمه (٢٣٧) .

كما اقترح ثروت أن تضع بدل جداول اللبى الجداول التى قدمها وفد عدلى فى لندن وهى الجداول التى عدتها الحكومة البريطانية غير قائمة على أساس صحيح (٢٣٨) .

---

(٢٣٥) نفسها : ١٩٢٢/٦/١٣ .

(٢٣٦) الأهرام : ١٩٢٢/٦/١٣ ، والعدد : ١٩٢٢/٧/١٢ .

(٢٣٧) الدورية نفسها والعدد : نفس الدورية والعدد .

(٢٣٨) العدد نفسه والدورية : وانظر : ١٩٢٢/٦/١٧ .

وقد ترتب على موقف رئيس الوزراء من هذه المشكلة احتمال حدوث أزمة وزارية (٢٣٩) . حتى ان جريدة الاخبار قد علقت بقولها كيف تكون الوزارة مستقلة والوزارة تبقى اذا رضى الانجليز وتستقيل اذا غضبوا ، فانهم يهددون الوزارة في كل طلب يطلبونه بالاستقالة ، فلانهم يشعرون بتردد قليل من الوزارة في طلب الموظفين البريطانيين تعويضا ضخما تؤيدهم فيه الوكالة البريطانية فانهم يشعرون سلاح التلويح بالاستقالة « مما يخشى منه أن يكرهوا حكومتنا بهذه الوسيلة على اجازة كل ما يريدون اجازته حتى اذا التأم مجلس النواب لم يجد المجلس شيئا جديا يستطيع أن يفعله (٢٤٠) » .

وقد أكدت كذلك جريدة « المورنج بوست » على وجود خلاف حول مسألة تعويض الموظفين الانجليز ، وكان من رأيها أن الوزارة أكرهت على الوقوف في مركز خرج نتيجة لمناورات خصومها الذين تنبئوا بأن مسألة التعويض ستشدد وعلى ذلك دعوا المصريين الى رفض قبول الطلب الخاص بالتعويض ، فكانت النتيجة ان الراى العام المصرى معارض للمشروع ، ويعلم ثروت هذا وهو واقع بين المصريين والمعارضين البريطانيين وعلى ذلك ليست المسألة بين الانجليز والوزارة المصرية فقط بل بين البريطانيين والراى العام المصرى ، فاذا اصر البريطانيون على قبول طلباتهم فانهم يرغبون ثروت على الوقوف في مركز مخوف بالمخاطر (٢٤١) .

وقد أيدت الأهرام الوزارة فى مسلكها باعتبارها لا تملك الفصل والحكم فى الملايين من أموال الأمة ، وانما هذا الحكم لنواب الأمة صاحبة المال وصاحبة الحق فى التصرف فى هذا المال (٢٤٢) .

(٢٣٩) نفسها : ١٩٢٢/٦/١٣ . وانظر : ١٩٢٢/٦/١٠ . الموظفون البريطانيون .

(٢٤٠) الاخبار : ١٩٢٢/٦/١٥ .

(٢٤١) الأهرام : ١٩٢٢/٦/١٤ .

(٢٤٢) نفسها : ١٩٢٢/٧/١٢ . وانظر : ١٩٢٢/٦/١٧ .

بينما اعترف الموظفون الانجليز بانتاعب التي تصادف الوزارة ولكنهم قالوا اذا كان المصريون يعينون لأسباب سياسية في المناصب العالية التي يشغلها الانجليز الى الآن فعلى الوزارة ان تتحمل التبعة ، وهم يرون من كل جهة أنه يجب الوصول الى اتفاق معين ريثما يضع البرلمان قراره ، فقد عقنوا النية على الا يدعوا المسألة تستقر (٢٤٣) .

وقد ذكرت « التيمس » بأن روح الاستياء غلت تحسب مكان الرغبة الصادقة في معاونه المصريين فى الأيام العصيبة الاولى من الحكم الجديد ، لانتنبأ بفال حسن للمستقبل ويجدر بالحكومة المصرية أن تعيد النظر فى موقفها لا لأن هذا يمس الادارة بصفة عامة فقط بل لأنه يجعل من الصعب استبقاء أولئك الموظفين الذين ترى الحكومة أن لا تستطيع الاستغناء عنهم (٢٤٤) .

ويبدو أن اللورد اللنبى قد وافق على رأى وزارة ثروت بأن مشروعه الذى قدمه للتعويض لا يكون ساريا على جميع الموظفين الانجليز الا اذا أقره البرلمان المصرى .

ولكن الموظفين الذين حل بهم ضرر ثابت تقرره لجنة خاصة ثم يعرض أمرهم على مجلس الوزراء لبحث مسألتهم واعطائهم التعويض على الأساس الذى اتفق عليه يومئذ ، وهذا الأساس تراعى فيه مدة الخدمة ومن الموظف وراتبه ومستقبله ... الخ .

وقد اتخذت قواعد شركات التأمين على الحياة أسلوبا للتعويض وتقدير قيمته هنا اذا كان الموظفون من الدائمين . أما الموظفون الظهورات فمن أراد منهم الخروج لا يستحق تعويضا الا اذا كان

---

(٢٤٣) نفسها : ١٧/٦/١٩٢٢ رأى التيمس .

(٢٢٤) الدورية نفسها والعدد .

قد قضى فى الخدمة ١٥ سنة فأكثر ، أما الموظفون الوقتيون الذين تريد الحكومة المصرية الاستغناء عنهم فانهم يعطون تعويضا يراعى فى تقديره أنهم مؤقتون وغير دائمين (٢٤٥) .

وبناء على هذا الاتفاق كان الموظف الانجليزى الدائم يقدم طلبا للمندوب السامى ويثبت فى هذا الطلب وقوع الضرر عليه من تغير الحالة كسسه طريق الترقى فى وجهه ، فاذا ثبت للورد اللنبى صحة الطلب خاطب الحكومة المصرية بشأن الطالب ، فاذا اقتنعت الحكومة المصرية بصحة دعواه قررت له التعويض حسب القواعد المتفق عليها (٢٤٦) .

واذا اختلفت الحكومة مع الموظف على عدم لزوم الاستقالة يحكم فى ذلك أيضا المندوب السامى وقد علق الأهرام بقولها :

« كيف يجعل الخصم حكما ، والنبى لا يحكم بمفرده بل بمعاونة مستشاريه ، ومستشاروه ليسوا قضاة مستقلين ، بل هم لهم معارف وأصدقاء بسائر الموظفين وتجمعهم ببعضهم رابطة قرابة (٢٤٧) . »

ودلت على ذلك باقالة بعض الانجليز رغم عدم تأثير النظام على استقلالهم فى العمل ولا على ترقيةهم باقالة المستر « روستيلر » المستشار الملكى بوزارة الأشغال واعطائه ٧٧٠٠ جنيه تعويضا فوق معاشه (٢٤٨) .

• (٢٤٥) الأهرام : ١٩٢٢/٥/٢٩

• (٢٤٦) العدد نفسه .

• (٢٤٧) نفسها : ١٩٢٢/٤/٢٧

• (٢٤٨) العدد نفسه .

ومع كل ذلك فقد وصف ما بذله النبي بأنه نجاح محدود  
لحث ثروت على عقد اتفاق نهائي بشأن استقالة وتعويض الموظفين  
البريطانيين الذين رأوا عطل صلاحياتهم نتيجة للنظام الجديد ،  
وشعروا أنهم غير قادرين على الاستمرار في خدمة الحكومة المصرية.  
وقد تم اتفاق غير رسمي مع ثروت .

ومع ذلك فلما جلت وزارة نسيم رفعت إليها مذكرة بط دار  
بين دار المندوب السامي ووزارة ثروت للفت نظرها الى أنه لا يجوز  
تعويض موظفين غير دائمين ، ولكن وزارة نسيم ومن بعدها وزارة  
يحيى ابراهيم لم تتمسكاً باتفاق الوزارة الثروتية مع الدار  
ولا مما أقره النبي من أن تلك القائمة تعتبر آخر قائمة ، وقبل  
تعويض الموظفين غير الدائمين الذين لا يستحقون معاشاً (٢٤٩) .

وقد وصل مجموع ما دفع في وزارتى ثروت ونسيم في ١٦  
شهر مبلغ ١٣٠ ألف جنيه ، وما دفعته وزارة يحيى باشا في ثلاثة  
أشهر ففقد جاوز ٤٠ ألف جنيه (٢٥٠) .

وعلى أية حال اعتبر المندوب السامي المسئول الأول أمام  
حكومته عن مسألة تعويض الموظفين البريطانيين ، فترك له مهمة  
مباحثة الحكومات المصرية المختلفة سواء كانت حكومة ثروت  
أو نسيم أو يحيى (٢٥١) ، وذلك من أجل الوصول الى اتفاق رسمي  
حتى لا يكون بالإمكان التحول عنه في المستقبل (٢٥٢) .

- 
- (٢٤٩) السياسة . ١٩٢٢/٨/٥ . وانظر أيضاً العدد ١٩٢٢/٧/٢٢ ،  
١٩٢٢/٨/١٤ حزل تعويض الموظفين الاجانب وحديث رئيس الوزراء وتمحيجه .  
(٢٥٠) الدورية نفسها والعدد .  
(٢٥١) الامرام : ١٩٢٢/٦/٢٤ .  
(٢٥٢) نفسها : ١٩٢٢/٦/٨ .

وكانت الطريقة التي توصلت اليها دار المندوب السامي مع الحكومة المصرية تأليف لجنة من الواضح أنها اختلفت مع تفسير الوزارات ، فنجدها في عهد نسيم غيرها في عهد يحيى ، ففي ٢٥ من ديسمبر ألقت لجنة للنظر والبت في مسائل الموظفين الأجانب الذين يطلبون اقالمتهم من خدمة الحكومة وتعيين المكافآت التي تمنح لكل منهم ، وقد تألفت من وزير الزراعة رئيسا ، والسير ايموس مستشار الحقاينة ، ومستر سكوت مستشار دار المندوب السامي وعبد الحميد مصطفى وكيل المالية أعضاء .

وقد اجتمعت تلك اللجنة وتباحثت أربع ساعات في الطلبات المعروضة عليها (٢٥٣) .

وفي خلال تلك المدة قررت وزارة توفيق نسيم الاستغناء عن بعض الموظفين الأجانب فبلغ عددهم ١١ موظفا ، ومنح كل منهم تعويضا استثنائيا يتقاضونه عن تركهم الخدمة فوق المستحق لهم قانونا من مكافأة أو معاش ففي ٢٠ من ديسمبر ١٩٢٢ خرج أربعة موظفين على سبيل المثال هم :

● المستر جون من موظفي قسم الحشرات في وزارة الزراعة  
أحيل الى المعاش في ١١ ديسمبر ومنح تعويضا قدره  
٥٧٩٠ ج م .

● والمستر بترفيلك من القسم الميكانيكي بوزارة الأشغال  
وسيحال الى المعاش في أول مارس ١٩١٠ ج م .

● والمستر ديفس من ادارة عموم المباني بوزارة الأشغال وسيحال  
الى المعاش في أول مارس ٣٤٧٠ ج م .

(٢٥٣) نفسها : ١٩٢٢/١٢/٢٥ . وزير الزراعة هو أحمد على .



● والمستر ديفيس من مصلحة السكة الحديد. بوزارة المواصلات  
سيحال الى المباش فى إبريل وتعويض قدره  
٢٢٨٠ (٢٥٤) م١٣

ونلاحظ ان هؤلاء الموظفين لا يشغلون وظائف ذات أهمية  
كبيرة ، ونلاحظ أيضا المبالغ الضخمة التى يحصلون عليها  
كتعويض او مكافأة .

وفى اطار جهود اللبى لوضع حل لمسألة التعويض واستقالة  
الموظفين الأجانب كتب المندوب السامى الى حكومته فى ٩ مارس  
١٩٢٢ ، « لم تلق جهودى التى بذلتها حتى الآن لوضع مشروع عام  
لاستقالة الموظفين الأجانب نجاحا كاملا بعد ، وفى اجتماع للجنة  
المشتركة التى تكونت من عبد الحميد مصطفى باشا وكيل وزارة  
المالية ، والمستر واطسون Watson ، السكرتير المالى لوزارة  
الأشغال مع المستر سكوت Scott نلاحظ اختلاف أعضاء اللجنة  
عن اللجنة السابقة التى تكونت فى ديسمبر ١٩٢٢ . وقد قسم  
مستر سكوت اقتراح يقوم على الأسس الآتية :

● ان تقوم وزارة المالية بتقديم العرض التالى لكل الموظفين  
الأجانب .

● ان أى من الطرفين المتعاقدين له الحق فى الفاء عقده خلال  
سنة شهور من ابداء رغبته فى ذلك على ألا توضع موضع  
التنفيذ الا خلال عامين من التاريخ القائم .

(٢٥٤) الامرام : ١٩٢٢/١٢/٢٠ وانظر العدد ١٩٢٢/١٢/٢٢ الاستفتاء عن  
٧ من الموظفين الأجانب وكان مجموع ما اخذه هؤلاء السبعة كمكالات ٢٠٨٣٠ جنيها  
مصريا .

وأضاف اللبني أن إلغاء العقد على هذا النحو يترتب عليه  
للموظف :

١ - حق الحصول على المعاش الذي يستحقه .

٢ - الحق في تعويض خاص . وأن قبول الموظف للعرض السابق  
لا يعنى استبعاد حق المندوب السامي لاقتراح قبول الاستقالة  
في فترة بعينها اذا كان سوف يترتب عليها نتائج غير مرضية  
وقد ارفق بالرسالة المذكورة جداول .

( أ ) الموظفون الذين يستحقون المعاش من البريطانيين ١٩٠ موظفا  
ومن بقية الجنسيات ١٩ موظفا .

( ب ) الموظفون الذين لا يستحقون معاشا من البريطانيين ٦٢ موظفا  
غير البريطانيين ٥٣ موظفا ( ٢٥٥ ) .

ويتضح من اقتراح سكوت أنه حدد وقت تنفيذ هذا القانون  
بعد عامين أي في عام ١٩٢٥ ، مما يتيح فرصة أكبر لبقاء الموظفين  
البريطانيين وضمان سيطرتهم على الإدارة في مصر ، كما أنه جعل  
الكلمة في يد المندوب السامي في قبول الاستقالة أو رفضها دون  
رئيس الوزراء صاحب السلطة التنفيذية في البلاد .

وعندما تسلمت وزارة يحيى إبراهيم السلطة في مصر ، رأت  
أن الموظفين الذين لم تنته مدة خدمتهم ولن تستغنى عنهم الحكومة

يظلون في الخدمة مدة ٤ سنوات والذي يريد الخروج خلال تلك  
المدة يستقطع من التعويض الذي يقرر له ما يعادل المدة الباقية من  
السنتين الأربعة (٢٥٦) .

وكان بعض الموظفين البريطانيين يرغبون في تسوية  
التعويض ، وأن لم يكن في نيتهم اعتزال الخدمة ، فالدكتور  
جراڤيل طلب أن يحدد له هذا التعويض ، وأن يخرج من الخدمة  
بعد سنتين ، وكذلك طلب مدير بلدية الاسكندرية (٢٥٧) .

وقد علقت جريدة « الدلي سباتشي » على موقف الحكومة  
المصرية من الموظفين الانجليز بقولها « تجد الحكومة المصرية في  
تعويض الموظفين البريطانيين مشقة كبيرة وهي تريد أن تعمل بكرم  
وسخاء ، ولكنها لا تريد أن تقطع عنقها بصلها هذا ، ولا يريد  
ولاة الأمور المصريين أن يتخلصوا من جميع الموظفين الانجليز ، وأن  
استغنوا عن قليل منهم ، الا أنهم يريدون الاحتفاظ بأغلبية كبرى  
للأعوام العسيرة المقبلة » .

ولا ريب أيضا انه اذا عرضت شروط للتعويض تنطوي على  
السخاء كما أبدى المصريون هذه الروح وقتئذ فان هناك جماعات  
عديدة من الموظفين الانجليز يخرجون من الخدمة جماعات ، ويدفع  
لهم مبلغ ضخم من المال تجد مصر مشقة في الحصول عليه (٢٥٨) .

وقد ظلت المفاوضات دائرة بين المندوب السامي والحكومة  
المصرية بشأن الطريقة التي يجب اتباعها لاقالة الموظفين الأجانب

---

• (٢٥٦) الامرام : ١٩٢٣/٦/٨

• (٢٥٧) الدورية نفسها والعدد

• (٢٥٨) الامرام : ١٩٢٣/٧/١٧

من خدمة الحكومة المصرية ، وإلغاؤه التي يبنى عليها حساب ما يمنحون من تعويض (٢٥٩) ، مدة غير قصيرة ومن ضمن ما استقر عليه الرأي بين الدار ووزارة يحيى إبراهيم ، بتأليف لجنة أخرى من المصريين والانجليز (\*) برئاسة وزير المالية واثنين من المصريين بالإضافة الى ٣ من الانجليز وإيطالي ، وقد كانت مهمتها النظر والبحث في تعديل المبادئ والقواعد التي تقبل بمقتضاها طلبات الموظفين الأجانب من خدمة الحكومة وتقرر كذلك المكافآت الاستثنائية التي تمنح لهم بمناسبة اقالمتهم (٢٦٠) .

ويرجع أسباب تأليف تلك اللجنة الى ان الوزارة الابراهيمية مع موافقتها للوزارتين اللتين تقدمتاها على مبدأ تعويض الموظفين الأجانب عند اعتزال مناصبهم مبالغ مالية متساوية القيمة على قواعد وشروط معينة قد أزعجها بعد بضعة أسابيع كثرة الموظفين الأجانب الذين طالبوا بتطبيق هذا المبدأ عليهم ، فخشيت اذا أجابتهم جميعا الى مطالبهم أن ترهق الخزانة أو تعطل المصالح العمومية في البلاد لوجود كثيرين بين هؤلاء الموظفين المطالبين بالإقالة من الفنيين الذين لا يمكن الاستغناء عنهم ، ولا يوجد من المصريين من يحل محلهم وقتئذ .

وقد لفتت وزارة يحيى نظر دار المندوب السامي الى هذا الأمر ، وبعد مباحثات بينهما تقرر اختيار المندوب السامي حكما في طلبات هؤلاء الموظفين الأجانب ، مما يعنيه ذلك أنه الذي يقرر ما يقبل منها وما لا يقبل ، وقد نفذ هذا القرار (٢٦١) .

(٢٥٩) نفسها : ١٩٢٣/٧/٦ .

(\*) اللجنة تكلفت من وزير المالية رئيسا - ودرسن مستشار المالية -

وايموس مستشار الحاقية وسكوت مستشار الدار وحافظ حسن - ومحمد رفعت

باشا والمسيو كازيللي المستشار الملكي .

(٢٦٠) الدورية نفسها : ١٩٢٣/٦/١٣ ، ١٩٢٣/٦/١٤ .

(٢٦١) الأهرام : ١٩٢٣/٦/١٤ .

ويبدو أن دار المندوب السامي قد أرادت تنفيذ اقتراح المستر سكوت ، بأن يكون اللئبي هو الحكم في قبول الاستقالة أو رفضها فاقترحت هذا على الوزارة .

وبعد تنفيذ هذا القرار اتضح للوزارة أنه مع كثرة ما يؤجل الحكم في طلبات هؤلاء الموظفين فيما يقبله منها ، فإن ما يرسله إليها المندوب السامي لتقريره وانفاذه ما يزال كثيرا لا قبل للخزانة على احتماله ، فعادت وفتت دار المندوب السامي مرة أخرى الى الموضوع ، التي قررت تأليف تلك اللجنة (٢٦٢) .

واعتقد أن ارهاق المالية المصرية ليس راجعا الى عدد الموظفين بقدر ما هو راجع الى ضخامة المبالغ التي تقرر صرفها لهؤلاء الموظفين .

ولقد عقدت هذه اللجنة خمس جلسات ذكر أحد أعضائها أن مهمتها صعبة وشاقة لا يتيسر انجازها واتمامها قبل عدة جلسات أخرى (٢٦٣) .

والى أن تبت اللجنة في قرار نهائي ظل مجلس الوزراء يقرر تلك المكافآت على القاعدة القديمة حتى أن الاعتماد المفتوح في ميزانية هذه السنة ١٩٢٣ وقدره ٣٦٠ ألف جنيه قد استنفد بأجمعه ولم يمر من السنة المالية الا ثلاثة أشهر فأضطر المجلس الى تقرير اعتماد اضافي قدره ٥٠ ألف جنيه (٢٦٤) .

وقد علق الأهرام على ذلك « بأنه اذا استمر الحال على هذا المنوال فإن ما ستتحمله الخزنة في هذه السنوات سيزيد على المليون والمائتي ألف جنيه » (٢٦٥) .

- 
- (٢٦٢) الدورية نفسها والعدد
  - (٢٦٣) الدورية نفسها والعدد
  - (٢٦٤) نفسها : ١٩٢٣/٧/٦
  - (٢٦٥) الدورية نفسها والعدد

وكان مجلس الوزراء قد قرر فصل طائفة أخرى من الموظفين  
الأجانب من الخدمة ومنحهم مكافآت استثنائية (\*) خاصة قدرها  
٧٧٠٠ جنيه .

(\*) وهم المستر روس تيلر المستشار الملكي يفصل من الخدمة في أغسطس  
ويمنح مكافأة خاصة قدرها ٧٧٠٠ جنيه .

- الكولونيل كوبر مفتش الرأى العام في السودان يفصل من الخدمة في يوليو ويعطى مكافأة قدرها ٧٥٣٠ ج م .
- المستر سوان المدير العام للقسم الميكانيكى بوزارة الاشغال يفصل في أغسطس ويمنح مكافأة ٧ آلاف ج م .
- المستر غمندى مفتش مصلحة عموم المباني يفصل في يوليو ويعطى مكافأة ٥٥١٠ ج م .
- المستر برنت ستوارز مدير قسم المستخدمين والوزارات بالداخلية يفصل من الخدمة في أغسطس ويعطى مكافأة ٧٠٣٠ ج م .
- المستر ولكردى المدير المساعد لقسم البلديات يفصل في يوليو ويعطى مكافأة ٦٥٠ ج م .
- المستر تود مدير معامل مصلحة الصحة يفصل في يوليو ويمنح ٤٢٩٠ ج م .
- المستر بتس مدير المخازن بمصلحة الصحة يفصل في أغسطس ويمنح ٦٠٨٠ ج م .
- المستر دى كورس المفتش بمصلحة الصحة يفصل في الشهر القادم بمكافأة ٥١١٠ ج م .
- المستر توماش الموظف بالقسم الميكانيكى بوزارة الاشغال يفصل في مايو يعطى ١٨٥٠ ج م .
- المستر موط الموظف بالقسم الميكانيكى بوزارة الاشغال يفصل في مايو مكافأته ٥٢٤٠ ج م .
- المستر هندرسون المفتش بالمالية يفصل في يوليو ويعطى ٤٥٦٠ ج م .
- المستر فوسيل الموظف بالسكة الحديدية يفصل في فبراير ومكافأته ١٨١٠ .

(\*) انظر الامرام : ١٩٢٣/٤/٧ .

وقد قدم اللورد اللنبى الى رئيس الوزراء يحيى ابراهيم  
كاساس مقترحات لمشروع معاشك وتعويضات الموظفين الأجانب .

فقد كتب اللنبى بذلك الى حكومته بأنه من المحتمل أن تحرك  
رئيس الوزراء فى هذا الشأن بهدف الى وضع حد لعدد الموظفين  
الأجانب الراغبين فى ترك وظائفهم الأمر الذى أدى الى تقديم اقتراح  
بأن من يريد ترك الوظيفة بإرادته يكون تعويضه أقل ، وقد أعرب  
رئيس الوزراء فى مناسبات متعددة عن أنه راغب فى عقد اتفاقية فى  
هذا الشأن وأنه قادر على اقناع زملائه بها .

وقد لُفّق مذكّرة هى تنقيح لمقترحات قدمها كازلى *Ceselli*  
المستشار بحكمة الاستئناف ، والسير موريس ايموس المستشار  
القضائى ، والمستر برسيفال ، والمستر فرنك واطسن ، وجمعية  
الموظفين البريطانيين ، وقد قدمت هذه المذكرة بشكل غير رسمى  
لرئيس الوزراء يوم ٥ يونيه ، وتم طبعها لتداولها فى مجلس الوزراء  
الذى اذا ما رأى أنها تشكل أساساً مناسباً للمفاوضات فسوف  
يترتب عليها تقديم مزيد من المقترحات عليها من رئيس  
الوزراء (٢٦٦) .

وقد علق اللنبى بأن هناك فضلاً عن احتمال المعارضة من  
الوزارة احتمال معارضة من البرلمان عند انعقاده الأمر الذى يتطلب  
شجاعة من رئيس الوزراء وقدرًا من الضغط من جانب المنسوب  
السامى حتى يتم قبولها (٢٦٧) .

ويبدو من ذلك المشروع أن الذى وضعه لجنة من الموظفين  
الانجليز ، والتى ستراعى فى المقام الأول مصالح الموظفين الانجليز ،

---

F.O. 407/196 No. 184 Allenby to Curzon June, 8, 1921. (٢٦٦)

Ibid.

(٢٦٧)

وهو ما حدث في الحقيقة ، فقد نالوا تعويضات سخية لا يستحقونها  
لجورد تغيير وضع مصر السياسي ، الأمر الذي دفع الكثيرين منهم إلى  
التسابق لاعتزال الخدمة لنيل ذلك التعويض السخي ، ويتضح  
مدى أجهال هذا القانون بالميزانية المصرية من أن لجنة ملنر حينما  
نظرت في أمرهم اقترحت أن يسمح لمن يشاء منهم باعتزال الخدمة ،  
ويعطى ما يستحقه من معاش أو مكافأة طبقا للقانون المالي الذي  
اعتبرته اللجنة عادلا (٢٦٨) .

على كل حال فقد توصل اللبني مع يحيى باشا ابراهيم الى  
عقد اتفاق يعطى حق الانسحاب من الحكومة المصرية مع الحصول  
على تعويضات سخية حتى أول أبريل ١٩٢٧ على أن للحكومة  
المصرية بعد هذا التاريخ مطلق الحرية في اقالة أو الاحتفاظ بمن  
تشاء من أولئك الموظفين (٢٦٩) .

وقد علقت جريدة وادى النيل على صدور هذا القانون أنه  
برغم من أن عنوان القانون يبدو عاما وشاملا اسمه « القانون الخاص  
بشروط خدمة الموظفين والمستخدمين والعمال الأجانب وشروط  
احالتهم الى المعاش أو فصلهم من الخدمة » . ولكن الحقيقة أنه كان  
يتناول عنصرا جوهريا من الموظفين وهو العنصر الانجليزى (٢٧٠) ،  
فانه ليس هناك تناسب بين العدد الهائل من أبناء التاييمز الذين  
يشغلون مناصب في الحكومة المصرية وبين العدد الضئيل من أبناء  
الدول الأخرى الذين ما يزالون في مراكزهم (٢٧١) .

---

(٢٦٨) انظر الأهرام : ١٩٢٣/٤/٢٧ . ١٩٢٣/٥/٢٩ . ١٩٢٣/٦/٢٠ . سلسلة  
من المقالات عن تعويضات الموظفين الانجليز .

(٢٦٩) وادى النيل : ١٩٢٢/٤/٦ . انظر الأهرام : ١٩٢٣/٧/٢٨ الوثيقتان

الرسميتان لتعويض الموظفين الأجانب .

(٢٧٠) نفسها : ١٩٢٤/٧/٢١ .

(٢٧١) وادى النيل : ١٩٢٣/١٠/٢٠ .



وقد أخبرت دار المندوب السامي وزارة الخارجية المصرية أن الوثيقتين الخاصتين بقانون التضمينات وقانون تعويض الموظفين قدما الى عصبة الأمم لتسجيلهما وفي الواقع ان تقييد الوثيقتين في عصبة الأمم ، رغم أن مصر ليست عضوا فيها هو اللقاء الاعتقاد في نفوس المصريين بأن ما تم أصبح عملا مشروعا ، وأنه أخذ جميع المظاهر الشرعية والقانونية بقصد صرف البرلمان المصري عن مناقشة الوثيقتين واعتبار الأمر الواقع جزءا لا ينفصل عن واجب الاذعان (٢٧٢) .

وعلى أية حال فانه وحتى بعد عام ١٩٢٧ ، وهو الميعاد الذي أصبحت مصر فيه حرة طبقا لاتفاق ١٩٢٣ في اقالة أو الاحتفاظ بمن تشاء من أولئك الموظفين صرح وزير الخارجية البريطانية أن عدد الموظفين الذين استبقتهم الحكومة المصرية بعد أخذ التعويضات يبلغ ثمانين في المائة من مجموعهم ، أى أن الحكومة المصرية لم تستغن إلا عن عشرين في المائة من مجموع عددهم .

وذلك لأن الانجليز أرادوا أن تستبقى الحكومة المصرية هذا العدد من الموظفين البريطانيين ليكونوا ممثلين للنفوذ البريطاني في الادارة المصرية (٢٧٣) .

وفي حقيقة الامر فان دار المندوب السامي كانت حريصة على الحفاظ على نواة للموظفين البريطانيين في الخدمات الأساسية مثل البوليس وادارة المنارات (٢٧٤) . والمواني والسكة الحديد

(٢٧٢) نفسها : ٢١/١٠/١٩٢٢ .

(٢٧٣) الاتحاد : ٨/٥/١٩٢٧ .

(٢٧٤) F.O. 407/200 No. 71. Allenby to Chamberlain Jan. 10. 1925.

والتبغرافات والتليفونات . فقد كانت حريصة على شغل المناصب  
الرئيسية بالموظفين الانجليز ، بالإضافة الى منصبى المستشارين  
المالى والقضائى (٢٦) :

اهتمت دار المنصب السامى كما رأينا بمسألة علم الاجل  
موظفين اجانب بمحل موظفين انجليز ، وعملت الا يخرج واحد منهم  
حتى يحل محله انجليزى آخر ، او على الأقل العمل على علم زيادة  
نفوذ دولة فى مصر على حساب الحكومة البريطانية (٢٧٥) .  
واهتمت أكثر بمسألة تعويض الموظفين الانجليز وضمان حصولهم  
على أكبر قدر مالى ، ولكن كان هناك الموظفون الاجانب ايضا الذين  
وجدوا ان كل العناية توجه للموظفين الانجليز من دار المنسوب  
السامى او حتى من الحكومة المصرية .

وفى حين أكد ثروت مرارا للورد اللنبى على انه لا يريد  
الاستغناء عن الموظفين البريطانيين ، الا أنه استمر فى سياسة عزل  
الموظفين الاجانب لافساح الطريق الى احلال المصريين محلهم (٢٧٦) .

فأقدمت الوزارة الثروتية على عزل ١٦ مهندسا اجنبيا فى  
مصلحة الرى من الفرنسيين والايطاليين والسوريين ولكن ليس بينهم  
واحد من الانجليز . فرأى أصحاب تلك الجنسيات أن القرار الذى  
أصدرته الحكومة المصرية فى هذا الأمر يعد على الأقل قبل  
أوانه (٢٧٧) . مما أدى الى أن يهتم القناصل ومتمدى البول بهذا

(\*) انظر وادى النيل : ١٩٢٢/٢/٦ -

(٢٧٥) وانظر د . طلعت اسماعيل ، ١٣٦ - ١٤٢ . اراء ايموس والنبى

وكيزون لمنع احلال موظفين اجانب محل البريطانيين .

(٢٧٦) الامرام : ١٩٢٢/٦/٢٩ -

(٢٧٧) الامرام : ١٩٢٢/٦/٢٦ وانظر احمد شفيق ، المصدر والجزء السابق

من ٢٤٩ - ٢٥٠ حديث لثروت على هذه المسألة .

القرار الذي أصدرته وزارة الأشغال بالاستفتاء عن بعضهم لأن الأعمال التي يعملون بها قد ألغيت أو عطلت فعاملتهم الحكومة بالقانون ولكنهم طلبوا وطلب معتمدو دولهم أن يعاملوا بالطريقة الانجليزية ، أى طريقة التعويض (٢٧٨) .

واستمرارا لسياسة عزل الموظفين الأجانب الذين لا معاش لهم بدون تعويض احتجت الوكالة الإيطالية وخاطبت المندوب السامي كما خاطبت رئيس الوزراء اللذين وعدا بالنظر فى المسائل الفردية دون الاجفاف بحقوقهم (٢٧٩) .

وكان اللورد اللبى رافضا فى البداية تناول مسألة الموظفين الأجانب ، ولكنه تراجع تحت ضغط الحكومات الأجنبية وعلى الأخص الإيطالية واليونانية (٢٨٠) . على اعتبار أنهما من أكبر الجاليات الموجودة فى مصر ، وبالتالي فإن عدد موظفيهم سيكون أكثر من أى جنسية أخرى باستثناء الانجليزية بالطبع .

كما أن هذه الدول قد احتجت لدى الحكومة البريطانية (٢٨١) . التى تدعى حماية المصالح الأجنبية فى مصر فكان من الطبيعي أن يتراجع المندوب السامي ، « فطلب من المفصولين عن الخدمة ارسال التفاصيل عن مدد خدمتهم الى دار المندوب السامي » (٢٨٢) .

وعلى أية حال فقد كان الاتفاق الذى عقد مع وزارة يحيى إبراهيم فى ١٩٢٣ شاملا الموظفين جميعا الانجليز والأجانب على السواء .

---

(٢٧٨) نفسها : ١٩٢٢/٧/١٢ .

(٢٧٩) الدورية نفسها والعدد - وينكر أن الحكومة قد استغنت أيضا عن ١٩

موظفا اجنبيا . وانظر أيضا : ١٩٢٢/٦/٣٠ . الموظفون الطليان ومصر .

(٢٨٠) نفسها : ١٩٢٢/١٠/٣ .

(٢٨١) نفسها ١٩٢٢/١٠/٣ .

(٢٨٢) الدورية نفسها : ١٩٢٢/١٠/٣ .



## الفصل السادس

---

موقف دار المنلوب السامى  
بعد اصدار التصريح  
من الاوضاع الجديدة فى مصر



## موقف دار المندوب السامي

بعد اصدار التصريح من الاوضاع الجديدة في مصر

فولا : الدستور :

كان من مهام وزارة عبد الخالق ثروت التي تترتب على صدور نصريح ٢٨ فبراير ، اصدار دستور لمصر ، فشكلت لجنة الثلاثين لقيام بهذه المهمة ، كما قام اللورد اللنبي بتأجيل القيام بأجازته السنوية حتى يكون في القاهرة في أثناء المناقشة التي ستدور حول المقترحات التي تقدمها لجنة الدستور حسب قول جرائد لندن (١) ، او بمعنى أصح أن يكون رقيباً في أثناء الاعداد لمشروع قانون الدستور تصبياً لأن ينص على نص في غير صالح وطنه وهذا ما حدث بالفعل .

وعلى الرغم من أن المندوب السامي كان مؤيداً لاصدار الدستور (\*) حتى أن الملك قد سأل في حديث له مع أحد الساسة البريطانيين « لماذا لا تدع انجلترا مصر وشأنها يحكمها ملك كما رضيت من قبل أن يحكمها خديويون ؟ لماذا يأخذ اللنبي على عاتقه قيام دستور في مصر فيكون له وضع « قابلة التاريخ (٢) » ،

---

(١) الأهرام . ١٨/١٠/١٩٢٢ . كما ذكرت سبباً آخر لتأجيل أجازته وهو تأليف

حزب الأحرار الدستوريين .

(★) قول كيرزون للنبى لا تتوان قانون التعويضات لا يقل أهمية عن اصدار

F.O. 407/196 No. 88 Op. Cit.

الدستور .

(٢) مصطفى النحاس ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

الا أن النبي عندما علم بالمادة الخاصة بالسودان في الدستور والتي تنص على أن الملك يلقب « بملك مصر والسودان » ، وتابيا على أن لا يطبق هذا الدستور على السودان الذي سيكون له نظام للحكم فيه بقانون خاص (٣) ، لم يوافق عليها ، وكتب الى كيرزون عن اصفاء لقب ملك مصر والسودان على الملك مؤاد في مشروع الدستور ، واعتبار السودان جزءا من المملكة المصرية ، وأبدى رأيه في ان احكومه ابريطانيه لن تقبل هذا النص لان السودان وارد ضمن تحفظات ٢٨ فبراير ، كما أنه لا يتفق أيضا مع اتفاقية ١٨٩٩ ، لأنها لم تنص على تلقيب عباس حلمي بخديوى مصر والسودان ، وانه لو كان الأمر كذلك لأصبح الملك جورج ملك السودان أيضا ، ومن حقه اعتبار هذا البلد من أملاك البريطانيين (٤) .

وقد عرض النبي على ثروت استعداداه لأن يصدر كتابا رسميا يبلغه فيه أن حذف هذه المواد لا يكسب انجلترا أى حق على السودان ولا يعد تسليما من الحكومة المصرية بأى حق لانجلترا فى مقابل حذف هذه النصوص ، ومناصرة المندوب السامى للوزارة ، فى طلب اصدار الأمر الملكى الخاص بالدستور دون تعديل أى نص منه يتعلق بسلطة الأمة ، وعرض ثروت المسألة على عدلى الذى عرضها بدوره على مجلس ادارة حزب الأحرار الدستوريين ، الذين رفضوا العرض ، وهددوا بايقاف مساندته للوزارة الثروتية إذا استجابت لطلب المندوب السامى (٥) .

وأصبح موقف ثروت حرجا للغاية فلم يستطع أن يقبل وجهة النظر الانجليزية بخصوص السودان ، وكان الملك ييث العراقيل

(٣) أحمد شفيق ، نفس المصدر والجزء . ص ٢٩٧ والراقي ، المرجع السابق .

ص ٧٤ .

F O. 487/195 No. 24 A Llenby to Curzon Oct. 25, 1922. (٤)

(٥) - أحمد زكريا الشلق - حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .



أمام الوزارة ، بالإضافة الى معارضة الوفدين لوزارته ، ولأى تغير فى وضع السودان باعتباره جزء لا يتجزأ من الأراضى المصرية ، وبذلك وجد رئيس الوزراء نفسه محاصرا من ثلاث جبهات دار المندوب السامى والقصر والوفد فلم يجد مفرأ من تقديم استقالته ، وخاصة بعد أن ضعف مركزه لدى المندوب السامى (٦) وقد أكدت إحدى صحف لندن على أهمية وجود اللبى فى مصر فى تلك الفترة ، لأنه يجب أن تعامل احساسات الذين وضعوا الدستور الجديد واحساسات السياسيين المصريين بكل رفق ومهارة ، وذلك فيما يتعلق بنقط معينة تجاوزت فيها لجنة الدستور الحد الذى يحتمل والذي نمده الحكومة البريطانية الحد الذى يجب الوقوف عنده (٧) « .

تسلم توفيق نسيم رجل الملك زمام الحكم فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٢ خلفا لوزارة ثروت وواجه أزمة نصوص السودان ، التى كانت موضع الخلاف بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى قبيل استقالة عبد الخالق ثروت .

وفى ١٨ يناير ١٩٢٣ عقد اجتماع فى دار المندوب السامى برئاسة اللورد اللبى وبحضور كبار رجال الدار مشتر سكوت Scott وفرنس Furness ، وكير Kerr بالإضافة الى المستشارين القضائى والمالى ، ومدير الادارة الأوربية كين بويد (\*) . بهدف البحث فى الوضع السياسى للبلاد .

وكان من ضمن ما عرض على بساط البحث ، البند المتعلق بالسودان فى الدستور وكان من رأى المندوب السامى ، أنه بالنظر

(٦) د . عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٧) الأهرام : للمعدن نفسه .

(\*) حضر الاجتماع أيضا - مستر باتريك من موظفى الدار - ايموس

مستشار المالية .

الى اعتبارات اخرى ، فان أى امتيازات بالنسبة للعب الملك ، سيدعو  
السودانيين الى الاعتقاد بانهم غدروا بهم فعقب أموس مستشار  
احتيايه ، ان الموقف بالنسبة لبند السودان لم يطرأ عليه حتى الان  
تطور ملموس .

فاستفسر النبي ، عما اذا كان رفضهم لاي نوع من هذه  
الامتيازات فى هذه الخصوص ، قد يؤدى الى اسقاط الوزارة  
الحالية . فاجابه كين يوبد بالنفى (٨) .

وفى خلال ذلك الاجتماع كان اللورد النبي يؤكد على الأهمية  
الكبرى على تأييد تصريح ٢٨ فبراير ، بضرورة استمرار سياسة  
التصريح ، ومقاومة الخطر الذى يواجهها . كما نلاحظ قلقه على  
النصوص الخاصة بالسودان ، حيث كان يخشى من أن تتعرض  
لانتكاس فى أى لحظة ، « فسأل المندوب السامى زملاءه ما العمل ،  
وما هو أفضل الطرق التى يجب اتباعها (٩) » .

فراى أموس أن الحل هو صدور وثيقة رسمية من جانب  
الحكومة البريطانية يكون لها الصفة القانونية ، كالقانون الأساسى  
يتم اللجوء إليها عند انتهاك أو تعارض أى مادة من مواد  
المعاهدة (١٠) .

ونلاحظ على هذا الاجتماع الطويل الذى استمر من الساعة  
٣ الى ٥ مساء انهم قد بحثوا كل الأوضاع السياسية فى مصر ،

---

F.O. 141/461 - Minutes of the Meeting at the Residency (٨)  
on Jan. 18, 1923.

Ibid. (٩)

Ibid. (١٠)

من الملك والوزارة الى الافراج عن سعد واستمرار الأحكام العسكرية وأخيرا الدستور .

ونلاحظ أيضا استمرار نهج العمل بالأسلوب نفسه المتبع فى الدار من قبل من اجتماع المندوب السامى وكبار رجال الدار مع كبار الموظفين البريطانيين ومناقشته كل الأوضاع السياسية أو الاقتصادية للبلاد وخاصة خلال الأزمات ، تم تغير سياستهم مما يتماشى ومصالح بلادهم .

وعلى أية حال كان اللبى هو صاحب سياسة ٢٨ فبراير ، والتي كانت ما تزال تمهد لها المسالك ، كان يخشى من فرط انشده ان يؤدى الى قطيعة مع الملك فؤاد تلقى به فى أحضان الوفد كلية (\*) ، أو تقيم من الأوضاع ما يهدد نجاح سياسته (١١) .

فما كان من دار المندوب السامى الا أن اقترحت نصا جديدا ، طرح على بساط البحث وبعد تعديل طفيف نال الموافقة ، وقد أبلغ الى وزارة الخارجية البريطانية ، حيث نص « أن الدستور يطبق على جميع الاراضى المصرية ، باستثناء السودان ، دون أن يكون لهذا الاستثناء أى تأثير على سيادة مصر على السودان ، أو على حقوقها الأخرى فيه (١٢) » .

كما اقترح اللبى أن يكون لقب الملك « ملك مصر وحكام السودان (١٣) » .

- 
- (★) كان الملك قد تقارب مع الوفد فى أواخر عهد وزارة ثروت .  
(١١) طارق البشرى - المرجع السابق ، ص ١٠٦ ود - مصطفى النحاس - المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .  
(١٢) أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ، ص ٤٠٠ .  
الرافعى ، المرجع السابق والجزء ، ص ٧٦ .  
(١٣) طارق البشرى - المرجع السابق ، ص ١٠٦ .  
مصطفى النحاس ، المرجع السابق ، ص ٢٢٠٩ .

غير أن كيرزون رفض اقتراح المندوب السامي ، لأنه يتضمن أن السودان أرض مصرية ، وباقرار تلك الصيغة فإنه سيظن أن بريطانيا لا تستطيع أن تقف في وجه الادعاءات المصرية في السودان ، واقترح كيرزون نصين بديلين ، « هما ان الملك يلقب بلقب ملك مصر ولا يخل هذا الحكم بأية حقوق يمكن أن يتمتع بها جلالتة في السودان » ، وأما النص الثاني فكان على الوجه التالي ، « وتجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية ، ولا يخل ذلك بأية حقوق لمصر في السودان » . ثم هدد كيرزون بأنه اذا أصرت الحكومة على اصدار الدستور بنصيه الحاليين أو بنصين غير مناسبين ، فإن بريطانيا ستقدم بيانا إليها تتهما بمحاولة إلغاء تصريح ٢٨ فبراير ، وانتهاك اتفاقية ١٨٩٩ ، وبالتالي ستعتبر الحكومة البريطانية نفسها غير مقيدة بهذه الاتفاقية وتحفظ بحريتها كاملة في التصرف على هذا الأساس في السودان ، وذكر كيرزون للورد اللنبي أن على مصر أن تختار أحد الحلين (١٤) . وقد رفض نسيم النصين الجديدين ، وقدم مذكرة للمندوب السامي مبينا وجهة نظره وأسانيده في الموضوع (١٥) .

فاقترح اللنبي على وزير خارجيته تفويضه في الاتصال المباشر بالملك ، والقاء بيان عليه بالمعنى الذي حددته كيرزون ، ويتضمن اضافة الى ذلك قلق الحكومة البريطانية من محاولات الملك فؤاد استعادة سلطاته الأتوقراطية ، التي استوجبت تدخل بريطانيا في ١٨٨٢ ، واذا لم يذعن الملك فإنه سينشر هذا البيان (١٦) .

(١٤) المرجع نفسه ، ص ١٠٧ .

(١٥) الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(١٦) طارق البشري - المرجع السابق ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .

د مصطفى النحاس ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ - ٢٢٠ .

وكان النبي قد كتب الى كيرزون ، « بأن خطة الملك الآن هي محاولة الظهور بمظهر الحرص على الدستور تهدئة للرأى العام . . مع تحويل الاهتمام الى النصين الخاصين بالسودان ، ليتمكن من تعديل أحكامه الأخرى استزاده من السلطة ، وأضاف النبي ، أن الملك يريد كسب الوقت على حساب الانجليز ، والقاء عبء تأخير صدور الدستور عليهم ، فيجب انذاره ، ثم اقترح المندوب السامى صيقتين تصدر أولاهما اذا أصر الملك على التمرد ، والثانية في حالة انصياعه (١٧) .

ثم طلب أن يدعم تقديمه تلك المذكرة باستعراض عسكري لوحدات بحرية في مينائى الاسكندرية وبورسعيد (١٨) .

وعندما وصلت الى اللورد النبي موافقة حكومته على اقتراحه ، قابل الملك لتقديم انذاره طالبا منه توقيعه ، وقد نص على أن الحكومة البريطانية لا توافق على ذكر السودان فى مشروع الدستور المصرى ، ولكن حقوق مصر تظل محفوظة الى أن يتم الاتفاق عليها بالمفاوضات بين انجلترا ومصر ، وأدعت ان النصين الخاصين بالسودان فى مشروع الدستور انكارا لاتفاقية ١٨٩٩ ، وخروجاً على تصريح ٢٨ فبراير ، وفصلاً فى أمر السودان من جانب الحكومة المصرية فهى لذلك تطلب حذف هاتين المادتين (١٩)» . وأضاف :

وان الحكومة البريطانية لتأمل ألا يكون اصدار الدستور موضعاً للجدال ، وهى راغبة فى منح المصريين حرياتهم الدستورية ،

---

(١٧) المرجع نفسه ، ص ١٠٨ ، المرجع نفسه ، ص ٢٣٠ .

(١٨) المرجع نفسه والصفحة .

(١٩) أحمد شفيق . المصدر نفسه والجزء ، ص ٤١٤ .

ورغبة في إجراء المفاوضات مع ممثلين رسميين للشعب المصري ، وليس لدى الحكومة البريطانية رغبة في المساس بحقوق مصر في السودان أو مياه النيل ، وإن الملك فؤاد ليخول المندوب السامي إبلاغ حكومته أنه أخذ في اعتباره كل تلك الأمور ، وأنه يقدر خطورتها ، وأنه ليس أقل رغبة من الحكومة البريطانية في قيام المؤسسات الدستورية بمصر بغير جدال ولا تأخير (٢٠) .

ثم هدد المندوب السامي الملك بأنه إذا لم يوقع على هذا البيان ، فإن الحكومة ستنشر بيانا آخر لا تعترف بادعاء ملك مصر أنه ملك على السودان ، وأنها تعتبر مثل هذا الأمر عملا غير ودي يشكل انكارا لاتفاقية ١٨٩٩ ، ودحضا لتصريح ٢٨ فبراير وأنها ستعتبر نفسها حرة في تحديد مركزها في السودان دون مساس بحقوق مصر في مياه النيل (٢١) .

وأضف اللبني قائلا للملك وسنذكر في البيان اتهاما للملك بتعطيل اصدار الدستور وأنه ينتحل بعناد حقوقا أو توقيراطية (٢٢) . ثم وجه اليه رسالة شخصية نبهه فيها الى أن الشرور الفردية هي التي أدت الى تدخل بريطانيا في عام ١٨٨٢ . وإن بريطانيا هي التي منحتة التاج وهي رغبة في اقامة نظام دستوري دون تأخير ، ثم ذكره ببعض الأفعال التي تجاوز فيها حقوقه ومنها ابتعاده عن الأحرار الدستوريين ، وتقاربه مع الوفد وتدخله في الادارة

---

(٢٠) طارق البشري ، المرجع السابق . ص ١٠٩ .

• مصطفى النحاس ، المرجع نفسه . ص ٢٣٠ .

(٢١) المرجع نفسه والصفحة •

(٢٢) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق . ص ٢٣٠ . وطارق البشري .

المرجع نفسه والصفحة •

والصحافة والسياسة ، وحذره المندوب السامي من تخل  
بريطانيا عنه (٢٣) .

وفي النهاية حدد النبي بأنه اذا لم تقبل وجهة نظر الحكومة  
البريطانية في خلال أربع وعشرين ساعة ، فان هذه الحكومة تسترد  
كامل حريتها في العمل ازاء الحالة السياسية في مصر وفي  
السودان . وتلجأ عند الضرورة الى اي تدبير تراه مناسبا (٢٤) .

وفي الوقت نفسه تقرر القيام بمظاهرة عسكرية في  
الاسكندرية وبورسعيد لتوفير مظلة القوة المناسبة للانذار (٢٥) .

ولما كان المركز الناشئ عن هذا الانذار خطيرا ، والوقت  
المضروب للاجابة عليه معدودا بالساعات ، فقد أجرى نسيم باشا  
مخابرات مع دار المندوب السامي كانت نتيجتها وضع نصين ورد  
فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائي في نظام السودان  
بواسطة الممثلين المفوضين ، وأن تطبيق الدستور لايمس حقوق مصر  
في السودان ثم رفع المندوب السامي النصين الى وزارة الخارجية ،  
ورفعهما نسيم بدوره الى الملك ، ناصحا بقبولهما نظرا لما تستهدفه له  
البلاد من أخطار جسيمة ، في حالة الرفض القطعي عند حلول  
الميعاد . ثم قدم استقالته الى الملك في ٥ فبراير ١٩٢٣ (٢٦) .

---

(٢٣) المرجع نفسه والصفحة ، المرجع نفسه . ص ١١ .  
وانظر الأهرام : ١٢/٢/١٩٢٣ . النبي هدد الملك اذا خالف شرط من شروط  
التصريح فان التصريح كله سيلغى .  
(٢٤) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .  
(٢٥) - يونان لبيب رزق . المرجع السابق . ص ٢٥٢ .  
(٢٦) د . عبد العظيم رمضان . المرجع السابق . ص ٢٨٤ . وانظر الرافعي ،  
المرجع السابق . ص ٧٦ .

تشكلت وزارة يحيى ابراهيم التي تلت وزارة نسيم في ١٥ مارس عام ١٩٢٣ ، على أساس الموافقة على ثلاثة أمور : تأييد تصريح ٢٨ فبراير ، والموافقة على الفقرات المعدلة في الدستور الخاص بالسودان ، والقبول بمبدأ قانون التعويضات (٣٧) .

وقد علقت التيمس على موقف اللبني من وزارة يحيى ابراهيم بأن لديه فرصة تمكنه من تتويج أعماله « الممتازة وتدوين اسمه في التاريخ بصفته الرجل الذي أكسب الحرية للمصريين وذلك بإظهار حزم لا يلين ، وبشدة أزر يحيى باشا في رغبته في نشر دستور ديمقراطي واتباع سياسة الحزم في افهام الملك أن عليه أن يخضع لسلطته فيصبح حاكما دستوريا (٢٨) » .

وعلى أية حال فقد استطاع يحيى ابراهيم اصدار الدستور في ١٩ من ابريل ١٩٢٣ بعد ضغط على الملك ، « فما يبدو في الصورة الفجائية التي صدر بها ، مما يعتبر انجازا للرجل (٢٩) » .

وأرى أنه كان للمندوب السامي أيضا يد في اصداره بالضغط على الملك فؤاد أو على الأقل بمساعدة يحيى ابراهيم وتشجيعه على ذلك وهو ما يظهر من عدة دلالات :

١ - العلاقات المتوترة بين دار المندوب السامي والملك سواء بسبب السودان أو التحالف مع الوفد أو الماطلات في اصدار الدستور ... الخ .

---

(٢٧) د. مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ د. يونان لبیب  
رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .  
(٢٨) الأهرام : ١٢/٤/١٩٢٣ .  
(٢٩) د. يونان لبیب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .



٢ - الانذار الذى قدم للملك وأجبره على التراجع وجعل نسيم يرضخ للتوقيع على نصوص السودان لاشك قد خلق « جوا » عدائيا بين الدار والملك حتى أن الصحف البريطانية كانت تشن حملة على القصر فى ذلك الوقت فتقول أحدها « ومن الموانع الحقيقية التى توجد فى سبيل التقدم الدستورى واستقلال مصر ، الملك فؤاد نفسه وحان الوقت الذى يجب أن يقال ذلك بصراحة (٣٠) » .

٣ - العلاقة الطيبة التى ظهرت بين الدار ووزارة يحيى فكان يهم النبى أن يوفر لتلك الوزارة المناخ المناسب للعمل وكان منه بلا شك اصدار الدستور .

وقد علق نائب انجليزى على اصدار الدستور بقوله « ان الغاية التى نتوخاها من اصدار دستور مصرى هى أن يستطيع المصريون أن يأخذوا منا الاستقلال الذى منحناه اياهم ، فاذا جاء دستور غير ديمقراطى فليس الذنب ذنبنا لأن النبى بصفته مثالا لنا فى مصر قد بذل قصارى جهده لكى لا يكون الدستور غير ديمقراطى (٣١) » .

وليس هذا الراى دقيقا بل منافيا للحقيقة ، فعلى الرغم من أن موقف دار المندوب السامى كان مؤيدا للدستور تماشيا مع سياسة التصريح ، ولكن فى الوقت نفسه لم يكن يهملها أن ينتقص الملك من حقوق الأمة ليزيد من سلطته بل وقفت موقفا سلبيا من ذلك وكان فى امكان النبى منعه كما فعل بالنسبة لنصوص السودان أن أراد ، بل أن المندوب السامى نفسه رغب فى عقد صفقة مع ثروت باشا وذلك بالغاء نصوص السودان فى مقابل اصدار الأمر الملكى الخاص بالدستور دون تعديل أى نص منه يتعلق بسلطة الأمة كما سبقت الاشارة .

• (٣٠) الأهرام : ١٩٢٣/٤/١٢

• (٣١) نفسها : ١٩٢٣/٥/١٩

## ثانيا : الملك :

لم تتغير علاقة دار المندوب السامي بسلطان مصر أو ملك مصر بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير وعلان استقلال مصر في ١٥ مارس ١٩٢٢ ، حقيقة قد أضاف التصريح ثم دستور ١٩٢٣ للملك من سلطات كان يستطيع أن يتدخل في أمور الحكم ويسقط الوزارة أو يفض البرلمان ، ولكن كانت تلك السلطة أو النفوذ بالقدر الذي تسمح به سياسة دار المندوب السامي أو الحكومة البريطانية ، أو بمعنى آخر بما لا يضر المصالح البريطانية .

ولو نظرنا لعلاقة دار المندوب بالملك فؤاد في عهد وزارة ثروت مارس ١٩٢٢ ، ٩ نوفمبر ١٩٢٢ ، لوجدنا انها لعبت دور الحكم أو المصالح حسب تعبير جريدة « المورنن بوست (٣٢) » ولكن لصالح وزارة ثروت التي كانت تحظى بتأييد الدار لفترة من الفترات ، خاصة عندما توترت العلاقة بين الملك ورئيس وزرائه ، وخاصة بعد مقال لجريدة الأهرام « أوصلونا الى الدستور لثرتاح » . وقد تضمن تلميحات واضحة الى أن القصر يسعى الى تعطيل استكمال لجنة الدستور لعملها (٣٣) » .

فقام النبي بزيارة للملك مرتين « في أثناء نهاية الأسبوع (٣٤) » ، للضغط على الملك لمنعه من اقالة وزارة ثروت في هذا التوقيت بالذات على أساس أنه لم تمض سوى فترة قصيرة على

---

(٣٢) الأهرام : ١٩٢٢/٨/٩ .

(٣٣) الأهرام : ١٩٢٢/٨/٨ وانظر د . يونان لبيب رزق . المرجع السابق .  
اسباب أخرى للخلاف بين ثروت والملك ومحاولته الاخبرة اقالتها من الحكم وتعطيل جلسات مجلس الوزراء وقيام ثروت بتعطيل الليبرية ١٠٠٪ .  
(٣٤) الدورية نفسها والعدد .

اعتقال أعضاء الوفد قى ٢٥ يوليو ومحاكمتهم التي تقرر في ٩ من الشهر التالي ، وقد رأى المندوب السامي أن المصريين سوف يربطون بين الحدثين (٣٥) .

ومن ناحية أخرى فإن المندوب السامي لوح للملك بأن أحدا لن يصدق أنه أقال الوزارة بسبب ( مقال في صحيفة ) ومن ثم فلن يبقى سوى الافتراض الآخر من أن الملك فؤاد قد بدأ في التبرم من تقدم أعمال لجنة الدستور .

ونتيجة لهذا الضغط من المندوب السامي أمكن تسوية أزمة يوليو - أغسطس (٣٦) .

وقد علق كين بويد مدير الادارة الأوربية في تقريره لدار المندوب السامي عن موقف اللبني من الملك وثروت باشا بقوله : « من رأيي أن الرئيس لم يعد مرتبطا بثروت ، بل أنه مرتبط بشخص واحد فقط هو الملك فؤاد الذي وضعته حكومة صاحب انجلالة على عرش مصر والتي ضمنت له أن يتولى حكم البلاد من بعده (٣٧) » .

وعندما شكلت وزارة توفيق نسيم بمبادرة من الملك فؤاد في « ٣١ نوفمبر ١٩٢٢ ، ٩ فبراير ١٩٢٣ » تم ذلك بدون استشارة دار المندوب السامي وربما تكون المرة الأولى التي يقدم الملك فيها على تشكيل وزارة بدون تدخل من قبل الدار .

---

(٣٥) د يونان ليب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

407/F.O. 124 No. 68 Allenby, Carzon Aug. 21, 1922 (٣٦)

Desp No. 671 Conf.

F.O./141/484/278 office of the Director General - (٣٧)  
European. Dep. Ministry of Interior to Mr. Archic Jan.  
10, 1923:-

وقد أرسل الملك الى المندوب السامي يطلب منه ألا يزور القصر حتى تتسلم الحكومة الجديدة مقاليد السلطة على اعتبار أن مثل هذه الزيارة في تلك الظروف قد تترك الانطباع بأنه يسعى للتأثير على الملك في اختيار وزرائه ، ولأن كثيرا من المشاكل التي عانت منها الوزارة السابقة كان وراءها الاحساس العام بأن جميع أعضائها من مرشحي دار المندوب السامي .

ولم تسكت الدار ازاء تلك « الفعلة » من جانب الملك ، وبدا غضبها في التبليغ الرسمي الذي قدمه المندوب السامي بعد تأليف الوزارة الجديدة بأربعة أيام للملك فؤاد ، فاضطر ازاء ذلك الى التاكيد على استمرار نيته للعمل بولاء نحو البريطانيين (٣٨) .

وقد ذكرت التيمس أن تعيين نسيم باشا يعد فوزا جليا للوطنيين كما أنه ضربه جلية على نفوذ بريطانيا وهو يدل على أن الملك أدرك أنه مصرى ، وأنه لم يعد على استعداد ليكون خادما مطيعا للورد اللنبي (٣٩) .

وعلى العموم فانه يبدو أن مقدرة الملك على تحدى دار المندوب السامي وتعيين توفيق نسيم قد أدى بمستوى دار المندوب السامي وكبار الموظفين البريطانيين الى مناقشة الموقف من الملك . وكان من ضمن تقرير كين بويد الذى قدمه للدار اجابته عن سؤال « الرئيس » المندوب السامي ، عما اذا كان « الرجل الصغير » « توفيق نسيم » قادرا على أن يقف في وجه الملك ؟

---

F.O. 407/195 No. 109 Allenby to Curzon Dec., 4, 1922 (٣٨)  
Tel. No. 424.

(٣٩) الامرام : ١٩٢٢/١٢/١ .

اجاب بويد بالايجاب « وانه من المستحيل أن تقوم من جانبنا  
( أى الانجليز ) بضرب الملك أكثر مما يجب » .

ثم نصح الدار بقوله « اننى أرى أن نخفف من غضبنا على  
الملك وأن يدعم « الرئيس » حكومة نسيم بالقدر نفسه الذى دعم به  
حكومة ثروت » (٤٠) .

يتضح من ذلك مدى قلق دار المندوب السامى وغضبها من  
تصرف الملك الخاص بوزارة نسيم دون استشارتهم على الرغم من  
اعتراف اللنبي لحكومته أن وزارة لاشبهة فى التأييد البريطانى  
لها قد تكون أكثر استعدادا لتقديم تنازلات لحكومة لندن دون خشية  
اتهامها بالخيانة من جانب القوى الوطنية ، وانه أقدر على ممارسة  
ضغوطه على وزارة لم يؤخذ رايه فى تكوينها منه على ممارسة هذه  
الضغوط على وزارة تحظى بتأييده (٤١) .

وعلى الرغم من ذلك فانه فى الاجتماع الذى عقده اللنبي مع  
كبار موظفى داره وكبار الموظفين فى الحكومة المصرية والتي سبقت  
الإشارة اليه ، كان البحث جاريا بينهم فى بقاء وزارة نسيم المؤيدة  
من الملك أو إقالتها ومناقشة موقف الملك .

فكان من رأى أموس مستشار الحقائقية ، أن الملك فؤاد سوف  
يركب « الموجة » المؤيدة لزغلول ما لم تتغير الوزارة ، كما أن أحدا  
لا يثق أو يعتقد فى حكومة مطلقة بواسطة الملك فان مبداء الأساسى  
نروته العظيمة . وانه باستخدامها ربما ينجح فى إقامة نوع من

---

F.O. 141/484/278 Op. Cit.

(٤٠)

(٤١) « يونان لجيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠ .

الحكم شبيه بحكم اسماعيل، وأننا لن نسمح بذلك . فانه من المستبعد جدا أن يستخدم نفوذه ليحكم البلاد بالأسلوب الذي نأمل أن نراها محكومة به ولذلك فانه من الضروري ايجاد وتأييد عناصر سياسية تستطيع أن تأمل في معارضته وتقيم نوعا من حكومة دستورية معتدلة تفي بالغرض .

ومن هذه العناصر الحزب الذي يمثل عدلى فان مقاومة الملك لهذا الحزب أمر لا مفر منه وذلك بالنظر الى رغبته فى أن يكون حاكما أو توتوقراطيا غير مقيد (٤٢) .

واعتقد آموس أن هناك ثلاثة أشكال محتملة للحكومة فى مصر ، اما بواسطة القصر أو بواسطة المندوب السامى أو بواسطة حكومة دستورية .

ولكن Dowsen دوسن كان من رأيه أن هناك اثنان فقط ، الوكالة أو القصر ، وشك فيما اذا كانت حكومة دستورية يمكن أن تنجح فى مصر على الدوام .

وعندئذ رأى آموس أنه من غير المناسب فى الوقت الحاضر دفع الملك أو سياقه الى معارضة علنية ، وعقب فرنس Furnes على ذلك معارضة بدون نكت علنى أو صريح (٤٣) .

فاجاب آموس أن الأمور سوف تمضى أكثر من ذلك ، وأنه فى حالة عباس حلمى وكرומר اعتقد كرومر بأن الخديو يود أن يقود معارضة بدون نكت علنى أو صريح (٤٣) .

---

F.O./141/484 Minutes of the Meeting at the Residency (٤٢) .  
on Jan, 18, 1922.

Ibid. (٤٣)

وعلى كل حال فإن اللنبى عندما وجه اذاره الخاص بنصوص السودان وجهه الى الملك شخصيا وليس الى الوزارة المسئولة مع أنه فى عهد الاحتلال وقبل أن يعترف لمصر بالاستقلال كانت « المخطابات » التى من هذا القليل تكون باسم الحكومة مباشرة (٤٤) . ولكن يبدو أن اللورد اللنبى أراد تلقين الملك درسا ، وخاصة مع الرسالة الشخصية التى ذكره فيها ببعض الأفعال التى تجاوز فيها حدوده كما سبقنا الإشارة .

وقد علقت التيسر على سقوط وزارة نسيم بأن « النفوذ البريطانى ما يزال عظيما وربما كان نفوذ دار المندوب السامى على الملك منذ سقوط وزارة نسيم باشا أوضح منه منذ بضع سنين مضت ، فهذا النفوذ يجب أن يستخدم بحق اذا كانت مصالح مصر الجهورية عرضة للخطر » (٤٥) !! .

ونتيجة لما ترتب على الإنذار البريطانى بسقوط وزارة نسيم ظلت مصر أكثر قليلا من شهر من غير وزارة ، جرت خلالها المباحثات والاقتراحات بين المندوب السامى ووزارة الخارجية البريطانية للبحث عن وزارة جديدة تحل محل وزارة نسيم المستقيلة وتقبل العمل بمقتضى الترتيبات التى تقررت طبقا لتصريح ٢٨ فبراير كما جرت أيضا حول وجود الملك فؤاد نفسه وبمدى قدرته على التعامل مع وزارة جديدة فى ظل الظروف القائمة ، وهل وجوده يمثل عقبة فى تشكيل الوزارة ؟ ، واذا استحال قيام وزارة هل فى مكانه حكم البلاد بدون وزارة ، وفى مثل هذه الحالة ما هى الأداة المطلوبة للإدارة اليومية (٤٦) .

(٤٤) أحمد شفيق ، المصدر والجزء السابق ، ص ٤٦٦ .

(٤٥) الأوامر : ١٩٢٢/٤/٥ .

(٤٦) F.O. 407/196 No. 114 Curzon to Allenby, March 13, 1923.

كل هذه أسئلة وجهها كيرزون الى النبي في أثناء فترة التشاور بينهما على قيام الوزارة الجديدة ، وصلت الى حد أن سأل وزير الخارجية مندوبه في القاهرة اذا لم يمكن التوصل الى أى من الحلول السابقة (\*) ، فهل نستنتج من ذلك أن الملك يمثل العقبة الرئيسية فى اقرار تسوية سلمية وفى هذه الحالة فهل يمكن تجاوز هذه العقبة من خلال اسديد ، او من الضرورى ان يصر سى عزه وهل ممكن اجراء ذلك بدون استخدام القوة .

واذا ما سمح أن يخلف ابنه فهل سيلقى ذلك استجابة شعبية ؟ وما هو نوع الاوصياء الذين يمكن ان يقوموا بهذا العمل (٤٧) .

ولقد أرسل اللورد النبي برأيه الى وزير خارجيته فأجاب على تلك الاقتراحات بقوله الملك فؤاد كفه لادارة البلاد لبعض الوقت بدون حكومة غير أنه يمكن ان يفقد شعبيته اذا طالت المدة ، فى الوقت نفسه ينبغي أن تبقى تحت المراقبة الدقيقة من جانبهم ويمكن أن تدار الحكومة بالمراسيم الملكية ومن خلال وكلاء الوزارات الذين يخولون سلطة الوزراء وهناك من الأسباب ما يدعو للاقتناع انه كلما طالت الازمة تمكن وكلاء الوزارات من العمل .

ومثل هذا الوضع قد لا يرضى الملك الذى يرغب فى السلطة دون مسئولية وبينما من المحتمل الذهاب الى القول أن الملك فؤاد يمثل عقبة حقيقية فى طريق تهدئة البلاد فان رغبته فى التوصل الى تسوية تتوقف على مدى الزيادة أو النقصان فى سلطته مما يعرضه للخطر وأنه فى هذه الحالة سوف يبدل غاية جهده لتجنب هذا

---

(\*) كان كيرزون قد اقترح عدة حلول لتشكيل الحكومة الجديدة كان تكون وزارة ادارية .



الخطر . غير أن المقاومة التي يديها يمكن التحكم فيها بممارسة مزيد من الضغط عليه وأنه من المحتمل للتغلب على هذه المعارضة ، الوصول الى قرار يخلعه مما يمكن أن يتم دون استخدام القوة ويمكن أن يستقبل هذا العزل بحاله من الأسف الشديد تصنع تغييرا مهما في طبيعة الرأي العام .

وفي حالة عزل الملك فمن المستحيل التنبؤ عما ان كان ابنه سوف يخلفه وعما اذا كان هذا سوف يتولى العرش ويقبل شعبييا ام لا فسوف يتوقف ذلك على ظروف الخلع وعما اذا كان سيتم بمبادرة منا أم يعمل من جانب البردن . وعموما فالأمر يتطلب اجراء الترتيبات الخاصة بالوصاية والتي قد تمت بالفعل (٤٨) ،

من كل ما سبق يتضح لنا أنه في سبيل اقرار المصالح البريطانية كان من الممكن التفكير في خلع الملك على الرغم من صدور التصريح واعتبار مصر دولة مستقلة ومع ذلك ظل التدخل في صميم شئوننا قائما سواء في اختيار وزارة أو التعلد على الدستور أو حتى خلع الملك نفسه الى غير ذلك من الأمور الخارجية والداخلية طوال سنين التصريح .

واستمرارا لتدخل دار المندوب السامي في شئون مصر ومع قرب الافراج عن سعد زغلول ، كان لازما على المندوب السامي أن يذهب للملك لسبر غوره ، واعطائه تعليمات اذا لزم لا يجب عمله في المرحلة القادمة .

فقام المستر سكوت القائم بعمل المندوب السامي ، بزيارة للملك فؤاد وتحدث معه بشأن سياسات الوفد بمناسبة قرب

عودة زغلول باشا ، وقد حرص على تذكيره بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى جعل منه ملكا على دولة مستقلة والاتفاقيات التى صحبته ٠٠ التضمنات والتعويضات (\*) التى هى جزء لا يتجزأ من التصريح وقد وافقه الملك على كل ذلك .

وواصل سكوت حديثه لوزير خارجيته بأنه قد تحدث معه أيضا على الوضع السياسى وحذر الملك من الانحياز للوفد واستعراض بعض الاعتبارات التى يمكن أن تسبب خطرا خاصة حالة الحماس التى تحوط بزغلول باشا وكيف أنه لا يريد الوزارة المحايدة القائمة (\*\*) بل يريد وزارة تنحاز لحزبه . وأضاف ان على جلالتة أن يفهم زغلول من هو السيد فى البلاد ، وحذره من اتباع أى سلوك يفهم منه أنه منحاز بأى شكل للزغلوليين لأن هؤلاء سوف يستغلون ذلك أسوأ استغلال فى الدعاية لانفسهم .

وقد أجابه الملك ، أنه لا ينوى أن يسلك هذا السلوك وطلب من سكوت إبلاغ الحكومة البريطانية أنه سوف يستمر فى مساندة حكومة يحيى باشا ابراهيم حتى تتم الانتخابات ، فأعرب هذا عن رضائه عن ذلك .

وتناول الحديث بعد ذلك خطرا آخر وهو أن يقدم عدد من أنصار زغلول المتحمسين بالضغط عليه لاتباع سياسة خارجيية يمكن أن تؤدى الى صدام بين مصر وبريطانيا العظمى .

---

(\*) قانون التضمنات والتعويضات صدر على عهد وزارة يحيى ابراهيم فى ١٩٢٢ .

(\*\*) وزارة يحيى ابراهيم التى كانت قائمة فى ذلك الوقت .

واجاب الملك أن أى مصرى واع ، بمن فيهم الزغلوليين ، يدرك  
أن فرصة مصر الوحيدة هى بالتعاون مع بريطانيا وأنه شخصيا  
على ثقة من هذه الحقيقة (٤٩) .

وواصل مستر سكوت حديثه الذى أعرب فيه عن أمله أن يكون  
ذلك حقيقيا ، ثم استطرد بأن نبه الملك بأنه ينبغي أن يوضع فى  
الحسبان أن غالبية رجال زغلول تنقصهم الخبرة ويعتمدون على  
الطلبة وهم غير تواقين للحفاظ على الاستقرار الذى يحرص عليه  
الآخرون .

اجاب الملك بأنه يعتقد أنه لن تستمد القوة السياسية فى  
المستقبل من السعديين أو العدليين بل من الفلاحين المهذبين  
gentleman farmers ، ثم يذكر نائب المندوب السامى بأنه  
استخدم فى هذه المناسبة العبارة الانجليزية ممن لم يشاركوا من  
قبل فى السياسة غير انهم يجدون أنفسهم الآن مضطرين الى ذلك .

واضاف الملك أن محمد سعيد قد طلب منه رعايته غير انه  
لم يرض أن يبلغه أنه ينظر اليه بالنظرة نفسها التى ينظر بها الى  
كل من الأمير عمر طوسون والخديوى السابق ورئيس الحزب  
الوطنى .

كما انكر الملك الاشاعات القائلة بأنه ينوى تكليف توفيق  
نسيم بتشكيل الوزارة وأنه لم يره سوى مرة واحدة منذ استقالته  
فى فبراير .

وتحدث بنغمة يسودها العداء عن أنصار عدلى ، خاصة محمد محمود باشا وأن لم يستخدمها تجاه عدلى نفسه ، وأن الانتقاد الوحيد الذى وجهه اليه هو فى تلك المجموعة المحيطة به والتى لا هدف لاصحابها سوى أن يصبحوا وزراء (٥٠) .

ويبدو من خلال هذا الحديث وكأن نائب المندوب السامى هو الحاكم الذى يوجه رؤوسه الى ما يريد أن يفعله ، وفى الوقت نفسه يحذره من عواقب الخروج عن السياسة التى يريد أن ينتهجها .

ويبدو أن العلاقة قد تحسنت بين الدار وبين الملك بعد التوتر الذى سادها منذ اقالة وزارة ثروت ، بدليل اللهجة المعتدلة التى حرص الملك على ابلاغها لنائب المندوب السامى بحرصه على مساندة وزارة يحيى ابراهيم ، وتأكيده على الصل بالتعاون مع بريطانيا وما يظهر من لقاء اللبى والملك فؤاد فى ٨ نوفمبر .

اذ يذكر المندوب السامى انه قابل الملك فى اليوم التالى مباشرة لوصوله الى القاهرة . وكانت معنويات الملك فى افضل حالاتها وأعرب عن سروره بالطريقة التى تسير بها الانتخابات وانه لا يتوقع أى متاعب وأن البرلمان سوف يبدأ اجتماعاته فى منتصف مارس . ومع أن الزغلوليين سوف يحصلون على أغلبية كبيرة فان أغلب من رشحوا أنفسهم كزغلوليين فعلوا ذلك ليفوزوا فى الانتخابات وانهم بعد ذلك سوف يتبع كل منهم خطة خاصة .

أما عدلى فسوف يهزم لافتقاده الى النشاط والقوة المنظمة وأن اتباع محمد محمود وعدلى لا يحظون بالشعبية اللازمة (٥١) .

F.O. 407/197 No. 70. Op. Cit.

(٥٠)

F.O. 407/197 No. 124 Allenby to Curzon, Nov. 13,

(٥١)

1923.

وواصل الملك حديثه الى النبي بقوله أنه قد أزعج اعلان  
جمهورية أنقرة البعض الذين تنبأوا له بأن أول عمل سيقوم به  
البرلمان المصرى هو اعلان الجمهورية وأنه أجاب على هؤلاء أنه فى  
مثل هذه الحالة سوف يحل البرلمان ويعلم الأحكام العرفية .

وقال الملك انه يعرف الكثير من مؤامرات الخديوى السابق  
ولكنها لا تزعجه وقال أيضا ان الطريقة التى يؤدى بها يحيى ابراهيم  
واجباته طيبة وأنه أشاع الأمن فى البلاد (٥٢) .

وما كان من المنسوب السامى الا أن طمأن الملك بقوله ان  
سياسة الحكومة البريطانية تجاه الخديوى السابق والعرش ثابتة  
على ما هى عليه وأكد على معونتها المستمرة القائمة على خطوط هذه  
السياسة مما كان مبعثا لرضا فؤاد (٥٣) .

وعلى كل حال فقد ظلت العلاقات بين قصر الدوبارة  
وقصر عابدين هادئة مادامت لا تضر سياسة القصر بأى حال من  
الأحوال نفوذا ومصالح بريطانيا فى مصر ، وفى حالة الاخلال بذلك  
تتدخل الدار على الفور لكبح جماح الملك . وسنلاحظ ذلك على  
امتداد فترة الدراسة وخاصة أن الملك قد اعتبر أن ما تنازلت عنه  
بريطانيا من مظاهر السيادة يجب أن يتم لحسابه والاستقلال بهذا  
المعنى إنما كان فكاً لاسار الملك من الوصاية الانجليزية ليصبح مطلق  
الحسرية فى التصرف فى الشئون المصرية ، ومن ثم يترتب على  
ذلك الفهم التصادم بين السلطتين .

## ثالثا : دار المندوب السامي والوزارات المصرية بعد التصريح :

وزارة عبد الخالق ثروت أول مارس ١٩٢٢ - ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ :

تألفت وزارة ثروت في أول مارس ١٩٢٢ ، وعده ذلك نجاح لسياسة اللورد اللتبي (٥٤) . وتوقعت جريدة التيمس ان يلتف الرأى العام المصرى حول الوزارة الجديدة (٥٥) . وقد غادر المندوب السامى مصر ستة أسابيع عقب تشكيل الوزارة ، الى السودان من أجل أن يدع الحكومة الجديدة توطد أقدامها (٥٦) .

وكثيرا ما أقنع على هذه السياسة المندوبون الساميون عندما تشهد مصر أحداثا مهمة كاجراء انتخابات (\*) ، كان المندوب السامى يغادر مصر الى السودان حتى يبعد عن نفسه شبهة الانحياز أو عدم التدخل وما شابه ذلك .

حظيت وزارة عبد الخالق ثروت بتأييد ومباركة دار المندوب السامى ، فقد اعتبرتها الدار تنفيذا لسياستها القائمة على الأخذ بيد المعتدلين فى مواجهة من أسمتهم المتطرفين ، مما سيوفر مناخا من الاستقرار السياسى ، والتعاون بين الدار وهؤلاء مما أفقده البلاد خلال السنوات الثلاثة السابقة (٥٧) .

وترتب على تلك العلاقة التوية التى ربطت بين دار المندوب السامى ووزارة ثروت فى بادئ الأمر أن ظهرت نغمة أن

---

(٥٤) المقطم : ١٩٢٢/٣/٥ .

(٥٥) العدد نفسه .

(٥٦) ويقل : المرجع السابق . أحمد شفيق : المصدر والجزء السابق .

ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(\*) اسباب أخرى لزيارة السودان .

(٥٧) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

اللورد اللنبى والجنود البريطانيين هم الذين يحكمون مصر حتى في الصحف الانجليزية ، كما ذكرت ايضا ان تصريح فبراير لم يغير الحالة وأن ذلك لا يمكن أن يدوم كما رأت جريدة الأخبار المصرية أن على الوزارة أن تنعم النظر فى هذه الحالة ، لأنها وعدت البلاد بأن تأتى لها بالاستقلال فلم تفعل ، لان الاستقلال الصحيح لا يمكن مطلقا أن يتفق مع بقاء الحكم بيد السلطة المحتلة تبرم ما تشاء وتنفق ما تشاء والوزارة لا تفعل سوى مساعدتها على ذلك (٥٨) .

ومع كل تلك الاتهامات لوزارة ثروت بالحق أحيانا وبالباطل أحيانا أخرى . الا أنه سرعان ما خابت الآمال التى وضعها اللورد فى وزارة التصريح ، فلم تتمتع البلاد بالاستقرار السياسى المأمول ، واستمرت أعمال العنف سائدة فى البلاد بل استؤنفت حملة الاغتيالات فى سنة ١٩٢٢ على الموظفين الانجليز وأسفرت عن قتلى وجرحى وكانت هذه الأعمال ترتكب بكل جسارة فى وضع النهار ، مما سبب ذعرا كبيرا لافراد الجالية البريطانية فى مصر (٥٩) .

وبالرغم من أن حكومة ثروت قد بذلت مجهودا كبيرا للقبض على الذين ارتكبوا حوادث الاعتداء الأخيرة لمنع تكرارها فقد قبض على بعض أشخاص فيما يتعلق بالبحث عن الأسلحة الذى يجرى « بهمة » فى أسواق القاهرة ، حيث يفتش رجال البوليس الذين يركبون الموتوسيكلات المارة للبحث عن الأسلحة » (٦٠) .

---

(٥٨) الأخبار : ١٩٢٢/٩/٢٩ .

(٥٩) ويلل : المرجع السابق : ٩٥ - ٩٦ . د. عبد العظيم رمضان ، المرجع

السابق : ٢٦٣ .

(٦٠) الاهرام : ١٩٢٢/٦/١٠ .

وأخيرا اضطرت الحكومة البريطانية الى أن تطلب من اللورد اللنبي التدخل وتقديم ائدار نهائى لوزارة ثروت مع التهديد باتخاذ اجراء جزائى ، ولكن اللنبي نصح حكومته بالا تتخذ هذا الاجراء مع حكومة ثروت حتى لا يعوق ذلك تقدم السياسة البريطانية ، وحتى لا يدمر أى فرصة للدخول فى تفاهم ودق مع مصر (٦١) .

ومع ذلك فقد اضطر عندما استمرت الاعتداءات الى ارسال كتاب الى ثروت باشا فى ٢٠ يوليو ١٩٢٢ أوضح فيه أنه اذا لم تضع الحكومة المصرية حدا قاطعا للجرائم السياسية فان الحكومة البريطانية ستعتبر المسألة ذات خطورة كبرى (٦٢) .

وقد رد رئيس الوزراء على هذا الاحتجاج بأن الحكومة المصرية لم تقصر فى اتخاذ التدابير لمنع وقوع هذه الحوادث برغم زيادة عدد القوات الأوربية فى البوليس ولكن ذلك لم يمنع وقوع مثل هذه الأعمال (٦٣) .

وفى الحقيقة أن البرلمان البريطانى كان يضغط ويلح على ضرورة اتخاذ اجراءات شديدة لمنع هذه الحوادث واكتشاف الجناة مما أدى بالتالى الى الضغط على اللنبي وثروت من أجل ايقاف تلك العمليات والقبض على الجناة .

- 
- (٦١) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .  
(٦٢) المرجع نفسه ، ص ٣٦٣ - انظر الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٥٤  
نص كتاب اللنبي وهو الكتاب الثانى الموجه من الحكومة البريطانية الى ثروت وقد طلب ايضا تعويضا لمضحايا الاغتيال وايضا احمد شفيق ، المصدر والجزء السابق ص ٢٢٠ ، ٢٢٣ .  
(٦٣) المصدر نفسه والجزء ، ٢٢٣ .  
الرافعى : المرجع السابق ، ص ٥٤ .



وقد أكد وكيل وزارة الخارجية « مستر هر مورث » للنواب  
في البرلمان البريطاني « على أن اللورد اللنبي يبذل أقصى جهده  
لتقديم المساعدة اللازمة لتقديم المذنبين إلى العدالة » (٦٤) .

وكان المندوب السامي قد أمر بأحالة أعضاء الوفد إلى محاكمة  
عسكرية لأنهم في منشور لهم قد حملوا الحكومة البريطانية  
مستولية الخطر الذي يهدد حياة سعد زغلول في المنفى (٦٥) .

كما أثار النواب البريطانيون مسألة تعويض « ضحايا  
الاغتيال » الأمر الذي أدى بالمندوب السامي إلى الضغط على ثروت  
ومطالبته بتحديد مبلغ التعويض (٦٦) . وأزاء ذلك كله لم يكن  
أمام ثروت إلا قمع الحركة الشعبية بالقوة ، فاستخدام اجراءات  
العسف ومصادرة الحريات والاجتماعات السياسية وتعطيل  
الصحف واصدار أوامره إليها بعدم ذكر سعد واصحابه  
المنفيين (٦٧) .

وترتب على تلك الاجراءات ان اتهمت وزارة ثروت بأنها تعتمد  
على دار المندوب السامي في معاملة خصومها السياسيين فهي تنكس  
على السلطات الانجليزية العسكرية ، وتستفيد من الاحكام العرفية  
التي سبق وان عارضتها في القضاء على خصومها ، وقد علقت  
الجارديان على ذلك بقولها :

---

(٦٤) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢٢٢ .

(٦٥) الاخبار : ١٩٢٢/٨/١٤ .

(٦٦) نفسها : ١٩٢٢/٦/٢٤ .

(٦٧) الراعي : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

• عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ٣٦٢ - ٣٦٤ .

ان هذا قال سامي ، فان امام الحكومة القانون ومحاكم القانون  
في مصر ، فاذا خرق خصوصها احكام القانون فلتسدد هذه المحاكم  
تنزل بهم عقوبتها ، ولكن أن تعتاد الالتجاء الى الاحتلال العسكري  
الانجليزى ، وأن ترضى باستخدام المحاكم العسكرية لهو دليل على  
عجزها عن العمل مستقلة عن المساعدة الخارجية وبرهان على  
ضعف مركزها في البلاد (٦٨) .

ومع كل ذلك لم تستطع حكومة ثروت توفير مناخ الاستقرار  
والامن الذى طمعت فيه دار المندوب السامى ، والذى من أجله  
قدمت أهم التنازلات على امتداد تاريخ بقاء الاحتلال فى مصر فى  
تصريح ٢٨ فبراير (٦٩) . مما ترتب عليه تهاوى كثير من الآمال  
التي عقدتها الدار عليها يضاف الى ذلك الخلافات التي احتدمت  
بين ثروت واللنبي على تقدير مبلغ التعويض اللازم للموظفين الأجانب  
والبريطانيين ممن تقرر أن يتركوا خدمة الحكومة المصرية كما سبق  
الإشارة .

وخاصة أن الحكومة البريطانية كانت تلح على هذه المسألة  
ففى رسالة من كيرزون الى اللنبي يؤكد وزير الخارجية على مندوبه  
السامى « بأنه ينبغي ألا ينسى أن قانون التعويضات لا يقل أهمية  
عن اصدار الدستور » (٧٠) . بل وأكثر من ذلك يفكر وزير  
الخارجية فى فرض السيطرة على جمارك الاسكندرية والحصول  
على دخلها (٧١) . ويطلب رأى المندوب السامى الذى يرسل اليه

---

(٦٨) وادى النيل : ١١٢٢/٩/٦ .

(٦٩) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .

F.O. 407/198 No. Curzon to Allenby, Feb, 17, 1923. (٧٠)

F.O. 407/196 No. 114 Curzon to Allenby March, 13, 1923. (٧١)

تقرير أعده المستر ماكولى Macaulay بشأن جمارك  
الإسكندرية (٧٢) •

كل ذلك كان ينعكس بالتالى على تصرف المندوب السامى  
الذى كان يضغط على ثروت من اجل اصدار قانون التعويضات  
وانى جانب ذلك كانت قضية السودان وتلقيب الملك « بملك مصر  
والسودان والتي سبق الاشارة اليها مما زاد من اخلاف الفائت  
بين الدار وحكومة ثروت » •

وعلى ضوء كل من تلك المواقف والاعتبارات فان دار المندوب  
السامى كانت مستعدة للتفريط فى وزارة ثروت وقبل استقالة  
تلك الوزارة بأكثر من ثلاثة شهور ، ففى وثيقة سرية كتبها للنبي  
الى حكومته فى ٨ أغسطس ١٩٢٢ يقول « أن اهتمامه الأساسى  
بخصوص استقالة ثروت باشا هو أن يضمن من خلفته المنتظر  
جميع الضمانات المحددة بأنه سىأخذ على عاتقه كل تعهدات  
ثروت باشا على الأقل مع احترام المسائل التى تم الاتفاق عليها  
خارج تصريح ٢٨ خصوصا ما يتعلق منها بأعمال المستشارين المالى  
والقضائى ، ونتائج المعاهدات ، وقواعد تعويض الموظفين  
الأجانب (٧٣) •

ويذكر كين بويد مدير الادارة الأوربية أنه منذ أغسطس استمر  
ثروت يبلغه بين الحين والآخر انه كان باقيا فى منصبه رغم أنه  
اكراما لخاطر هذا « المارشال المسكين » (٧٤) •

---

Ibid No. 140 Allenby to Curzon April, 1, 1923. (٧٢)

(٧٢) • يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ •

141/484/278 Op. Cit. (٧٤)

ولما كان الخلاف بين القصر والوزارة الثروتية يزداد حدة خاصة حول الدستور ، وقد تدخل المندوب السامي ويضبط على الملك وانهى النزاع ولكن كان لفترة مؤقته ، فما بيت ثروت باشا أن اخبر اللبني برغبته في تقديم استقالته الى الملك ، حيث ان علاقته به قد أصبحت مستحيلة ، وذو ان الملك لم يسيء الى اورداه فبعض بل لم يترك فرصة لاصعادها الا واستغلها .

وعلى الرغم من الخلاف الذي كان واقعا بين الدار والوزارة حتى وصل تفكير اللبني الى البحث عن بديل للوزارة الثروتية فإن ذلك لم يمنع اللورد من أنه كان يأمل في بقاء الوزارة ويصبح ذلك من سببين الأول : رد اللبني على ثروت عندما أخبره بعزمه على الاستقالة اذ سأل عما يفعل اذا منحه تأييده الكامل فأجاب ثروت باستحالة ذلك ، لان صحافة القصر لو أرغم على توقيع الدستور ، سوف تلقى بمسئولية حذف نصوص السودان على عاتقه وحده . ثم علق اللبني على ذلك بأن ثروت كان مدفوعا بثلاثة عوامل اولها انقرار الذي اتخذه حزب عدلى منذ يومين بان لن يؤيده الا اذا وقف ضد رغباتهم المتعلقة بالنصوص ، وثانيهما ازدياد النقد لطريقة تعامله مع الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمراجعة معاهدة سيفر ، وثالثهما : تفشى حوادث القتل السياسى فى الآونة الأخيرة (٧٥) .

السبب الثانى : تأييد اللبني وكبار الموظفين البريطانيين لوزارة يرأسها ثروت أو عدلى مرة أخرى وذلك بعد أن تصفح وزارة نسيم الدستور وقانون الانتخابات ثم يعملون على اسقاطها بعد شهر أو شهرين ويأتون بعدلى أو ثروت ، ويبدؤون مرة أخرى

بالسياسة التي جعلت نسبياً بعد استقالة عدلى (٧٦) . وربما كان هذا ما دعا كين بويد الذى كان يدرك ان اللبى وبعض كبار الموظفين ما يزالون يرحبون بعودة ثروت ، أن يؤكد أن دار المندوب السامى ليست واقعة تحت أى التزام أدبى تجاه ثروت وأصدقائه ، حيث ان العمل المشترك بينهم بدأ فى مارس عام ١٩٢٢ وانتهى فى اليوم الذى استقال فيه ثروت (٧٧) . كما سبقنا الإشارة وعلى أية حال فقد قدم ثروت استقالته فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ (٧٨) .

واختفت تلك الوزارة التى علق عليها اللبى الآمال الكبار وصدر التصريح استجابة لشروطها ، وكان من المفروض ان ترسئ أساس النظام الجديد ، وتصدر الدستور وتبرم اتفاقيتى التعويضات والتضمينات وتلغى الأحكام العرفية وتجري الانتخابات (٧٩) .

دار المندوب السامى ووزارة توفيق نسيم ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ،  
٩ فبراير ١٩٢٣ :

اعتلت وزارة توفيق نسيم الحكم بارادة ملكية ، وأعترف المندوب السامى بأن وزارة لا شبهة فى تعيينها من قبل الدار قد تكون أكثر استعدادا لتقديم تنازلات لصالح الحكومة البريطانية ، كما أنه سيكون أكثر قدرة على ممارسة ضغوط على وزارة لم يؤخذ رأيه فى تكوينها منه على ممارسة هذه الضغوط على وزارة تحظى بتأييده (٨٠) . كما سبقنا الإشارة .

F.O. 141/484/278 Op. Cit.

(٧٦)

Ibid.

(٧٧)

(٧٨) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٧٩) د. عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ٨١

(٨٠) د. يونان لببى رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

وقد علقت « التيمس » على تأليف وزارة نسيم « بأنها وزارة ملك ، ولا تشترك دار المنسوب السامي في تشكيل الوزارة الجديدة » ، وتنبأت بأن الجو السياسى سيصفو بعد هذا التغيير ، وخاصة بعد الأدلة القاطعة على عجز ثروت عن مواصلة السير ازاء المعارضة المتزايدة (٨١) .

وبعد أسبوع من تشكيل الوزارة ، قام اللنبى بزيارة لنسيم تحدثا فيها عن سياسة الحكومة المقبلة (٨٢) ، وقد علق مكاتب « المورننج بوست » أيضا ، ان المنسوب السامى قد قام بزيارة جميع الوزراء فى مكاتبهم ، ورغم أن الزيارة ذات صفة رسمية بحتة ، فانها عدت دليلا على رغبة اللنبى فى الاحتفاظ بعلاقات ودية مع أعضاء الوزارة الجديدة (٨٣) .

وما لبث أن تجددت حوادث الاغتيال للبريطانيين على عهد وزارة نسيم : ففي ٢٧ من ديسمبر ١٩٢٢ ، قتل أحد مدرسى مدرسة الحقوق يدعى « روبسون » فأرسل نسيم كتابا الى اللنبى يدعوه فيه الى التفاوض مع ممثل الاكثرية لأنه هو السبيل الوحيد لحل المسألة المصرية .

وبعد أن أبلغ نسيم أسفه لحادثة القتل ، وأنه رغم مرور خمسة أشهر لم يحدث فيها شيء من هذا القبيل فان حوادث العنف قد عادت ، وهذا يحمله على الاعتقاد بأنها نتيجة لعدم مراعاة عواطف الاكثرية ، على الرغم من انها رد فعل يؤسف له صادر عن قلة ترو من قبل بعض العناصر المتهورة . كما يوجد فى كل بلد .

---

(٨١) الأهرام : ١٩٢٢/١٢/١ :

(٨٢) نفسها : ١٩٢٢/١٢/٦ :

(٨٣) نفسها : ١٩٢٢/١٢/١٢ :

وبعد أن نفى أى صلة بين الاكثرية « الوفد » وتلك الحوادث رأى أنه لا سبيل الى حل المسألة المصرية الا بالاتفاق مع الاكثرية وبمشاركة ممثلى الأحزاب وانه وزملاء يعتقدون بأن التعاون مع الاكثرية هو السبيل الوحيد لتسكين الخواطر والوصول الى حل عادل يوفق بين المصالح المشتركة لبريطانيا ومصر .

وأبدى استعداد حكومته للاشتراك فى هذا العمل ، وطلب مساعدة اللبى فى هذه المهمة الصعبة وفى النهاية أكد على أن اقتراحاته تعبر عن رأى العام المصرى ، دون أن يستثنى أصدقاء الوزارة السابقة وانه يحذوه الأمل أن تقابل تلك الاقتراحات بالاعتبار الذى تستحقه (٨٤) .

وقد غضب اللبى من هذا الكتاب ، وكان الذى حمله الى دار المندوب السامى هو فخرى (\*) باشا وزير الخارجية ، فطلب منه « المستر كير » سحبه فأبى وصمم على تقديمه ، أيا كانت النتائج (٨٥) ربما يكون لهذا الكتاب الذى أرسله نسيم الى اللبى ، صلة بالاجتماع الذى عقد بعد ذلك فى دار المندوب السامى لبحث الموقف من الملك فؤاد ، وبقاء وزارة نسيم وخاصة أنها بهذا الكتاب أظهرت ميولها الوفدية كما أن الملك أيضا كان على صلة بالوفد فى تلك الفترة الأمر الذى أدى الى تخوف دار المندوب السامى من وزارة ذات ميول ملكية تتعاطف مع الوفد .

---

(٨٤) الأهرام : ١٩٢٣/٢/١٠ ، كتاب نسيم باشا الى اللورد اللبى ، مذكرات

فخرى عبد النور ، ثورة ١٩١٩ من ٢٨٧ .

(\*) محمود فخرى باشا وزير الخارجية وهو من رجال الملك .

(٨٥) مذكرات فخرى عبد النور ، المصدر نفسه .

وقد اجتمع المندوب السامي مع كبار موظفي الدار وكبار الموظفين البريطانيين للنظر في أمر بقاء وزارة نسيم أو البحث عن بدائل أخرى .

وقد انقسم الموظفون البريطانيون ازاء هذا الموضوع فكان من رأى المستشار القضائي سحب التأييد البريطانى من الوزارة ، أو على الأقل اجراء تغيير أو تعديل جزئى فى الوزارة .

**اولا :** لضمان أن بعض الثقة فى الامتيازات الحكومية المقترحة تذهب الى أصدقاء الانجليز .

ثانيا : أنه بات من المستحيل على الوزارة القائمة أن تحول دون سقوطها فى أيدي الملك .

**ثالثا :** هناك سياسيون مصريون خارج الوزارة الحالية يستطيعون مقاومة الملك ومعارضته من هذه العناصر الحزب الذى يمثل عدلى .

على حين كان من رأى كين بويد مدير الادارة الأوربية بقاء وزارة نسيم ، واذا كان سوف يحدث فيها تعديل وزارى فمن الضروري ان تتصف بالكفاية الادارية كما أن هناك شيئا آخر على جانب من الأهمية وهو ابعاد فخرى باشا الذى يرغب فى مشاركة صدقى باشا الوزارة الى جانب انه نائب الملك فيها كما سبقت الاشارة .

وكان من رأى بويد بالنسبة لعودة عدلى الى الحكم خلفا لنسيم ، أنه وان كان موافقا بشكل عام على رأى آموس فانه من أنصار الرأى الذى يقول بأن عودة عدلى الى الحكم فى تلك الآونة



يعنى تحطيمه ، « اترك الوزارة الحالية تتحطم من خلال الفترة الصعبة التى تواجهها الوزارة وأترك مهابة عدلى مثلما كانت باقية على حالها للمستقبل (٨٦) » .

وقد أرسل فى اليوم التالى للاجتماع بالاسباب التى تدفعه الى تأييد وزارة نسيم وبالتبعية الملك فكان من رأيه :

١ - افتقار عدلى و ثروت للشجاعة وانهم سيكونون أكثر جدوى فى الجو الهادىء والظروف المواتية التى يمكن أن تسود مستقبلا لو استقرت الأمور فى مصر .

٢ - فى حالة الشعور بفشل الوزارة فمن الأفضل التخلص منها وتجربة آخرين .

٣ - فساد ادارة ثروت وافتقادها للشعبية .

٤ - الفكرة التى استقرت من خلال تقارير مفتش الداخلية انه لو أقيم برلمان فى مصر فينبغى ألا يكون هذا البرلمان مسيرا ، الأمر الذى لابد أن يكون واضحا فى برنامج ثروت بل يجب أن يعكس شعور الأهلين على قدر الامكان (٨٧) .

وبالنسبة لرأى « بويد » عن التعديل الوزارى ، علق المندوب السامى أنه من الصعوبة بمكان تنفيذ اقتراح بويد .

ولكن بالنسبة لرأيه فى عدلى أيد النبى بقوله « أنه قليل الثقة فى عدلى كمناضل أو زعيم حزب ، فقد اعتبره عاجزا فى حالة وقوع الخطر » .

وعندئذ تساءل « كير » Kerr ما اذا كانت هذه الاعتبارات تنطبق على اتباع عدلى فوافق بويد على ذلك بقوله « بأنهم خيبوا ظنه أو أحبطوا مساعاه » .

كما أيد سكوت « Mr Scott » وفرنس « Furnes » ، هذا الرأي ورأيا أنه ينطبق أكثر على صدقي وثروت (٨٨) .

وكان من رأى دوسن المستشار المالى ضرورة عودة اسماعيل صدقي للاشتراك فى الوزارة فى حين أن كين بويد كان يرى ارجاء تغيير الوزارة واستمرارها فى عملها حتى الانتخابات فى حين رأى « كير » ضرورة التغيير الفورى للوزارة ، ثم تساءل ما هو الخطر اذا جاء عدلى الى السلطة (٨٩) وبعد مناقشات حول امكانية عودة عدلى واقامة برلمان يكون مرضيا اتفق المندوب السامى وكبار مساعديه على رأى بويد بأن عدلى يكن لا يستطيع أن يقيم برلمانا مرضيا فى مثل هذه الظروف وأن توفيق نسيم أفضل من عدلى لكى يضمن انتخاب المرشح الصالح ، ووافق اللورد اللنبى على اعتبار توفيق نسيم الرجل الأقوى المتاحة (٩٠) .

ويبدو أن وزارة توفيق نسيم حاولت أن ترضى قصر الدوبارة كما أرضت قصر عابدين فى نصوص الدستور الخاصة بالملك .

فمنعما تقرر فصل أحد الموظفين الانجليز منحتة تعويضا كبيرا فقررت له مكافأة قدرها ١٠٨٠ جنيتها عن سنتين فقط قضاهما فى الخدمة ، ومرتب ثلاثة أشهر بصفة أجازة و ٥٠ جنيتها للسفر

Ibid.

(٨٨)

Ibid.

(٨٩)

F.O. 141/278/69.

(٩٠)

الى بلاده فى الدرجة الأولى على الرغم من أنه كان على الدرجة الثانية (٩١) .

ويبدو أن وزارة نسيم قد أرادت احلال انجليزى مكانه ، فكتبت جريدة وادى النيل تعلق على ذلك بأن هناك موظفين وطنيين يمكنهم القيام بهذه الوظيفة خير قيام ، ثم عدد الكاتب فى بيان أكثر عدد كبير من الموظفين الانجليز الذين ادمجوا فى وظائف ادارية مع أن وظائفهم بحرية ثم ذكر أسماء الموظفين الانجليز ، واستعرض كذلك أسماء الموظفين الوطنيين الموجودين فى دميّاط والادارة العمومية الذين ينفعون فى تلك الوظيفة ، ليبين للوزارة ان فى المصلحة ضباطا بحريين وطنيين يمكن تعيينهم فى هذه الوظيفة الخالية ، والاستغناء عن تعيين اجنبى لما فى ذلك من مساس بحقوق الوطنيين وتنفيذا لسياسة احلال الوطنى محل الاجنبى فى المركز الذى يخلو (٩٢) .

وعلى أية حال فقد تحطمت وزارة نسيم على صخرة نصوص السودان ، بتقديم الانذار الى الملك وما تبع ذلك من استقالتها فى ٩ فبراير ١٩٢٣ .

وعلى أثر سقوط وزارة نسيم ظلت مصر بلا وزارة لمدة خمسة أسابيع (٩٣) . كان للنبي فى خلالها يحاول ايجاد وزارة لوقف هجمات البرلمان عليه وعلى حكومته وقد كتب الى وزير خارجيته . بأنه يأمل أن ضمان تشكيل وزارة على النحو الذى

---

(٩١) وادى النيل : ١٩٢٣/٢/١ .

(٩٢) نفسها : العدد نفسه . وانظر العدد ١٩٢٣/٢/١٧ « ذكرت أن مصلحة .

الفتايات رجعت عن طلبها وستعين احد موظفى المصلحة » .

(٩٣) ويقل : المرجع السابق : من ١١٣ .

يسعى اليه يجب أن يتم على نحو سريع وأنه يرى أن الموقف الحال  
لن يكون محل ترحيب من حكومته وأن تغييره سوف يخفف عبء  
الهجمات التي تشن على حكومته في مجلس العموم .

وسوف يكون الانطباع في مصر جيداً وعنده ما يعتقد معه  
أن الوزارة الجديدة يمكن أن تكتسب شعبية كبيرة وتنجح في  
تهدئة الرأي العام .

وإذا ما نجح في التأثير على الملك على النحو الذي يرغب فيه  
فانه سوف يخبر رئيس الوزراء الذي سوف يتم اختياره انه يستطيع  
الاعتماد على تنازلات يمكن ان يقدموها له (٩٤) .

وعن المحتمل أن النبي قد نجح في التأثير على الملك كما  
يقول ، لأنه عندما رشح عدلي لرئاسة الوزراء كما سوف نرى أبدي  
النبي استعداداًه للإفراج عن سعد وإلغاء الأحكام العرفية كما وافق  
على السياسة التي كان ينوي عدلي تنفيذها وهذه هي السياسة التي  
سيتبناها مع وزارة يحيى إبراهيم التي كانت تعمل بانسجام مع  
دار المندوب السامي اذا سوف يقوم بإلغاء الأحكام العرفية ،  
وسيفرج عن سعد والمعتقلين الآخرين .

وعندما دعا الملك عدلي لتشكيل الوزارة ، كتب المندوب السامي  
لحكومته بذلك ، وذكر أن عدلي لم يقبل بعد ، وقد فهم أنه اذا ما قبل  
المنصب فانه سوف يسعى الى ضم عدد من عناصر الوزارة السابقة  
ويخلق نوعاً من الائتلاف .

وقد حرص اللنبى على أن يذكر لكيرزون أنه على اتصال به  
« بصورة سرية » وسوف يبلغه بنتائج هذا الاتصال أولا بأول (٩٥) .

وقد ذكر المندوب السامى لوزير خارجيته أن الملك قد دعا  
عدلى باشا مرة أخرى لتأليف الوزارة ، وأن الرجل يتصرف بحذر  
شديد وقد حاول أن يختبر الراى العام بإصدار بيان عن السياسة  
التي سوف يدعمها حزبه اذا ما تبنتها أية حكومة ، وقد جاء فيها :

١ - ازالة أى قيود تفرضها الحكومة البريطانية على الحكومة  
المصرية خاصة بأية مواد بشأن السودان توضع فى الدستور .

٢ - إلغاء الأحكام العرفية وإطلاق سراح سعد زغلول وسائر  
المعتقلين .

٣ - اشاعة الوحدة والانسجام فى البلاد (٩٦) .

وفى الوقت نفسه أبلغ اللنبى كيرزون بأنه كان على اتصال  
بعدى باشا والذي قال له أنه بالنسبة للبند (١) انه اذا ما تولى  
الوزارة فسوف يعثر على الوسيلة التي تكفل استبعاد أى حكم مسبق  
عن السودان من الدستور ، وأنه سوف يحيل المسألة الى البرلمان  
لدى انعقاده ، وأنه سوف يبذل مساعيه ، هو وحزبه ، لدى البرلمان  
لارجاء المسألة لأقرب مفاوضات ممكنة .

وقد أشار المندوب السامى الى مخاطر هذا الأسلوب غير أنه كان  
براه الطريق الوحيد للخروج من المأزق القائم ولم يرغب فى الوقوف  
فى طريقه .

---

Ibid. No. 93 Allenby to Curzon Feb. 19, 1923. (٩٥)

F.O. 407/196 No. 105 Allenby to Curzon, Feb. 28, 1923. (٩٦)

أما بالنسبة للبند ( ٢ ) فقد طالب بإلغاء الأحكام العرفية بمجرد أن يصدر قانون مصرى يمنح الحكومة السلطات لمواجهة المظاهرات وإن ذلك سوف يضمن الفوز بالوقت الذى يبقى سعد زغلول معه فى المنفى فى الوقت الحاضر .

وفىما يخص العفو العورى على السجناء فإنه يرى ألا يطبق هذا العفو إلا بموافقة ثلاثة من أعضاء اللجنة الأربعة التى سوف تنظر فيه ، مما يخوله حق الفيتو .

وقد أيد اللبى خطة عدلى ورأى أن ذلك سوف يمنحهم فى الوقت الحالى موقفا دبلوماسيا قويا .

ويرغب عدلى باشا تأخير إصدار قانون التعويضات الى ما قبل الانتخابات مباشرة وإلغاء قانون الأحكام العرفية قبلها بعشرة أيام فحسب .

وفى النهاية يعلق اللبى بأنه لا يرى مبررا لعدم عودة سعد زغلول اذا ما ألغيت الأحكام العرفية (٩٧) .

ولكن عودة عدلى لم تجد صدق لدى رأى العام المصرى فنشط الوفد بالبيانات والجماهير لمنع عدلى من تأليف الوزارة (٩٨) ، كما وقعت حادثتا اغتيال قتل نيهما بريطانيان عند ذلك رأى عدلى أن الجو الذى يريده لتأليف وزارة تجتمع الأمة حول سياستها لم يتهيا وإن وزارة تؤلف فى جو من الانقسام والارهاب ستضطر الى سياسة

---

F.O. 407/196 No. 105 Op. Cit.

(٩٧)

(٩٨) طارق البشرى : المرجع السابق . ص ١١٥ .

القمع ، وقد يحدث في عهدهما ما حدث في عام ١٩٢١ لذلك اعتذر عن قبول المهمة (٩٩) .

وقد علق النبي على اعتذار عدلي ، بأنه نتيجة لما استدعته حملة القاء القنابل من التطبيق الحازم للاحكام العرفية ، قرر عدلي أخيرا ألا يتولى منصب رئاسة الوزارة (١٠٠) ، وقد علقت الدليل ميل على « رفض عدلي تأليف الوزارة ، وعلى ذلك صارت الآمال بالاتفاق أبعد عنها في وقت مضى (١٠١) » .

ونتيجة لتزايد حوادث الاغتيالات والاضطرابات التي استمرت من أوائل فبراير الى أوائل مارس ١٩٢٣ ، أصدر النبي أمرا عسكريا في ٧ فبراير ١٩٢٣ بعد قتل أحد البريطانيين بتعيين الكولونيل « كوك كوكس » حاكما عسكريا للقاهرة والجيزة وخوله سلطة اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحفظ النظام بالجهات المذكورة .

وقد عزا المندوب السامي هذا التعيين الى تعدد الاعتداءات في القاهرة والجيزة ضد الرعايا البريطانيين ، على الرغم من الاحتياطات التي اتخذتها السلطات المحلية (١٠٢) . فأصدر الحاكم العسكري الجديد أمرا بمنع الاجتماعات العامة في القاهرة والجيزة الا بأذن خاص من حاكم دار بوليس القاهرة أو مدير الجيزة والا تعرضوا للمحاكمة أمام محكمة عسكرية ، واعتبرت بعض الجهات منطقة عسكرية لا يسمح لأى شخص بالخروج أو الدخول إليها الا من أمام مخفر البوليس ، والا تعرض لاطلاق النار عليه .

---

(٩٩) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

F.O. 407/196 No. 134 Allenby to Curzon, March. 31, (١٠٠)  
1923.

(١٠١) الأهرام : ١٩٢٣/٣/٨ .

(١٠٢) الرافعي : المرجع السابق ، ص ٧٨ .

كما أصدر اللنبى فى ٨ فبراير أمرا بغرامة قدرها ٦٠٠ جنيه  
على المنطقة التى وقع فيها الاعتداء الأخير (١٠٣) .

وعلى أية حال فقد كانت حوادث الاغتيالات السياسية والقاء  
القنابل على معسكرات الاحتلال وجنوده فى تصاعد مستمر فى تلك  
الفترة ، الأمر الذى أدى الى تفتيش بيت الأمة وانداز أعضاء الوفد  
واعتقالهم هم وبعض أعضاء الحزب الوطنى (١٠٤) .

كما قام اللنبى بدعوة الصحفيين الى دار المندوب السامى وألقى  
بلاغاً حرص فيه على التأكيد على أمرين : الأول أن انجلترا هى التى  
منحت مصر استقلالها .

الثانى رد على ما يدعى أنها أكاذيب الصحافة المصرية التى  
سممت عقول المصريين ضد البريطانيين الذين أخلصوا الود لمصر  
والذين لولا قدمتهم لها لما تيسر للبلاد كسب استقلالها (١٠٥) ! .

وقد قامت كثير من الصحف البريطانية بشن حملة على  
اللورد اللنبى واتهمت سياسته بالفشل نتيجة لتعدد حوادث  
الاغتيالات وعدم استقرار الأمن وعدم نجاحه فى تشكيل وزارة .

فعلقت جريدة ليوليدو أن اللورد اللنبى أعلن ان سياسة  
التجدي ستبقى لأن بعض « المتعصبين » من المصريين أتى فظائع  
كريمة ، وستبقى الأحكام العرفية ، ثم وصفت الصحيفة السياسة  
البريطانية فى مصر بالنفاق . فقالت .

---

(١٠٣) المرجع نفسه والصنحة .

(١٠٤) المرجع نفسه ، ص ٧٩ - ٩٠ .

(١٠٥) الأهرام : ١٩٢٣/١/٤ وانظر ١٩٢٣/١/٥ اجتماع الجالية البريطانية

فى شبرد لبحث مسألة الاغتيالات .



« أنا ننفي زعيم الشعب المحبوب ونقيم حكمنا على القانون العسكرى ، ونبقى حامياتنا ثم نزع طول الوقت اننا منحنا المصريين الاستقلال » (١٠٦) .

ثم ذكرت « نيوليدو » بأن هناك أخبارا طيبة عن تغيير اللبى ، فصلقت بقولها لا فائدة من تغيير الرجل اذا استمرت السياسة نفسها وأول خطوة انما هو وضع حد لنفى زغلول والخطوة الثانية الغاء الأحكام العرفية ، غير أن أهم نقطة فى الواقع ما هى الا الاحتلال اذ ان الانسان لا يضع جنود أجنبية فى بلد مستقل (١٠٧) .

كما انتقدت الديلى هـالد سياسة اللبى واتهمته بسرعة البت فى الأمور وافتقاده لروح التوفيق والمسألة التى هى أمر جوهرى فى سياسة الشعوب ، وأنه ليس بالسياسى المحنك ، ويحيط باللود اللبى عناصر شرقية دايتها دس الدسائس كما يحيط به أفراد من الانجليز المغالين فى الوطنية ، فسجن المعارضين الذين يخلقون المشاكل وتجاهل شعور المصريين القومى (١٠٨) .

وقد ذكرت « المورننج بوسست » أنه منذ أعلنت الحكومة البريطانية تصريح ٢٨ فبراير خلق فى مصر نفوذ قائم على العراقيل ، وهذا النفوذ مستمر الى الآن ، فقد تحسن الجو السياسى أكثر من مرة ولكن ما لبث أن اكفهر ثانية لوقوع حوادث الاعتداءات التى قضت على جميع الجهود التى بذلت للحصول على معاونة أحسن العناصر المصرية بوضع سياسة تقوم على الإصلاح . ولا ريب أنه اذا لم تؤلف

---

(١٠٦) الأهرام : ١٩٢٣/١/١٩ . وانظر : ١٩٢٣/٤/٧ .

(١٠٧) نفسها : ١٩٢٣/٥/٥ .

(١٠٨) نفسها : ١٩٢٣/٣/٨ . وانظر : ١٩٢٤/٤/٦ : دعوة لنقل اللبى عن

مصر .

وزارة مصرية تقوم بأعباء البلاد فإنه لا أمل في السيراني الامام (١٠٩) .  
وأن سياسة القمع والشدة تجر الى الكوارث ، وأن الوسيلة الوحيدة  
للحصول على تسوية المسألة المصرية هي الاعتراف بحقوق الشعب  
المصري والمفاوضة الحرة مع زعمائه المختارين .

ان تبة حوادث الاعتداء لا تقع على كاهل زغلول وزملائه ، بل  
على اللورد كيرزون واللورد اللبني لقد أخذ المسئولون « الآن »  
يدركون أن السياسة التي اتبعت بعناد عقيدة « (١١٠) .

كما ذكرت صحيفة « الديلي كرونكل » بأن سياسة اللبني  
أفلست ولا بد من تغييره فان السياسة القائمة على الأحكام العرفية  
لا تؤدي الا الى حدوث مثل ما هو حادث (١١١) .

في حين رأت الديلي نيوز أن أمام بريطانيا سياستين الأولى :  
أن ترفض صراحة دعوى المصريين في تقرير المصير وضم البلاد  
وهذه سياسة كثيرة النفقات محفوفة بالأخطار .

والثانية : أن تعترف بريطانيا بحق مصر في تقرير مصيرها  
على شرط أن تصان بعض مصالح بريطانية معينة كحماية  
قناة السويس .

وقد حاول اللبني أن يسير في طريق وسط بين هاتين  
السياستين ولكنه فشل (١١٢) .

---

١٠٩) الاهرام : ١٩٢٢/٣/٨ .

١١٠) الدورية نفسها والعدد .

١١١) الدورية نفسها والعدد .

١١٢) نفسها : ١٩٢٣/٣/٢١ .

وأمام تصاعد الحملة الصحفية على اللورد اللنبى ، الى جانب اشتداد المقاومة المصرية للوجود الاحتلالى فى البلاد ، لجأ اللنبى الى استخدام الأحكام العسكرية وكتب الى حكومته « باستحاله الغائها مع تزايد أعمال العنف » (١١٣) .

وأصبح المندوب السامى أكثر اهتماما بالمحافظة على الأمن العام ومحاولة اكتشاف الجناة أكثر من اهتمامه لحل الأزمة السياسية (١١٤) « ايجاد وزارة » .

فما كان من وزير الخارجية اللورد كيرزون الا أن طلب من اللنبى ضرورة اعلامه بالوضع السياسى القائم بالتفصيل ، وحاول أن يجد مع المندوب السامى سياسة ملائمة لمواجهة هذه الظروف كما رأى حضور اللنبى الى لندن للتشاور .

فيقول كيرزون لمندوبه السامى « أنه لم يتكوّن عنده انطباع واضح عن الوضع السياسى القائم سواء فى القاهرة نفسها او فى الأقاليم بل الاحساس القائم أن الادارة تفتقر الى الأمانة والكفاية ، فضلا عن التأثيرات غير الحميدة للملك ، وفوق ذلك فانه وراء هذا العنف « المهيجين » الوطنيين والموظفين الفاسدين » .

ورأى وزير الخارجية بأنه اذا لم يتم التغلب على هذه العقبات فانه من الصعب ضمان حقوق وأمن الأجانب ، فوق ذلك فانهم ينزلقون الى موقف قريب من ذلك الذى كان قائما قبل زيارة اللنبى فى العام الماضى ، مع الفارق أن القوات البريطانية كانت قادرة وقتئذ

---

(١١٣) نفسها : ١٩٢٣/٢/٨ . رأى النبلى مرالد .

F.O. 407/96 No. 111 Curzon to Allenby. March 8, 1923. (١١٤)

على العمل أكثر مما هي الآن ، وأن انهيار الادارة المصرية يزيد من  
صعوبة وخطورة الموقف (١١٥) •

وقال كيرزون ان هناك مشكلتين أولاهما : الالام بشتى العوامل  
التي صنعت هذا الموقف ، وثانيتهما : أنه على ضوء هذا الالام يمكن  
التعرف على الوسيلة التي يتم استخدامها فى هذا الشأن •

يواصل وزير الخارجية ، بأنه فى كلا الأمرين فان الحكومة فى  
حاجة الى نصيحة المندوب السامى ، ثم سأل عما اذا كان قدومه الى  
الوطن لن يؤثر على ذلك على الوضع القائم فى مصر ذلك أن الموقف  
يحتاج الى شكل من التشاور الشخصى وهو أمر مطلوب •

وفى النهاية يقول واذا لم تتمكن من ذلك فانه يرى أن يضع  
اللىبى تقريراً مستوفياً عن كل جانب من المشكلة بهدف التوصل الى  
التعامل بشكل أكثر كفاءة مع الموقف الذى يبدو أنه يخرج من بين  
أيديهم (١١٦) •

ولكن اللورد اللبى رفض السفر الى بلاده فى ذلك الوقت  
وكتب برأيه الى وزيره قائلا ، بأنه من الصعب جدا أن يجرى الى  
لندن فى الظروف الحاضرة بحكم ما قد تثيره هذه الرحلة ، والتي  
قد تفسر ان الحكومة البريطانية واقعة تحت ضغط الموقف ، وأنها  
بصدد تغيير سياستها واستطرد اللورد بأن المستشارين أبلغوه أن  
مثل هذا الانطباع سيؤدى الى حملة عنيفة ضد البريطانيين كما  
سيؤدى الى اعتقاد الملك بأنه ذو قوة وهو الاعتقاد الذى تعاطم جدا  
قبل اثاره مشكلة السودان ، وان الموقف الذى نال بعض التحسن  
فى الأسابيع الماضية ممكن أن ينتكس مرة أخرى •

---

407/196 No. 111 Curzon to Allenby March, 8, 1923.

(١١٥)

Ibid

(١١٦)

ويوافق المندوب السامي على الحل الثاني لكيرزون . ويخبره أنه سيعوم بأعداد تقرير شامل عن كل جانب من جوانب المسألة غير أنه قد يعاونه على هذا أن ينتهز أول فرصة ليبحث اليه بتساؤلاته التي يرغب في الحصول على اجابات عنها في هذا التقرير ثم استاذن اللبني رئيسة ان تبدى بعض الملاحظات عن الجزء الاول من برئينه . وكان من رأيه أنه من الصعب في الوقت الحاضر احراز أى تقدم نتيجة لاحداث العنف وتأثيرها على الرأى العام للبريطانيون في مصر وفي انجلترا .

وأن هذه الأحداث قد خلقت لونا من التوتر السياسى ، ولدى الرأى العام المصرى انذى يجب ان يعقد بضرورة تأجيل أى تقدم سياسى طالما ان الوسائل المستخدمة ضدهم من بعض المصريين غير ودية ( ١١٧ ) .

ويتضح من ذلك أن العلاقة القائمة بين اللبني ووزارة الخارجية البريطانية بعد التصريح كانت قائمة على « التفاهم » والعمل المشترك وتبادل الآراء والاقتراحات بين قصر الدوبارة فى القاهرة ووزارة الخارجية فى داونج سنريت .

فاللبني يوافق على اقتراحات عدلى « السرية » بشأن السودان والاحكام العرفية ، ولا تمنع حكومته فى هذا الرأى ، والخارجية تطلب ارسال اذار الى ثروت قبل ذلك فيستعملها اللبني ثم يقدم الانذار وهكذا .

وعلى كل حال فان كيرزون قد كتب ثانية فى ١٣ مارس ١٩٢٣ الى اللبني باقتراحاته سواء لشكل الحكومة المصرية المنتظرة ،

---

F.O. 407/196 No. 112 Allenby to Curzon March. 1923. ( ١١٧ )

أو التفكير في ادارة انجليزية لمصر مستعينا بقوة الجيش والبوليس  
ويستشيريه كذلك في مدى تأثير اطلاق سراح سعد زغلول على  
الوضع السياسى فى مصر .

وقد كتب اللورد كيرزون ردا على اللورد اللنبى فيما يريد  
معرفته فيقول :

أن المطلوب تشكيل حكومة مصرية قادرة على التعامل باخلاص  
مع الترتيبات التى تقرر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وان  
تكون مستعدة الى :

١ - اصدار دستور جديد .

٢ - اقرار التحفظات الأربعة .

٣ - مزيد من انسحاب بريطانيا عن التدخل فى الشئون  
الادارية .

٤ - اتخاذ الاجراءات العملية لاستكمال الاستقلال المصرى ،  
وأن الفشل فى تحقيق هذه الآمال يؤدى الى طرح التساؤلات  
الآتية التى طالب بالحصول على معلومات كافية بشأنها :

( أ ) عند الحديث عن وزارة ادارية فهل هناك أمل بأن أى رجل  
دولة مصرى له شأن سوف يرحب بتحمل المسئولية فى ظل  
الظروف القائمة ومن يكون ؟ .

( ب ) هل سوف يمثل الملك مع مثل هذا الشخص وهل سوف  
يعمل هو مع الملك ؟

( ج ) هل يمكن الثقة في الوزارة أو في الطرفين أن يعملوا وفقا  
لخطة ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

( د ) كبديل اذا لم يتمكن من تشكيل هذه الوزارة فهل الملك كفء  
أن يحكم البلاد بدون وزارة وفي مثل هذه الحالة ما هي الأداة  
المطلوبة للإدارة اليومية كما سبقت الإشارة .

هل انتخاب أو إعادة دعوة الجمعية التشريعية في ظل  
المستور القائم يستحق المحاولة وإذا لم يمكن التوصل الى أى من  
الحلول السابقة فهل يستنتج من ذلك أن الملك يمثل العقبة  
الرئيسية في اقرار تسوية سلمية (١١٨) .

ثم اقترح كيرزون عدة اقتراحات لحل الأزمة ، طالباً رأى  
اللنبي فيها فرأى كيرزون : فإذا كان الحل لا يتوافر على ضوء  
الأفكار السابقة ، واقتضى ذلك أن يقوم الموظفون البريطانيون  
بتشغيل الإدارة مباشرة ، فهل من الجائز أن يواجه ذلك لونا من  
حركة عدم التعاون من جانب الموظفين المصريين في الإدارة المدنية .

● وهل ممكن أن تقتصر هذه الحركة على القاهرة ، أم من الممكن  
أن تنتشر الى سائر المديرية خاصة خدمات الري .

● وإذا ما انتشرت حركة العصيان فهل ممكن الاعتماد على  
البوليس في المدن والريف وعلى الخفراء وعلى الجيش  
المصرى .

---

F.O. 407/196 No. 114 - Curzon to Allenby March 13, (١١٨)  
1923.

● وكيدل لذلك سال كيرزون هل سوف تستدعى الضرورة استخدام القوات البريطانية فى هذه الحالة ، وهل يتطلب ذلك مزيد من الامكانيات العسكرية (١١٩) .

● وفى مقابل كل البدائل السابقة ، فهل يؤدى اطلاق سراح سعد زغلول الى تهدة الأمور ، وكيف سينظر الملك وكبار رجال الدولة الى هذا العمل ، وهل يعنى ذلك المطالبة بتخل بريطانيا عن موقفها تماما فى مصر والسودان ، أم إن حكومة تتسمى بالوطنية ممكن ان تقبل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وتعمل منسجمة مع المندوب السامي .

● وهل يؤدى تشكيل هذه الحكومة الى اثاره مسألة الحامية البريطانية فى مصر وماذا تقترح أن يكون الرد .

● وهل يؤدى الاقتراح بالانسحاب الاختيارى الى الاسكندرية ، وأن تتحمل الحكومة المصرية مسئوليتها الى الثقة فى الحكومة المصرية . أم سيؤدى ذلك الى شكل من القوضى يتحول الى اعمال عنف ضد الأجانب (١٢٠) .

● وواصل وزير الخارجية عرض خطته التى اقترحها على اللورد اللنبى الى حد الحديث ، عن احتمال خطر توقف الملاحة فى قناة السويس ، والسيطرة على جمارك الاسكندرية لتعويض الموظفين الأجانب ، وضم السودان الى الامبراطورية .



وفي النهاية سأل المندوب السامي ، عن اذا ما تم ذلك هل  
يمكن أن يحدث بدون مزيد من الالتزامات أو المخاطر العسكرية .  
ويدون مزيد من الأعباء المالية ، وهل ممكن أن يؤدي مثل هذا الاجراء  
الى اشتعال الموقف في مصر بكل ما يترتب عليه من نتائج (١٢١) .

ويتضح من هذه البرقيات المتبادلة بين وزير الخارجية  
البريطاني ، ومندوبه السامي طريقة العمل بين وزارة الخارجية  
ودار المندوب السامي ، وكيف كانوا يحكمون مصر ويروسمون  
السياسات ، فكيرزون يقترح الشكل الذي سيكون عليه الحكم في  
مصر في حالة عدم قيام وزارة تعترف بالتحفظات وتصدر الدستور ،  
وتأثير ذلك على المصالح البريطانية ، ووجود الحامية ، قناة السويس ،  
حتى السودان واقترح ضمها . الخ . ولا يستطيع أن يقرر رأيا  
معيّنا دون موافقة والتشاور مع المندوب السامي ، ونلاحظ أيضا  
حرص كيرزون على سياسة التصريح ، واتفاقه في ذلك مع اللنبي .

دار المندوب السامي ووزارة يحيى ابراهيم ١٥ مارس ١٩٢٣ -  
٢٧ يناير ١٩٢٤ :

وقبيل تأليف وزارة يحيى ابراهيم ، أجل اللنبي رحلته التي  
اعتزم القيام بها الى شرق الأردن ، مما أوحى للصحف أن الازمة  
السياسية في طريقها الى الحل . كما قام اللنبي بزيارة لقصر عابدين  
وبقي مدة طويلة ، مما رجحت التكهنات بأن ثمة تغيير  
سيحدث (١٢٢) .

Ibid.

(١٢١)

(١٢٢) وادي النيل : ١٦/٢/١٩٢٣ .

وقد علقمت وادى النيل على ذلك بأن الاحساس بقرب انتهاء  
الازمة ليس بين المصريين فقط بل امتد للصحف البريطانية التي  
تعبّر عن الراى العام ، فانها تبدي خوفها من الازمة الراهنة وتبدي  
رغبتها فى الخلاص من ارتباكها ، ومعادام الناس فى مصر وانجلترا  
ينظرون الى الامر بهذه النظرة ويتمنون انتهائها ، فان الجهات  
الرسمية فى كلا البلدين تسمى الى انتهاء لهذه الازمة ، وهو ما يدل  
عليه كذلك مناقشات البرلمان البريطانى عن الحالة فى مصر .

وعلى أية حال وفى مواجهة هذا الموقف العصيب تقرر تأليف  
وزارة ادارية مهمتها معالجة الشئون الادارية العادية دون المسائل  
السياسية ، الى حين ظهور ما يدل على تخفيف حدة الأحكام العرفية  
او الغائها كلية (١٢٣) .

وقد رشح الملك يحيى ابراهيم وزير المعارف فى الوزارة  
المستقبلية على أساس أنه يمكنه التعاون معه لاعتقاده بإمكان  
السيطرة عليه أكثر من أى سياسى بارز آخر .

وقد قبل اللبى هذا الترشيح لأنه سوف يخرج من مأزق  
بقاء البلاد بدون وزارة ، بالإضافة الى ما يتمتع به الرجل من استقامة  
وبعد عن الدنيا .

وقد قام اختيار الوزراء على أساس موافقتهم على أمور ثلاثة ،  
تأييد تصريح ٢٨ فبراير ، والموافقة على الفقرات المصدلة فى  
الدستور الخاصة بالسودان ، والقبول بمبدأ قانون التعويضات  
ويذكر اللبى أنه هو ورئيس الوزراء كانا معترضين على ضم

---

(١٢٣) د يونان لبيب رزق - تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٥٤ .

محب باشا للوزارة ولكن الملك وضعهما أمام الأمر الواقع بإبلاغ أسماء أعضاء الوزارة الجديدة للصحف ، وعلى ذلك كان من الصعب أحداث أى تغيير دون إثارة القيل والقال ، فتمت الموافقة على الرجل على أساس إبعاده من الوزارة إذا قام بأحداث أى متاعب جدية فى المستقبل (١٢٤) •

وهو ما قد حدث بالفعل وقد ذكرت « التيمس » « بمناسبة تأليف الوزارة » لا ريب فى أن لدى البريطانيين فى الأسبوع أو الأسبوعين الآتين فرصة تمكنهم من اكتساب امتنان الشعب المصرى ، وهى فائدة تضمن توثيق الصلات الودية بين البلدين فى المستقبل ، ولكن يجب ألا يكون هناك تردد أو تبسيط للنتائج الخطيرة التى لا مندوحة عن وقوعها إذا وجدت إرادة الشعب معارضة وأن يبسط ذلك بوضوح لا يدع مجالا لسوء الفهم » (١٢٥) •

وفى رد المنسوب السامى على رسالة كيرزون المؤرخة فى ١٣ مارس أبدى اللبى رايه فى وزارة يحيى ابراهيم وكان انه ونتيجة للتطبيق الحازم للأحكام العرفية قرر عدلى ألا يتولى منصب رئاسة الوزارة ، ومن ثم لم يعد من جل سوى تشكيل وزارة لإدارة شئون البلاد مثل وزارة توفيق نسيم ١٩١٩ - ١٩٢٠ والتى لا تتعامل مع أى شأن سياسى وإنما تدير الشئون العادية حتى تهدأ حملة العنف ويمكن مع ذلك إلغاء الأحكام العرفية ، وأحراز قدر من التعاون مع حكومة سياسية ، وعلى أساس هذه الفكرة اختار الملك رئيس الوزراء الحالى •

غير أن الرجل أعلن أنه لن يكون عمله إداريا بحثا وأنه بمعونة من المنسوب السامى سوف يتمكن من التغلب على المعارضة لإصدار

---

(١٢٤) المرجع نفسه ، ص ٢٥٦ •

(١٢٥) الامرام : ١٩٢٢/٤/٥ •

المستور وقانون التعويضات واجراء الانتخابات وأكد أنه لن يكون تابعا للملك (١٢٦) .

ويواصل النبي ردوده على وزير خارجيته بأنه يشك أن أي رجل دولة له مكانة مثل مظلوم أو محمد سعيد أو ثروت أو صديقي كان يمكن أن يقبل المنصب في الوقت الحاضر ، دون إلغاء الأحكام العرفية .

ومع أنه لم تتح لرئيس الوزراء الحالي الفرصة للظهور كرجل دولة ذي مكانة ، فإنه رجل شجاع ويستحق التأييد ، وعلى العموم فوزارته تتكون من رجال لا مكانة لهم . ورجل مثل هذا يستطيع الملك أن يتعاون معه أفضل من أي رجل ذي مكانة مثل أولئك الذين تم التنويه بهم الأمر الذي يجعل الملك يقبله كرئيس وزراء دون ضغط يذكر ، لأنه مقتنع أن رغبته في الاستئثار بالسلطة سوف تؤدي به إلى صدام مع أي من هؤلاء .

واستطرد بأنه بعد الخبرة التي اكتسبت من وزارة ثروت في العام السابق فإن الملك لن يستطيع العمل مع أي رئيس وزراء ذي مكانة دون أن يعتمد هذا الأخير على المعونة البريطانية أو على معونة البرلمان المصري (١٢٧) .

ويظهر من رأي النبي تأييده للوزارة الجديدة ، كما يؤكد كذلك بأن أي رئيس وزارة « ذي مكانة » لن يستطيع أن يعمل بدون معونة من دار المندوب السامي أو البرلمان ، كنتيجة لأن الملك سيتدخل في شئونها .

---

F.O. 406/196. 134 Op. Cit.

(١٢٦)

Ibid.

(١٢٧)

وعلى كل حال فلم يخب ظن اللنبى ففى أول حديث أدلى به رئيس الوزراء قال فيه ، « انه يريد أن يسير دفة البلاد بتأييد الملك ومعاونته دار المندوب السامى ، كما ذكر فى موضع آخر أن الوزارة تعمل بالاتفاق المنطوى على الولاء والاخلاص مع دار المندوب السامى (١٢٨) » .

وقد علق الأستاذ الرافعى « بأنه لم يصدر من قبل مثل هذا التصريح من رئيس وزارة ، وأن كان أغلبهم سار على منهاجه » (١٢٩) .

ويبدو أن اللورد اللنبى قد رأى لكى تكسب وزارة يحيى ابراهيم قدرا من الشعبية ، ان يقوم بتنفيذ السياسة التى كان يود تنفيذها لو أن على باشا كان قد نجح فى تأليف وزارة بعد استقالة نسيم .

ولعل الذى دفع اللنبى الى ذلك هو اشتداد النقد الموجه له ولحكومته من قبل الصحافة البريطانية والبرلمان (\*) ، مع اشتداد أعمال العنف الوطنى ضد البريطانيين فى مصر .

فلما وجد اللنبى ضالته فى وزارة يحيى ابراهيم ، « التى عملت بانسجام مع دار المندوب السامى » (١٣٠) ، رأى أنه من الممكن تنفيذ سياسته بتقديم بعض « التنازلات » ، كالافراج عن سعد زغلول والمعتقلين السياسيين ، والغاء قانون الأحكام العرفية ،

---

(١٢٨) الأهرام : ١٩٢٢/٤/٢٣ . تصريح يحيى : راسل التيمس وادى النيل :

١٩٣٢/١١/١٢ .

(١٢٩) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٨١ .

(\*) الأهرام : ١٩٢٢/٢/١٩ « فشل الأحكام العسكرية » .

(١٣٠) د ١٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

عسى أنه يساعد ذلك على إعادة الهدوء الى البلاد ، وتستطيع الوزارة  
إصدار الدستور ، وتنجح فى تهدئة الرأى العام ، مما يخفف من  
عبء الهجمات التى تشن عليه وعلى حكومته فى البرلمان .

وكان أول تلك الخطوات التى أقدم عليها اللبى هو الإفراج  
عن سعد زغلول وزملائه المنفيين .

وفى الواقع فإن تلك الفكرة كانت تلج على المندوب السامى  
وزارة الخارجية البريطانية بل أيضا على الرأى العام البريطانى  
المتمثل فى البرلمان والصحف .

ففى الجانب الرسمى كان يخشى على السياسة الجديدة  
« سياسة التصريح » ، من عودة سعد واحتمال أن يتولى الوزارة ،  
أو من رد الفعل لدى المصريين اذا ما أطلق سراحه .

أما الجانب الشعبى المتمثل فى الصحف والبرلمان ، فقد  
كانوا يأملون فى أن يؤدى الإفراج عن سعد الى إعادة الهدوء (١٣١) .  
أو أنه هو البديل الوحيد أمامهم للخروج من « الورطة » (١٣٢) ،  
أو أن فى عودته قد يجعل الاتفاق ممكنا ، وبذلك ثبت خطأ اللبى  
فى أن نفى سعد قد يجعل الاتفاق ممكنا (١٣٣) .

وقد دارت المناقشات بين المندوب السامى وزارة الخارجية  
حول الإفراج عن سعد زغلول وزملائه وعواقب ذلك كما بحثت أيضا  
بين المندوب السامى وموظفى داره وبين كبار الموظفين البريطانيين .

---

• (١٣١) الأهرام : ١٩/١/١٩٢٣ .

• (١٣٢) نفسها : ١٢/٢/١٩٢٢ .

• (١٣٣) نفسها : ٧/٤/١٩٢٣ .

ففى الاجتماع الذى عقد بدار المندوب السامى فى القاهرة  
والذى سبقت الاشارة اليه سأل المندوب السامى زملاءه المجتمعين  
معه هل هناك خطورة من عودة سعد زغلول الى مصر وكان ذلك فى  
١٨ يناير ١٩٢٣ .

وقد اجاب كين بويد بالنفى وكانت وجهة نظره أن الراى العام  
فى مصر قد تغير الى حد ما وأن زعماء حركة زغلول لم يعد لهم الوزن  
الذى كان لهم من قبل . فمن خلال السياسة التى اتبعت بعد ٢٨  
فبراير ، فانه يجب ألا يغيب عن البال أنها قد حققت هدفا قيما ،  
ومعلوم أن الوزارة القائمة وزارة توفيق نسيم مثلها مثل الوزارات  
السابقة قد استمدت عناصرها من السياسة المحافظين .

وكيفما كان الأمر فان تشكيل برلمان مصرى من العناصر نفسها .  
ومع أن يكون له سلطة مثل سلطة البرلمان فى أوربا ، فانه سينتج  
عن ذلك تشكيل وزارات مصرية من العناصر المسئولة نفسها .

ومن ثم فمن المتوقع وفى المستقبل القريب ألا تتردد أية حكومة  
مصرية فى طرح الأصوات العالية المحتجة على التصريح أو اتفاقية  
السودان ١٨٩٩ جانباً ثم خلص كين بويد من ذلك الى القول :

أما عن زغلول فيتمنى لو أبعد هو ورفاقه الى أوربا ، ولما سأل  
المندوب السامى عن كيفية ذلك يجيب بأن تستمر الأحكام العرفية  
فى مصر لمدة أطول وأن تستخدم لتحقيق هذا الغرض (١٣٤) .

ونلاحظ أن اللبى قد اعتمد بالفصل على سياسة الأحكام  
العرفية بفرضها على البلاد فى تلك الفترة (\*\*) ، حتى انه عندما

طلبت الخارجية البريطانية منه الغاء رفض وكان متذعرا بحجة  
الاحتياطات السياسية المنتشرة في البلاد فيما أيد موقفه لدى  
حكومته (\*\*\*) ، وقد رد المستر كير على بويد ، أن الأحكام العسكرية  
مكروهة ليس فقط في مصر ولكن أيضا في مجلس العموم . غير أن  
بويد رأى أنها لا بد أن تستمر الى أن يتم القبض على الجناة في  
حادثة المستر روبسون Ropson ، وهي الحادثة التي قوت من  
موقف المندوب السامي في الإقرار على هذه الأحكام ، كما أنه يود أن  
يرى سندا متفيا الى أوربا .

بيد أن المستر « كير » رأى أن الحكومة البريطانية قد تتأثر  
بالرأى العام في بريطانيا وقد تجد نفسها مجبرة على إطلاق سراح  
سعد زغلول وهناك بديلان لمواجهة ذلك :

( أ ) أن تطلق يد المندوب السامي في اختيار طبيعة الاجراء  
المتوى اتخاذه .

( ب ) التصويت في البرلمان المصرى على هذا الموضوع .

فرد بويد بأنه لا شك أن البرلمان سيوافق على عودته الى مصر .  
وأخيرا كان رأى المندوب السامي :

أنه يود استمرار نفيه وإبعاده الى فيشى Vichy أو أى مكان  
آخر وفقا للأحكام العرفية .

في حين رأى المستر « فيرنس » أن الملك يعتمد على إبعاد سعد  
بهذه الوسيلة (١٣٥) . على أية حال فإن اللبني وكبار موظفيه

F.O. 407/196 No. 111 Op. Cit.,

F.O. 141/484 Op. Cit.,

(★★★) انتظر :

(١٣٥)



كانوا معترضين على عودة سعد زغلول الى مصر حتى أن « بويد » قد أكد مرة ثانية في تقرير له لدار المندوب السامي « عن المخاطرة الكبيرة التي يمكن أن تواجههم من الفورة التي سوف تعقب عودة سعد زغلول الى مصر » (١٣٦) .

ولم يكن اللنبي وكبار موظفيه في القاهرة هم فقط الذين لا يحبون اطلاق سراح سعد وزملائه بل أيضا الحكومة البريطانية التي كانت واقعة تحت ضغط البرلمان والصحافة من جهة التي تؤيد اطلاق سراحه ، وبين رأى مندوبيها وموظفيه المعترضين على تلك الفكرة .

فقد كتب كيرزون الى اللنبي في ١٧ فبراير ١٩٢٣ ، يريد معرفة حقيقة رأيه في ذلك ويتساءل عن امكانية اطلاق سراح سعد زغلول من جبل طارق وقد رأى انهم لا يستطيعون الاستمرار في استبعاده الا بناء على الاستمرار في الاحكام العسكرية ، كما أنه لا توجد لدى أية حكومة مصرية القوة لاستبعاده (١٣٧) ، ثم يتساءل في برقية أخرى ، هل يؤدي اطلاق سعد زغلول الى تهدة الأمور ، وكيف سينظر الملك وكبار رجال الدولة الى هذا العمل ، وهل يعنى ذلك المطالبة بتخلي بريطانيا عن موقفها تماما في مصر والسودان ، أم أن حكومة تتسمى بالوطنية ممكن أن تقبل تصريح فبراير ١٩٢٢ ، وتعمل منسجمة مع المندوب السامي ، وهل يؤدي تشكيل مثل هذه الحكومة الى اثارة مسألة الحماية البريطانية في مصر وماذا تقترح أن يكون الرد (١٣٨) .

---

F.O. 141/484-278 Op. Cit.

(١٣٦)

F.O. 407/196 No. 88. Curzon to Allenby, Feb, 17, 1923.

(١٣٧)

F.O. 407/196 No. 114 Op. Cit.

(١٣٨)

وقد أجاب اللورد اللنبى وزير خارجيته (\*) على ذلك ، بأنه من الصعب ربط سعد زغلول بأية فكرة سياسية سوى العداء للحكومة البريطانية ، ومن الصعب توقع سوى نتائج غير مرضية فى حالة عودته ، وأن هذه العودة سوف تؤدى الى زيادة الطلبات ذات الطبيعة المتطرفة ، وعلى ضوء تكرار اعلانات الوفد يرفض تصريح فبراير ١٩٢٢ ، فانه لا يثق فى أن أية حكومة زغلوية يمكن أن تقبل هذا التصريح وتعمل بالتنسيق مع الحكومة البريطانية .

فى حين كان رأى اللنبى حول اثار حكومة وفدية لمسألة الحماية البريطانية فى مصر بأنه سوف يكون هناك باستمرار ضغط من رأى العام فى هذا الاتجاه ، أما مدى شدة هذا الضغط فسوف يتوقف على تحركات القوى السياسية الداخلية ، وأنه سوف يتردد فى حرمان النفوذ السياسى البريطانى من مساعدة الجيش حتى يستقر الوضع السياسى للبلاد (١٣٩) .

ويتضح لنا أنه بالرغم من أن المندوب السامى وحكومته لم يجدوا أمامهم من مفر سوى اطلاق سعد ، رغم رفضهم للفكرة ، بل وتوقع اللنبى من ذلك نتائج غير مرضية ، وأن الوفد سوف يرفض العمل بسياسة التصريح ومع ذلك فقد وافقوا على اطلاق سراح سعد وزملائه المنفيين ، لأنه كان من المستحيل الاقدام على الغاء الأحكام العرفية ، دون الافراج عن سعد والمنفيين بل والمعتقلين السياسيين ، بهدف تسعيم وتثبيت وزارة يحيى ابراهيم ، للخروج من الأزمة السياسية واعادة الهدوء للبلاد ، وكان اشتداد أعمال

---

(\*) كان كيرزون قد اقترح على اللنبى كحل لقيام وزارة أن يحكم الملك بدون وزارة او يعزل ويحل ابنه محله ، او يتولى الموظفون البريطانيون تشغيل الادارة المصرية .

Ibid. No 135 Op. Cit.

(١٣٩)

العنف الوطنى وتراجع عدلى يكن عن تأليف الوزارة ، مع ازدياد  
شدة تطبيق الأحكام العسكرية قد أفر الفكرة الى حين تولى يحيى  
ابراهيم الحكم .

ولذلك كان قرار الحكومة البريطانية الافراج عن سعد زغلول  
فى ٢٧ من مارس ١٩٢٣ واذاغ اللبى النبأ فى قرار أصدره ٣١  
مارس من الشهر نفسه ، وقد علق الأستاذ الرافعى على ذلك « بأنه  
قد تلقت الأمة هنا النبأ بالغبطة والابتهاج العظيم » (١٤٠) .

ثم تبع ذلك القرار الافراج عن المعتقلين السياسيين فى  
مصر ، ثم الافراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين منهم  
فى سيشل (١٤١) .

ومن الطريف أن بعض الصحف البريطانية قد أشاعت أن  
اللبى قد استقال احتجاجا على عودة سعد زغلول (١٤٢) كما ذكرت  
أخرى أن القرار الخاص بالافراج عن سعد قد تقرر منذ مدة طويلة،  
ولكن اعلانه تأجل الى آخر دور انعقاد البرلمان (١٤٣) .

فى حين ذكرت « الجارديان » أن الافراج عن سعد ليس دليلا  
على تبدل حقيقى فى سياسة اللبى ، « فنحن نشهد مثالا عن خطة  
الأخذ باليمين ما تتنازل عنه اليسرى » (١٤٤) .

---

(٤٠) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق والجزء ، ص ٩٦ ٩٧ .

(٤١) المرجع نفسه والجزء ، ص ٩٧ .

(٤٢) انظر الأهرام : ١٩٢٣/٣/١٢ ، وايضا : ١٩٢٣/٤/٢ .

(٤٣) نفسها : ١٩٢٣/٤/٢ .

(٤٤) نفسها : ١٩٢٣/٦/٢٣ .

كما رأيت الصحيفة أن اللبني غير حائز على الصفات التي  
تلتزم لمعالجة الحالة الحاضرة الدقيقة في مصر .

ويجب أن تستبدل الادارة العسكرية في مصر بمنصب  
سياسي (١٤٥) . كما طالبت بتغيير سياسة اللبني نحو الوفد ومصر  
بعد الافراج عنه ، لان عداء اللبني لسعد يبعد كلا من البلدين عن  
الآخر (١٤٦) .

بدأ اللورد اللبني في تنفيذ الخطوة الثانية من سياسته فجرت  
المفاوضات بين دار المندوب السامي وبين وزارة يحيى ابراهيم لالغاء  
الاحكام العرفية الصادرة في نوفمبر ١٩١٤ ، فتم الاتفاق بينهما على  
أن تصدر الحكومة المصرية أولا القانون المعروف بقانون التضمنيات،  
والذي يقضى باجازه كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية  
من اجراءات ادارية وقضائية أو تشريعية مدة الاحكام العرفية .

وكان ذلك شرط الحكومة البريطانية لالغاء الاحكام العسكرية،  
منذ مفاوضات ملنر والوفد وبعد انتهاء مفاوضات عدلي كيرزون جاء  
في مذكرة ٣ ديسمبر ١٩٢١ ، أن الحكومة الانجليزية تصر على رفع  
الاحكام العسكرية حالما يصدر قانون التضمنيات ويعمل به في كل  
من المحاكم القانونية والجنائية في مصر ، وهو قانون لا بد منه  
لحماية الحكومة المصرية أو حماية السلطة البريطانية في  
مصر ، (١٤٧) .

---

(١٤٥) نفسها : ١٩٢٣/٥/١٩ . وانظر : ١٩٢٣/٥/٥ ، ١٩٢٣/٤/٦ ، دعوة

لنقل اللبني من مصر .

(١٤٦) نفسها : ١٩٢٣/٤/٣ . ايضا : ١٩٢٣/٣/١٢ .

(١٤٧) (١٤٧) وادى النيل : ١٩٢٣/٦/١٢ .

وقد ذكرت وادى النيل أن أول ذكر لاسم قانون التضمنيات جاء على لسان اللورد اللنبى وأن جميع السياسيين سواء فى دار المندوب السامى أو الحكومة البريطانية ، مهما اختلفت تصريحاتهم فانهم متفقون على أن الأحكام العرفية لن تلغى الا بعد صدور قانون التضمنيات (١٤٨) .

وعلى هذا حاول اللنبى اصدار القانون ابان وزارة ثروت ، الذى كان العمل على اصدار القانون من ضمن مهامها وذكر ثروت هذا فى كتابه للملك بقبوله تأليف الوزارة فقال « ... وغنى عن البيان أن انفاذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية ، وأنه يجب أن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية ، وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيرا الى عظمتكم ، وستتخذ الوزارة بلا امهال ما يدعو اليه الأمر فى ذلك من التدابير كما انها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الأمة فى الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالأحكام العرفية (١٤٩) » .

وقد واجهت حكومة ثروت أيضا رفض القوى الوطنية لاصدار قانون التضمنيات ، الا أن المندوب السامى بالاتفاق مع حكومته كان يصر على أن لالغاء الأحكام العسكرية لابد من صدور قانون التضمنيات .

وقد وصل اللنبى مع ثروت الى اتفاق بشأن هذا القانون (١٥٠) ، وذكر رئيس الوزراء فى كتاب استقالته أيضا

---

(١٤٨) الدورية نفسها والعدد .

(١٤٩) الراعى : المرجع نفسه والجزء ، ص ٤٨ .

(١٥٠) د. حمادة اسماعيل ، المجلة التاريخية العدد ٢٨ ، ص ٣٧٦ وانظر

نص القانون الذى تم الاتفاق عليه بين ثروت والنبى ٣٧٦ - ٢٨٠ .

« أما فيما يتعلق بالأحكام العرفية فقد وافقت الوزارة فيه أيضا إذ اتفق على قانون اقرار الاجراءات العسكرية التي اشترط الغاءها ، وأصبح أمر ذلك الالغاء مرهونا بإرادة حكومة جلالتهكم » (١٥١) .

ولكن ما لبث أن قدم ثروت استقالته بسبب خلافه مع دار المنسوب السامي والملك من ناحية أخرى (\*) ، وربما أيضا لان نشر القانون مع المعارضة الوطنية له وزيادة أعمال العنف الوطني قد وجدت خلالها الدار عدم امكان تنفيذه وخاصة مع قصر مدة بقاء الوزارة الثروتية ، « كما أن نصوص القانون نفسها بها اقتضات كبير على مصر خاصة مسألة المبعدين ونشر القانون بهذه الصورة سوف يزيد من الاضطرابات في البلاد » (١٥٢) .

وقد بحث اللورد اللنبي أيضا مع توفيق نسيم اصدار قانون التضمنيات ، وحاولوا وضع المشروع في قالب تعاقد بين وزير خارجية مصر نائبا عن الحكومة المصرية واللنبي نائبا عن الحكومة البريطانية ، وذلك لتفويت الفرصة على البرلمان القادم حتى لا ينظر في القانون وقد حاول نسيم ادخال بعض التعديلات على نصوص القانون ، في أثناء بحثه مع الدار وقد ذكر نسيم في كتاب استقالته ذلك بالقول :

أما قانون التضمنيات الذي علقت الحكومة الانجليزية عليه رفع الأحكام العرفية التي تثن منها البلاد منذ تسع سنوات ، فقد تباحثنا أيضا فيه ، وطلبنا لاقراءه من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية ، وقد خطونا في هذا

---

(١٥١) الرافعي : المرجع السابق والجزء ، ص ٥٨ .

(\*) انظر وزارة ثروت .

(١٥٢) د. حمادة اسماعيل - للدورية نفسها ، ص ٢٨١ .

السبيل خطوات واسعة ، ولكننا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأى الحكومة البريطانية فيما حددنا من الطلبات الخاصة بحفظ الحقوق المصرية ، ذلك من جهة ، ولعدم اتمام البحث من جهة أخرى (١٥٣) . كما ذكر كذلك فى كتاب استقالته ، بأن مسألة المنفيين والمعتقلين والمسجونين كانت من المسائل التى دار حولها جدل بين الجانبين (١٥٤) .

وعلى أية حال فقد استقالت وزارة نسيم دون أن تتوصل الى اتفاق مع دار المندوب السامى حول قانون التضمنيات .

وقد حاول اللورد اللنبى التوصل الى اتفاق حول قانون التضمنيات مع يحيى ابراهيم ، والذي صرح عقب توليه رئاسة الوزارة ، « بأنه لم يراجع قانون التضمنيات ، ولكن اللورد اللنبى وعده بالمساعدة ، وأنه اتكالا على هذا الوعد ، واعتمادا على مساعدته يأمل الوصول الى اتفاق ، وتخفيف ما يمكن أن يكون فيه .

وقد واصل حديثه بأن ورود مادة فى هذا القانون من المواد المتعلقة بالمبصدين والمعتقلين ، فانه لم يراجعها بعد ، ولكنه واثق من وصولهم الى امانهم خطوة خطوة ، اذا لم يكن بالامكان الوصول اليها دفعة واحدة (١٥٥) .

وقد تم التوصل الى اتفاق بين اللنبى ويحيى لم يختلف كثيرا عن المشروع أيام وزارة ثروت الا فى الشكل ، فقد حقق المندوب السامى هدفه بأن يصدر القانون اليوم نفسه الذى يصدر فيه

---

(١٥٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق . ص ٧٦ - ٧٧ .

(١٥٤) المرجع نفسه ، ص ٧٧ .

(١٥٥) الاهرام : ١٦/٢/١٩٢٣ .

قانون إلغاء الأحكام العرفية ، بدلا من صدور قرار الإلغاء في اليوم التالي ، وكان في ذلك تنازلا منه للوزارة بصيغ القانونين في اليوم نفسه كما جعل القانون في شكل اتفاق بين الطرفين دار المنسوب السامي ممثلة للحكومة البريطانية ، وبين وزير الخارجية ممثلا للحكومة المصرية بدلا من الطرح السابق في عهد وزارة ثروت بجمله في شكل معاهدة (١٥٦) .

وأن كان أيضا قد حرصت الحكومة البريطانية على تسجيله في عصبة الأمم (١٥٧) ، رغم أن مصر ليست عضوا بها ، وذلك حتى تلقى في روع المصريين بأن ما تم أصبح عملا مشروعاً وأنه أخذ جميع المظاهر الشرعية والقانونية (١٥٨) .

وقد علقت جريدة وادي النيل على ذلك ، « بأن تقدم الوثيقتين (\*) إلى عصبة الأمم مقصود به صرف نظر البرلمان المصري عن الكلام في الوثيقتين واعتبار الأمر الواقع جزء لا ينفصل عن واجب الإذعان (١٥٩) » .

وبالتالي أصبح لا خلاف بين اتفاق أو معاهدة . وعلى كل حال قد صدر قانون التضمنيات في ٥ يوليو ١٩٢٣ ، وفي اليوم نفسه أصدر اللبني بصفته القائد العام للقوات البريطانية بلاغه بإعلان إلغاء الأحكام العرفية ، وقد جاء فيه « بما أن حكومة حضرة جلالة ملك قد أصدرت قانون التضمنيات متعلقا بجميع

---

(١٥٦) د. حمادة اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٢٩٦ .

(١٥٧) وادي النيل : ١٩٢٣/١٠/٢١ .

(١٥٨) نفسها : ١٩٢٣/١٠/٢١ .

(\*) قانون التضمنيات - وقانون تعويض الموظفين الأجانب .

(١٥٩) الدورية نفسها والعدد .



التدابير التي اتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المعلنة في ٢ نوفمبر ١٩١٤ ، وبما أنه حان الوقت اذن لالغاء نظام الأحكام العرفية المشار اليه الا فيما تقتضيه تصفية بعض الأمور المنظورة الآن ، (١٦٠) . ثم أعلن إلغاء الأحكام العرفية ، « على أن تستمر مع ذلك السلطات العسكرية الحارس الرسمى لأموال الأعداء ، على مباشرة الحقوق التي خولتهم اياها الاعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح ، فيما عدا الحقوق الجنائية وذلك الى أن يتم التدابير المقررة في تلك الاعلانات ، وبشرط جميع القضايا المنظورة الآن في جلسات المحاكم العسكرية يسير السير فيها الى النهاية ويكون لها ما ترتب عليها من النتائج » (١٦١) .

وقد كتب اللنبى الى وزير خارجيته يبلغه بمسألة المعتقلين والمسجونين ، وكان المندوب السامى قد سمح بتكوين لجنة معظمها من الانجليز لاعادة النظر فى البحث فى أحوال الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات من المحاكم العسكرية البريطانية (١٦٢) ، وكانت مهمتها اقتراح العفو أو ابدال العقوبة بأخف منها أو تأييدها (١٦٣) ، كبديل عن أن الانجليز هم أصحاب الكلمة فى ذلك حسب ما كان متفق عليه مع ثروت .

وفى تقرير طويل ذكر المندوب السامى أنه فى حالة إلغاء الأحكام العسكرية سوف يطلق فوراً سراح ٢٨٠ شخصا من الذين صدرت فى حقهم أحكام من تلك المحاكم وأنه يرى لأسباب سياسية إصدار عفو عن الأشخاص ممن لا يؤدى العفو عنهم لآى اخلال بالأمن .

(١٦٠) المقطع : ١٩٢٢/٧/٦ .

(١٦١) نفسها : نفس العدد .

(١٦٢) السياسة : ١٩٢٣/٧/١٨ .

(١٦٣) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٩٧ .

وعلى ضوء ذلك وبعد مراجعة دقيقة طالب بإلغاء الأحكام التي صدرت بسبب أعمال عداثية لا تلك التي صدرت بسبب ارتكاب جرائم اغتيال أو محاولة اغتيال أو تلك التي خضعت لقانون العقوبات وكان لها الطبيعة نفسها (١٦٤) .

واستطرد قائلا انه فيما يتصل بجرائم الاغتيال أو محاولة الاغتيال فقد تم فحص قضاياها جميعا وقد تقرر أن تبقى الأحكام سارية في أغلبها . وتتضمن هذه المجموعة أسوأ القضايا الناتجة عن اضطرابات عام ١٩١٤ ، والأغلبية العظمى من الأحكام الصادرة في اضطرابات الاسكندرية التي جرت في مايو عام ١٩٢١ ، ومن ضمنها قضية عبد الرحمن فهمي وشركائه .

ومن ثم فإن ١٦٠ من هؤلاء لن يستفيدوا بقرار العفو وسوف يعاد النظر في قضاياهم بواسطة اللجنة التي تقرر تشكيلها بناء على مذكرة مقدمة من « حشمت باشا » (\*) في ٥ يوليو (١٦٥) .

وبالإضافة للقضايا المذكورة عالية اقترح المندوب السامي الافراج عن سبعة أشخاص ممن صدرت ضدهم أحكام بتهمة الخيانة وقت الحرب ، وذلك بمناسبة توقيع معاهدة السلام مع تركيا ، ثم علق بأن الوقت مازال مبكرا للتعرف على تأثير قرارات العفو . وإن كان رئيس الوزراء قد أعرب عن تقديره لهذا القرار (١٦٦) .

وقد قضى قانون التضمنيات باقرار جميع ما قامت به السلطة العسكرية منذ اعلان الأحكام العسكرية من اجراءات قضائية

---

F.O. 407/197/No. 22 Allenby to Curzon July, 7, 1923. (١٦٤)

(\*) حشمت باشا - أحمد حشمت وزير الخارجية .

Ibid. (١٦٥)

Ibid. (١٦٦)

أو تشريعية ، كما سبقت الإشارة ونص على منع المصريين من الرجوع بتعويض عن الأضرار التي أصابتهم في ظل الحكم العرفي ، وفي الوقت نفسه أبيع تعويض الأجانب عما يكون قد أصابهم تحت ذلك الحكم .

وقد علقت جريدة « السياسة » على صدور قانون التضمنيات بأنه دليل على ضعف الوزارة لما لصدوره من أثر سييء على سياسة البلاد عامة ، والذي يربط مصر بما اعترفت به حكومتها لانجلترا حق وضع يدها على الأموال الثابتة التي كانت في حوزة السلطة العسكرية بسبب الحرب ، والذي يعرض الخزانة المصرية لتحمل تبعات أعمال السلطة العسكرية البريطانية (١٦٧) .

بينما ذكرت جريدة وادي النيل أن الحكومة ستقول انها فازت في المفاوضة التي جرت بشأنها بينها وبين الانجليز ، ولكن التاريخ سيسجل أنه عقد ارتبطت فيه مصر بخسارة أكثر من الربح ، وهو الاعتراف الضمني الذي يفيد توقيع هذا القانون بأحقية انجلترا في جميع الاجراءات التي اتخذتها استنادا الى الحماية الباطلة ، وفي خطورته عن التنازل عن أحكام عرفية لم يعد هناك مرجع لاستيفائها ، لأن الانجليز يهمهم أن تعود الأمور الى حالتها الطبيعية (١٦٨) .

وقد شهد يوم صدور قانون التضمنيات نفسه ، قرار الغاء الأحكام العرفية ، صدور قرار بالعفو عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية ، وقد يكون حرص اللبني على صدور القرار في اليوم نفسه لامتناس قدر من الغضب الشعبي من قانون التضمنيات وبالرغم من المعارضة الوطنية لبعض هذه القرارات ، الا أن دار

(١٦٧) السياسة : ١٩٢٣/٧/١٨

(١٦٨) وادي النيل : ١٩٢٣/٦/٢٠

للمندوب السامي تقرر في ١٩ يوليو أن جوا من الهدوء والنظام يسود البلاد وأنه جو لا نظير له منذ سنوات (١٦٩) .

وحققت دار المندوب السامي بتلك السياسة ، خاصة وأن وزارة يحيى ابراهيم كانت قد أصدرت الدستور في ١٩ من ابريل ١٩٢٣ ، بعض الهدوء التي كانت ترجوه من سنوات ، ودخول مصر مرحلة جديدة باجراء الانتخابات واقامة البرلمان ، بأقل تنازلات ممكنة خاصة وانها لم تقدم تنازلات من جانبها في الواقع ، فانها نجحت في سن قانون تعويض الموظفين الانجليز والأجانب كما ترغب ، وأفرجت عن سعد زغلول تحت ضغط الوضع السيئ الذي كانت عليه البلاد من زيادة لحركة الاغتيالات . الخ ، وهي لم تفرج عن بعض المعتقلين الا بالشروط التي ذكرها اللنبى لحكومته ، وقد ألغت الأحكام العرفية في مقابل اصدار قانون التضمنيات كما كانت تشترط .

ثم ان عودة الاستقرار للوضع السياسي للبلاد هو في صميم صالح السياسة البريطانية .

وقد غادر اللورد اللنبى مصر في أواخر يوليو للقيام بأجازة عادية لمدة ثلاثة أشهر (١٧٠) ، وقد اعتزم القيام بتقديم تقرير كامل لحكومته في لندن عن الحالة الجديدة في مصر . وكان من المتوقع أن يناقش هذا التقرير في البرلمان البريطاني (١٧١) .

وكعادة المندوبين السامين عندما يريدون ألا يتهموا بالانحياز إلى جانب معين أو التأثير على مجرى الأحداث ، أعلن أن المندوب

---

F.O. 407/197 No. 33 Allenby to Curzon July 15, 1923. (١٦٩)

• المقطم : ١٩٢٣/٧/٤

• نفسها : ١٩٢٣/٧/٢٢ (١٧١)

السامى لن يعود الى عمله فى مصر الا بعد الانتهاء من اجراء الانتخابات ، وعلقت « المقطم » على ذلك ، « بأنه مقصود منه منعا للقييل والقسال فى ما يتعلق بالتأثير فى الانتخابات وسيرها فى البلاد ، (١٧٢) » .

وأثناء قيام اللورد اللنبى باجازته ، تفجرت أزمة خروج محمد محب باشا وزير المالية من وزارة يحيى ابراهيم نتيجة لتدخل دار المنسوب السامى . وكان سكوت يشغل منصب المنسوب السامى بالنيابة ، حيث طلب من وزير المالية تقديم استقالته من الوزارة .

وكانت البداية عندما طلب يحيى ابراهيم رئيس الوزراء من زميله وزير المالية ترك الوزارة ، وأنه سوف يسند اليه وزارة المعارف (١٧٣) مكانها (\*) .

ويذكر محب باشا أن هنا الطلب قد حدث بعد زيارة وفد من النقابة الزراعية لرئيس الوزراء ، حيث وعدهم بالتدخل فى سوق القطن ، وأدعى وزير المالية أنه كان يريد الانسحاب قبل ذلك نهائيا ، وإن رئيس الوزراء لو كان قد استجاب لطلبه حينئذ لقبول اقتراحه بقبول منصب وزير المعارف ، ولكنه فى هذا الوقت لا يستطيع قبول المنصب ، وهو عرضة للتهمة التى يخلقها المضاربون التفعيون ، وأنه قد طلب من رئيس الوزراء اجراء تحقيق فيها .

---

(١٧٢) نفسها : ١٩٢٢/٧/٤ وانظر العدد ١٩٢٢/٩/١٣ أن اللنبى سيعود فى نوفمبر بعد اجراء ٢٧ سبتمبر ١٩٢٢ ، لانتخاب المنوبين الثلاثين ، وحدد انتخاب هؤلاء يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ . انظر الرافعى ، المرجع والجزء السابق ، ص ١٠٥ .

(١٧٣) الاهرام : ١٩٢٢/٩/٢٠ والوثائق البريطانية تذكر أنه أسند اليه وزارة الاشغال .

(\*) صدر مرسوم بتعديل الوزارة فى ٦ أغسطس ١٩٢٢ بتعيين محب باشا وزيرا للمعارف ، انظر غزاد كرم - النظارات والوزارات المصرية . ص ٢٤٦ .

بينما يذكر محب في موضع آخر أنه قد قدم استقالته عقب جدل قام بينه وبين رئيس الوزراء أثر زيارة الوفد له ، لأنه فهم من خلال الحديث أن بعض أعضاء النقابة بذلوا مساعيهم لديه ، ورأى أن سلطة وزير المالية تحل محلها سلطة خفية لأفراد غير مسئولين (١٧٤) .

بينما يذكر المندوب السامي بالنيابة الأسباب الحقيقية لاقالة محب باشا من الوزارة أنه منذ تشكيل وزارة يحيى باشا كان محب مصدر ازعاج ومثيرا للمشاكل لرئيس الوزراء ، وأنه منذ حوالى شهر والصلات بين رئيس الوزراء ووزير المالية تزداد توترا ، وأن رئيس الوزراء يتحين الفرصة المناسبة للتخلص من زميله المشاغب . ولكن موقف يحيى باشا من تلك المسألة صعب بعض الشيء للعلاقة الحميمة بين محب باشا والملك ، ومساندة الملك له ، حتى أصبح من المعتقد على نطاق واسع ان الملك يعتبر محب باشا البديل لرئيس الوزراء عندما تحين فرصة تغيير الوزارة (١٧٥) .

واستطرد سكوت « Scott » فى توضيح الخلاف بين رئيس الوزراء ووزير المالية بقوله ، ان سلوك محب وموقفه ومناقشاته غالبا ما تفتح ثورة عصيان ضد رئيس الوزراء ، وانه لا يترك فرصة لتبنى معتقداته ، ولقد نجح فى أن يضم الى صفه ويحصل على مساندة وزيرى الأوقاف والزراعة التابعين للقصر . والتف بقية الوزراء حول رئيس الوزراء الذى لم يستطع الا أن يظهر كرهه لمحِب معبرا عن احساسه بحرية مستعملا فى ذلك الغرض كلمات « أحق » . وأصبحت الحالة بين وزير المالية ورئيسه هى استعراض للقوة ، ولكن كان محب باشا يتمتع بمساندة الملك .

(١٧٤) الدورية نفسها : ١٩٢٢/٨/٢٥ .

F.O. 407, 197 Scott to Curzon Aug. 13, 1923.

(١٧٥)

ولما تعرضت ثقة الملك في محب باشا للاهتزاز لعدم قدرته على تحقيق وعده للملك بأنه لن يكون هناك أى غرامات زيادة على الملك تنفع للحارس القضائي على أموال الخديوى فى نظير تسييل ممتلكات الخديوى فى مصر الى أموال سائلة ، وكان هذا الاقتراح مثار طمانينة للملك (١٧٦) :

وقد علق سكوت « على أن تلك الوعود ليست فى استطاع محب أن يحققها ، ولكنه بغروره وتفاهته أعطى تلك الوعود وتلك هى طبيعته » (١٧٧) .

وفى أول هذا الشهر أصبح الملك على علم بوجوب دفع مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه للخديوى فى نهاية مايو ، وأنه من المحتمل أيضا أن يكون هناك مزيد من المبالغ الكبيرة واجبة الدفع للخديوى ، ونتيجة لذلك تملك الغضب الملك وانتكس وضع محب داخل القصر ، فأنتهى رئيس الوزراء الفرصة ليتخلص من ذلك الوزير .

واقترح على الملك وظيفة جديدة لمحب ، وأضاف أنه فى حالة عدم موافقته سيضطر أن يطلب من محب بالتخلي عن منصبه .

ولقد أجابه الملك بأنه فى سبيله لتحديد وظيفة خاصة لمحب باشا ولقد أبدى تفهمه بأن الوظيفة لن تحوز القبول وقبل تسوية يحيى باشا بتحويل محب باشا الى وزارة الخارجية وحُسمت باشا الى المالية (١٧٨) .

Ibid.

(١٧٦)

Ibid.

(١٧٧)

F.O. 407/197.. Op. Cit.

(١٧٨) . . .

ثم يذكر المنسوب السامى بالنيابة لحكومته الازمة الاخيرة التى عجلت بالاطاحة بمحب باشا ، وهى أن الحكومة اصرية قررت التدخل فى سوق القطن لمصلحة جموع المزارعين ، وقبل اتخاذ ذلك القرار اعلن محب للصحف بدون تفويض من رئيس الوزراء ، أن الحكومة ليست عندها نية التدخل فى شئون سوق القطن وأدى هذا التصريح الى انخفاض سعر السوق .

وعلى الرغم من أنه عند اتخاذ ذلك القرار فى مجلس الوزراء قاومه محب بشدة وعندما ضغط عليه لسحب اعتراضه وافق على أن يوقف اعتراضه ، ووسط دهشة زملائه أبرز مذكرة أعدت سلفا لمصلحة الحكومة ولخدمة سياسة التدخل فى سوق القطن ، ( ١٧٩ ) .

ولقد فاجأ رئيس الوزراء ذلك التكتيك واشتعل غضبه ، عندما أعلن محب للصحافة بأنه شخصيا معارض لتدخل الحكومة فى السوق ، ولما أصبح الاعتقاد السائد بأنه سيكسب من جراء انخفاض سوق القطن ، وانتهز الفرصة بالشراء قبل اعلان الحكومة التدخل فى سوق القطن .

ويقول أيضا مستر سكوت بأنه لذلك كله صمم رئيس الوزراء بالاتفاق مع ستة من زملائه بأن الفرصة قد حانت لاقضاء محب ، ولقد أخبره يحيى باشا مرة أخرى بأنه سوف يتحدث مع الملك ، ويحصل على موافقته على ذلك . ولكن رئيس الوزراء فقد شجاعته أمام الملك حيث رجع من القصر يحمل مرسوما بتعيين محب باشا وزيرا للأشغال العمومية ( \* ) ، وبنقل توفيق رفعت باشا وزيرا للشئون الخارجية ، وأحمد حشمت وزيرا للمالية ( ١٨٠ ) .

Ibid.

( ١٧٩ )

( \* ) ليس دقيقا ما ذكره سكوت بأن محب عين وزيرا للأشغال ، فالحقيقة أن المرسوم الملكى قد صدر بتعيينه وزيرا للمعارف ، انظر فزاد كرم ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .

Ibid.

( ١٨٠ )



وعلق سكوت Scott على ذلك بأنه لا يستطيع أن يقول عما حدث بين الملك ويحيى باشا على وجه الدقة ، ولكن يحيى باشا أوضح له أن هذه التحركات كانت لدفع محب على الاستقالة وأخبره بعزمه على ذلك . وأن محب باشا قد استجاب الى طلبه وسوف يقدم استقالته رسميا (١٨١) .

وكما هو متوقع فإن هذه الخطوة لم تنجح حيث أن محب باشا ليس من الوزراء الذين يتخلون عن طيب خاطر عن مكاسب الوزارة كى يحافظ على كرامته . وعند هذه المرحلة قرر المندوب السامى بالنيابة ضرورة التدخل فى ذلك الوقت ويذكر أنه قد دفعه الى ذلك أحداث كثيرة من أهمها اقتناعه أن وجود محب فى الوزارة مصدر خطر على وزارة يحيى ، وأنه قد حصل أيضا على معلومات بعيدة عن الشك أن سماح محب لنفسه للتدخل فى شئون القطن كانت لمصلحته الشخصية (١٨٢) .

وأيا كانت الأسباب فإن محب باشا قد قبل منصب وزير المعارف وتلقى بالفعل نسخة من الارادة الملكية بتعيينه وزيرا للمعارف .

ومن هنا تحرك سكوت فبعد اتصال تليفونى من دار المندوب السامى لمحِب باشا تخبره بزيارة المندوب السامى بالنيابة ، وأنها ليست زيارة عادية بل أنه أت فى مهمة ، وبعد وصوله بدأ سكوت حديثه بأنه جاء بخبر غير سار فإنه يطلب منه الانسحاب من الوزارة، فحاول محب معرفة السبب ، وأخبر المندوب السامى بالنيابة بأنه قابل رئيس الوزراء الذى طلب منه بقاءه فى الوزارة ، وتسلم

F.O. 407/197 Op. Cit.

(١٨١)

Ibid.

(١٨٢)

الإرادة الملكية بتعيينه في المعارف ، فلا يفهم لماذا يطلب منه مستر سكوت هذا الطلب ، وما هي الأسباب التي دعت إليه (١٨٣) .

فأجابه بأن رئيس الوزراء قد فاتحه بشأن تعديل الوزارة على هذا الشكل ، ولكنه لا يرى رأيه ، وإن في الوزارة عاصفة من الاستياء والأشغال لا تسير كما يجب .

وعندئذ طلب محب ايضاحا أكثر لأنه لا يقبل هذه الملاحظات ، فأجابه سكوت بأن زملائه ليسوا على اتفاق تام معه .

فرد وزير المالية حتى وأن كان ذلك صحيحا ، فإن المسألة تخص رئيس الوزراء وأنه يندعش لسماعه منه .

وعند ذلك سأله القائم بعمل المنسوب السامي ، لماذا تدخلت في مسألة القطن ؟ ان هناك اشاعات غير مرضية تتداولها الألسنة ، ومثل هذه الاشاعات يجب ألا تقوم حول اسم وزير المالية .

فرد محب باشا ، بأن هذه مسألة درست وقررت في مجلس الوزراء الذي قرر أن الوقت مناسب للتدخل \* وطلب وزير المالية أن يعرف ماذا يعزى إليه ، ومن سمع هذه الاشاعات، وأنه سيطلب إجراء تحقيق في هذا الشأن (١٨٤) .

وقد رفض وزير المالية أن يجيب سكوت الى طلبه فيما يتعلق بالاستقالة ، على الرغم من تكرار هذا الطلب (١٨٥) ، ويطلق محب باشا على ذلك بأنه رأى أن من واجبه أن يرفض هذا الطلب مخافة

---

(١٨٣) نفسها : ١٩٢٣/٨/٢١ .

(١٨٤) الأهرام : ١٩٢٣/٨/٢١ .

(١٨٥) الدورية نفسها والعدد .

أن يكون ذلك سابقة تجرى عليها دار المندوب السامي ، فقد خشي أن يصنع ذلك تقليدا متبعاً في المستقبل بين الوزراء المصريين والموظفين البريطانيين في دار المندوب السامي (١٨٦) . وعندما أخبر محب باشا رئيس الوزراء بأمر سكوت « Scott » معه ، رد عليه يحيى إبراهيم أن الإرادة صدرت بتعيينه ، وأنه سيسوى المسألة مع سكوت (١٨٧) .

ولكنه في الواقع كان خلاف ذلك إذ أن رئيس الوزراء كان يرغب هو أيضاً في استقالة محب كما سبقت الإشارة ، ولكنه لم يستطع أمام رغبة الملك في اسناد وزارة أخرى إلى رجله . ولذلك فعندما قابل سكوت وزير المالية ونصحه بالاستقالة فكانت إجابته غير مرضية ، فأخبر رئيس الوزراء أنه سيقابل الملك حيث أن محب لم يأخذ نصيحته بالاستقالة بجدية وسيطلب من الملك إخراجاً من الوزارة .

ولقد أدخل تحرك سكوت هذه الشجاعة لدى رئيس الوزراء ، وأبدى استعداده الكامل في السير في الطريقة التي رسمها نائب المندوب السامي . وطلب مقابله حيث أخبره أنه سوف يقابل الملك وبالفعل فقد طلب مقابلة الملك وحصل على موافقته بدون جهد (١٨٨) .

ثم أبلغ محب أن بقاءه في الوزارة لم يعد ممكناً إذ أن زملاءه في الوزارة لا يرغبون في البقاء معه ويطلبون استقالته (١٨٩) .

(١٨٦) وادي النيل : ١٧/٨٨/١٩٢٢ .

(١٨٧) الأهرام : ٢٠/٨/١٩٢٢ .

(١٨٨)

(١٨٩) الأهرام : ٢١/٨/١٩٢٢ .

وروى وزير المالية أنه قابل رئيس الوزراء فى اليوم التالى ، وفهم منه أن تدخل مستر سكوت أمر طبيعى (١٩٠) ، وأدعى أنه لهذا عقد عزمه على الاستعفاء لأن المسألة لم تعد مسألة كرامته وحده ، « وأن هذا التدخل الذى يظهر أن رئيس الوزراء لم يدعش له كان خطيرا وهو ينقض نظام الحكم من أساسه » (١٩١) .

وعلى هذا فقد أوضح وزير المالية فى أسباب استقالته بعد ذلك الى الصحف أنه عندما خاطب يحيى باشا فى شأن تدخل سكوت ، كان رد رئيس الوزراء أن ذلك أمر طبيعى !! (١٩٢) . وأن استعفاءه من الوزارة نتيجة عدة أسباب أهمها خلافه مع رئيس الوزراء ، بسبب مشروع تعويض الموظفين الأجانب ، وقد حاول أن ينفى على نفسه « ثوب البطولة » بأنه قد خدم بلاده ، فدرس المسألة ولولا مجهوداته لتحملت الخزينة المصرية فوق ما تحملت (١٩٣) .

وقد حاول محب باشا أن ينفى عن نفسه انتفاعه من ارتفاع أسعار القطن على أثر تدخل الحكومة كمشتري ، فذكر أن من أسباب خلافه مع رئيس الوزراء ، أنه كان ضد دخول الحكومة السوق كمشتري ، لأن ذلك ليس من اختصاصها فإن كانت قد تدخلت مرة وجنت ربحا فليس ذلك دليل على أن تستمر فى أعمالها المراهنة ، على أنه قد تأتى ظروف تجعل تدخل الحكومة أمرا واقعا ، ولو أنهم تدخلوا منذ شهرين فى السوق لكان ذلك لخدمة المضاربين ، وأنه كان على اتفاق مع زملائه عندما قدم مذكرته الأخيرة وفيها أن التدخل

---

• (١٩٠) الأهرام : ١٤/٨/١٩٢٣

• (١٩١) نفسها : ١٤/٨/١٩٢٣

• (١٩٢) نفسها : ١٦/٨/١٩٢٣

• (١٩٣) نفسها : ١٤/٩/١٩٢٣

في أول المحصول يكون مفيدا ، ولكن دست مسائل أريد منها أن يفهم رئيس الوزراء أن قرار الحكومة قد عطله وزير المالية فازدادت علاقته المتوترة مع رئيس الوزراء سوءا (١٩٤) .

كما دافع أيضا عن نفسه ازاء اتهمه بتأخير نشر قرار الحكومة في مشترى القطن في الصباح ، فعرفه بعض المضاربين في حين أنه لم ينشر في البورصة الا ظهرا ، فذكر أن رئيس الوزراء هو الذي أخطأ لانه أصر أولا على عرضه على الملك فأدى بالتالى الى تأخر النشر ، كما أنه أبلغ النبا لأحد الصحفيين في حين لم يعلن الخبر الا بعد عودته من القصر الملكي عند الظهر (١٩٥) .

وقد رد رئيس الوزراء في حديث له الى الصحف على تصريحات محمد محب وزير المالية . بأن الأسباب الحقيقية لاستقالة محب باشا هي خلافه مع زملائه الوزراء ، بتدخله فيما لا يعنيه وفيما يخرج عن حدود وظيفته ، مما دعاهم الى طلب تقديمه استقالته ، فتحدث معه يحيى في أمر استقالته ، الا أنه كان يعتذر عن تقديمها بعرض سوء حالته المالية !! .

ويواصل رئيس الوزراء حديثه بأنه قد حاول وفقا به أن يتوسط في الأمر وطلب من الملك تعديل الوزارة وأن يعهد الى محب بوزارة المعارف ، وان يخلفه في المالية زميل آخر ، وذلك لأن وزير المالية بسبب طبيعة أعمال وزارته في احتكاك دائم مع زملائه الوزراء ، وقد حصل هذا التعديل بالفعل وذهب محب باشا الى وزارة المعارف واستلم أعماله فيها ، ولكن زملاء الوزراء رفضوا هذا الحل الأوسط وقرروا أن البقاء مع محب أمر غير ممكن (١٩٦) .

---

• (١٩٤) الامرام : ١٤/٨/١٩٢٣

• (١٩٥) العدد نفسه .

• (١٩٦) نفسها : ١٧/٨/١٩٢٣

وقد أنكر رئيس الوزراء تدخل دار المندوب السامي ، حيث قال ان مسألة اقالة وزير المالية ليس لها علاقة بتدخل المندوب السامي بالنيابة ، وأنه قرار زملائه الذين أصروا على اخراجه من الوزارة ، وأنه لا يعلم بأمر زيارة سكوت الا بعد أن أبلغ محب بقرار زملائه ، وأنه عندما أيقن من عدم بقائه في الوزارة أخبره رئيسه أن المستر سكوت من دار المندوب السامي تكلم معه في الموضوع وأشار عليه بالاستقالة . وأنه حينما أخبره بهذه الرواية اعترض بشدة على تدخل « سكوت » ، وقال له أنه لا يمكن أن يكون قد « تحدث معك بصفة رسمية ، لأنه لا حق له في ذلك مطلقا » ، وأن هذا الطلب على غرابته وعدم رضائي عنه ، لا يمنع من تقديم الاستقالة ، لأن هذا الحداث لا علاقة له بما ترويه عن حديث سكوت معك ، ولا يبرر أى تأخير وإذا لم تقدم الاستقالة من تلقاء نفسك ، فاني سوف اضطر الى اتخاذ سبيل آخر لفصلك من الوزارة » (١٩٧) .

وإزاء هذا التدخل الصارخ في صميم الشئون المصرية ، ولم يرض على تصريح فبراير أقل من عامين ، الأمر الذي أثار الرأي العام المصري ورأى أنه كان ينبغي على الوزارة أن تستقيل جميعا احتجاجا على هذا التدخل (١٩٨) . بما أدى بدار المندوب السامي أن تصدر تصريحا لتهدة الرأي العام .

ادعت فيه أن تدخل مستر سكوت كان بصفة شخصية نتيجة للصدقة القائمة بين دار المندوب السامي وبين وزير المالية ، وأن الدار كانت عليمة منذ مدة ببعض السياسات المدبرة لأحداث أزمة وزارية اعتمادا على التصريحات العديدة التي أفضى بها محب باشا إليها في الآونة الأخيرة عن صداقته وخلصه ، فإن المستر سكوت

---

(١٩٧) العدد نفسه .

(١٩٨) الدورية نفسها والعدد .

ينصح محب باشا عندما نشأت تلك الحوادث بأن يقدم استقالته  
إلى الرئيس (١٩٩) .

وقد حرصت دار المندوب السامي على أن تنفي علم رئيس  
الوزراء بهذه الزيارة فأكّدت على أن المندوب السامي بالنيابة قد ذهب  
إلى منزل محب باشا بنفسه ، وكان مصحاه على غير علم من رئيس  
الوزراء ، وأن وزير المالية قد أدى للانجليز خدمات كثيرة جعلت  
علاقته بهم ودية ، وهذا هو الذي سمح للمستتر سكوت أن يقول  
له بحكم الصداقة أن الضجة التي قامت حول اسمه بمناسبة دخوله  
الحكومة في سوق القطن يؤسف لها ، وهذا الذي أجاز له أيضا أن  
ينصحه بتقديم استقالته .

كما حرص البيان الذي أصدرته الدار أن ينفي أيضا عن محب  
باشا أنه كان يسبب للدار أي مشاكل أو عراقيل ، فأكّدت على أنه  
لم يكن يسبب لها أي مضايقات ، ولكن مما يؤسف له أن يتهم علنا  
عضوا من الوزارة بأشياء كثيرة وهذا ما قاله له المندوب السامي  
بالنيابة ، وكرر التصريح على التأكيد بعدم علم رئيس الوزراء بذلك  
الأمر (٢٠٠) .

وقد رد محب باشا على هذا التصريح بأن البيان يؤيد تدخل  
المستتر سكوت وما بقي منه ليس سوى عبارات سياسية منهقة ،  
ويشأن صداقته لدار المندوب السامي نفي ذلك وقال أنه لم يسع  
اطلاقا لتوثيق صداقته بالدار ، وتساءل متى كان ذلك ، وكيف  
كان ، ولماذا لم يذكر حوادث معينة ، وأنه لم يذهب إلى دار المندوب  
السامي لا في القاهرة ، ولا في الإسكندرية سوى مرتين اثنتين حين

---

(١٩٩) نفسها : ١٩٢٤/٨/٢٠ . انظر موقف الأهرام من هذه المسألة .

(٢٠٠) نفسها : ١٩٢٣/٨/١٦ .

تألفت الوزارة ، لأن مبداء أنهم في عهد جديد ويجب أن يصلوا بملء الحرية والاستقلال ، وأنه قد اتضح مما سبق في أي قالب أفرغ السمي الذي بذله سكوت لديه ، وأنه يذكر بكل صراحة أنه لم يشعر بأن السمي غير رسمي ، أو أنه وقع بدون علم رئيس الوزراء ، وخاصة أن نائب المندوب السامي قد أخبره أن رئيس الوزراء قد أطلعه على أسلوب تعديل الوزارة (٢٠١) .

أما عن مسألة وجود دسائس قد تؤدي إلى حدوث أزمة وزارية ، فأدعى محب أنه يجهلها تماما ، ولكن حتى لو كانت تلك الدسائس موجودة فهل يعني أمرها دار المندوب السامي (٢٠٢) .

وقد علقت جريدة وادي النيل على ذلك بقولها بأن محب باشا قد تكلم كثيرا في الصحف ، ولكنه لم يشر بكلمة واحدة على رده على المستر سكوت حين خاطبه في أمر الاستقالة ، وإذا كان يقول أنه رفض الاستقالة حتى لا تكون تقليدا متبعا في المستقبل بين الوزراء المصريين والموظفين البريطانيين في دار المندوب السامي ، فإنه كان الواجب عليه أن يثبت في موقفه للنهائية ، ولقد كان في استطاعته أن يدافع عن نفسه في كرسى الوزارة بطلبه لرئيس الحكومة أن يحيله للمحاكمة (٢٠٣) .

أما قول دار المندوب السامي بأن سكوت قد خاطب وزير المالية بصيغة ودية ، فإن ذلك مقصود به الخروج من نتائج هذه الغلظة السياسية التي قنفت مباشرة في وجه تصريح فبراير ، ومن

---

(٢٠١) الدورية نفسها : ١٩٢٢/٨/٢١ .

(٢٠٢) العدد نفسه .

(٢٠٣) وادي النيل : ١٩١٢/٨/٧ وانظر الأهرام : ١٩٢٢/٨/١٥ تعليق على

مسألة محب .



المؤكد أن هذه الحادثة ستكون محلا للبحث في دوائر السياسة البريطانية ، لو أن البرلمان البريطاني كان معقودا لحكم على كل انجليزى يتدخل هذا التدخل ولو بصفة شخصية ، في وقت توترت فيه العلاقات بين وزير ورئيس وزارته ، بأنه مجازف لا يحكم الأساليب السياسية الانجليزية وهي الاشتغال من وراء الستار .

وانتهت وادى النيل الى القول « وزير المالية المصرية يتلقى أمر استقالته من المستر سكوت ورئيس الحكومة لا يعلم بذلك ، ولهذا نريد أن نعرف هل الوزراء المصريون يستملون سلطاتهم من سلطة أخرى غير ولى الأمر ؟ » (٢٠٤) .

وازاء غضب الراى العام المصرى ، أصدرت الوزارة بلاغا تعرض فيه رسميا على تدخل دار المنتخب السامى فى شئون مصر الداخلية ، كان مما جاء فيه أنه ما أن وصل الى علم رئيس مجلس الوزراء نبا المسعى الذى بذل لى محب باشا قبيل استقالته ، حتى سارع الى لفت نظر دار المنتخب السامى البريطانى الى عدم ملائمة مثل هذا المسعى ، والى تنبيهها الى أن النصيحة التى أبدت لوزير المالية السابق ، ولو أنها كانت ذات صفة شخصية محضة ، فقد كان يخشى أن تحمل على غير معناها ، وأن تعد تدخلا فى شئون مصر الداخلية (٢٠٥) .

وقد علقت جريدة الاهرام على هذا الاحتجاج بأنه « خفيف لطيف فى الحقيقة » ، ولكنه يقوى مركز الوزارة فى نظر الشعب ، ويدل على انها سريعة التلبية للراى العام والفيرة على المصالح الوطنية (٢٠٦) .

---

• (٢٠٤) الدورية نفسها والعدد

• (٢٠٥) الاهرام : ١٩٢٣/٩/٢٠

• (٢٠٦) الدورية نفسها والعدد

وعلى الرغم من أن الوزارة قد نشرت هذا البلاغ بعد عدة أيام من القاء محب قبيلته فانهمسا اراحت أن تثبت للجمهور أنها لم تقبل الواجب وكان الكثير من المصريين يرغب في أن تحتج الوزارة احتجاجا حوليا قويا على تدخل دار المندوب السامي ، إلا أن الوزارة قد اكتفت بهذا الاعتراض ، لأنها اعتبرت أن دار المندوب السامي لم تتدخل ، وأن المستر سكوت زار الوزير المستقيل في بيته زيارة شخصية كما كان يزوره وبدون أن يكون للحكومتين البريطانية والمصرية علم بالأمر وإذا كان الغرض من هذا الاحتجاج منع تكراره ، فإن اعتراض الحكومة يكفي لهذا الغرض فان سكوت قد اعترف بأن النصيحة شخصية ، وأنه لو كان الوزير المستقيل غير محب لما قام بزيارته أو أساء النصيحة اليه (٢٠٧) . أي أنه ليس في نيته أن يتدخل في الشؤون المصرية ؟

وعلى أية حال فإن هذه الأزمة توضح مدى تدخل دار المندوب السامي في الشؤون المصرية ، الى درجة اجبار وزير على تقديم استقالته واستمرار هذه السياسة حتى بعد تصريح ٢٨ فبراير . كما أنه على الرغم من وجود خلافات بين رئيس الوزراء ووزير المالية ، فإنه لم يستطع اقصاءه من منصبه ، نتيجة لرفض الملك فاسيند اليه وزارة المعارف . والمعروف أن محب باشا كان رجل الملك في الوزارة ، بل أنه كان يعمل ليخلف يحيى ابراهيم على رئاسة الوزارة (٢٠٨) ، كما أن المندوب السامي ورئيس الوزراء كانا معترضين في البداية على ضمه ، حتى أن اللبني قد علق على ذلك بأنه قد وافق على الرجل على أساس ابعاده من الوزارة اذا قام باحداث أية متاعب جدية في المستقبل (\*) . فنتيجة لكل ذلك تدخل

(٢٠٧) نفسها : العدد نفسه .

F.O. 407/197, Op. Cit.

(٢٠٨) انظر الوثيقة

(\*) انظر موقف اللبني من تعيين وزارة يحيى

المندوب السامي بالنيابة ، لازاحة وزير المالية من الوزارة نهائيا -  
فرض محب والقصر للمشورة البريطانية . ولم يكتب سكوت  
بذلك بل أنه حينما حدث تعديل في تشكيل الوزارة نتيجة خروج  
محب باشا ، أسند الى توفيق رفعت باشا وزارة الخارجية ووزارة  
الأشغال ، فطلب الملك تعيين زكى أبو السعود وكيل وزارة العدل  
كوزير للأشغال ، ورغم من موافقة يحيى ابراهيم على رأى الملك  
فانه لم يستطع أن يعمل به ، الا بعد أخذ موافقة مستر سكوت  
الذى أبدى له عدم اعتراضه (٢٠٩) .

وقد ظلت العلاقة بين وزارة يحيى ابراهيم وبين دار المندوب  
السامي وثيقة . حتى أنه عندما عين يحيى ابراهيم مصريا فى منصب  
مدير عام وزارة الخارجية المصرية لم تعترض دار المندوب السامي ،  
وكتب مستر سكوت Scott القائم بعمل المندوب السامي بذلك  
الى حكومته بقوله :

« عينت الحكومة فؤاد سليم الحجازى بك فى منصب مدير  
عام وزارة الخارجية وتذكرون فخامتكم أنه بمقتضى ترتيب مع  
ثروت باشا فى العام الماضى شغل المستر كين بويد هذا المنصب ،  
وكان من قبل سكرتيرا شرقيا لدار المندوب السامي » .

وعندما نقل المستر كين بويد فى يناير مديرا للادارة الأوربية  
فى الداخلية لم ير اللورد اللنبى أن هناك سببا للتعجل بتعيين  
انجليزى فى منصب مدير عام وزارة الخارجية عندما سمع عن نية  
توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء وقتئذ على إلغاء هذا المنصب وطلب  
فقط التشاور معه قبل الاقدام على مثل هذا الاجراء ، واستمر الموقف  
على ما هو عليه الى أن تم تعيين سليم الحجازى .

قام يحيى ابراهيم بهذا التعيين دون استشارة دار المنسوب  
السامى وتساءل سكوت ما اذا كان يعلم بالتزام سلفه باستشارته  
فى هذا الموضوع أم انه تجاهل الأمر بالمرة (٢١٠) \*

وانتهى سكوت الى الرأى بأنه على ضوء العلاقات الجيدة  
القائمة الآن بين دار المنسوب السامى وبين الحكومة المصرية فليس  
هناك داع على الاصرار على تعيين موظف بريطانى فى المنصب  
المذكور خاصة وأن هناك موظفا بريطانيا بالفعل فى الوزارة هو  
المسترد \* هول D. Hall الذى يشغل منصب مدير الوزارة (٢١١) \*

لذا اقترح أن يمر هذا التعيين بهدوء (٢١٢) \*

كما وصف كين بويد (\*) العلاقة بين الدار ووزارة يحيى  
ابراهيم أيضا فى تقرير له قدمه فى ١٧ مارس ١٩٢٤ بأنه قبل  
تشكيل وزارة سعد زغلول كان الشعور العام طيبا وأمنا طبقا  
للتقارير التى كانت ترد اليه من المفتشين بالوجه البحرى والقبلى  
ومن حكامدار القاهرة ، وفى ظل وزارة يحيى كان المديرون والموظفون  
الاداريون يعملون بجد ونشاط ، فى ظل الأحكام العسكرية ، كما  
أن خلال هذه الفترة كان الموقف السياسى رائعا فهناك حكومة  
« استطعنا استعمايتها ، ومواعتها من أجل عمل أى شىء »  
تريده « (٢١٣) \*

---

F.O. 407/197 No. 45 - Scott to Curzon, Aug. 5, 1923. (٢١٠)

Ibid. (٢١١)

Ibid. (٢١٢)

(\*) كين بويد كان يشغل منصب مدير الادارة الادبية فى ذلك الوقت \*

F.O. 141-484/278/98 Keown Boyd to Archie March 17, (٢١٣)

1924.

وعن العلاقة بين حكومة يحيى ابراهيم والموظفين البريطانيين  
فقد وافق الرجل على تعيين ريجنالد باترسون على حسب ترشيح  
دار المندوب السامي ، فعين مستشارا ماليا لدى الحكومة المصرية  
ابتداء من ٢٢ أكتوبر وهو تاريخ وصوله الى مصر الذي قدم استقالته  
من منصبه (٢١٤) .

وقد ظل دوسن المستشار المالي السابق عدة أيام في القاهرة  
مع المستر باترسون (٢١٥) ، وذلك لكي يحيطه علما بكافة أمور  
عمله كما هي العادة . وعلى الرغم من احالة المستر دوسن للمعاش  
من أول أبريل ١٩٢٤ ، ومنحه معاشا قدره ١٢٠٠٠ جنيه (٢١٦) .  
فقد قررت وزارة يحيى ابراهيم دفع راتب المستشار المالي في  
الاشهر الباقية حتى نهاية السنة الجديدة مرتين لمستشاريين ماليين  
أحدهما يعمل في مصر والآخر يتنزه في انجلترا على جد قوله جريدة  
السياسة (٢١٧) . بما يعينه ذلك من اهدار للمال العام ، ولا شك  
أن الوزارة أقدمت على ذلك ارضاء لدار المندوب السامي .

ولم تختلف علاقة اللنبي بالمستشاريين وكبار الموظفين  
البريطانيين في عهد وزارة يحيى ابراهيم عنها قبل صدور تصريح  
٢٨ فبراير .

فقد قام المستر « توتتهام » وكيل وزارة الأشغال على أثر  
عودته من رحلته في أعالي النيل وبحيرات خط الاستواء بزيارة

---

(٢١٤) الأهرام : ١٩٢٢/١٠/٢٩ .

(٢١٥) نفسها : ١٩٢٤/٩/٢٤ .

(٢١٦) وادي النيل : ١٩٢٢/٨/٢١ .

(٢١٧) السياسة : ١٩٢٢/١٠/٢٨ .

المندوب السامي أولا قبل زيارة رئيسه المباشر وزير الأشغال  
عبد الحميد سليمان ، وقص عليه أخبار رحلته ونتاجها الفنية ،  
ثم تفرغ لكتابة تقرير عن مهمته هناك (٢١٨)

وكان قد وقع خلاف بين كبار الموظفين المصريين في وزارة  
المواصلات وبين الجنرال بلاكني مدير السكك الحديدية ، وقد كان  
صاحب الرأي والنهي في هذه المصلحة ، فلما صدر التصريح ١٩٢٢ ،  
حاول الجنرال أن يجنب السلطة المقلته منه بيد عسكرية ، فعارضه  
وكيل الوزارة في عهد الوزارة الثروتية ، ولما جاءت وزارة يحيى  
ابراهيم، وتولى وزارة المواصلات زيور باشا الذي اتبع سياسة المرونة  
الكاملة الى حد أضاع فائدة التدابير الادارية الضرورية ، فما كان  
من بلاكني الا أن أعاد الى سابق عهده برفع سلاحه في وجه معارضيه  
من المساعدين ، ولكن وكيل الوزارة شكرى باشا أراد أن يتمسك  
بسلطته في المحيط المرسوم لمسئولية الوزير ، فغضب الجنرال  
واعترض بأنه ليس موظفا كبيرا فقط ولكنه حارس على تصريح ٢٨  
فبراير ، وقد احتفظت انجلترا فيه بحماية المواصلات وعلى أثر ذلك  
اشتد النزاع حتى قيل أن هناك رغبة في نقل شكرى باشا . فأراد  
يحيى ابراهيم رئيس الوزراء أن يحسم الخلاف بين الجنرال بلاكني  
وبين الوزير والوكيل فشكل لجنة لهذا الغرض (٢١٩) .

وقد علقت الصحف على ذلك ان هذا الجدل أشد ضررا من بعض  
النصوص في قوانين الوزارة الابراهيمية ، لان الجنرال بلاكني  
مرءوس للوزير ، فالخلاف بينهم لا يفصل فيه الا على طريقة واحدة  
وهي أن يكون الوزير ومركزه رئيسا لمرؤوسيه .

---

(٢١٨) الامرام : ١٩٢٢/٥/٢٥ ، ١٩٢٢/٥/٢٦

(٢١٩) وادى النيل : ١٩٢٢/١/١١

« وهذه سابقة سيئة النتائج لانها تتخذ قاعدة ، حتى يخيّل للمرء أن سلطة المستشارين ما تزال باقية ، ويجب ألا تتورط الوزارة في عمل لجنة ، بل يجب أن يعمل برأى الوزير لكى يفهم الجنرال أن له رئيسا ، ولكى يفهم الجمهور أن وزراءنا تركوا عادات الاستسلام وأخطوا يتحملون المسئولية » (٢٢٠) .

وقد انتهت المسألة بتقديم « بلاكنى » استقالته بسبب الخلاف الذى قام بينه وبين الوزارة ، فقد أراد أن يقف أمامها موقف الاعتراض لانه كان يعتقد أنه الفرد الذى يجب أن تتبع مشورته ويأخذ برأيه (٢٢١) . وعلقت جريدة المقطم على ذلك بأن المعلومات التى وصلت اليها تنذر بأن الخلل يزداد ويتسع فى هذه المصلحة ، وأن وجود المهندسين الانجليز فى هذه المصلحة ضرورى لحسن سير الحركة (٢٢٢) ، بينما ظلت الصحف الانجليزية تردد أن هيمنة الانجليز على شئونها الادارية أمر لا بد منه لحسن سير الأعمال (٢٢٣) .

قامت وزارة يحيى ابراهيم باجراء الانتخابات فى ١٢ يناير ١٩٢٤ ، وغادر اللبى مصر بعد عودته من أجازته الى السودان فى ٧ من الشهر نفسه تبعا لسياسته السالفة الذكر ، وأته من الحكمة التفتيح فى أثناء اجراء الانتخابات وترك مهام دار المنتخب السامى يتولاها المستر كير Kerr مدة غيابة (٢٢٤) .

---

(٢٢٠) نفسها : العدد نفسه .

(٢٢١) وادى النيل : ١١/٢٣ : ١٩٢٣ .

(٢٢٢) المقطم : ١١/٢٣ : ١٩٢٣ .

(٢٢٣) وادى النيل : العدد نفسه .

(٢٢٤) ويقل : المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

وذكرت جريدة « الكرونيكل » عن علم تدخل المندوب السامي في الانتخابات بأن اللبني قد بذل قصارى جهده لتكون الانتخابات حرة ، وقد فسر التصريح بدقة ، فالتصريح يقول ان مصر حرة ، ولذلك يجب أن تكون حريتها حقيقة ، حتى لو أسفرت الانتخابات عن فوز مرشحين مرتبطين بحزب لقوا منه متاعب كثيرة ، وهذا ما حدث فقد نجح أعوان سعد بأغلبية كبيرة ، وأصبح الرجل الذي نفى مرتين واعتبر محرضاً خطيراً يوقد نيران التعصب ضد بريطانيا، بطل المعركة الذي يسيطر على النفوذ في مصر (٢٢٥) .

وعلى الرغم من أن الملك فؤاد كان يأمل في الإبقاء على وزارة يحيى إبراهيم حتى يتم انعقاد البرلمان. مستبخبها لتحقيق تلك السياسة دار المندوب السامي فقد كتب « كير » Kerr القائم بعمل المندوب السامي الى حكومته ، بأنه توجد دلالات قوية على رغبة الملك في بقاء يحيى باشا في مركزه كرئيس للوزرة لتقوية مركزه في الفترة الواقعة بين الانتخابات وانعقاد البرلمان وذلك لبقاء قوة موازنة لقوة سعد زغلول الحزبية ، في مجلس النواب ومجلس الشيوخ في تلك المرحلة معتمداً على ذلك أن حكومة يحيى باشا تطلق يده في تعيين ٥/٢ أعضاء مجلس الشيوخ عند تكوينه ، وفي الوقت نفسه يتمكن من ملأ أكبر عدد من الموالين له في المناصب الحكومية الحساسة ، ولقد اتبع الملك تلك الممارسات مجتهداً في الشهور القليلة الماضية لتقوية شوكته وزيادة نفوذه في الوقت الملائم ضد البرلمان (٢٢٦) .

وقد علق المندوب السامي بالنيابة على سياسة الملك هذه ، أنه قد أصبح في استطاعة الملك كسب وقت اضافي ، وفي إمكانه

(٢٢٥) الامرام : ١١٢٤/١/١٦ .

F.O. 407/198 No. 54 Kerr to Macdonald Feb., 13, 1924. (٢٢٦)

• يونان لييب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .



أن يزعم للوفديين أنه احتفظ بحكومة يحيى إبراهيم حسب طلب  
المندوب السامي بالنيابة ، وانتهى كيز الى القول أن الدور الذي  
كانوا يلعبونه في الماضي ، في حل أزمات الوزارات سيضفى صبغة  
على أى ادعاء في هذا الشأن (٢٢٧) .

ولمعتقد علاوة على ذلك أنه عند أى مقابلة للملك مع سعد  
وخلول ، فإنه سيعلم موافقته الشخصية على النقد الموجه لحكومة  
يحيى ، وإن دار المندوب السامي هي التي تدعم الوزارة ، وفي تلك  
الظروف فإن « كير » لم يتردد عن اخبار الملك بأنه ليست لديه  
الرغبة في التأثير على قراره بطريقة أو بأخرى ، بالإضافة الى ذلك  
فإنه من استشعار الرأي الشعبي في الانتخابات فإن الحكومة  
البريطانية ترغب في ابتعاده عن التدخل في سير الانتخابات (٢٢٨) .

وقد استمر الملك فؤاد محاولا استخدام دار المندوب السامي  
في تنفيذ سياسته بالابقاء على وزارة يحيى إبراهيم ، فبعث الى  
المستر كير Kerr القائم بعمل المندوب السامي ببعض الرسائل ،  
يلفه فيها أن اللبى قبل رحيله الى السودان قد وعده ببقاء وزارة  
يحيى باشا الى حين انعقاد البرلمان .

ويبحث الرجل في أوراق دار المندوب السامي ، وفي الوقت  
نفسه يتصل برئيسه في الخرطوم ، فيؤكد أنه لا ظل من الحقيقة  
لهذا الادعاء ، وأن الملك يسعى الى توريث الدار في تدخل هم غير  
راغبين فيه ، مما دفعه الى رفض تلك الادعاءات والمناقشة التي  
تتضمن ذلك ، وأوضح الملك ما تضمنته محادثات اللبى معه التي  
أكدت أنه سيقصر نفسه للملاحظة فقط (٢٢٩) . فلو فاز سعد في

Ibid.

(٢٢٧)

F.O. 407/198 No. 54 Op. Cit.

(٢٢٨)

Ibid.

(٢٢٩)

الانتخابات كما هو متوقع علمة في أنه سيفوز بالأغلبية فان وضع وزارة يحيى باشا سيكون صعبا ، وقد استعلم « كير » عن نية الملك في ذلك الموقف فأجابه أنه سيستمر في إعطاء يحيى إبراهيم كامل تأييده .

وقد أكد نائب المندوب السامي لحكومته بتخمله المسؤولية كاملة عن موقفه الرافض للتدخل ، وأنه يعتقد أنه لو كان اللورد اللبني في القاهرة فسيكون له الموقف نفسه ، كما أنه استلم من اللورد اللبني موافقته على تصرفه هنا .

وأكثر من ذلك يسعى المستر « كير » Kerri لتدبير لقاء مع سعد زغلول يوضح فيه حقيقة موقف دار المندوب السامي ، والموقف الحيادي الذي اتخذته في الانتخابات (٢٣٠) .

وقد استدعى نائب المندوب السامي في ١٧ يناير رئيس الوزراء ، وتحدث معه طويلا ، ولقد شرح له يحيى مسار الأحداث التي أدت الى صعوبة مركزه والالحاح على عدم ترك المنصب نتيجة ضغط الملك عليه ومطالبته بتضحيات لا تطاق ، واستعرض يحيى تاريخه في الوزارة وإنجازاته في استتباب الأمن في البلاد ، وعدم رغبته في الوقوف ضد عواطف الجماهير ، وهو يسعى لتقديم استقالته فوراً ، ويتوقع مقاومة من بعض أعضاء الوزارة ولكنه سوف يهيمن عليهم . كما تحدث حزينا على صعوبة علاقته بالملك وأن تصريحات سعد زغلول لوكالة رويتر كانت بناء على معلومات من الملك والتي قادته الى أن يقدم استقالته (٢٣١) .

ولكن المستر كير Kerr لم يوافق رئيس الوزراء على هذا  
الرأى ، فقد أبلىح حكومته أنه عنده من الأسباب القوية التى تستبعد  
ذلك لاعتقاده من قبل يحيى باشا ، ولكنه يحاول أن يلقى الضوء على  
شكوكه التى تمس علاقته الظاهرة الوثيقة بالملك (٢٣٢) .

على أية حال قدمت وزارة يحيى ابراهيم استقالتها فى اليوم  
تحتنه لمقابلته مع المندوب السامى بالنيابة ، بعد سقوط رئيسها فى  
الانتخابات وفوز الوفد بأغلبية ساحقة تزيد على ٩٠٪ (٢٣٣) ولا شك  
أن نجاح سعد بهذه النسبة الكبيرة قد أدهش الجميع ، دار المندوب  
السامى ، والملك (٢٣٤) ، بل وأحزاب الأقلية كذلك .

وفى الحقيقة أنه منذ النجاح الساحق لسعد زغلول فى  
الانتخابات ، أصبح من المؤكد توليته الوزارة ، راحت دار المندوب  
السامى تخطب وده فقام المستر كير Kerr مهندس العلاقة مع  
الوفد بزيارة سعد زغلول زيارتين خاصتين غير رسميتين نجح خلالها  
فى إزالة الشك من نفسه (٢٣٥) .

وقد ذكرت جريدة الأهرام أنه قد دار بينهما حديث ودى دام  
أكثر من ساعة ، وأن هذه الزيارة أوجدت اتصالا وديا بين سعد  
وزغلول وبين دار المندوب السامى لأول مرة منذ خمس  
سنوات (٢٣٦) .

Ibid.

(٢٣٢)

(٢٣٣) الواقعى ، المرجع السابق والجزء ، ص ١٠٨ .

(٢٣٤) ويقل : المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(٢٣٥) المرجع نفسه ، ص ١١٠ ، د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ،

ص ٤٢٤ .

(٢٣٦) الأهرام : ١٩٢٤/٢/١ ، ١٩٢٤/١/٣١ .

ومنذ ذلك الوقت بدأت مرحلة جديدة في العلاقة بين دار  
المندوب السامي ، وبين سعد زغلول ووزرائه .

دار المندوب السامي ووزارة سعد زغلول ٢٨ يناير - ٢٤ نوفمبر  
١٩٢٤ :

وقد سجل سعد زغلول في مذكراته أن كبر قد طلب الزيارة  
عدة مرات ، وأنه عندما قابل سعد أعرب له « أننا نود أن نراك في  
الوزارة ، لأنك الرجل الوحيد الذي يمكننا أن نتفق معه وتسيير  
الأمور على ما يرام » .

كما تكررت زيارات مندوب وكالة رويتر في القاهرة له ،  
وهو الرجل الذي استخضته دار المندوب السامي في الوساطة بينها  
وبين سعد لتحقيق العرض نفسه (٢٣٧) .

وفي الحقيقة أن دار المندوب السامي وجلت في هذا التقارب  
فرصتها لحسم المسألة المصرية مع قائد الثورة ، زعيم الأغلبية  
ومعبود الجماهير المصرية ، وخاصة أنه قد بات واضحا أن حزب  
العمل البريطاني على وشك أن يتقلد الحكم في إنجلترا وهو ذلك  
الحكم الذي طالما علق عليه الوفد وسعد أملا كبيرا في الوصول إلى  
حل عادل للقضية الوطنية ، يضاف إلى ذلك أن سعد زغلول كان  
قد نجح في إقامة علاقات شخصية مع عدد من أعضائه بل ومع  
رئيسه رامزي مكدونالد (٢٣٨) . واستمرارا لسياسة دار المندوب  
السامي في خطب ود سعد زغلول قام اللورد اللنبي في يوم عودته

---

(٢٣٧) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٢٣٨) المرجع نفسه والصفحة ، وانظر أيضا عبد العظيم رمضان ، المرجع

السابق ، ص ٤٢٥ .

نفسه من السودان في ٢٢ فبراير ١٩٢٤ زيارة سعد زغلول في مكتبه بوزارة الداخلية ، ومكث معه عشرة دقائق (٢٣٩) .

رغم جريان العادة بزيارة رئيس وزراء مصر للمندوب السامي أولا ، وكانت هذه المقابلة هي المرة الأولى التي يجتمع فيها زعيم مصر والنبى بعد الثورة (٢٤٠) .

وقد قام سعد زغلول في اليوم التالي برد الزيارة الى النبى في دار المندوب السامي ومضى معه ٣٠ دقيقة (٢٤١) . وتكون زيارة سعد لدار المندوب السامي هي أول زيارة منذ ١٩١٨ عندما قابل ونجت (٢٤٢) . ولا شك أن كراهية النبى الشخصية لسعد كانت موجودة ومعروفة حتى أن الاشاعات قد ظهرت عندما فاز سعد في الانتخابات وأصبح رئيسا للوزراء قيل أن اللورد النبى قد استقال من منصبه (٢٤٣) .

ولكن السياسة كانت تحتم على النبى اظهار حسن نواياه لسعد ، والعمل على عقد صلات المودة بين بريطانيا ومصر ممثلة في حكومة سعد ، حتى أن الصحف البريطانية نشرت صورة لسعد باشا والجنرال النبى وهما يتحدثان في حفل الشساى الذي أقامه الملك (٢٤٤) . مما يدل على تحسن العلاقات .

---

(٢٣٩) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٢٢ . ويقل : المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٢٤٠) اللورية نفسها : ١٩٢٤/٢/٢٢ .

(٢٤١) نفسها : ١٩٢٤/٢/٢٣ .

(٢٤٢) نفسها : ١٩٢٤/٢/١ .

(٢٤٣) المقطم : ١٩٢٤/٢/٦ .

(٢٤٤) الأهرام : ١٩٢٤/٤/٩ .

وفي الحقيقة أن النبي كان يتصور أن سعبا أصبح الأمل الوحيد للإنجليز في مصر مما يتعين عليه معاملة برفق بهدف استمالة للمفاوضة بأي طريقة ممكنة (٢٤٥) .

كما أن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن أقل من مشلها في مصر رغبة في اظهار حسن النوايا نحو سعد ، فقد استجاب مستر مكدونالد للاقتراح الذي قدمه سعد شفويا إلى كبير المندوب السامي بالنيابة في ٣٠ يناير ١٩٢٤ ، بشأن الافراج عن الأشخاص المحكوم عليهم من محاكم عسكرية تطبيقا للأحكام العرفية (٢٤٦) .

إذا حمل المستر Kerr إلى سعد باشا رئيس الوزراء كتابا مؤرخا في ٧ فبراير ، صادرا من دار المندوب السامي إلى سعد يبلغه فيه أن وزير الخارجية البريطاني تلقى من مندوبه في مصر طلبه التشفاهي بخصوص المسجونين السياسيين وأن الوزير نظر في الطلب فوافق على العفو الشامل تاركا له الحقوق المذكورة في مذكرة ٥ يوليو ١٩٢٤ الملحقه بقانون التضمنيات ، وهي التي تنص على عدم الافراج عن المسجونين السياسيين إلا بقرار من لجنة خاصة ، وأن الحكومة البريطانية واثقة من أن حكومة سعد قوية فلا خوف من اطلاق سراح المسجونين الذي يتفق على أمرهم بين دولته ، وبين المندوب السامي (٢٤٧) .

وقد تقل نائب المندوب السامي ذلك إلى سعد زغلول صباح ٨ من فبراير موضحا له أن الافراج لن يشمل بعض الأشخاص الذين صدرت ضدهم مؤخرا بعض الأحكام وعددهم سبعة أو ثمانية أشخاص .

وقد رد عليه سعد « أنه قد أعطى عنا التأكيد منذ اللحظة من الآن ، وسأله هل تجرى بطريقة العفو أو على طريقة اخلاء سبيل الماطة ، أى مسجونى الماطة بغير عفو عام ، فأجابه الأحسن الأخيرة ، واتفقا على استبقاء أولئك السبعة مؤقتا لبحث آخر » فشكره سعد على ذلك (٢٤٨) .

وقد قام المستر كير بإبلاغ حكومته ذلك ونقل اليها شكر سعد اياها ورايه فى أن ما اتخذته حكومة جلالة الملك من الاجراءات ستنتج أحسن الأثر ، وأنه سيكون خطوة كبيرة نحو توطيد علاقات المودة بين بريطانيا العظمى ومصر . وأوضح لها أنه أطلع سعدا على هذا التلغراف ، وقد أظهر موافقته على عباراته (٢٤٩) .

كما حرص سعد أيضا على بناء جسور التفاهم والثقة (٢٥٠) ، فعندما وقع حادث قتل لجاويش من قوة الطيران الملكى ، وكانت هذه أولى الحوادث من نوعها منذ سنة تقريبا (٢٥١) ، قام سعد زغلول بزيارة اللبى وأعرب له عن أسفه لوقوع الحادثة (٢٥٢) .

كما رأى اللبى فى البيانات المعتدلة التى أدلى بها سعد فى البرلمان والتى سعى من خلالها كبح جماح المعارضة التى كانت تدفعه الى مواجهة مع الوجود البريطانى ، دليلا على روح رجل الدولة وأنها اتصفت بصراحة محبة ويعرب اللبى عن أمله أن يظل هذا النهج « رائد سياسة الوزارة المصرية » (٢٥٣) .

---

(٢٤٨) د. عبد الخالق لاشين . المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(٢٤٩) المرجع نفسه والصفحة .

(٢٥٠) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

(٢٥١) ويغل ، المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٢٥٢) الأهرام : ١٩٢٤/٤/٢٧ .

(٢٥٣) د. يونان لبيب رزق . نفس المرجع والصفحة .

وعند افتتاح البرلمان في ١٥ مارس ١٩٢٤ ، أصر اللنبي على أن يرى خطبة العرش قبل أن تلقى ، ونشرت الديلي اكسبريس تعليقاً قالت فيه « علمت من مصدر ثقة أن خطبة العرش التي القيت في البرلمان المصري كانت سبباً لخلاف ظاهر بين الملك فؤاد واللورد اللنبي ، فقد أصر اللنبي على رؤية الخطبة وتعديلها قبل أن تلقى ، ولم يكن وصول اللنبي الى هدفه خالياً من الصعوبة » (٢٥٤)

وقد عومل اللنبي في البرلمان معاملة خاصة عن بقية ممثلي الدول ، فعندما دخل البرلمان حيثته شمله من الجنود المصرية ، وسيربه الى مكان وسط في شرفة هندوبى الدول ، الذين لم يعاملوا بمثل هذه المعاملة ، وكان سعد زغلول قد صرح ان المشدوب السامى البريطانى سيعامل معاملة بقية ممثل الدول ، ولكن الواقع لم يتبدل (٢٥٥) . وعلمت الديلي كرونكل على ذلك ، « لقد عدت هذه المعاملة دليلاً على أن زغلول باشا لا يزيد أن يثير مسائل مزعجة » (٢٥٦)

وقد وصف ويغل المشدوب السامى في البرلمان ، بأنه قد شعر بالغبطة وهو يراقب المنظر ، اذ يرى السياسة البريطانية التي تجسست في تصريح ٢٨ فبراير وهي تسلك سبيلها المطلوب فاقم برلمان حر تستطيع أن تخرج مصر فيه رجال دولة لهم السلطة المطلقة لربط بلادهم بأية تسوية مع بريطانيا ، ولقد كانت المصاعب وشيكة الحدوث ولكنها ان حدثت فستحدث بأيدي المصريين ، ولكن بقى على اللنبي أن يرى الى أى مدى ستؤثر أو ستؤخر هذه المصاعب التسوية الانجليزية المصرية التي كافح باخلاص من أجلها (٢٥٧) .

---

(٢٥٤) الأهرام : ١٩٢٤/٤/١٥ . وانظر عباس العقاد ، المرجع السابق ،

ص ٤٥٠ التعديل خاص بالاستقلال التام لمصر والسودان .

(٢٥٥) نفسها : ١٩٢٤/١١/١٤ .

(٢٥٦) نفس الدورية والعدد .

(٢٥٧) ويغل : المرجع السابق ، ص ١١٢ .



غير أن العلاقة الودية بين حكومة سعد من جهة ودار المنسوب السامى وحكومته من جهة أخرى لم يقدر لها الاستمرار طويلا نتيجة لاختلاف نظرة كل من الجانبين المصرى والبريطانى للقضية المصرية .  
اذ رأت دار المنسوب السامى وحكومتها ان عقد اتفاق مع وزارة شعبية سيؤدى الى استقرار العلاقات المصرية البريطانية على نحو يحقق أهداف الاستراتيجية البريطانية ، وهو استقرار افتقدته تلك العلاقات خلال السنوات السابقة نتيجة النمو المتزايد للحركة الوطنية برئاسة سعد (٢٥٨) .

وبالنسبة لحكومة سعد زغلول فقد رأت أن الظروف مناسبة للحصول على استقلال حقيقى (٢٥٩) وخاصة مع وجود حكومة العمال ، متجاهلة أن أهداف السياسة البريطانية الخارجية لا تتأثر بتغير الحكومات البريطانية ، وأن اختلفت فى شىء فانما يكون فى الأساليب والوسائل التى تصطنعها لتحقيق تلك السياسة (٢٦٠) .

وقد ساعد على تغير تلك العلاقة العديد من الأزمات التى أثرت من الجانبين وخاصة مع ممارسة سعد زغلول للحكم .

فقد أعلن سعد فى برنامجة بقبوله تأليف الوزارة لا يعنى اعترافا بأى حال أو حق استنكره الوفد المصرى ، أى عدم الاعتراف بتصرفات تصريح ٢٨ فبراير .

وقد رد مكملونالد فى البرلمان بأن حكومته تعتبر نفسها مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير . كما ذكر سعد فى خطبة العرش أن حكومته

---

(٢٥٨) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

(٢٥٩) نفس المرجع ، ص ٢٧٢ .

(٢٦٠) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

مستعدة للمخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الأمانى القومية بالنسبة لمصر والسودان .

فكانت إشارة سعد الى السودان مثارا لقلق الحكومة البريطانية التى هى على وشك المخول فى مفاوضات بينها وبين سعد (٢٦١) .

وما لبث ذلك كله أن تزايد ، ففى ١٠ مارس اتصل سعد بدار المندوب السامى يقترح تعديل القانون رقم ٢٨ الذى صدر فى العام السابق بخصوص تعويضات الموظفين الأجانب .

فأعلن سعد ان وزارته لا تقر هذا القانون ، وتعتبره مرفقا للخزينة مخالفا للدستور ، ولكن تجنبنا لسوء التفاهم تقبل الوزارة ان تنفذ منه ما اقتضته الضرورة من المحافظة على حقوق الأفراد المكتسبة ، بشرط حفظ الحق لها فى مناقشة هذا القانون فى المفاوضات المقبلة (٢٦٢) .

على أن المستر مكدونالد لم يلبث حين أبلىخ برغبة سعد زغلول فى تعديل هذا القانون أن أرسل البرقيات التى يحذر فيها تحذيرا شديدا من هذا التعديل . ويبدو أنه هدد بالرجوع الى الحالة الأولى قبل الارتباط (٢٦٣) .

حيث صرح سعد فى البرلمان للنواب « اذا تشبشنا ببطلان القانون وامتنعنا عن التنفيذ وقالت لنا هذه الدولة ليكن ذلك ولترجع الى الحالة التى كنا عليها قبل الارتباط . فهل يمكننا أن

---

(٢٦١) ٥٠ عبد العظيم رمضان . المرجع السابق . ص ٤٢٦ .

(٢٦٢) نفس المرجع ، المرجع السابق . ص ٤٢٧ .

(٢٦٣) نفس المرجع والصفحة .

نحتمل عودة الموظفين الأجانب الى مصالح الحكومة هل منكم من يقول هذا ؟ ثم يواصل حديثه للنواب ما كنت أريد ان أقول ذلك ولكن الضرورة الجأتني اليه . نعم ان المبلغ باهظ ، ولكن العودة الى الحالة الأولى أصعب لقد اشتريتنا بهذا المبلغ الباهظ سيادتنا الداخلية لان الموظفين الانجليز كانوا سادة وحكاما (٢٦٤) .

كما كتب النقيب الى حكومته محذرا من موقف سعد هنا ، وخاصة انه قد أبدى استعدادا للتفاوض ، فان مسألة الموظفين من المسائل المهمة التي ينبغي أن توضع في جدول المفاوضات وقد أعرب زغلول عن نيته في بحث قانون رقم ٢٨ لعام ١٩٢٣ ، بهدف تعديله لصالح الحكومة المصرية ، ومن المتوقع أن يهاجم الأسس التي قام عليها هذا القانون ، « لكنني أعتقد أن الحكومة البريطانية لم ترفض فقط أى تعديلات في هذا الاتجاه بل سوف تطالب بحماية الموظفين الأجانب في مواجهة الظروف التي لم تكن قائمة عندما وضع هذا القانون عام ١٩٢٣ » (٢٦٥) .

ولم يكن ذلك رأى المنسوب السامي فقط ، بل كان أيضا رأى مدير الادارة الأوروبية وكثير من الموظفين البريطانيين في مصر .

فقد أشار كين بويد في تقرير له الى دار المنسوب السامي ، الى الخوف من تدهور الموقف في المستقبل ، بأن سعدا سيدفع أتباعه وأعضاء الحزب الوطني الى موقف غير ممكن أو مستحيل اذا استنكر القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ حيث أنه أثار هذه المسألة من قبل .

---

(٢٦٤) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٥٥ ، ص ٦٧٦ .

F.O. 407/190 Allenby to Mac Donald, July 25, 1924. (٢٦٥)

ورأى كين بويد أن الأزمة ربما ستتخذ أشكالا عديدة منها أن  
سعدا محل ثقة أتباعه ومدفوعا في معارضة شديدة ومباشرة مع  
الانجليز ، ربما يدفعه أتباعه الى الاستقالة واذا فعل ذلك فكل  
غضب الجماهير سينصب علينا ، وستثور الجماهير التي لا سعد  
ولا أى شخص آخر سيفعل أدنى محاولة لكبح جماحها وستزداد  
الظواهرات لهيبا بفعل التعصب الدينى (٢٦٦) .

وا احتمال آخر هو أن الخطط الكثيرة للحزب الوطنى بمساعدة  
أنصار الخديوية ربما تنضج وذلك بالإضافة الى بعض السخافات  
مثل مسألة السودان التي هي فى الحقيقة ضد شعور سعد ، وربما  
تؤدى بعض الشعارات مثل « يسقط سعد » الى صراعات حزبية  
ينجم عنها اضطرابات عمالية مما يعطى الفرصة لتحرك « الفوغاء » ،  
وكان هذا هو رأى مدير عام البوليس السرى نفسه S. Kaisy Bey  
الذى رأى « أن الاضطرابات بالتأكيد ستحدث فى خلال الشهرين  
القادمين (٢٦٧) » .

وأضاف كين بويد بأن هناك شيئا واحدا مؤكدا ، انه اذا  
حدثت اضطرابات فسوف تتجه الى العدو ، أى الى الانجليز وكل  
الأجانب . وبموجب تصريح ٢٨ فبراير مازلنا نتحمل مسئولية معينة  
فيما يتعلق بحماية الأجانب ، وأنى أشعر أنه من الضرورى جدا  
أن نجعل أنفسنا فى موقف يجعلنا نفعل أقصى ما نستطيع من  
أجلهم « (٢٦٨) » .

وفى الحقيقة أن وزارة سعد زغلول قد وضعت الموظفين  
الأجانب وبخاصة الانجليز عند حدهم وتضاءلت سلطتهم فى  
عهدنا (٢٦٩) .

---

F.O. 141/278/198. Op. Cit.

(٢٦٦)

Ibid.

(٢٦٧)

F.O. 141/278/198. Op. Cit.

(٢٦٨)

(٢٦٩) الرافعى ، المرجع والجزء السابق ، ص ١١٥ .

أولا : عملت على احلال الموظفين المصريين محل الموظفين الأجانب بصورة كبيرة أثارت عليها سخط الانجليز (٢٧٠) .

ثانيا : انها قد طرحت عليهم حق طلب المعاش في ١٩٢٤ بدلا من عام ١٩٢٧ حسب قانون التعويضات .

فكتب المنسوب السامي موضحا لحكومته الأسباب التي سوف تؤدي الى موافقة الموظفين على هذا الاقتراح بقوله ، وكما تعلمون فان الموظفين من هذه النوعية الذين يرغبون في ترك الخدمة قبل التاريخ المحدد للمعاش يمكن أن يفعلوا ذلك في مقابل الحصول على تعويض تم الاتفاق عليه .

وكان الموظفون البريطانيون تحت تأثير الاحساس بأن أحوال الخدمة في الحكومة المصرية لن تبقى على ما كانت عليه في ظل النظام الذي بدأ عام ١٩٢٢ ، أو أنهم قادرون على الاحتفاظ بالكفاءة والنظام الذي اعتادوا عليه ، غير أنهم غيروا موقفهم خلال الستة أشهر الأخيرة ولكن الى الأسوأ وبشكل سريع لم يكن متوقعا . فقد بدا واضحا أكثر ان رؤساء الادارات المصرية يجعلون موقف الموظفين البريطانيين في الادارة أكثر صعوبة وسوءا على قدر ما يستطيعون ، فان هناك ضوئا أخضر من جانب الحكومة ليفعلوا ذلك ، ويقدم مصطفى باشا النحاس أكثر مثل لذلك في ادارته لوزارة المواصلات ، كما يلاحظ الأمر نفسه بالنسبة لوزراء الزراعة والأشغال العمومية بل أيضا وزارة الحرب . أما في وزارة المالية فباستثناء حادثة المستر انتوني فالوضع مختلف (٢٧١) .

---

(٢٧٠) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٢٨ .  
F.O. 407/190 Op. Cit. (٢٧١)

ويواصل اللبني عرضه للأسباب التي يعامل بها الموظفون  
البريطانيون فيقول :

بأنه ليس من قبيل المبالغة القول أن شرف الموظفين البريطانيين  
لا يتعرض الآن للمساس وفيما يبدو ومن كثرة الشكاوى التي تقدم  
للوزارة الحالية ، وهي شكاوى قد وضعت لتسيء للموظفين  
البريطانيين وتزايد في أوقات التوتر السياسي .

وقد تجسدت هذه الشكاوى في أسئلة في البرلمان ، لم يعد  
يعانى منها الموظفون البريطانيون فقط بل الادارة المصرية ككل .

ويقرر اللبني أخيرا أن طبيعة المعاملة التي يعانى منها  
البريطانيون نتجت عن اعتبارات متعددة منها الالتزامات المفرة  
بمقتضى قانون رقم ٢٨ .

ومنها الكراهية الشخصية أو العنصرية ، منها ضيق أفق  
بعض الأشخاص الذين ارتقوا بسرعة للمناصب الكبرى وهم  
لا يستحقون ذلك ومنها سعى هؤلاء الى الحصول على التصفيق  
للآخرين (٢٧٢) .

ومن المعلومات التي تصله يبدو أنه اذا خير الموظفون  
البريطانيون لترك الادارة المصرية مقابل تعويضات كاملة فإن  
غالبيتهم ستقبل هذا فهم محبطون ويشعرون بقدر كبير من التشوش  
وأنه يمكن أن يواجه بأحد حلين أما بتركهم مقابل تعويضات كاملة  
في أى وقت يرغبون فيه في ترك وظائفهم . وأما بتأمينهم في  
مناصبهم اذا ما رغبوا في البقاء (٢٧٣) .

وفى الحقيقة أن مجلس النواب كان يثير دائما قضية وجود مسألة الموظفين الانجليز والأجانب فى مصر باعتبارهم رمزا للسيطرة الأجنبية على البلاد ، مما أقلق دار المندوب السامى ، وفى الجلسة ٥٤ لمجلس النواب أثارت مسألة ضابط بقسم المحرسة برتبة قائمقام بريطانى ، ولكنه لا يمارس هذه الوظيفة رغم أنه يتقاضى مرتبه من الجيش المصرى (٢٧٤) .

فأجاب وزير الحربية أن هذا الضابط يشتغل بدار المندوب السامى من عدة سنوات وقد أظهر المندوب السامى رغبته فى إعادة هذا الضابط الى خدمة الجيش المصرى وأنه بالفعل يتقاضى مرتبه من الجيش المصرى ، وسيعود اليه وقد كان موجودا طول هذه المدة مجاملة لدار المندوب السامى .

وعندما سئل لماذا لم تحذف ماهيته مادام كان يشتغل بدار المندوب السامى اكتفى المقرر بالقول أنه سيعود للجيش (٢٧٥) .

**ثالثا :** محاولة وزارة سعد زغلول تقليص نفوذ المستشارين المالى والقضائى فذكرت الصحف أن المفاوضات كانت تمر فى ذلك الوقت على تحديد سلطة المستشار المالى ، وتوضيح مركزه بما يتفق مع قواعد الدستور والسيادة القومية (٢٧٦) . كما يبدو أن سعدا رفض تجديد عقد المستشار القضائى أموس الذى سينتهى عقده فى أوائل نوفمبر ، فقد طلبت دار المندوب السامى تجديد عقده ولكن سعدا رفض هذا التجديد (٢٧٧) . وقد علقت الأهرام عن هذا فقالت :

Ibid.

(٢٧٤)

(٢٧٥) ضابط مجلس النواب ، الجلسة ٥٤ ، ص ٦٦٣ - ٦٦٤ .

(٢٧٦) وادى النيل : ١٩٢٤/٧/٤ .

(٢٧٧) الأهرام : ١٩٢٤/٨/١ .

أصبح من الواجب أن يقال بعد ما كثرت الاشاعات عن منصب  
المستشار القضائي أن العقد الذي عقده الحكومة المصرية سينتهى  
فى نوفمبر المقبل ، ولكن لا يمكن أن يقال فى الحالة الحاضرة شىء  
نهائى عن مستقبل هذا المنصب ، أو عما اذا كان مستر. ايموس يبقى  
فى مصر ، اذ ليس من المنتظر أن يقرر شىء فى هذا الشأن حتى  
الخريف المقبل (٢٧٨) .

فى حين يؤكد الأستاذ الرافعى ، أن سعدا رفض هذا التجديد ،  
وكان موقفه فى ذلك مشرفا وقد أسرها المندوب السامى فى نفسه  
حتى كانت حادثة السردار فكان مطلبه فى الأنداز البريطانى ابقاء  
منصب المستشار القضائي ، ومنصب المستشار المالى واحترام  
سلطتيهما وامتيازتهما (٢٧٩) .

وأعتقد أن رأى الأستاذ الرافعى كان صحيحا وأن سعدا كان  
يحاول التخلص من سلطة المستشارين المالى والقضائي ، أو على  
الأقل تحديد سلطتها ، كما ذكر ويقل أن سعدا أسهم فى خفض  
المركز القضائي والمالى للمستشارين حتى لا يعودا بعد ذلك قادرين  
على شىء (٢٨٠) . وخاصة أن دار المندوب السامى كانت قد طلبت  
من الحكومة المصرية تعيين سلطة المستشار المالى والمستشار القضائي  
وضمائنه هذه السلطة .

فردت الحكومة على هذا الطلب بأنها لا تعرف من أى نظام  
يستمد المستشاران المشار اليهما سلطتيهما حتى يصح أن يطلب منهما  
تقديم الضمانة لهذه السلطة وكل ما تعرفه انهما موظفان مصريان

---

(٢٧٨) نفسها : ١٩٢٤/٨/١ وايضا العدد ١٩٢٤/٢٢ .

(٢٧٩) الرافعى : نفس المرجع والجزء ، ص ١١٦ .

(٢٨٠) ويقل : المرجع السابق : ص ١١٦ .



فى خدمة الحكومة المصرية ، وعلقت جريدة الأهرام بقولها فكان  
الجواب مقحما (٢٨١) .

كما أن لجنة الميزانية فى مجلس النواب كانت قد ضمت بابى  
قلم المستشار المالى والمستشار القضائى الى باب ديوان العموم  
الحقائى والمالية ، حتى لا تبقى ميزة فى الميزانية لهذين المستشارين .  
وأرادت أن تلغى ٤٥٠ جنيها من مصروفات « السيارة » لمستشار  
المالية ، فرفض ذلك بحجة أنه موظف بعقد ينتهى من أول عام ١٩٢٧  
وقد نص فى العقد على مبلغ الأربعمائة وخمسين جنيها (٢٨٢) .

وقد أدى تصرف حكومة سعد تجاه الموظفين البريطانيين الى  
مناقشة الأمر فى مجلس النواب البريطانى فسل وزير الخارجية  
عن مدى علمه بقلق الجالية البريطانية فى مصر من جراء عدم قيام  
الحكومة المصرية بتعهداتها تجاه الموظفين البريطانيين وهل تخاطب  
الحكومة المصرية سريعا لاجراء تحقيق نزيه عن حقائق الحالة فى  
شأن شكاوى الموظفين البريطانيين ، فيستطيع الموظفون أصحاب  
الشكوى أن يحضروا بأنفسهم أو ينيبوا عنهم من يشاءون لتقديم  
شكاوهم .

فأجاب وكيل الخارجية : بأن اللورد اللنبى والموظفين ذوى  
الصفة التمثيلية المعينون بصفة خاصة لفتوا نظر الحكومة البريطانية  
الى القلق الطبيعى الذى يشعر به الموظفون الأجانب من جراء موقف  
الخصومة الذى وقفه فى شأنهم فى أمور عديدة (٢٨٣) .

---

• (٢٨١) الأهرام : ١٩٢٤/٧/٢٢

• (٢٨٢) الدورية نفسها والعدد

• (٢٨٣) نفسها : ١٩٢٤/١٠/٣

ولكن الحكومة البريطانية لا ترى أن الاقتراحات التي أبديت لها هي أفضل ما يمكن أن يعمل بها فالحكومة البريطانية تنوي أن تخاطب الحكومة المصرية رأسا في هذا الموضوع . كما سئل وكيل الخارجية في البرلمان أيضا عن هل لدى الحكومة البريطانية معلومات بشأن التمييز في معاملة بعض الموظفين البريطانيين المولود والمستخدمين في السكك الحديدية والبوستان ، وكان من جراء ذلك التمييز أنهم أصيبوا باجفاف في درجاتهم ومكافأاتهم بين الحاضر والمستقبل (٢٨٤) .

وقد طلبت الحكومة البريطانية من اللنبي تقديم تقرير في هذا الشأن ، وقد أجرى مراجعات غير رسمية من أجل أولئك الموظفين (٢٨٥) .

وقد سئل مرة أخرى رئيس الوزراء بشأن الموظفين البريطانيين في السكك الحديدية المصرية ، وما هي الوسائل التي يرى اتخاذها لكي يضمن إعادة النظر في قضيتهم فأجابه مكدونالد بأنه لم يتلق تقريراً من اللنبي حتى يستطيع الإجابة .

وتصور المناقشات في مجلس النواب البريطاني ، مدى قلق النواب البريطانيين على موظفيهم في مصر سواء من حيث السطة أو النفوذ أو حتى مسألة التعويض مما يدل على ما أصاب وضع هؤلاء الموظفين على أيدي الحكومة الشعبية الأولى .

كما ذكر كين بويد أيضا أن موظفي الحكومة يقولون صراحة بأنهم لا يستطيعون اتخاذ إجراء نهائي تجاه المنتظمين لانهم يخشون من أن يرسل تقرير في حقهم الى سعد أو البرلمان .

---

(٢٨٤) نفسها : ١٩٢٤/٤/١٧ ، ١٩٢٤/٥/١٥ .

(٢٨٥) نفسها : نفس العدد ، نفس العدد .

ما دعا كبار الموظفين البريطانيين الى اللقاء اللوم على النهج الذى يسلكونه بالقول « ان خطتنا لتسيير الامور حسيا نريد ، لم تتبع اتباعا حسنا ، ونحن اليوم لسنا فى الموقف الذى ينبغى أن يكون (٢٨٦) » .

وقد أثرت مواقف سعد الوطنية على وضع هؤلاء الموظفين فى مصر وخشوا على مراكزهم بل وعادوا وزارة سعد .

وقد ظل المنسوب السامى يدافع عن الوضع المتدهور للموظفين الانجليز على عهد وزارة سعد فقدم احتجاجا الى رئيس الوزراء على نشرتهم للمستتر انطونى المدير العام لمصلحة الدوميين ، الذى كان قد حضر أمام المحكمة كشاهد فى حيشيات حكم محكمة التآديب العليا التى حاكمت محمد أبو الفتوح باشا . وقد رأى النلسى أن تلك التهم أفرغت فى قالب خلو من عدم التميز للملائم لوثيقة قضائية ، وأن نشرها اجحاف بالمستتر « انطونى » نظرا للتحقيق الذى فى النية اجراؤه وفى الكيفية التى أدى بها واجباته الرسمية (٢٨٧) .

وقد تعرض سعد زغلول أيضا لمنصب سردار الجيش المصرى ، غفى ١٧ مايو ١٩٢٤ رد على سؤال فى البرلمان حول هل السردار موظف مصرى ، وهل هو مردوس لوزير الحرية ، هل هو مسئول أملمه ويرجع اليه فيه ، وهل يتقاضى مرتبا من خزينة مصر . -

وكانت اجابة سعد أن سردار الجيش المصرى موظف مصرى مردوس لوزير الحرية المصرية ، ومسئول أمامه قانونا ويجب عليه أن يرجع اليه فى أعماله ، ومرتبه يتقاضاه من الخزينة المصرية .

F O, 141/278/198, Op. Cit.

(٢٨٦) .

(٢٨٧) وادى النيل : ١٩٢٤/٧/٨ التى تكررت أيضا أن مستر انطونى قدم طلبا رسميا باجراء تحقيق كامل الى لجنة السنة التأديبية التى ينص عليها قانون ٢٨ لسنة ١٩٢٢ .

وفي سؤال آخر سئل سعد زغلول هل يتفق مع كرامة الدولة المصرية ويتمشي مع روح استقلالها أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبياً ، وأن اقامته بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل .

فكان جوابه نعم لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها (٢٨٨) أجنبياً بل ولا الرئيس الأدنى أيضاً . ولكن هكذا كان من قبل ويجب علينا أن نمحوه .

كما ذكر سعيد أيضاً « بأننا ولا شك متألمون من هذا الوضع ، بل وننظر بعين المقت لهذه الحالة . ولا نحب أن تبقى دقيقة واحدة . ونريد أن يكون جيشنا ضباطه وجنوده وسلاحه وكل ما يتعلق به مصرياً (٢٨٩) » .

ولا شك أن هذه التصريحات قد أثرت تأثيراً سيئاً على العلاقة مع دار المندوب السامي وأيضاً مع الحكومة البريطانية .

وقد وصف ويفل أيضاً علاقة سعد زغلول بموظفي دار المندوب السامي بقوله ، أن سعد زغلول قد بالغ في قوته إلى حد أن عامل رئيسي موظفي اللوبي وقد أرسل لمناقشته في استشارة قضائية بخشونة وتهور ، مما أوجب تذكيره بأنه إنما يخاطب ممثل الحكومة البريطانية (٢٩٠) .

وفي قول « ويفل » ، هذا ما يدل على اعتقادهم أنهم فوق أي سلطة في البلاد ويجب على رئيس الحكومة المصرية أن يعاملهم من هذا المنطلق فهو ممثل للمندوب السامي صاحب السلطة الفعلية في البلاد .

---

(٢٨٨) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ٢٩ ، من ٢٤٤ ، ١٧ مايو ١٩٢٤ .

(٢٨٩) المصدر السابق : الجلسة نفسها والصفحة .

(٢٩٠) ويفل : المرجع السابق ، من ١١٨ .

وعلى أية حال فإن سعد زغلول أتبع السياسة التي تليق  
بزعيم أمة وتصرفت مصر في عهده تصرف الأمم الكاملة  
الاستقلال (٢٩١) . فلم نجد وزارة سابقة تحلت سلطة ونفوذ  
الموظفين البريطانيين في مصر الا وزارة سعد ، الذي حاول تحجيم  
نفوذهم والتخلص منهم ، الأمر الذي أزعج دار المندوب السامي  
والحكومة البريطانية على السواء ، والذين وقفوا بالمرصاد في  
التصدي لها ، والتي كلفها بعد ذلك إقالتها .

### دور اللبى في مفاوضات سعد مكdonald :

كانت دار المندوب السامي والحكومة البريطانية يأملان في  
عقد اتفاق مع سعد فقد رأى اللبى في حل المسألة المصرية نجاحا  
لسياسته ، فى حين رأت الحكومة العمالية فى هذه المفاوضات فرصة  
حسنة يجب ألا تضيق بتقوية مركزها على حساب مصر لمواجهة  
المعارضة القوية التى تواجهها فى بلادها (٢٩٢) .

والى جانب ذلك فإن الوصول الى اتفاق سيؤدى الى استقرار  
العلاقات البريطانية المصرية على نحو يحقق مرامى الاستراتيجية  
البريطانية كما سبقت الإشارة (٢٩٣) .

وقد بدأت العلاقة كما أتضح لنا من قبل على أحسن ما يكون  
بين سعد ودار المندوب السامي وحكومتها .

وتذكر جريدة « ليفربول » أن زغلول أرسل كتاب سريا الى  
مستر مكdonald أبدى فيه رغبته فى أن تبتدىء المفاوضات . وأنه

---

(٢٩١) د . عبد العظيم رمضان : المرجع السابق . ص ٤١٧ .

(٢٩٢) نفسه ، المرجع السابق ، ص ٤١٨ .

(٢٩٣) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

مستعد للمذهب الى لندن اذا كان حضوره ضروريا ، ويبدو أن الكتاب أرسل الى مكdonald بواسطة غير دار المنسوب السامي ، فلم يعرف النبي بارساله ، وهذا ما أوقع مكdonald في شيء من الارتباك (٢٩٤) .

وان كان سعد قد تلى عند افتتاح البرلمان برقية تهنئة من مكdonald وقال بأن حكومته مستعدة الآن وفي كل وقت أن تتفاوض مع الحكومة المصرية .

ولكن أمام الممارسات الوطنية لحكومة سعد والتي سبقت الإشارة إليها ، بدأت الحكومة البريطانية في التردد من جدوى هذه المفاوضات .

ومع ذلك فإن المنسوب السامي لم يفقد الأمل في الوصول الى اتفاق مع وزارة سعد زغلول فراح يبعث الى حكومته بالعديد من الرسائل لاقناعها بوجهة نظره (٢٩٥) . انقذا لسياسة التصريح .

وبالرغم من ذلك أرسل مكdonald الى اللورد النبي يطلب منه أن يحاول استكشاف المدى الذي كان على سعد المضي فيه وعلى أي الأسس يكون اذا كان ظاهرا انه سيتمسك بتصريحاته المتكررة العلنية فان اجراء المفاوضات لن يكون من ورائه فائدة واعتقد المنسوب السامي أن وقت الاتصال بسعد زغلول قد مضى للفت نظره بهذا الخصوص وأن آمال المصريين متعلقة على وصول حكومة حزب العمال للحكم واعتزم سعد على عرض القضية المصرية - بنفسه على حكومة حزب العمال ومن ثم فإن النبي يرفض مجرد التفكير في أن زغلول لم يعد نفسه بقبول حل وسط (٢٩٦) .

---

(٢٩٤) د . عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ٤١٨ .

(٢٩٥) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

Lloyd, Op. Cit. Vol. 2, p. 85.

(٢٩٦)

وقد أجاب مكدونالد « بتعقل بأنه ما لم تتوافر لديه بعض الدلالات على أن رغبات سعد زغلول لا تتعارض مع مطالبنا التي لا يمكن التنازل عنها بشأن السودان والدفاع عن القناة بصفة خاصة فأنني لن أكون مستعدا الى دعوته للتفاوض في لندن ، (٢٩٧) » .

وقد رد النبي في ٦ أبريل على رئيسه بأنه ما يزال على إيمانه بأن الخطوة التي أخذت لا يمكن التراجع فيها ونصح رئيسه بعد أن أشار الى ميل سعد زغلول الى الاعتقاد في حسن النوايا للحكومة البريطانية بالامتناع عن القيام بأي عمل يؤدي الى هز هذه الثقة كما ذكر أنه لا يعتبر أن فشل المفاوضات أمر واقع لا محالة وأن الطريقة التي اقترحها سوف تكون فرصة النجاح فيها ممكنة .

ويظهر حماس النبي وتأثيره لعقد المفاوضات فيكتب الى مكدونالد في ١٦ أبريل مقترحا تخويله سلطة ابلاغ سعد زغلول بأنه في حالة موافقته على محاولة دفاعية هجومية مع بريطانيا تصبح مصر بمقتضاها دولة محاربة في أي وقت تجد بريطانيا في حالة حرب ، وعندئذ توافق بريطانيا على بحث انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والاسكندرية ، وتسقط أي دعوى في حماية الأجانب والأقليات ، مع اعطاء مصر مشاركة أكثر في إدارة شئون السودان ، وتنتظر الحكومة البريطانية بعين الاعتبار الى الغاء وظيفتي المستشارين المالي والقضائي (٢٩٨) .

ولكن المستر مكدونالد فيما يبدو رفض هذا الاقتراح ، لأن سعد زغلول لم يصله شيء بهذا الخصوص (٢٩٩) .

---

(٢٩٧) انظر :

I. Lloyd. Op. Cit. Vol. 2, p. 88.

(٢٩٨)

(٢٩٩) الامرام : ١٩٢٤/٣/٢١ .

ويسلو أن الحكومة البريطانية كانت ترغب في إجراء المفاوضات في القاهرة أولا بواسطة المندوب السامي ، فقد أجاب المستر « يونسو بناي » عن ذلك أنه قد تقرر بالفعل أن تكون المفاوضات التمهيدية في القاهرة ، فإذا جاء أى وفد خاص الى لندن فإن ذلك لا يكون الا بعد وقوع تفاهم تام في شأن المسائل المحتفظ بها في تصريح ٢٨ فبراير وسيكون إجراء المفاوضات بالوسائط العادية ، أى المندوب السامي في القاهرة والمفوضية المصرية في لندن (٣٠٠) .

وتدل اشارة « بونسويناي » الى تصريح مك دونالد بأن حكومة العمال تعد نفسها مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير فإذا جرت مفاوضات فانها ستكون مؤسسة عليه .

لكن المندوب السامي صمم على أن تكون المفاوضات في لندن ، فقد كان مقتنعا باستحالة القيام بمناقشات مثمرة في جو القاهرة الصاحب حيث زغلول معرض للضغط الدائم من المتطرفين (٣٠١) .

وكانت وجهة نظر النقيب « أننا سنجد أنفسنا في الحقيقة لا نفاوض زغلولا ، وانما سنفاوض عامة الشعب والصحافة كما لم يكن من الحكمة في الوقت الذي تملقت فيه قلوب زغلول وأنصاره بالسفر الى لندن أن يأسوا من ذلك كما أنه ثمة ميزة كبيرة في الاتفاق مع سعد ، هي أن أى تسوية يعقدها ستحظى بالموافقة من مصر كلها ، وكلما أسرع بالمفاوضات كان أفضل (٣٠٢) .

---

(٣٠٠) الدورية نفسها ، العدد نفسه .

(٣٠١) ويفل ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٣٠٢) المرجع نفسه ، ص ١١٠ - ١١١ .



ويعد مناقشة قصيرة بين اللبني ومكدونالد ، أرسل الأخير الدعوة الى سعد للسفر الى لندن والمفاوضة معه (٣٠٣) . وقد رد سعد بالموافقة الا أن تفاقم الحوادث وسعت من الخلاف بين سعد ودار المنسوب السامي والحكومة البريطانية ، سواء بتمثيل السودان في معرض « ويمبلي » أو مناقشات مجلس النواب المصري حول سلطة السردار ، وتقدم مشروعات الري في السودان التي تقوم بها الحكومة البريطانية مرورا بتصريح مكدونالد في البرلمان في ٨ مايو ١٩٢٤ ، بأن المفاوضات التي ستقوم بين الحكومة المصرية والبريطانية ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير وقد رد سعد في ١٠ مايو باستنكار تصريح ٢٨ فبراير ، وأن الحكومة لا تدخل المفاوضات الا حرة من كل قيد .

الا أن اللبني لم يتخل عن عقيدته في نجاح المفاوضات مع سعد ، فكتب في ٢٣ مايو الى المستر مكدونالد قائلا ان سعد زغلول انما يأمل في أن يتمكن عن طريق المناورة من زحزحة الحكومة البريطانية عن شدة تمسكها بالتصريح ، وقال انه يثق مع ذلك في أنه من الممكن الادلاء ببعض التصريحات التي قد تكفي لبعث الطمأنينة الى قلبه ، على أن المستر مكدونالد رد عليه في ٣١ مايو بقوله « ان مركز بريطانيا العظمى في مصر مهما قال المصريون ، شرعى تماما من جميع الوجوه القانونية والدولية ، فقد كانت مصر ، من الناحية الشرعية ومن الناحية الفعلية محمية بريطانية الى أن قامت الحكومة البريطانية بتعديل هذا الوضع بمحض ارادتها ومنحتها قدرا من الاستقلال واستقلال مصر أو القدر القائم منه بناء على هذا هو نتيجة مباشرة لهذا الاجراء (٣٠٤) .

(٣٠٣) المرجع نفسه ، ص ١١ .

د. مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

المرجع نفسه ، ص ٢٤٤ .

Lloyd. Op. Cit., p.

(٣٠٤)

وأبدى اعتقاده بأن سعد زغلول يبالغ في تصوير الصعوبات التي يواجهها بقصد تحقيق هدفين ، الأول الحصول على شيء يمكن أن يعتبره ، في حالة فشل المفاوضات بمثابة اعتراف بأن تصريح ٢٨ فبراير لا تأثير له بدون اعتراف المصريين به .

أما الثاني فهو أن يجعل حكومة جلالة الملك تبدو في صورة الجانب الراغب في المفاوضة بأى ثمن حتى تضفى على مركزها في مصر صبغة شرعية ليست لها بغير ذلك (٣٠٥) .

وعلى أية حال فإن اللورد اللنبى قد سعى لأن يكون موجودا في لندن في أثناء مفاوضات زغلول باشا (٣٠٦) .

وعندما تقامت حوادث السودان في شهر أغسطس كما سبق القول كان كل من سعد في باريس والنبى في لندن ، ولما كان مكدونالد قد اقترح آخر سبتمبر كموعده للمفاوضات بعد أن تعذر الاجتماع في أواخر يونيه (٣٠٧) .

رأى سعد أنه بعد ما حدث في السودان وتبادل مذكرات الاحتجاجات والاتهامات بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، بأن الفشل سوف يكون النتيجة الحتمية للمفاوضات المنتظرة ، فأرسل إلى مكدونالد في ٢٩ أغسطس يخبره بعدم إمكان إجراء المفاوضات ،

---

Lloyd. Vol. 2 Op. Cit., p. 88-89.

(٣٠٥)

د عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٦٤ من تراجع مكدونالد إليه في أى مسألة مما له علاقة بالنقاط الأربع والا يكون أحد الفريقين مرتبطا بقبول مطالب الآخر .

(٣٠٦) الأهرام : ١٠/٥/١٩٢٤ .

(٣٠٧) محمد إبراهيم الجزيري ، آثار الزعيم سعد زغلول ، ج ١ ص ٢٢٩ .

ولكنه فى الاستطاعة بالرغم من ذلك تبديد الغيوم التلبدة فى جو العلاقات بين مصر وانجلترا ، وبالأخص بعد حوادث السودان الأخيرة (٣٠٨) .

وقد قبل مكدونالد ذلك وأعلن أنه يرغب فى الاشتراك فى إعادة حسن التفاهم فى العلاقات بين البلدين . فأعلن سعد قبوله دعوة الحكومة البريطانية .

وقد علقت احدى الصحف على وجود اللبى فى لندن فى أثناء مفاوضات سعد مكدونالد ، بأنه أحدث تشويشاً لا موجب له على الرغم من أن الحكومة أصابته فى ابقائه وراء الستار ، ولكن التشويش يعزى الى خطأ كثيرين من المصريين فى رأيهم فى الدور الذى لعبه اللبى فى تاريخ السنوات الثلاثة الماضية .

ولعله من الطبيعى أن يكون المصريون ميالين ليتذكروا فيه الشخص الذى ضغط على زغلول باشا وأمر بئفيه بعدما رفض أن يقلع عن الحملة على السلطات البريطانية ، على أنه من المفهوم أن زغلول باشا كان يعرف قيمة الأمر الحقيقى ، وهو أن اللورد اللبى كان أحد العوامل الحاسمة التى أفضت الى تصريح ٢٨ فبراير (٣٠٩) .

وقد حضر اللبى اجتماعاً فى مركز أركان حرب الامبراطورية ، وقد ذكرت الديلى اكسبريس أنه بالرغم من عدم معرفة تفاصيل الاجتماع ولكن مما لا يخلو من مغزى أن اللبى سيقابل مكدونالد « اليوم » ، وتقع مقابلة مهمة بين مكدونالد وزغلول « غدا » (٣١٠) .

---

(٣٠٨) المرجع نفسه ٢٣١ بلاغ رسمى عن المفاوضات فى ٨ سبتمبر .

(٣٠٩) الاهرام : ١٩٢٤/١٠/٤ .

(٣١٠) نفسها : ١٩٢٤/١٠/٣ .

وبالفعل فقد تقابل مستر مكدونالد مع اللورد اللنبى وحادثه بشأن مصر والسودان على أثر المباحثات المهمة التى جرت فى وزارة الحربية ، والتى اشترك اللنبى فيها ، ومن المحتمل أن الغرض الرئيسى من هذه المباحثات الرسمية هو ايجاد تحديد أكثر صراحة لموقف بريطانيا فى شأن جميع المسائل المحتفظ بها ، ثم تنبأت الديلى نيوز بأنه من الممكن والحال هذه أن يكون نذيرا بتحول المحادثات البريطانية المصرية الى مفاوضات (٣١١) .

وقد قام اللنبى بترك بطاقة الى زغلول فى فندق « كلارنج » ، وقيل انه سيجتمع بسعد فى منزله بناء على طلب الأخير فى خلال الأيام القليلة المقبلة (٣١٢) .

ولا شك أن اللورد اللنبى قد لعب دورا كما اتضح لنا سواء فى تأييده لعقد اتفاق مع سعد زغلول ، أو فى تشجيعه لحكومته على دخولها المفاوضات ، ثم بعد ذلك فى أثناء انعقاد المباحثات ، فعقب عودة اللنبى الى القاهرة بعد انتهاء مفاوضات سعد - مكدونالد عاد يحمل الكتاب الأبيض الذى وجهه اليه المستر مكدونالد والذى يهدم سياسة التصريح التى كانت قد أبقت مسألة السودان لمفاوضات قادمة ، كما جاء يقرر بقاء القوات البريطانية فى الأراضى المصرية وفى عاصمتها أيضا .

واعتقدت « الأهرام » وهى على حق أن اللورد اللنبى له يد فى « الكتاب الأبيض » ، لأنه ليس فى مقامه الأدبى والسياسى فى عين رجال دولته كموظف يؤمر فيطيع ، والدليل تصريح ٢٨ فبراير .

---

(٣١١) نفسها : نفس العدد .

(٣١٢) نفسها : ٣ / ١٩٢٤/١٠ .

كما أنه كان قد اجتمع في لندن كما سبق القول بهيئة اللغاح  
الأمبراطورية وتباحثوا طويلا ثم اجتمع بعد ذلك بمكدونالد (٢١٢) •  
الى جانب الاجتماع الذي عقد بين اللنبى ومكدونالد والسودان والذي  
قرروا فيه السياسة التى ستتبع فى السودان قبل ذلك •

وقد أعلن الكتاب الأبيض بالقاعدة السياسية التى تتبع ومعنى  
ذلك أن الجانب الانجليزى وحده هو الذى يقرر طريقة حكم السودان  
وأمر الحماية البريطانية •

علقت الأهرام على ذلك أن معنى هذا فشل سياسة اللنبى  
حيث لم تزل أسباب الخلاف وإزالة وجوه الخصومة وصولا للاتفاق  
بين الدولتين •• ولا نظن أن المندوب السامى يقر سياسة المشادة ،  
وأطالة الخصام بين الاثنين ، لذلك نرجو أن يعيد نظره فى الكتاب  
الذى يتضمن نقص سياسته هو ، الواردة فى تبليغه الذى قال فيه  
« توجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة بوضع الأساس لحل المسألة  
المصرية حلا نهائيا » (٢١٤) •

وعلى كل حال فبعد انتهاء المفاوضات بالفشل بدأت مرحلة  
جديدة فى العلاقة بين دار المندوب السامى ووزارة سعد زغلول •

كان السودان عاملا آخر من العوامل التى وسعت من الهوة  
بين دار المندوب السامى والحكومة البريطانية من جهة ، ووزارة  
سعد من جهة أخرى •

---

(٢١٢) الامرام : ٢٩/١٠/١٩٢٤ •

(٢١٤) نفس الدورية والعهد •

وقد بدأت أول محادثة رسمية من جانب حكومة سعد للوقوف في وجه السياسة البريطانية في السودان (٣١٥) ، عندما أقيم فيه أوائل عام ١٩٢٤ معرض عام لمستعمرات الامبراطورية في « ومبلي » ، اشتركت فيه حكومة السودان دون أن تأخذ رأى الحكومة المصرية وما أن علم سعد بهذا حتى أرسل في أواخر أبريل برقية الى السير لي ستاك حاكم عام السودان يطلب منه افادته ، « على أى قاعدة دعى السودان للاشتراك في هذا العرض الخاص بالمستعمرات ؟ وكيف قبل الاشتراك فيه من غير اذن الحكومة المصرية ؟ » .

فرد الحاكم العام عن طريق المندوب السامي ، بأنه أرسل الى حكومته يطلب المعلومات عن جلية الأمر ، ومتى ورد اليه الرد أخبره به حال وصوله . رفض سعد زغلول هذه الطريقة ، وبخاصة اغفال الحاكم العام الرد عليه ، فكتب اليه برقية أخرى بأنه كان ينتظر منه الرد مباشرة لا عن طريق المندوب السامي ، وأن المسائل التي طلبها منه « انما تتعلق بأعمال هي من خصائصكم » ، لا من اختصاص الحكومة البريطانية « (٣١٦) » .

وفي اليوم نفسه أرسل سعد الى وزير مصر المفوض في لندن « عبد العزيز عزت » لكي يحتج بشدة لدى الحكومة البريطانية على دعوة السودان الى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية وعلى قبول حاكم السودان الدعوة بغير اذن من الحكومة المصرية وتخطيا لها - وفي كلا الأمرين اعتداء صارخ على حقوق مصر ، وعمل غير ودي ضد الحكومة المصرية (٣١٧) .

---

(٣١٥) د يونان لبيب رزق ، السودان في عهد الحكم الثنائي الاول ، ١٨٩٩ -

١٩٢٤ ، ص ٤٤٦ .

(٣١٦) المرجع السابق ، ص ٤٤٧ .

د عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٣٥ .

(٣١٧) الرافعي . المرجع السابق ، ص ١٣١ ، المرجع نفسه والصفحة .

وفد جاء الرد من الحاكم العام الى سعد يفيد به بأن الطريقة المعتادة للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان هو المندوب السامي ، فتصرفه هذا انما كان عملا بالاجراءات المتبعة ، ثم يعتذر اليه على ما بدأ من عدم انلياقة في تأخير الرد على برقيته وهو الامر الذي يرجع الى هذا الفهم الخاطئ (٣١٨) .

وفي ١٢ مايو تلقى سعد ايضا خطابا من اللورد اللنبى اوضح له فيه بأن تصرف السير لى ستاك معكم طبقا للتقاليد المعمول بها ، فقد كانت القاعدة المقررة في الماضي أن التخاطب بين الحكومة المصرية وحكومة السودان انما يكون عن طريق المندوب السامي ، وأن ما صنعه السير لى ستاك لم يكن فيه أى مساس بالحكومة المصرية .

ثم أخبره بالمعلومات التى تلقاها من حكومته مثل أن بريطانيا ليس لديها أى اعتراض على اشتراك السودان فى معرض مصرى دون تشاور مع الحكومة البريطانية ، وأن المعرض ليس وفقا على الامبراطورية البريطانية . بل فيه أشياء أخرى متنوعة مثل صورة لمسجد فارس ، ونماذج لشلالات نياجرا ، ومعرض من التبت (٣١٩) .

على أن سعدا لم يقتنع بهذا الرد ، فقد رد عليه بخطاب فى ٩ يونية بأن اوضح للمستتر كار Kerr قبل سفره بالأجازة وبعده للمستتر فرنسى Furness فى أثناء الكلام معهما فى هذا الشأن أنه من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامى واسطة التخاطب الطبيعية بين الحكومة المصرية وحاكم السودان ، فان اتفاقية

---

(٣١٨) د . عبد العظيم رمضان . المرجع السابق والصفحة السابقة .

الرافعى : المرجع السابق والصفحة .

(٣١٩) الرافعى : المرجع السابق والجزء . ص ١٣١ . د . عبد العظيم رمضان .

المرجع السابق . ص ٤٢٥ .

١٩ يناير ١٨٩٩ ، تتعارض في معناها وفي مبنائها مع النظرية المذكورة في خطبكم ، وفي الحقيقة أنه يتضح جليا مع المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة أن حاكم عام السودان موظف يعينه ملك مصر ، ويستمد سلطته من هذا التعيين ، كما تنص المادة الرابعة على أن كل إعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ في الحال إلى المعتمد البريطاني في القاهرة ، وإلى رئيس مجلس النظار سمو الخديوى المعظم ، وبناء عليه فإن الطريق الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام إنما هو الطريق المباشر (٣٢٠) .

« وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ امضاء أى اتفاق آخر مغاير لها فلا يكون هناك مبرر لاتباع طريقة أخرى للمخابرة بيننا وبين حاكم السودان » (٣٢١) . ويتضح من هذه الأزمة مدى تجاهل السردار للحكومة المصرية (٣٢٢) ، وإن السلطة التى يتلقى منها التعليمات والأوامر هى سلطة المندوب السامى وليس وزير الحربية المصرى أو الحكومة المصرية ، التى هو يعمل موظفا لديها ويتقاضى منها مرتبه ..

وهذا يتضح أيضا منذ ارتبساك السير لى ستاك أثر تسلمه برقية سعد التى لم يتعود مثلها من الحكومات المصرية السابقة ، فما كان منه الا أن بعثها فوراً الى اللورد اللنبى (٣٢٣) .

---

(٣٢٠) المرجع نفسه والصفحة .

(٣٢١) الرافعى ، المرجع السابق والجزم . ص ١٢٢ .

(٣٢٢) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .

(٣٢٣) الرافعى : المرجع نفسه ، ص ١٢١ .



تصاعد تيار الحركة الوطنية في السودان على أثر تولى سعد الوزارة ، كما ترتب أيضا على تلك الحركة التي قامت بها السلطات البريطانية في السودان ، وتعمل على حمل السودانيين على توقيع العرائض التي تعرب عن ثقتهم في الحكومة البريطانية ، والمطالبة بالانفصال عن مصر الى قيام حركة وطنية سودانية ضد هذه الاجراءات مؤيدة لوحدة وادي النيل ، قاموا بجمع التوقيعات أيضا وتظاهروا مؤيدين لتلك الوحدة فاصطدمت بهم السلطات البريطانية ، ومنعتهم من التعبير عن ولائهم لمصر ، كما منعت وفدا منهم من الحضور الى مصر للتعبير عن تلك المعاني ، واعتقلت بعض أعضائه (٣٢٤) .

وقد احتج سعد والبرلمان على هذه الاجراءات الباطلة وغير الشرعية وأعلنوا أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر (٣٢٥) .

كما أبلغ سعد أيضا رئيس الوزراء البريطاني في ٢٥ يونية ١٩٢٤ عن طريق المفوضية في لندن بهذه الحوادث ، وطلب من رئيس الحكومة البريطانية العمل على مساعدة الوزارة المصرية في القضاء على تلك الأعمال التي تجرح شعور الشعب المصري وتمس حقوقه ، كما أرسل أيضا الى حاكم السودان العام برقية بالمعنى المتقدم ذكره ، وطلب منه موافاته بتفصيل عن الحوادث . لكل ذلك فقد أثار مجلس اللوردات في ٢٥ يونية أي في يوم برقية سعد نفسه أثار مسألة السودان ، وصرح ممثل الحكومة في المجلس بأن الحكومة البريطانية

---

(٢٢٤) د . عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .

والرافعي : المرجع السابق : ص ١٢٢ .

(٢٢٥) انظر : د . يونان لبيب رزق ، السودان في المفاوضات المصرية

البريطانية ، ص ٢٤ ، ٢٥ وانظر كذلك الرافعي : المرجع السابق ، ص ٣٢ - ٣٣ .

لن تترك السودان بأى شكل كان ، وأنه لن يسمح بوقوع تبدل فى نظام السودان أو بأجرائه دون موافقة البرلمان البريطانى (٣٢٦) .

وقد أدى هذا التصريح الى إثارة موجة من الاستياء فى مصر والسودان ، وبادر سعد بالرد أن الأمة لن تتنازل عن السودان ، وصرح باستعداده للتخلى عن الحكم فى مواجهة تلك التصريحات البريطانية المتشددة ، فاتخذ المجلس قرارا بالثقة التامة به وبالوزارة ، وقد عاد سعد وسحب استقالته فى ٢٩ يونية (٣٢٧) .

وقد قصد سعد من استقالته هذه أن يحصل من البرلمان والأمة على مزيد من التأييد الشعبى لمواجهة الصلف البريطانى (٣٢٨) . وهو ما فهمه اللورد اللنبى فى رسالة بعثها الى حكومته بأنه قد حقق غرضه بإبلاغ الجانب البريطانى « أن الأمة كلها وراء سعد ، مما يضعه فى مركز قوة فى مواجهة هذا الجانب ، وأمام احتمالات قريبة بالمفاوضات مع المستر مكدونالد » (٣٢٩) .

وقد أرسل اللنبى الى سعد زغلول فى ٦ يوليو ١٩٢٤ خطابا ذكر فيه أن حكومة السودان مقتنعة من أدلة قوية بأن الحركة التى قامت فى السودان موعز بها من مصر بل متفق عليها من مصر وفى الوقت نفسه لم يجب حاكم السودان على برقية سعد السالفة الذكر (٣٣٠) .

---

٢٢٦) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .

د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٤٥ .

٢٢٧) المرجع نفسه والصفحة ، وانظر الراقعى ، المرجع السابق والجزء ،

ص ١٢٤ - ١٢٦ ، رد فعل سعد والنواب فى البرلمان على هذا التصريح .

٢٢٨) المرجع نفسه والصفحة .

٢٢٩) د . يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٧٢ .

٢٣٠) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص

غير أن أحداث السودان عادت وتفاقمت خلال شهر أغسطس ،  
وبدأت بمظاهرات خرجت من أورطة السكة الحديد بالطبيرة (٣٣١) ،  
وكذلك بعض فرق الجيش المصرى (٣٣٢) .

ناطلقت عليهم القوات البريطانية الرصاص ووقع الكثير من  
الضحايا . وقد طلب رئيس الوزراء بالنيابة من حاكم السودان  
موافاته بالموقف ، فلم يجبه الحاكم بشئ جريا على عادته (٣٣٣) .

وقد أرسلت الحكومة المصرية احتجاجا فى ١٥ أغسطس الى  
الحكومة البريطانية حملت فيه الموظفين البريطانيين عقبة هذه  
الحوادث ، لأنها تعمل على فصل السودان عن مصر ، ورأت ضرورة  
تشكيل لجنة مصرية سودانية للتحقيق فى تلك الحوادث وذلك بهدف  
تأكيد سيادة مصر على السودان ، وتحديد ما قد يظهر من المسؤوليات  
والعمل على تهدئة الخواطر وذلك رغبة منها فى ازالة كل عقبة فى  
سبيل الاتفاق المرغوب فيه رغبة شديدة ، مع ضرورة وقف المحاكمات  
التي شرع فيها (٣٣٤) .

وقد رد المندوب السامى بالنيابة ووصف الاحتجاج بأنه  
« تهديدى » فان الحكومة البريطانية أعلنت مسئوليتها الكاملة عن  
حفظ النظام فى السودان ، وأيدت فيه حكومة السودان فى خطتها ،  
وفى اتخاذ جميع التدابير التي تراها لازمة لحفظ الأمن العام .  
كما فوضت حكومة السودان فى أن تبعد أورطة السكة الحديد  
المصرية ، وكل قوة ترى أن الظروف الحالية تستلزم ابعادها .

---

(٣٣١) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(٣٣٢) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .

(٣٣٣) الرافعى ، المرجع السابق والصفحة . وايضا د . عبد الخالق لاشين ،

نفس المرجع والصفحة .

(٣٣٤) د . عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ٢٩٧ .

ثم اتهمت المذكرة البرلمان المصرى والصحافة المصرية بأنهم مسئولون عن حوادث السودان وعلى الأخص خلال الأشهر الخمسة الماضية (٣٣٥) .

وقد علقت إحدى الصحف الانجليزية على احتجاج دار المندوب السامى بقولها « احتج القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى ، لدى رئيس الوزراء بالنيابة على رواية حوادث عطبرة فى بلاغه الرسمى على غير حقيقتها فيما يتعلق باطلاق النار ، فانه لما كان البلاغ الرسمى قد أغفل أن الذين أطلقوا النار هم الفرسان السودانيون من حملة البنادق فقد فسر بعضهم ذلك ، بأن الذين أطلقوا النيران هم الجنود البريطانيون وهذا مخالف للواقع (٣٣٦) » .

وقد ردت الحكومة البريطانية بلهجة « حازمة » مؤيدة لموقف المندوب السامى بالنيابة وأن الحكومة البريطانية موافقة على فحوى المذكرة التى قدمها الى الحكومة المصرية وأنه ليس لدى الحكومة البريطانية ما تضيفه على هذه المذكرة (٣٣٧) .

وقد علقت جريدة « التيمس » على ذلك بأن الحكومة البريطانية لا تنوى ارسال جواب خطى ، فعسى أن يفتح هذا الكلام الصريح عيون الفريق الأعظم تهورا والأقل اختبارا فى الوزارة المصرية ، وقد عرف أن الوزراء الأقدم عهدا والذين على شئ من المعرفة بالأمور كانوا يسعون الى حمل زملائهم على التبصر والمسألة ، وهؤلاء الزملاء هم الفريق الأحدث سنا ، وكان أعظم مؤهل لهم المنصب الوزارى اخلاصهم لسعد زغلول (٣٣٨) .

---

(٣٣٥) المقطع : ١٩٢٤/٨/١٧ ، ١٩٢٤/٨/١٩ مستوفى الامرام والرافعى .  
المرجع السابق ، ص ١٣٩ ، د . عبد الخالق لاشين ، ص ٣٩٨ .  
(٣٣٦) الامرام : ١٩٢٤/٨/١٦ .  
(٣٣٧) الامرام : ١٩٢٤/٨/٢١ .  
(٣٣٨) العدد نفسه .

ثم ردت الصحيفة أيضا على قول محمد سعيد باشا رئيس الوزراء بالنيابة ، أن الوزارة مقتنعة تماما ، وأنها نشرت بيانا حقيقيا عما وقع ، وأنها راغبة في ذكر الوقائع كما بلغت من القائم بأعمال المندوب السامي ومن السودان (٣٣٩) .

بأن هذا الحديث قد زاد الاهانة الأصلية فداحة بدلا من أن يقللها ، لأنه زعم مرة أخرى أن التهم التي نشرت في البيان صحيحة وأن الأنباء تؤيدها (٣٤٠) .

وقد ردت الحكومة المصرية على « انذار » ١٥ أغسطس ، بأن أعلنت رفضها لما يحمله الانذار من تهديد ، وأن الجيش المصرى خاضع للحكومة المصرية وحدها ، وأنها ترفض أن يتصرف حاكم السودان وسردار الجيش المصرى فى الوقت نفسه دون مشورتها فهو موظف مصرى لدى الحكومة المصرية ، يجب أن يرجع فى كل ما هو داخل اختصاص وظيفته الى رأى الحكومة المصرية .

وأن ما قيل وما تردد عن السودان فى البرلمان المصرى والجرائد المصرية ، ما هو الا ردا على ما قيل فى البرلمان الانجليزى والجرائد الانجليزية (٣٤١) .

وقد ثارت الجرائد البريطانية (\*) على هذه المذكرة ، واستنكرت على الحكومة المصرية أن ترسلها مع سكرتير ثالث (\*\*).

---

(٣٣٩) الدورية نفسها والعدد .

(٣٤٠) الدورية نفسها والعدد .

(٣٤١) نفسها : ١٩٢٤/٨/٢٥ .

(\*) برمنجهام بوست ، يوركشين أوبزرفر ، الانصين نيوز وغيرهم .

(\*\*) مستشار المفوضية المصرية والقائم بأعمالها فى لندن .

الى وزارة الخارجية البريطانية (٣٤٢) . وقد كان اللنبي والسير  
لى ستاك فى لندن يقومان باجازتهما عندما وقعت تلك الحوادث ،  
وقد صرحا انهما لا يتويان قطع اجازتهما وليست ثمة سبب يحملهما  
على ذلك (٣٤٣) .

وصرح المندوب السامى بأنه ستكون فى السودان قوات كافية  
فى أقرب وقت لمعالجة كل ما يمكن وقوعه من الطوارئ (٣٤٤) .  
وقد وصلت بالفعل نجدات بريطانية الى الخرطوم وعسكرت فى  
كلية غوردون فى مدة الاجازات ، كما تقرر أن تتعين فصائل  
خصوصية للمراكز البعيدة (٣٤٥) ، من أجل قمع أى ثورة قد  
تحدث .

وقد أعلن اللورد اللنبي أنه معارض فى الجلاء عن السودان ،  
وأن الحكومة البريطانية تؤيده فى ذلك كل التأيد (٣٤٦) .

ولم تكتف الحكومة البريطانية بتلك الاجراءات العسكرية ،  
بل أرسلت الدارعة « مارلبو » الى الاسكندرية (٣٤٧) ، لتهديد  
وردع الحكومة المصرية .

وقد أصدرت دار المندوب السامى بلاغا عن تأليف محكمة  
عسكرية بأمر نائب السودان لاجراء تحقيق فى الحوادث الأخيرة

---

(٣٤٢) نفسها : ١٩٢٤/٨/٢١ .

(٣٤٣) الأهرام : ١٩٢٤/٨/١٦ .

(٣٤٤) الدورية نفسها والعدد .

(٣٤٥) نفسها : ١٩٢٤/٨/٢٥ .

(٣٤٦) نفسها : ١٩٢٤/٨/١٦ .

(٣٤٧) العدد نفسه .

في السودان ، كحادثة اطلاق النار في عطبرة ، وسترفع هذه المحكمة تقريرها الى الخرطوم ، كما عين نائب السودان محكمة عسكرية أخرى مكونة من ضباط بريطانيين ومصريين للتحقيق أيضا في أسباب حادثة عطبرة (٣٤٨) . وقد نشرت دار المندوب السامي بعد ذلك ملخصا لقرار لجنة التحقيق في هذه الحادثة حيث حكم على بعض المتهمين « ١٣ شخصا » بالحبس لمدة مختلفة لا تزيد عن سنتين (٣٤٩) . وقد ظل اهتمام دار المندوب السامي بحوادث السودان ، فقابل المستر مور وكيل حكومة السودان المستر كير Kerr المندوب السامي بالنيابة ، حيث أفضى اليه برأيه في حوادث السودان (٣٥٠) .

كما لم تقف الحكومة البريطانية عند هذا الحد بل انها عقدت خلال شهر أغسطس اجتماعا اشترك فيه المستر مكدونالد رئيس الوزراء البريطاني ، واللورد اللنبي المندوب السامي في مصر ، والسير لي ستاك حيث درسوا التفاصيل المفصلة التي وردت عن الاضطرابات الأخيرة في السودان (٣٥١) ، حيث أسفر اجتماعهم ، بضرورة استعداد الحكومة البريطانية لاجبار المصريين على اخلاء السودان اذا رفضت الحكومة المصرية أن تتصرف بأمانة في السودان ، وانشاء قوة سودانية خالصة ، ولواجهة ما يتطلبه تأليف هذه القوة من نفقات اضافية في الميزانية السودانية ، يسمح لحكومة السودان بتنمية مواردها الاقتصادية وزيادة مساحة الأقطان المنزرعة قطنا (٣٥٢) .

---

(٣٤٨) العدد نفسه : انظر الاهرام أيضا : ١٩٢٤/٨/٣٠ ملخص قرار لجنة

التحقيق .

(٣٤٩) نفسها : ١٩٢٤/٨/٣٠ .

(٣٥٠) العدد نفسه .

(٣٥١) نفسها : ١٩٢٤/٨/١٥ .

Lloyd, L. Op. Cit., Vol. 2, pp. 133-134.

(٣٥٢)

وينبغي أن نشير الى أن تلك المقترحات هي التي لجأ اليها اللنبي فيما بعد عند مقتل السردار في شهر نوفمبر ١٩٢٤ (٣٥٣) .

وقد علقت جريدة برمنجهام بوست عن هذا الاجتماع بأنهم قد اتفقوا على اتخاذ بعض التدابير الاحتياطية التي يقصد منها تلافى ما يمكن وقوعه من الأمور ، وافهام « المهيجين » ضد بريطانيا أن السياسة التي أعلنتها بريطانيا بحزم وثبات في شأن السودان ستصر عليها (٣٥٤) .

على أية حال فقد عرضت جريدة « ستر داي ريفيو » باللورد اللنبي بسبب حوادث السودان فقالت ما هي التدابير التي اتخذتها السلطات البريطانية لابطال مفعول الدعاية المصرية ، فاذا كانت هذه التدابير قد اتخذت فهي لم تفلح ، واذا لم تكن قد اتخذت فهي تدل على صحافة غريبة عن حقائق الحالة ؟ فمن هو المخطيء يا ترى أهو القاهرة أم الخرطوم أم لندن ؟ على أنه لم تكن الضرورة لتقضى بأن تسأل هذا السؤال لو كان كرومر في مصر (٣٥٥) !! .

---

(٣٥٣) د. يوفان ليبب رزقي ، السودان في المفاوضات المصرية البريطانية .

ص ٣٠ .

(٣٥٤) الأهرام : ١٥/٨/١٩٢٤ .

(٣٥٥) نفسها : ٣٠/٨/١٩٢٤ .



## الفصل السابع

---

موقف دا والمنلوب السامى  
من اغتيال السيرى ستاك



## موقف دار المندوب السامي من اغتيال السير لي سناك

لقد واجهت حكومة سعد زغلول بعد فشل مفاوضات مكديونالد ، مشاكل عديدة ، حيث ترفضت بها القوة المعادية لها سواء من القصر وأحزاب المعارضة أو من دار المندوب السامي والحكومة البريطانية .

فبعد فشل المفاوضات أبلغ الملك فؤاد المندوب السامي بالنيابة عن رغبته في التعاون مع بريطانيا ، وأنهم سيجدون لتعاونهم قيمة كبيرة . كما ألمح « كير » للملك عن احتمالات حل البرلمان اذ سامت الأحوال في البلاد فيجيب الأخير عن استعداده لذلك اذا أصبح هذا الوضع ضروريا (١) .

وعلى الجانب الآخر كان اللبني بدوره متربصا بالوزارة فكما أبرق الى حكومته في ١٤ نوفمبر بأنه ينتهز الفرصة المناسبة لتحدي الحكومة المصرية « فان زغلول منذ عودته يريد أن يتلافى الأزمة ، ولكنه ليس من المستبعد في خلال المناقشات المقبلة ، أن يضطر الى التصريح بما يحملنا على اتخاذ اجراءات لتوضيح الحالة الراهنة فيما يختص بالسردار وبالوضع في السودان (٢) » .

وقد كان اللبني ومستشاروه يتوقعون منذ عودة سعد بأن أزمة سوف ترفع ، فيذكر « ويفل بأنه الى جانب مسألة السودان كانت هناك مسائل عديدة أنكر فيها زغلول المصالح البريطانية كما أنكر سياسة تصريح ٢٨ فبراير ، ثم ظهر أنه مصمم على خفض

---

(١) د. يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ ، د. مصطفى النحاس

جبر - المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

(٢) د. مصطفى النحاس : المرجع نفسه ، ص ٢٥٩ . د. يونان لبيب رزق ،

المرجع السابق ، ص ٢٧٢ - ٢٧٤ .

المركز القضائي والمالي للمستشارين حتى لا يعودوا بعد ذلك قادرين على شيء ، كذلك أعلن عن نيته في إلغاء اتفاقية تعويض الموظفين الأجانب ، ورفض دفع بعض الأموال التي سبق أن تعهدت الحكومة المصرية بدفعها (٣) .

ويستطرد ويفل أن سعدا قد قبل اجتنابا لسوء الفهم أن يتخذ هذا القانون لحفظ حقوق الأفراد المكتسبة بشرط مناقشة القانون في المفاوضات المقبلة (٤) ، وبالنسبة لعدم دفع بعض الأموال يقصد « ويفل » مسألة الديون العثمانية ، فقد أوضح سعد مكسونالد قبيل انتهاء جلسة المفاوضات بينهما ، أن مصر لم تتوقف عن دفع ديون الجزية ، وإنما أودعت هذه الديون لدى أحد البنوك انتظارا لحكم محكمة لاهاي الدولية ، وذلك تنفيذا لقرار البرلمان المصري الذي لا يستطيع سعد الخروج عليه (٥) .

وقد لخص اللورد اللنبي مركز سعد الشخصي الى وزارة الخارجية بأنه من الواضح أن ما لم يستطيع زغلول فعله هو أن يفقد ذلك النوع من الشهرة الذي كان خلال السنوات السابقة نسمة حياته ، والذي لم يعد يستطيع الاحتفاظ به الآن ، كما كان في الأحوال السابقة الا بالتطرف (٦) .

وعلى هذا أخذ المستر مكسونالد بتأييد اللورد اللنبي ، يفكر في صوغ تبليغ الى سعد زغلول حول مخالفاته المتكررة للوضع السياسي الناشئ عن تصريح ٢٨ فبراير ، ولكن المشروع توقف عنصفا سقطت حكومة العمال ، وعندما تولت وزارة المحافظين الحكم استأنف

---

(٣) ويفل : المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(٤) د . عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٢٧ .

(٥) د . عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤٠٩ .

(٦) ويفل : المرجع السابق : ١١٦ - ١١٧ .

المستر تشيرلين على الفور مناقشته مع المندوب السامي حول الصيغة التي يوضع فيها هذا التبليغ (٧) .

وعلى أية حال فأمام مؤامرات القصر ودار المندوب السامي في التخطيط للاطاحة بوزارة سعد زغلول ، جاء حادث اطلاق الرصاص على السردار في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، ليكون حلا لكثير من الصعاب التي واجهت التسلط البريطاني في مصر أو السودان منذ قيام الثورة الزغلولية (٨) .

ففي دار المندوب السامي وعندما علم اللنبي بالحادث كان في قمة ثورته واضطرابه ويصف مستر « مورثون هاول » وزير أمريكا المفوض في القاهرة ، موقف اللورد من الحادث بعد أن ذهب بنفسه الى دار المندوب السامي ، حيث وجد اللنبي مع المستر اسكويث رئيس وزراء بريطانيا السابق وكان في زيارة الى مصر ، فيذكر .

أن اللنبي « وقد برقت عيناه ببريق السخرية » ، قد قال له ان رئيس الوزارة المصرية زغلول باشا حادثه ليعبر له عن أسفه الشديد ، وأسف الحكومة المصرية لهذا الحادث الفظيع ، ثم علق باللورد على حديث سعد قائلا انه لم يكن لديه كلمات يقولها له . ثم ضرب اللورد المائد بقبضته وهو في حالة اضطراب شديد ، لقد كنت أريد أن أشنق هؤلاء جميعا (\*) في أول فرصة ، ولكن حكومتى لم توافق وقتئذ (٩) .

---

(٧) د . عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٧٠ .

(٨) د . يوتان لمبيب رزق ، السودان في عهد الحكم الثنائي ، ١٨٩٩ -

١٩٢٤ ، ص ٤٧١ .

(\*) يقصد بشنق هؤلاء : سعد زغلول ورجال ثورة ١٩١٩ .

(٩) آخر ساعة : ١٩٣٥/١٢/١ من كتاب جارتين هاول « مصر في الماضي والحاضر والمستقبل » .

وقد علق هاول على هذا الموقف بقوله ، « لقد فهمت من حديث اللورد اللنبى أنه يظن أن الفرصة تهيأت لتقيام بعملية الشنق التى لم توافق عليها الحكومة البريطانية » ! وأن المنتوب السامى يعد مأساة لمصر وكان ظنى فى محله (١٠) .

ويحلل « هاول » موقف اللنبى بأنه كان متأثرا لأمرين ، الأمر الأول أنه فقد بهذا الحادث صديقا قديما ، « والأمر الثانى أنه كما قال لى أنه بذل نفوذه وسلطته حتى نالت مصر استقلالها ، ولم ينل هو من المصريين سوى العقوق والاساءة وأن المصريين جازوه أعظم جزاء ردا على جميله الذى أسداه لهم باعطائهم الاستقلال » . ولهذا أراد اللنبى أن ينتقم فأخذ باليمين ما أعطى بالشمال (١١) .

وقد توجه المنتوب السامى فورا الى قصر عابدين ، وطلب الى الملك فؤاد أن يقوم باصدار بلاغ للجيش المصرى يعبر فيه عن أسفه للاعتداء الذى وقع على السردار كما أوضح له ضرورة استمرار الحالة على ما هى عليه حتى يتجلى الموقف وبالفعل أصدر الملك البلاغ الذى طلب منه (١٢) .

كما أصدر سعد « بيانا للامة عن الحادث » أعلن أسفه وأسف الحكومة على وقوع الجريمة وناشد المواطنين بالمساعدة فى القبض على الجناه ، كما رصد مكافأة عشرة آلاف جنيه لمن يرشد عن القاتل (١٣) .

---

(١٠) الدورية نفسها والعدد .

(١١) الدورية نفسها والعدد .

(١٢) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٢٠ ، د . مصطفى

النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

(١٣) أحمد شفيق ، الحولية الاولى ١٩٢٤ ، ص ٣٦٣ .

فقد أدرك سعد كنه هذا الحادث منذ وقوعه ، فكره وقوع هذا الاعتداء أشد من كراهة الحكومة البريطانية ، لأنه اعتداء يصيبه هو ويصيب الحكومة التي يمثلها ، ولا ينفعه في شيء بل ينفع خصومه من الانجليز والمصريين (١٤) .

حتى أن سعدا قد صرح بعد وقوع الحادث أن جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر وأصابتني شخصيا (١٥) ، وأنها ضربة قاضية موجهة لي (١٦) .

وقد ذهب سعد الى مكان الحادث حيث قابل رسل حكماء البوليس الذي طلب الى سعد ضرورة القاء القبض على بعض أعضاء جمعية العلم (\*) ، فأجابه سعد أن يفعل ما يراه مناسبا (١٧) .

كما ذهب سعد الى دار المنسوب السامي معربا عن شديد أسفه وحزنه ، فما أن رآه النبي حتى أشار بشدة الى الياور الجريح وإلى السائق وهو يقول « هذه فعلتك » ، ويذكر « ويفل » أن النبي كاد أن يقوده الى السردار نفسه لولا أن أفهمه رجاله بعدم مناسبة ذلك لوجود اللادى ستاك معه ، فما كان من سعد زغلول الا أن استدأر دون أن ينطق بكلمة وأسرع بالخروج (١٨) .

---

(١٤) عباس العقاد : المرجع السابق ، ص ٤٥٦ - ٤٥٧ . د يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ٤٧٠ .

(١٥) انراقى : المرجع والجزء السابق ، ص ١٤٥ .

(١٦) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(\*) جمعية العلم : اللواء الأبيض السودانية لاتجاه الشبهة اليها . انظر :

د عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٢١ .

(١٧) د عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٢٠ .

(١٨) ويفل : المرجع السابق ، ص ١١٦ .

وفي صباح ٢١ نوفمبر توفي السردار متأثرا بجراحه وبعت  
« كير » مستشار دار المندوب السامي ، بخطاب الى الوزارة يطلب  
اليها تنكيس الاعلام فوق دار الحكومة وكان طلبه « بلهجة » الأمر  
لا الراجي (١٩) .

فأجابته الوزارة مع ذلك الى طلبه وعندما التقى به سعد عند  
تقديم تعازيه أبلغه أنه مستعد لعمل ما يطلبوه لتشجيع الجنازة ،  
فشكره « كير » على ذلك .

وقد قررت الحكومة تحمل نفقات الجنازة ، ومع ذلك كله  
فقد عمل أعضاؤها معاملة سيئة ، خلال مراسيم التشييع ، ولم  
تقبل دار المندوب السامي اشتراكهم فيها الا بعد جهود بذلها .  
واصف غالى وزير الخارجية (٢٠) .

وقد ذكر ويفل أن أعضاء الجالية البريطانية قد استشاطوا  
غضباً عندما علموا بأن سعدا والوزراء المصريين ، هم المسئولون في  
نظرهم عن الجريمة الى حد كبير سيحضرون تشييع الجنازة ، حتى  
قامت بينهم محاولة لارغام اللنبي على تغيير الترتيبات التي ستتخذ ،  
ألا أنها فشلت حين قال لهم ان السردار رئيس الجيش المصرى  
ومسئول أمام الحكومة المصرية فمن الصواب والحق أن يشترك  
أعضاؤها في جنازته (٢١) .

وقد كانت الاتصالات تتوالى بين دار المندوب السامي في  
القاهرة ، وبين وزارة الخارجية منذ اغتيال السردار .

---

(١٩) عاصم محروس عبد المطلب ، رئاسة الوزارة سعد زغلول : ١٩٢٤ -  
١٩٢٧ . وأيضا : د . عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، صفحة  
(٢٠) المرجع نفسه السابق : ١١٧ - ١١٨ وأيضا د . لاشين : نفس المرجع  
والصفحة .

(٢١) ويفل : المرجع السابق : ١١٩ - ١٢٠ .



فأرسل اللنبى الى حكومته مقترحا أن تلقن مصر درسا صارما لأن روح الاخلال بالنظام والكرامية التى أثارها حكومة زغلول بالخطب العامة وعن طريق نشاط الوفد ، لا يمكن إلا أن يعتبر مساعدا على الجريمة ، وطلب منها الموافقة على تقديم انذار الى الحكومة المصرية يشتمل على ديباجة مهينة تصف مصر ، كما هي محكومة فى ذلك الحين ، بأنها تستحق ازدراء الشعوب المتمدينة (٢٢) ، ثم قدم مطالبه .

وقد ظل اللنبى ينتظر فى دار المندوب السامى رد وزارة الخارجية بشروطه المقترحة وخاصة وأنه قد طلب منهم أن يصله الرد ظهر يوم ٢٢ نوفمبر فلما انقضى الظهر ولم يأت الرد بلغ نفاذ الصبر بالنبى مداه فقد كان مصرا على تسليم المذكرة لسعد زغلول قبل أن يجتمع البرلمان فى الخامسة ، وكان يخشى أن يقدم زغلول استقالته قبل ذلك . فلما بلغت الرابعة والربع رأى أنه لا يستطيع انتظار موافقة وزارة الخارجية أكثر من ذلك . وبينما هو يغادر دار المندوب السامى ليركب عربته اذا بأحد موظفيه يهرع اليه ، بأن البرقية قد وصلت وأنهم يحلون سفرتها ، وكانت برقية طويلة ، كما وضح أنها ليست موافقة تماما على كل مقترحات اللنبى فلم يرغب فى الانتظار الى حين حل رموزها وقراءتها فقرر أن يمضى فى تنفيذ انذاره بغير تردد (٢٣) .

وقد توجه المندوب السامى بمظاهرة عسكرية غير مسبوقة نحو دار رئاسة مجلس الوزراء ، وصفته جريدة الأهرام بقولها :

« فى الساعة الخامسة أقبل على دار رئاسة الوزراء المندوب السامى فى سيارته وعن شماله المستر « كير » Kert مستشاره ،

---

(٢٢) د . عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٧٢ .

(٢٣) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

وبجانب السائق أحد ياورانه ويحيط بسيارته الآلاى الحادى عشر من الفرسان البريطانيين وهو الآلاى الذى كان يتولى اللنبى قيادته فيما مضى ، وكان الفرسان شاهرين رماحهم وضباطهم مستلن سيوفهم ، فلما بلغت السيارة باب دار الرئاسة اصطف الفرسان على جانبي الطريق وصعد النورد يتبعه مستشاره وياوره الى دار الرئاسة حيث قابل سعد زغلول (٢٤) . مقابلة خافة فكان واجبا ، وزاغ مستر كار عن السلام (٢٥) على حد قول سعد وتلا اللنبى على سعد بلاغين ( انذارين ) باللغة الانجليزية ، ترك له نسخة منه باللغة الفرنسية (٢٦) ، ثم انصرف من غير أن يقبل شرب القهوة (٢٧) .

وتذكر الأهرام أن هذه المقابلة لم تستغرق سوى ٧ دقائق ولما خرج المنسوب السامى صنحت موسيقى الآلاى البريطانية بالسلام الملكى البريطانى ، ثم استقل اللورد سيارته وعاد الى داره بمثل المظاهرة الحربية التى جاء بها وكان مرتديا بدلة ملكية (٢٨) .

ويذكر سعد « وفهمت أنهما انذار ولكنى لم أفهم موضوعه جيدا (٢٩) ، وقد وصف توينبى هذا الانذار بأنه كان « مهينا فى كل جزء من أجزائه للحكومة المصرية » (٣٠) وفى المذكرة الأولى من الانذار سبعة طلبات محددہ .

---

(٢٤) الأهرام : ١٩٢٤/١١/٢٣ .

(٢٥) مصطفى أمين : الكتاب المنوع ، ج ١ ، ص ٢٩ .

(٢٦) د . أمال السبكى : المرجع السابق ، ص ٩٢ .

الرافعى : المرجع السابق .

(٢٧) مصطفى أمين ، المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٢٨) الأهرام : العدد نفسه .

(٢٩) د . عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٢١ . د . أمال السبكى :

المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٣٠) د . يوثان لبيب رزق : المرجع السابق : ص ٤٧٤ .

١ - أن تقدم الحكومة المصرية اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .  
٢ - أن تتابع بأكبر نشاط البحث عن الجناة ، وأن تنزل بهم أشد العقوبات .

٣ - أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ - أن تدفع في الحال غرامة قدرها نصف مليون جنيه للحكومة البريطانية .

٥ - أن تصدر الأوامر خلال ٢٤ ساعة بإرجاع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى المتجهة الى السودان .

٦ - اطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة اطيان الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ ألف فدان كما كان مقررا من قبل الى مقدار غير محدود .

٧ - أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية في الشئون المتعلقة بحماية مصالح الأجانب في مصر (٣١) .

واختتم اللبى اذاره بأنه اذا لم تلبى هذه المطالب في الحال ، فسوف تتخذ الحكومة البريطانية التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان (٣٢) .

بينما أوضحت المذكرة « الانذار » الثانى مزيدا من الطلبات المتعلقة بالجيش في السودان ، وضمان المصالح الأجنبية في مصر .

---

(٣١) محمد الجزيرى : المرجع السابق ، ص ٢٩٥ . مصطفى أمين : نفس المرجع والجزء ، ٤١ - ٤٢ . وايضا د . عبد الله عزباوى : المرجع السابق ، ١٣١ .  
(٣٢) المرجع نفسه والصفحة . وايضا عاصم محروس : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

١ - بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البعثة للجيش المصري ، تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها ، وتحت قيادة الحاكم العام .

٢ - يعاد النظر في القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين ما يزالون في خدمة الحكومة المصرية وتآديهم واعتزالهم الخدمة . وكذلك الشروط المالية فيما يخص بمعاشات الموظفين الأجانب .

٣ - الى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الأجانب في مصر ، تحافظ الحكومة المصرية على مركزى المستشارين المالى والقضائى ، وتحترم سلطتيهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية ، وتحترم أيضا القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تعديلها بقرار وزارى ، وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التى يقدمها مديره العام فى الأمور الداخلة فى اختصاصه (٣٣) .

ورغم تأييد الحكومة البريطانية لفكرة الانذار أساسا فانها انزعجت من الأعمال المفاجئة العنيفة التى قام بها اللنبى وطلبت تبريرا لها ، وعندئها حلت الشفرة البرقية وجد أن وزارة الخارجية قد حذفت طلب التعويض وطلب إعادة النظر فى مسألة الموظفين ، على حين غيرت طلب رى منطقة غير محدودة من أراضى الجزيرة الى زيادة اُرى فى الجزيرة الى حد علم الاضرار بمصر بواسطة لجنة فنية تعين الحكومة المصرية أحد أعضائها ، كما خفضت من لهجة الاتهام الموجودة وقد اتهم انذار اللنبى على أساس أن المطالبة بشن

---

(٣٣) مصطفى أمين : المرجع السابق وأيضا الجزيرى : المرجع نفسه ، ص ٢٩٦ . والرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

الدم أمر مزر الى جانب أن مسألتي تعويض الموظفين وري السودان  
لا علاقة لهما بالجريمة (٣٤) .

ومع أن الحكومة البريطانية قد وافقت على مطالب اللنبي وأهمها  
سحب القوات المصرية من السودان ، ما يعنى انفراد إنجلترا  
بشئون حكمه وإدارته (٣٥) . فانها انزعجت لما اعتبرته عملا  
مفاجئا عنيفا وطلبت منه ايضاحا له (٣٦) .

ومع ذلك فان د. عفاف لطفى السيد ذكرت بأن انذارى اللنبي  
القاسيين قد صيفا عن قصد لتحطيم سعد زغلول مرة وإلى الأبد ،  
ولكن وزارة الخارجية استنكرتهما بشدة واذ كانت تعتبرهما بندين  
صبيانين وبعيدين عن حدود اللياقة (٣٧) .

وقد أجاب اللنبي مبررا موقفه ومخالفاته على النحو الآتى :  
ان استقالة سعد زغلول كانت على وشك الوقوع ، وكان  
لا بد من تقديم انذاره قبلها وأن الرأي العام المصرى كان يتوقع  
اجراءات شديدة فى ذلك الوقت ، فاذا مضت فترة كان من المحتمل  
أن يتغير هذا بسرعة ويصبح أقل تهيؤا ، ولأن الجاليات الأجنبية  
كانت مضطربة وكانت ثائرتها فى ازدياد بما كان يكتب فى الصحف  
الأجنبية ، فكان يخشى من قيامها بمظاهرات عدائية ضد المصريين  
أو الحكومة البريطانية (٣٨) .

---

(٣٤) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢٤ . وأيضا د. يونان لبيب رزق ،

المرجع السابق ، ص ٤٧٥ .

(٣٥) د. عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٢٤ .

(٣٦) ويفل ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ وأيضا د. يونان لبيب رزق ،

المرجع السابق ، ص ٤٧٥ .

(٣٧) د. عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

Lloyd LoOp, Cit., Vol., P. 99.

(٣٨)

وأيضا مصطفى أمين ، الكتاب المنوع ، ص ٢٢ . د. عبد العظيم رمضان ،

ص ٤٧٤ .

كما رد النبي أنه اعتبر المطالبة بذلك المبلغ الكبير أمرا ضروريا ليقنع المصريين بالنتائج « الاجرامية لسياسة حكومتهم » ، وأنه قصد يرى الجزيرة أن يدرك المصريون مدى السلطة التي تستطيع انجلترا أن تستخدمها عند الضرورة بسيطرتها على السودان ، وقال انه لم يقصد اطلاقا « يرى منطقة غير محددة » أن تروى هذه المساحة لحد الاضرار بالمصالح المصرية .

ولكنه أراد بذلك أن شيئا من التنازل يمكن تقديمه لحكومة مصرية أكثر صداقة أما بخصوص المطلب المتعلق بحقوق الموظفين الأجانب ، فقد رأى النبي أن ضمه الى مطالب الانذار كأفضل حل لتسوية مشكلة صعبة طال بقاؤها ، ولكي لا يقدم مثل هذا الطلب الى حكومة صديقة تخلف حكومة زغلول التي توقع النبي استقلالها (٣٩) .

وهكذا برر النبي تقديم طلباته التي اعتبرها حق الانجليز سعيا للانتقام وهي كذلك بالفعل وانتهازا للفرصة للكسب حيث اعتبروا المطالبة بشن الدم أمر مشين كما سبقت الاشارة كما انتقلت صحيفة « وستمنستر جازيت هذا بقولها » ، لو اقتضت الحكومة البريطانية في مطالبتها من مصر على طلب تعويض كاف لعائلة السردار لوقفت موقفا عظيما . وما زاد الطين بلة طلبها المتعلق باطلاق يد حكومة السودان في زيادة رى الجزيرة ولا يخطر في بال أحد أن الأزمة قد انتهت فالانذار الذي أرسله النبي الى الحكومة المصرية لم يكن سلسلة مطالب فقط بل كان أكثر من ذلك لأنه قلب السياسة السابقة وجاء بمثابة اعلان حرب على القومية المصرية (٤٠) .

(٣٩) ويقل : المرجع السابق ، ص ١٢٤ وايضا د. عبد العظيم رمضان :

المرجع السابق ، ص ٤٧٥ .

(٤٠) لامرام : ١٩٢٥/١٢/٢ .

كما هاجمت « الدبلي نيوز » انذار النبي فيما يتعلق بحياة المهيل بقولها : « قد شرعنا في الزمن الأخير نحو التأثير السمي » الذي أحدثته الهفوة السقيمة التي وردت في مذكرة النبي وما فيها من التهديد المقتنع في شأن مياه النيل فكانت اعتمادات لا يليق بأمة عظيمة » وعلى أثر ذلك اعتذر تشميرلين في مجلس النواب عن المنص الذي أفرغ فيه التهديد ، ولم يعتذر عن التهديد نفسه (٤١) .

وفي الحقيقة أن الخلافات بين الحكومة البريطانية ومنسوبها السامي لم تكن خلافات جوهرية ، فقد اتخذت لتنفيذ ما جاء بالانذار ومحراج مركز الحكومة المصرية واجبارها على الاستقالة (٤٢) .

وقد ذكرت الأهرام أن الحكومة البريطانية لا تتخذ تدابير فعالة الا بعد أن يصل نبأ من اللورد النبي بأنه موافق على التعليمات المعنية التي أرسلتها الوزارة البريطانية وفي خلال ذلك تتخذ الاحتياطات الكافية الواقية لكل طارئ .

وبناء على ذلك فقد أرسلت بعض قطع الأسطول البريطاني الى الاسكندرية فالسراة « فاليانت » عليها ١٢٠٠٠ رجل بجميع معداتهم ، وفي البحر المتوسط ست مدرعات ، ويوجد علاوة على ذلك خمس طرادات ومسفيتان لنقل الطائرات وطراد مدمر ٣٦٥ مدمرة وكثير من هذه السفن راسية على الساحل اليوناني على مسافة يسيرة من الاسكندرية الى جانب السفن الموجودة في مالطة أو جبل طارق أو انجلترا . وقد تلقت جميع الوحدات تنبيها بأن تكون متأهبة للسير في البحار (٤٣) .

(٤١) نفسها : ١٩٢٥/١٢/٢ .

New Man Polson : Op. Cit., p. 244.

(٤٧)

(٤٢) الأهرام : ١٩٢٤/١١/٢٢ .

كما علقت الجريدة بقولها على انه يظن بأنه قد لا يكون من الضروري استعمال قوة كبيرة ما لم تزد الموقف حرجا ، ويوافق رجال الجيش اجمالا على أنه من المحتمل أن يزداد عدد الجنود في مصر لواء واحدا ، ومن المحتمل والحالة هذه أن ترسل أورطة على الأقل الى مصر ربما كانت أورطة الحرس الأيرلندى ، وينتظر أن ترسل دبابات وسيارات مدرعة ، وكان اللورد « بيتى » أميرال الأسطول واللورد « كافان » قائد الجيش العام على اتصال دائم بالوزارة (٤٤) .

ولم يقتصر الأمر على تلك الاستعدادات الحربية ، وكان بريطانيا قد أعلنت الحرب على مصر بل أن جنودها الموجودين في مصر قد قاموا بمظاهرات عسكرية في شوارع القاهرة والاسكندرية وبورسعيد ، وقد ذكرت جريدة « بتى - باريزيان » لم يقع أى حادث ويلوح أن الجميع يتوارون وإذا كان كره انجلترا قد زاد كثيرا في البلاد بسبب التدابير التي اتخذت بحجة مقتل السير لى ستاك فان كل واحد يخفى عواطفه الحقيقية ، وينتظر الساعة التي يستأنف فيها الكفاح في سبيل الاستقلال (٤٥) .

كما قيل لتبرير استعراض القوة بقصد ردع المصريين وتخويفهم ، أن الغرض من هذا الطواف منع المظاهرات أو الاعتداءات الجنائية والمساعدة في التحقيق في مقتل السير لى ستاك (٤٦) ؟ .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل ضوعف الحرس على دار المنسوب السامى ، وزيدت الاحتياطات للمحافظة على حياة اللنبي في أثناء

---

(٤٤) الدورية نفسها والعدد .

(٤٥) نفسها : ١٩٢٤/١١/٢٨ .

(٤٦) الدورية نفسها والعدد نفسه .



مروره بسيارته في الشوارع وصدرت الأوامر أيضا بأن يرافق جندي مسلح كل ضابط أو موظف بريطاني كبير ، وأن يحمل الضباط مستندات ، ويقوم الموظفون بأعمالهم وهم مسلحون بمستندات وضعوها على مكاتبهم .

وقد كتبت الأهرام تحت عنوان « ترهات مكاتب انجليزى » على أن هناك مؤامرة للاعتداء على اللبني فقالت وجلت أسباب شديقة تبعث على الاعتقاد بأن الوطنيين الذين يتولى زغلول باشا زعامتهم اتفقوا نهائيا على الاعتداء على حياة اللبني مهما يكن من أمر ، وقد جاءت هذه المعلومات من مصادر كثيرة موثوق بها ، ؟ (٤٧) .

وفي واقع الأمر أن كلا من دار المنسوب السامى أو الحكومة البريطانية كانت تتهم سعد زغلول بالذنب فيما حدث للسردار نتيجة لسياسته المعادية لهم . حتى أن سعد باشا قد علق على موقف دار المنسوب السامى وحكومتها بقوله :

« وكان يعيب علينا الانجليز في الماضي أن دية الرجل عندنا رجل مثله ، وكانوا يقولون أن هذا توحش وبربرية ، هم الذين يفعلون أكثر مما كنا نفعل منذ مئات السنين لقد أصبحت دية الرجل الانجليزى تساوى أمة وشعبا فمن هم الزنوج ومن هم البرابرة » (٤٨) .

كما ذكر مستر هندرسون الوزير المفوض بدار المنسوب السامى في مذكراته أن قتل السير لى ستاك كانت القشة التى قصمت ظهر البعير ، وخاصة أن حركة « عصيان » الخرطوم قد أخمدت ولكن الانذار الذى قلعه اللبني كان دليلا على أن الأسد البريطانى الهادى فقد أعصابه (٤٩) .

---

(٤٧) العدد نفسه .

(٤٨) آخر ساعة : ١٩٣٥/١٢/١ مذكرات مارتن هاوول .

(٤٩) نفسها : ١٩٣١/١/١٠ مذكرات هندرسون .

وفي ٢٣ نوفمبر أى فى اليوم التالى من تقديم الانذارين ، ذهب واصف بطرس غالى وزير الخارجية الى دار المنقوب السامى ، وقسم رد الحكومة على الانذارين (٥٠) .

وكان مجلس الوزراء قد قرر قبول الطلبات التى لها علاقة بالجريمة كالاعتذار والغرامة ومطاردة الجانين وقمع المظاهرات المخالفة للنظام العام (٥١) .

أى أنه قبل المطالب الأربعة الأولى ، ورفض الثلاثة الأخيرة . ومرة ثانية ودون موافقة حكومته (٥٢) ، تتحرك شهوة الانتقام عند اللبى لأحراج القوة الشعبية باجبارها على إخلاء مراكزها (٥٣) . يسرع المندوب السامى بإرسال خطاب آخر يرد فيه على الحكومة المصرية مع أحد سكرتيريه دار المندوب السامى ، الذى طلب مقابلة الرئيس ورفع اليه الخطاب ويتضمن الآلى :

١ - أن يخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحصنة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى ترتبت على ذلك .

٢ - التوسع فى المساحة المزروعة قطناً فى الجزيرة الى مقدار غير محدود وفقاً لما تقضى به الحاجة .

٣ - أما فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب فى مصر ، فإن حكومة سعد ستعلم فى الوقت المناسب بالعمل الذى ستتخذة الحكومة البريطانية فى هذا الصدد .

---

(٥٠) الراقى : المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(٥١) د . لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٢٤ . والراقى : المرجع نفسه والمصفحة .

(٥٢) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(٥٣) محمد زكى عبد القادر ، مجلة الدستور ، ص ٥٣ .

كما طلب اللبني في خطابه ضرورة دفع الغرامة المقررة قبل ظهر اليوم (٥٤) . ولم يكتف اللبني بذلك بل واصل سياسته التي رسمها للإطاحة بوزارة سعد واذلالها الى أقصى حد ممكن ، حتى اقترح على حكومته قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر ، وأخذ رهائن مصرية تقتل في حالة وقوع اغتيالات أخرى ، ورفضت الخارجية البريطانية هذه الاقتراحات ، فاقترح قطع العلاقات لا معنى له ، كما أن مياسة قتل الرهائن أمر بربري ، وبلا شك فان الخارجية البريطانية قد اهتمت ثقتها في قدرة المندوب السامي على الحكم السليم (٥٥) .

وفي ٢٤ نوفمبر بعث سعد الى اللبني برده على المذكرة الجديدة محتجا احتجاجا صريحا على ما اتخذته الحكومة البريطانية من القرارات الخاصة باجلاء الجيش المصري عن السودان وزيادة مساحة الأراضي الزراعية بالجزيرة اذ رأى أن لا مسوغ لها ، وتعتبرها مصر مناقضة لما لها من الحقوق المعترف بها ، ثم أرفق برده تحويلا على البنك الأهلي المصري بقيمة الغرامة المطلوبة (٥٦) .

وقد رد اللورد اللبني في اليوم نفسه بكتابين ، أولهما بتسليمه تحصيل نصف المليون جنيه الغرامة المطلوبة . وثانيهما - أمر القوات البريطانية باحتلال جمرک الاسكندرية (٥٧) ، والاستيلاء على ايراده (٥٨) دون أن ينتظر أيضا موافقة حكومته (٥٩) .

---

(٥٤) الأهرام : ١٩٢٤/١١/٢٤ . والجزيري : المرجع السابق ، ص ٤٠٢ .  
 Marlowe, J. Op. Cit.: p. 271.

(٥٥) وأيضا عاصم محروس عبد المطلب ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ .  
 د. مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٣٦١ .  
 (٥٦) الرافعي : المرجع والجزء السابق ، ج ١٥٠ . الجزيري ، المرجع السابق والجزء ، ص ٤٠٣ .

(٥٧) المرجع نفسه والجزء والصيغة - ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(٥٨) د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

(٥٩) ويفل : المرجع نفسه ، والصيغة .

وقد وصفت « التيمس » موقف المصريين من سرعة رد النبي واحتلال منطقة الجمارك بقولها « وقد دهش » المصريون لما أظهره النبي من السرعة في الرد على المذكرة المصرية ، لأنهم كانوا يتوقعون التأخير المأثور ، كما كان هناك ميل الى الاستخفاف بما ذكره النبي فمن أن الحكومة المصرية ستعلم في الوقت المناسب ما تتخذه بريطانيا من الأعمال ازاء رفضها تلبية الطلب الخاص بمصالح الأجانب ، فلما وضعت السلطات البريطانية يدها على الجمارك ذهل الناس وقد كان لحزم بريطانيا مع ما هناك من الدلائل على أن بيدها القوات اللازمة . وقع عظيم في نفوس المصريين وحملهم على الاعتقاد بأن بريطانيا ليست الآن هازلة (٦٠) !! .

وقد أيدت الدليلى ميل أيضا اجراءات النبي فقالت ان معظم المطالب البريطانية قد نفذت فأنوحدات المصرية تنقل من السودان بناء على أوامر النبي ، ورفضت الحكومة المصرية أن توافق على توسيع المساحة التي تروى في السودان ، ولكن هذا التوسع ممكن في كل وقت بدون استشارة الحكومة المصرية مرة أخرى ، اذا شئت الحكومة البريطانية ذلك .

وبقى أن تمتنع الحكومة المصرية عن معارضتها للخطط البريطانية في حماية الأجانب ، ولا شك أن اللورد النبي سيفعل ما يراه واجبا لصيانة الجنود والرعايا البريطانيين والأجانب (٦١) .

وعلى أي حال فقد ذكر سعد زغلول أنه عندما تسلم خطاب النبي الأخير في ٢٤ نوفمبر ، رأى بعد ذلك أن البقاء مستحيل ،

---

(٦٠) الامرام : ١٩٢٤/١١/٢٧ .

(٦١) نفسها : ١٩٢٤/١١/٢٦ .

وأنه وزملاءه لا يمكن أن يصبروا أكثر من ذلك (٦٢) . فقد رأى سعد أن الأمر بينه وبين الانجليز لم يعد أمر حجة تقابل بالحجة ، بل أنه مقصود شخصيا بهذه الاجراءات العنيفة ، وأنه يخشى ما يصيب البلاد بسببها من ضرر ، وأنه لذلك لا يستطيع البقاء في الحكم (٦٣) ، ولهذا ألح على الملك في قبول استقالته ، وكان قد قدمها شفوية في يوم ٢٢ ثم كتابة في يوم ٢٣ وقد قبلها الملك فؤاد فعلا في يوم ٢٤ منه (٦٤) .

ومع كل سياسة اللبى القائمة على الشدة والتعنت ، انتقدت بعض الصحف البريطانية تلك السياسة وأن اللبى لا يصلح لتنفيذها فقد علقت « الديلي اكسبريس » بأن الموقف فيما يخص بتسوية العلاقات الانجليزية المصرية كان باعنا على اليأس حتى قبل مقتل السردار . لأن السياسة البريطانية المتطوية على الضعف شجعت المصريين واحتملت بريطانيا اهانات ازداد حجمها بسبب ما رسخ في أذهان المصريين من أهميتهم وأهمية بلادهم بعد السياسة التي جرى عليها اللبى في استقلال مصر ، ولم تعد السياسة الانجليزية الى مقامها الا بالعمل الشديد الذي عمل بعد الجريمة ، غير أن اللبى ليس الرجل الذي يصلح لتنفيذ هذه السياسة لأنه هو صاحب سياسة السخاء التي أفضت الى النكبة (٦٥) .

كما نشرت جريدة برمنجهام غازيت منتقدة كذلك اللبى لسياسة التصريح ومخالفته مذكرة وزير الخارجية فقالت ، ان فريقا

(٦٢) الجزيرة : المرجع السابق ، ص ٤٠٦ .

(٦٣) محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

(٦٤) الراعى ، المرجع السابق والجزء ، ص ١٥١ - ١٥٢ . د . عبد العظيم

رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٨٩ .

(٦٥) المقطم : ١٩٢٥/٢/٨ .

من أنصار الوزارة البريطانية متعضون من اللنبي لأسباب منها استيائهم من الدور الذى لعبه فى منح مصر الاستقلال ، ويتهمون به بأنه كان مسئولاً عن المصاعب التى نشأت منذ ذلك الحين ، وما يزيدهم غيظاً أن السياسة التى تنطوى عليها مذكرة تشميرلين بعد قتل السردار قد تعدلت .

ومن الغريب قولهم كذلك أن اللنبي جرى على سياسة الاستسلام ، ويزعمون أن تشميرلين نفسه يشاطروهم عدم الرضا عن الطريقة التى يسلكها اللنبي فى تصريف الأمور (٦٦) .

وبالفعل فيما يتعلق بعدم رضا تشميرلين على بعض سياسة اللنبي الأخيرة فى تصريف الأمور كان قولاً حقيقياً ، الأمر الذى أدى بوزير الخارجية بعد قليل بتعيين هندرسون وزيرا مفوضاً فى القاهرة الى جانب قيامه بالعمل فى دار المندوب السامى ودون علم اللنبي (٦٧) .

وقد علقت جريدة الأهرام أيضاً على سياسة اللنبي بعد مصرع السردار بأن هذه الأزمات هى نتيجة سياسة الانجليز مباشرة وليس للمصريين يد فيها ، وإذا كانت هذه السياسة الانجليزية المضطربة المتقلبة قد زعزعت الحياة الدستورية فى مصر ، وزعزعت الثبات فى نظام الحكم ، وأنها جرفت فيما جرفت أولئك الرجال الذين نفذوها ، فجرفت اللنبي وجرفت « كير » وآخرين ولم تنته الى حد تقف عنده لأنها مرتبكة جائرة لا نظام لها ، ولن تنتهى مادامت وزارة خارجيتهم متقلبة تفعل الشيء الكبير وهى لا تقدر نتائجه ، وإذا حوسبت اعتذرت كما فعلت باعتذارها عن كثير فيما جاء فى الفذاهة الذى قلب حياة هذا البلد رأساً على عقب (٦٨) .

---

(٦٦) الأهرام : ١٩٢٥/٣/٤ . وانظر السياسة : ١٩٢٥/٣/٥ .

(٦٧) عفاف لطفى السيد ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

(٦٨) الأهرام : ١٩٢٥/٩/١٣ .

وعلى كل حال فإن نظرة فاحصة لرد الفعل البريطاني تجاه مقتل السردار يبين مبلغ الظلم والعسف الذى بدأ فى موقف كل من المندوب السامى وحكومته اثر مقتل السردار ، فقد استغلا هذا الحادث الفردى لتحمل الحكومة المصرية مسئوليته لتحقيق أهدافها .

فقد كان كل من المندوب السامى والحكومة البريطانية يهدفان الى الاطاحة بحكومة سعد واذلالها لمخالفتها من وجهة نظرهم سياسة التصريح ، وما جاء فى البلاغات بخصوص اخراج الجيش المصرى من السودان ، أو المطالب الخاصة بالشئون المصرية التى تؤدى الى مزيد من التدخل كان عملا مبينا من قبل بين المندوب السامى وحكومته حينما اجتمع مكدونالد مع اللبى والسير لى ستاك فى لندن اثر حوادث السودان ، وقرروا معظم هذه القرارات التى نفذها اللبى وقد اعترف بذلك المندوب السامى « حينما ذكر أن كل ما حدث كان متوقعا وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتبى ، قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ، ولكنى غيرت فقط صيغته وجعلتها أكثره شدة (٦٩) » .

لذلك كله انتهز اللبى فرصة مصرع السردار لينفذ ما اعترى سلطة الموظفين البريطانيين من تضائل بل وأيضا سلطة الدار نفسها ، ويعمل على تشديد سلطتهم كما كانت أيضا لشخصية اللبى نفسها عامل آخر فى ازدياد الموقف اشتعالا ، فى شدة البلاغات التى قلعتها حتى وصفها نائب حزب العمال فى مجلس النواب البريطانى « بأن المذكرة البريطانية تجاوزت المدى الذى بلغته المذكرة التى أرسلتها النمسا الى صربيا ١٩١٤ ، وخاصة فى المطالب السياسية فقد سمعت الى فرض رأى الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية نحو

---

(٦٩) الراغبى : المرجع السابق والنهضة السابق ، ص ١٥٢ .

واقترار ، وسارت الى أبعد مدى فى الأمور التى لا علاقة لها  
بالحادث ، (٧٠) .

وكان اللبى يتنازعه عاملان كراهيته الشخصية لسعد منذ  
الثورة ، حتى توليه الوزارة وما حدث لسياسة التصريح ولسلطة  
المبار الموظفين البريطانيين . على عهدة من تراخى لهذا النفوذ حتى  
أن ويفل قد ذكر أن اللبى كان يتكلم عنه بعد ذلك بقوله « ذلك  
المجوز الخبيث » (٧١) .

ثانيا - شعوره « التجنى » على مصر بأنه صاحب سياسة  
التصريح التى أعطت لمصر الاستقلال ، فوجب على المصريين الخضوع  
« وعلم التمرد » مكتفين بهذا القدر من الاستقلال بل والنظر اليه  
بعين الامتنان .

وعلى العموم فان كلا من اللبى وحكومته على الرغم من  
اختلافهما على بعض السياسات قد أرادا التخلص من سعد والاستئثار  
بالسودان .

فقد صرح تشميرلين بذلك فى مجلس العموم بقوله ان مصرع  
السردار كان نتيجة للتهيج الذى أثاره وشجعه زغلول باشا وأقرب  
المتصلين به .

### فاز المنتخب السامى ووزارة زيور (\*) :

تألفت الوزارة الجديدة برئاسة أحمد زيور وكان رئيسا  
لمجلس الشيوخ . فى اليوم نفسه الذى قبلت فيه استقالة وزارة

(٧٠) الامرام : ١٦/١٢/١٩٢٤ .

(٧١) ويلى : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(\*) وزارة زيور : ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، ١٧ مارس ١٩٢٥ .



سعد زغلول ، ولم يكن معقولا في الظروف الخطيرة التي تكتنف الأزمة في البلاد أن تؤلف الوزارة الجديدة في اليوم نفسه الذي قبلت فيه استقالته سعد لو لم يكن الامر مدبرا قبل ذلك بين دار المنسوب السامي والسراي (٧٢) .

ويبدو أن الرأي العام البريطاني كان مؤيدا لتولي زيور الوزارة ، فقد نشرت « الديلي هيرالد » تعليقا ذكرت فيه « يظهر أن الضربة التي ضربتها انجلترا قد صادفت نجاحا الى حين ، وقد اتخذت الحكومة البريطانية تعزز بقوة ساحقة واستطاعت أن تتخذ من مقتل السردار حجة لاجراج المصريين من السودان والقضاء على استقلال مصر نفسها ، وتنظر الدوائر الرسمية البريطانية الى زيور باشا بعين الارتياح ولذا يلوح لنا أنه دعى الى تولي زمام الحكم لتهدئة نائرة اللورد اللنبي » (٧٣) .

وقد اضطرت مصر الى الحقيقة الى ابدال الحكومة التي كان يرأسها سعد زغلول ويؤيدها السواد الأعظم من النواب الناهجين ، بحكومة أخرى على رأسها رجل يقبله النظام المألوف في دار المنسوب السامي ، وهو أن تؤلف وزارات تكون العوبة في يد المنسوب السامي (٧٤) .

ويحكى هندرسون علاقة زيور بالمنسوب السامي فيقول ، دعا اللورد اللنبي زيور باشا ليتولى العمل الجريء الشاق في ذلك الوقت فما كان من زيور الا أن ضرب يده على صدره الواسع الكبير وقال بالفرنسية ، سأحتفظ بالممر من أجلك « تعبير حريي عندما

---

(٧٢) الراعي : المرجع السابق والجزء . من ١٥٥ .

(٧٣) الاهرام : ١١/٢٧/١٩٢٤ .

(٧٤) نفسها : ١٩٢٦/٥/٣٠ .

يقول الضابط لرئيسه انه سيحتفظ بموقع خطير حتى لا يمر منه العدو ، ثم علق هندرسون بقوله وقد فعل هذا زيور باشا تماما (٧٥) .

وتحت شعار انقاذ ما يمكن انقاذه قدمت الوزارة الزبورية خلال ايامها الاولى كل تنازل ممكن للحكومة البريطانية سواء في السودان أو في مصر (٧٦) .

اما مطالب السودان فقد قررت وزارة زيور التسليم بالمطالب البريطانية التي وردت في الانذار .

فخرج الجيش المصرى من السودان كما طرد الموظفون المصريون منه ، وبذلك وقع جلاء مصر عسكريا ومدنيا عن السودان (٧٧) . وبذلك خلس السودان للانجليز ولم يبق من الحكم الثنائى الا العلم المصرى يرفرف على سراى الحاكم العام فى الخرطوم (٧٨) . كما أنشئت قوة دفاع السودان حيث أبلغ اللبى الحكومة المصرية بذلك فى ٢٥ يناير أرفقه بمنشور حاكم عام السودان فى هذا الأمر ، وقد رد عليه رئيس الوزراء هذا العمل لا يتفق وروح المحادثات الودية التى كانت دائرة بين دار المنسوب السامى وبين الحكومة المصرية لتحديد مرمى التغيرات التى قد تطرأ على نظام الجيش الموجود بالسودان من جراء سحب الجنود المصرية البحتة منه (٧٩) . وعن مسألة الرى فى السودان فقد انتهت المباحثات التى جرت

---

(٧٥) آخر ساعة : ١٩٥١/١/١ . مفكرات هندرسون .

(٧٦) د . يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات ، ص ٢٨٣ .

(٧٧) الرافعى : المرجع والسابق ، ص ١٥٦ .

(٧٨) آخر ساعة : ١٩٥١/١/١٠ ، المصدر نفسه .

(٧٩) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٩٠ .

بين زيور باشا والمندوب السامي ب خطاب أرسله للنبي في ٢٦ يناير ١٩٢٥ قالت فيه الحكومة البريطانية انها « لا تنوى الافتئات على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية في مياه النيل وانها تعترف بهذه الحقوق ، ثم أكدت استعدادها لاصدار تعليمات أخرى الى حكومة السودان بأن لا تنفذ ما سبق إرساله إليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعا لا حد له وأن تؤلف لجنة خبراء (\*) ، لتدرس وتقترح القواعد التى يمكن اجراء الرى بمقتضاها (٨٠) » .

بدأت المباحثات شبه رسمية بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامي في ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤ لأجل انتهاء احتلال القوات البريطانية لجمارك الاسكندرية وكانت هذه المباحثات طويلة ومجهدة ولكنها كانت تتسم بروح المسالمة وتناولت (٨١) .

١ - أن تعترف الحكومة المصرية بسلطة المستشار المالى والنضائى وبامتيازاتهما وباستقلال منصبيهما .

٢ - أن تعترف بسلطة مدير الفرع الأوربى فى ادارة الأمن العام وبنظامه وأن تتعهد بقبول ما يوصى به فى جميع المسائل المتعلقة بالرعاية الأجانب .

٣ - تعديل بعض الأمور المهمة فى النصوص المتعلقة بشروط خدمة الموظفين الأجانب وبنظامها وبأحالتهم الى المعاش (٨٢) .

---

(\*) تتكون اللجنة من : كانتر كريم رئيسا وهو هولندى - ماك جريجورى

مكتوبا عن بريطانيا - عبد الحميد سليمان عن مصر .

(٨٠) د - عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ٤٩١ - ٤٩٢ .

(٨١) الامرام : ١٩٢٤/١٢/٣ .

(٨٢) نفسها : ١٩٢٤/١١/٢٨ .

وقد طلب رئيس الوزراء من المندوب السامي أن يجيله عنما بالطلبات التي يصح للمندوب السامي أن يشير على حكومته بالجلة من جمر ك الاسكتندرية فيما لو قبلت الحكومة المصرية (٨٣) .

ولم تنته الفلاقة « الودية » بين دار المندوب السامي ووزارة أحمد زيور عند تنسوية مسألة الانذارات بل أنها شجعتها في السياسات التي اتبعتها بعد ذلك كتأجيل البرلمان ثم حله بهدف القضاء على الوفد .

وكان أول عمل لجأت اليه الوزارة بعد تشكيلها فقد قامت في اليوم التالي باستصدار مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر تمهيدا للموافقة على ما لم توافق عليه وزارة الوفد السابقة من مطالب للنبي حتى لا تواجه بمعارضة برلمانية (٨٤) .

ويبدو أن ذلك كان صحيحا الى حد كبير حيث ذكرت جريدة الليبرية أنه يظن الآن أن الاتفاق الذي تم بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامي لا تكون له صفة قانونية الا بعد أن يبرمه البرلمان المصري ومن الأمور المقرونة بالشك أن تبرم الهيئة النيابية الحالية أو الجديدة هنا الاتفاق وتوجد أدلة تبعت على الاعتقاد بحل مجلس النواب ولكن زغلول ما يزال ذا تأثير عظيم في الشئون المصرية (٨٥) .

كما تنبأت أيضا « الديلي تلغراف » بحل البرلمان ذي الأغلبية الوفدية فقالت « يظهر أن التساهل في التنسوية التي وضعت بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامي كان شكليا برمه ، ولا شك

---

(٨٣) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٩٥ .

(٨٤) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٤٤ .

(٨٥) الامرام : ١٩٢٤/١٢/٥ .

أنه لم يبد شيء من الصفح في الموقف البريطاني في هذه التسوية وتدل الدلائل الحالية على إمكان حل البزمان ، فإذا كان زيور باشا يزيد أن يفتنم فرصة الضعف المؤقت الذي ظهر في مركز زغلول فعليه أن يبادر سريعا في العمل (٨٦) .

وعندما استقال الوزيران الوفديان (\*) من وزارة زيور بعد أسبوع (٨٧) ، صرح زيور للمندوب السامي ، « أن الفكرة التي تسيطر عليه هي ضرورة العمل على توجيه ضربة ساحقة إلى الزغلولية إذا ما أريد للبلاد إدارة كريمة ونظام مستتب وعلاقات ودية مع بريطانيا » (٨٨) .

وقد بعث اللنبي بهذا التصريح إلى وزير خارجيته ، مؤكدا على سياسته القديمة عندما بعث باتفاقه مع ثروت على التصدي بكل قوة لزغلول إبان التمهيد لتصريح ٢٨ فبراير (٨٩) .

ولتحقيق سياسته نصح اللنبي رئيس الوزراء بأن يستعين بالأحرار الدستوريين أكثر لتدعيم وزارته من ناحية ، وللنضي في سياسة التضيق على الوفد ورجاله بفرض النيل من مكانة سعد ونفوذه لدى الجماهير من ناحية أخرى ، ولكن عند ثروت ومحمد محمود لم يكونوا على استعداد للاشتراك في حلبة ذلك الصراع الدائرين الوفد من جانب والقصر والمندوب السامي من جانب آخر (٩٠) .

---

(٨٦) نفسها : ١٩٢٤/١٢/٤ .

(\*) الوزيران هما : عثمان محرم وأحمد خشبة .

(٨٧) د . مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

(٨٨) د . يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٨٢ .

(٨٩) د . مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

Marliff, J. Op. Cit., p. 272.

(٩٠)

ولكن اسماعيل صدقي قبل الاشتراك في الوزارة في ٩ ديسمبر ١٩٢٤ ، وزيرا للمداخلات حيث رأى في ذلك فرصة لمجاورة سعد وأنصاره ، وكان الغرض من تعيينه تقوية الوزارة والاستمانة به في تسخير الاداة الحكومة للبحث بالانتخابات التي بدت يواجرها تلوح في الأفق (٩١) .

وقد كتب النبي بذلك لحكومته بأنه منذ تعيين صدقي صار واضحا لمصر أن حكومة زيور تعتزم قيادة الهجوم على الزغلولية التي اضطفت في مواجهتها كل القوى السياسية الأخرى في البلاد الملك والحكومة وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني .

وشرع صدقي في مهمته العسيرة والخطيرة بحماس وتصميم ، وسرعان ما بسط نفوذه تماما على زيور باشا حتى أن كل الأمور ذات الأهمية السياسية ، بل والادارية أصبحت تحال اليه لاتخاذ قرار فيها (٩٢) .

وكان أول اجراء اداري له - إعادة تنظيم المديرين ونوابهم بالاحالة ومأموري المراكز ، ثم ذكر النبي لحكومته بقية التغيرات التي قام بها صدقي سواء بالاحالة الى المعاش كمدير الغربية أو النقل الى مناصب أخرى أو إعادة تعيين العمدة الذين طردهم سعد زغلول . . . الخ .

ثم علق المندوب السامي على ذلك أنه عندما قدم صدقي باشا هذا البرنامج أبلغته أنه بمقتوره الاعتماد على تأييده المعنوي العام مادام ليست هناك مساومة على زغلول باشا وظلت الحكومة على

---

(٩١) الرافعي ، المرجع السابق : ١٦٢ . وانظر د . محمد حسين ميكل ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ - ٢١٤ موقف الأحرار من اشتراك صدقي .  
(٩٢) مجسن محمد . أصول الحكم ، ص ٤٩ .

استعداد للتعاون بصورة موالية مع الحكومة البريطانية على أساس  
تصريح فبراير (٩٢) .

وقد أقيمت وزارة أحمد زيور على حل مجلس النواب الوفدى بتاريخ ٢٤ ديسمبر وحللت يوم ٦ مارس موعدا لانعقاد المجلس الجديد ، وقامت فى اليوم نفسه باستصدار مرسوم بأن تتم الانتخابات الجديدة وفقا لقانون الانتخاب القديم الصادر فى ٣٠ أبريل ١٩٢٣ أى على درجتين متجاهلة تماما قانون الانتخاب المباشر الذى أقره مجلس النواب السابق (٩٤) .

ولا شك أن الوزارة كانت تقوم بذلك مؤيدة من القصر ومن دار المندوب السامى للتخلص من البرلمان ذى الأغلبية الوفدية ، وإقامة برلمان آخر من العناصر الموالية لهم .

وقد أدار صدقي المعركة الانتخابية لصالح الأحزاب المعارضة للوفد ، فأشاع فى البلاد جوا من الخوف والقلق بايقاف العمد ونقل ورفت الموظفين والاعزاء بالمناصب (٩٥) .

وكانت شكايات الوفد لها ما يبررها تماما ، لأن اتجاه صدقي نحو تأمين هزيمة المرشحين كان واضحا ، كما ذكر اللبى الذى أضاف :

أن أكثر من شخص ممن على صلة وثيقة بالوفد ، اتصل به لجعل الحكومة محايدة ، والواقع وأن هذه المسألة لا تمه ، فليس

---

(٩٣) محسن محمد ، المرجع السابق ، ص ٤٩ - ٥٠ .

(٩٤) عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٢٦ .

(٩٥) د. أحمد زكريا ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .

راغبا في التقصى عما يفعل صنتقى وكانت لممارسته سوابق مع بعض  
الاختلاف وذلك في الانتخابات في مطلع عام ١٩٢٤ (٩٦) .

وقد علقت إحدى الجرائد الفرنسية على موقف اللبى من  
اجراء انتخابات جديدة بقولها :

يجب أن لا ينتظر اللبى ومساعدوه تهانى لندن الخاصة  
فانهم اذا كانوا غير واثقين من قبضتهم على ناصية الحال فى بلاد  
كمصر فالأفضل العدول عن اجراء الانتخابات بدلا من التعرض  
لانتخابات ضامين نتائجها بما يرضيهم ، واذا قرروا مع ذلك أن  
يجربوا بختهم مرة أخرى فالأولى فى حالة الفشل أن يطلعوا الراى  
العام على الحقيقة بدلا من أن يعمتوا الى المغالطة (٩٧) .

وكان طبيعيا أن يؤيد البرلمان الانجليزى وزارة زيور ويقول  
بأنها لا تقل معارضة لبريطانيا عن وزارة زغلول باشا ؟ ، ولكن  
الأساليب التى يجرى عليها زيور تفضل أساليب زغلول ، ويؤكد  
أن موقف بريطانيا الرسمى هو الحياد التام وهو قول غريب .  
فبعد كل الانذارات البريطانية التى أجبرت الوزارة الشعبية على  
الاستقالة والتدخل السافر فى شئون مصر الداخلية تدعى الحكومة  
البريطانية الحياد (٩٨) .

وعلى كل حال فقد سأل عضو من أعضاء البرلمان الانجليزى  
تشمبرلين وزير الخارجية عن تدخل المندوب السامى فى أمور  
الانتخابات المصرية بقوله :

---

F.O. 407/200 No. 4 : Allenby to Champerlain May, 4, (٩٦)  
1925.

(٩٧) الأهرام : ١٩٢٥/٢/٢٦ .  
(٩٨) نفسها : ٢٧ - ٢ - ١٩٢٥ .



هل من واجبات المندوب السامي البريطاني في مصر أن يقدم نصيحة الى الحكومة المصرية في شأن الأمور المتعلقة بالإصلاح الانتخابي في مصر ؟ ولم يجب تشمبرلين وفي سؤال آخر في البرلمان البريطاني إذا كانت نصيحة اللنبي قد طلبت لحل البرلمان المصري ، وهل أعطى اللورد نصيحته ، أجيب بالنفي (٩٩) .

ولا شك أن المندوب السامي كان موافقا ومؤيدا لخطوة حل البرلمان الوفدي في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ ومؤيدا كذلك للإجراءات التي اتخذت بعد ذلك بالتحالف بين القصر الذي أنشأ حزب الاتحاد والدستوريين ، وأنه ان لم يكن موافقا على ذلك ما استطاعت وزارة انقاذ ما يمكن انقاذه حل البرلمان والوقوف في وجه الانجليز وهي التي سلمت بجميع مطالبه ، ثم انه بقبول الحكومة المصرية لجميع هذه المطالب ، كانت يد المندوب السامي الثقيلة قد أصبحت أشد وطأة بالملكاسب التي حصلت عليها سواء للمستشارين أو ادارة الأمن العام . وأمام كل ذلك لم يكن معقولا أن تقدم الوزارة على تلك الخطوة دون موافقة المندوب السامي أو على الأقل باعطائه الضوء الأخضر وعلى أية حال أجريت انتخابات ١٩٢٥ ولم تعرف نتيجتها الحقيقية الا بعد أن انتخب سعد رئيسا لمجلس النواب حيث فاز ١٢٣ صوتا في مقابل ٨ صوت لثروت مرشح الحكومة (١٠٠) .

وأزاء ذلك أسرع زيور بتقديم استقالته الى الملك فؤاد الذي رفضها فتقدم بطلب حل البرلمان ، وافق الملك على طلب الوزارة

---

(٩٩) السياسة : ١٩٢٥/٤/٢ .

(١٠٠) محسن محمد ، اصول الحكم ، ص ٧٤ . والرافعي : المرجع السابق .

ص ١٧٠ .

وصدر قرار بحل المجلس في ٢٣ مارس ١٩٢٥ أى في نفس يوم افتتاحه نفسه (١٠١) .

وان كنت أعتقد أن دار المنسوب السامي كانت أيضا وراء تلك الخطوة التي اتبعت تجاه حل برلمان ١٩٢٥ ، كما أكد ذلك عبد العزيز فهمي وهو أحد أعضاء تلك الوزارة في مذكراته التي اتهم فيها الانجليز بأنهم أرسلوا الى الملك انذارا بحل المجلس فورا فلما علم زيور باشا بهذا الانذار قدم استعفاه للملك ولكن الملك بصر زيور وحكومته بحرج الموقف وما كانت عليه البلاد في ذلك الحين خصوصا والانجليز يتحفزون لوضع يدهم على مرافق البلاد بالقوة ، فاضطر لحل المجلس تفاديا للخطر (١٠٢) .

وان كان هذا الكلام يحتوى على مبالغة شديدة خصوصا مسألة الانذار فلم نجد في الوثائق والمراجع ما يشير الى تقديم اللبني انذارا للملك بخصوص حل البرلمان ، ورغم تبرير صدقي أيضا بأن الوزارة اضطرت الى حل المجلس ، لأنه لم يقدر النتائج التي تترتب على انتخابات سعد رئيسا له . وأن أيسر النتائج انها تضع الملك والأمة كل منهما في واد ، وأبلغ من ذلك خطرا أن تؤدي الى تدخل الانجليز في شئون مصر الخاصة بحجة ما حدث من مقتل السردار (١٠٣) .

وأيا كانت فكرة حل المجلس من الملك أو الوزارة أو المنسوب السامي ، فانه من المؤكد أن اللبني قد أعطى موافقته على ذلك ،

---

(١٠١) د. يونان ليبب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٦٨ . وايضا محسن محمد ، نفس المرجع ، ص ٧٦ .

(١٠٢) عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ١٥١ : النحاس : المرجع السابق ، ص ٢٦٨ .

(١٠٣) د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

ثم أنهم جميعا كان يعملون على منع سعد من الوصول الى السلطة مرة ثانية كما أنه جاء تعبيرا عن قوة قبضتهم فى مواجهة الأمة والوفد نظرا لشعورهم بالهزيمة الساحقة على الرغم من الاجراءات العنيفة التى اتخذت للحيلولة دون فوز الوفد فى الانتخابات (١٠٤) .

وقد أيدت ذلك أيضا جريدة « الايكودى بارى » التى ذكرت أن فوز زغلول فى الانتخابات الأخيرة يدل على أن جمهور الناخبين استمر على منهجه نحو حكومة لندن ، وان تدابير القمع الشديدة على أثر جريمة السردار لم تبعث المصريين على الهوادة .

وقد عملت الحكومة والمندوب السامى البريطانى عملا سريعا بإزاء مجلس النواب فحل المجلس وستجرى انتخابات جديدة ، ولكن قانون الانتخابات سيعدل فتخرج العناصر المتشددة من جمهور الناخبين ، فإذا حصل الوفد على خمسين كرسيًا نيايبيا تؤلف بعد ذلك حكومة يتفق تأليفها والمصلحة البريطانية ، وقد أخذت حكومة لندن تعمل فى هذا السبيل ويقال ان اللبى بعدما حل مسألة السودان سيعزل من منصبه قريبا فيتولاه مندوب آخر يبدو بقفاز من القطيفة (١٠٥) .

ونشرت مجلة « نيراست » أيضا مقالا دعت فيه الاعتزال للنبى اذا فاز السعديون فى انتخابات ١٩٢٥ ، فذكرت أن المزية العسكرية فى اللورد اللبى غالبية على المزية السياسية ومن المعروف لدى الجميع ، أنه يرغب منذ حين أن يسمح له باعتزال العمل حالما تتمهد السبيل فى مصر للمزية السياسية وحدها ، فإذا فاز السعديون فى الانتخابات فوزا كافيا فان الوجود العسكرى السياسى فى القاهرة

---

(١٠٤) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٤٤ .

(١٠٥) الامرام : ١٩٢٥/٣/٢٨ .

يصبح أقل لزوما ولعل النبي يجد مبررا في الحضي على قبول رأيه  
لأنه ليس من الصعب إيجاد خلف مناسب له (١٠٦) .

وعلى نهج محاولة ضرب السياسة التي استنتها سعد زغلول  
إبان وزارته ، بل والتعدي على سياسة التصريح نفسها التي يعتبر  
النبي نفسه صاحبها ، أطلق المندوب السامي يد المستر كين بويد  
مدير الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية ، ويذكر الأستاذ الراجحي ،  
أنه خاطب المديرين مباشرة بقوله لهم :

« أمرني فخامة المندوب السامي أن أطلب الى مساعدتكم إتخاذ  
التدابير اللازمة للمحافظة على أرواح جميع الأجانب في دائرة  
اختصاصكم » .

ثم يعلق بقوله ، انه صار له الحول والطول في إدارة الأمن  
العام (١٠٧) .

وأخذ حكمدار العاصمة رسل باشا يرسل الى مأموري الأقسام  
وضباط البوليس يعلنهم بأنه هو المرجع الرئيسي لهم وأن عليهم  
أن يتلقوا منه هو التعليمات وأن ينفذوا أوامره (١٠٨) .

لذلك فانه عندما قامت الوزارة الزبورية بفصل محمود فهمي  
النقراشي وكيل وزارة الداخلية من وظيفته ، وهو الرجل الذي قام  
سعد بتعيينه « علق زغلول على ذلك بأن الوزارة تريد أن تبطل كل  
ما عملت الوزارة السابقة باعتبارها وزارة خارجة عن القانون  
وأعمالها باطلة » (١٠٩) .

---

(١٠٦) العدد نفسه .

(١٠٧) الراجحي : المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

(١٠٨) المرجع نفسه والجزء والصفحة .

(١٠٩) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٢٤ .

واعتقد أن هذا القول قريب من الصحة ، ولكن ليست الوزارة التي تريد بل أن دار المندوب السامي هي التي كانت وراء ذلك ، وحيث أن الإدارة الأوربية تولت مهمة البحث عن قتلة السردار ، فإن كل من كين بويد مدير الإدارة الأوربية ورسيل باشا طلبا أن ترفع عنهما المسئولية في التحقيق في هذا الحادث بسعوى تدخل النقراشي وغيره من الموظفين المواليين للوفد في أمور التحقيق (١١٠) .

فقد ذكر مكاتب روتر أنه تحدث مع موظف بريطاني كبير فكشف له عن العقبات الهائلة التي اصطدمت بها التحقيقات ولاسيما في درجاتها الأولى وأنه لا يلوم تصرف البوليس أو السلطات القضائية المصرية ، ولكن اتضح أن التحقيق يلقى تأثيرا وعرقلة من أشخاص ذوي مناصب سياسية بحتة فكان همهم الرئيسي أن يحولوا الشكوك عن أنصارهم السياسيين (١١١) .

ثم اتهم الوفد بأنه في اليوم الثالث بعد ابتداء التحقيق قد عقد جلسة سرية وقرر اظهار الموظفين المتبرمين في السودان أنهم هم الذين وراء جميع أنواع الجرائم وواصل المكاتب اتهماته بالقول أن النقراشي وكيل الداخلية قد عنف أحد ضباط البوليس السري تعنيفا شديدا لأنه سار في التحقيق في خطة لا تتفق مع سياسة الوفد ، واتهم النقراشي هذا الضابط بأنه صنيعة للإنجليز (١١٢) .

ثم علق المكاتب بأنه أصبح من الواضح أن وجود هؤلاء الموظفين الإداريين ذوي الميول السياسية يعرقل سير العدالة ، وأنهم مصممون على جعل التحقيق يدل على أن مصدر الجريمة سوداني مما جعل من

---

(١١٠) الأهرام : ١٧/١٢/١٩٢٤ .

(١١١) الأهرام : ١٨/١٢/١٩٢٤ . وأيضا الأهرام ٢٣/١١/١٩٢٤ .

(١١٢) نفسها : العدد نفسه .

المتعذر على كل موظف بريطاني أن يكون له شأن في التحقيق فاضطر  
كين بويد ورسيل باشا الى طلب رفع المسؤولية عنهما في هذا  
الشأن (١١٣) .

وعقب ذلك لجأت السلطة العسكرية البريطانية في ٢٧ نوفمبر  
الى انهاء القبض على عدد كبير من قادة الوفد ورجاله وكان من بينهم  
عدد من أعضاء مجلس النواب مما كان يتنافى مع الحصانة البرلمانية ،  
خاصة وأن الأحكام العرفية كانت قد ألغيت منذ عام ١٩٢٣ (١١٤) .

وكان اعتقال هؤلاء بواسطة قوة عسكرية بريطانية اهانة  
للحكومة المصرية وللنظم القضائية ، كما هال الناس أمر هذا  
الاستخفاف بدستور البلاد وقوانينها والاعتداء على الحصانة البرلمانية  
والحرية الشخصية ، فاحتج الكثير من الأفراد والهيئات على ذلك ،  
كما رفع معظم أعضاء المجلسين النواب والشيوخ عريضة الى الملك  
يطلبون فيه عقد البرلمان لمنع هذا الاعتداء ، ولم يكن مجلس النواب  
قد حل بعد (١١٥) .

وازاء هذا الاحتجاج والرفض للتدخل السافر البريطاني في  
شئون مصر الداخلية اتفقت وزارة زيور مع دار المندوب السامي  
تخفيفا لثائرة الرأي العام والبرلمان على أن تسلم المقبوض عليهم الى  
السلطات القضائية المصرية لتتخذ حيالهم الاجراءات التي يقضى بها  
القانون (١١٦) .

---

(١١٣) العدد نفسه .

(١١٤) مصطفى أمين : ارجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٤ ، ود . مصطفى  
النحاس جبر ، ارجع السابق ، ٢٦٤ ، وأيضا د . عبد الخالق لاشين ، المرجع  
السابق ، ص ٤٣٤ .

(١١٥) د . عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٣٤ .

(١١٦) الراهمي : المرجع نفسه ، ص ١٥٩ .

## وضع الموظفين البريطانيين على عهد وزارة زيور طبقا للقانون الجديد :

ونتيجة لقبول حكومة زيور اذار اللنبى الخاص بقانون احالة الموظفين الأجانب للمعاش قبل ١٥ يناير ١٩٢٥ ، أقدم كثير من الموظفين الأجانب على اعتزال الخدمة بحسب الترتيب الجديد (١١٧) .

وقد أرسل اللنبى الى وزير خارجيته المنشور الذى وزعته جمعية الموظفين البريطانيين على أعضائها تبدى فيه رأيها فى الترتيبات (\*) التى تم ابرامها مؤخرا مع الحكومة المصرية .

● وقد وضعت الفقرة السادسة من هذه المذكرة بالاتفاق مع دار المندوب السامى .

● ولقد اتبع طول الوقت أسلوبا يقدم على ترك هؤلاء الموظفين يقررون مستقبلهم على أن يفهموا أنهم اذا قرروا البقاء فان الحكومة البريطانية سوف تستمر معنية بحسن وضعهم .

● غير أنه على الجانب الآخر أفيمهم أن طلباتهم لتدخل الدار يمكن أن يكون أحيانا مستحيلا أو غير سياسى ثم ان التمييز بين الموظفين بعضهم وبعض قد يكون صعبا ويقول اللنبى انه كان فى الوقت نفسه على اتصال وثيق بالحكومة المصرية من خلال المستشار المالى بهدف الحفاظ على نواة للموظفين البريطانيين فى الخدمة الأساسية مثل البوليس وادارة المنارات والموانئ .

---

F.O. 407/200 No. 71 Allenby to Chamberlain Jan. (١١٧)

(\*) المذكرة ، المشار اليها جاءت بالفرنسية .

ويتضح من ذلك حرص اللنبى على بقاء موظفين بريطانيين فى الأماكن الرئيسية التى لها علاقة بمصالح بريطانيا سواء فى الداخل بسيطرة على الأمن فى البلاد أو الخارج بالمحافظة على مصالح بريطانيا الاستراتيجية لكل ما له علاقة بالمحافظة على قناة السويس أو البحر المتوسط أى المرتبطة بأمن مواصلات الإمبراطورية البريطانية .

كما قام اللنبى بإرسال نسخة من المذكرة التى رفعها وزير المالية الى مجلس الوزراء بشأن إعادة التعاقد مع الموظفين البريطانيين الذين يرغبون فى البقاء بعد التواريخ المعتمدة لتركهم وظائفهم بمقتضى الترتيبات الأخيرة التى تم التوصل اليها بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

وقد قبل مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٢٠ يناير المقترحات التى تقدم بها الوزير (١١٨) . كما قام المندوب السامى أيضا بإرسال جداول مقارنة توضح أوضاع الموظفين الأجانب المستقلين قبل وبعد الاختيارات الأخيرة .

ومن مجموع ١٠٥١ ترك لهم حق الاختيار قرر ٧٤٠ البقاء وأغلب هؤلاء اختاروا الاستقالة قبل أول ابريل ١٩٢٦ (١١٩) .

---

F.O. 407/200 No. 72 Allenby to Chamberlain Jan, 24, (١١٨)  
1925.

Ibid No. 73 Allenby to Chamberlain Feb. 8, 1925. (١١٩)

Ibid - Enclosure in No. 73.



وفيما يل الجدول المذكور : استقالة الموظفين الأجانب •

ما هو تحت رقم (١) العدد قبل ، وتحت رقم (٢) العدد بعد اتفاق  
٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ •

المجموع	١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٥		
١٠٤٤	٨٢٤	٧٦	١٢٤	(١)	
١٥٠١	١٧١	٨٧	٧٩٢	(٢)	
		الوزارات			
المجموع	١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٥		اولا : المالية :
١٤٩	١٠٠	١٣	٣٦	(١)	
١٥٠	١٦	١٩	١١٥	(٢)	
المجموع	١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٥		ثانيا : المواصلات :
٣٥٠	٢٨٣	٢٥	٤٢	(١)	
٣٥٢	٣٠	١٩	٢٩٤	(٢)	
المجموع	١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٥		ثالثا : الأشغال العمومية :
١٦٩	١٤٠	١٧	١٢	(١)	
١٧٢	٢٣	٢٣	١٢٦	(٢)	

المجموع	١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٥		ثالثا : الداخلية
٢٣٧	٢١٥	٦	١٦	(١)	
٢٣٧	٤٥	١٠	١٦٢	(٢)	
					رابعا : الزراعة :
٨	٣	٤	١		
٨	٣	٤	١	(١)	
٨	—	٢	—	(٢)	
					خامسا : العدل :
٢٨	١٩	٢	٧	(١)	
٢٩	٣	١	٢٥	(٢)	
					سادسا : المعارف :
٧٦	٥٠	٨	١٨	(١)	
٧٦	٢٥	٩	٤٢	(٢)	
					سائبا : القصور الملكية :
١٥	١٤	—	١	(١)	
١٥	١٢	١	٢	(٢)	

ونلاحظ من هذه الجدول أن نسبة الذين قرروا اعتزال الخدمة لم تكن كبيرة برغم التسهيلات والاعفاءات المادية التي حظي بها الموظفون والتي كانت أكثر بكثير سواء من ناحية المكافأة أو المعاش عن التي صدر بشأنها قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ (١٢٠) . فقد قرر البقاء من هؤلاء الموظفين حوالي ٦٨٪ وهي نسبة كبيرة ، وحتى بالنسبة أيضا لكل وزارة فباستثناء وزارة الأشغال التي كانت الزيادة فيها بنسبة حوالي ٢٪ كانت جميع الوزارات الأخرى أو حتى موظفي القصر الملكي الزيادة طفيفة للغاية أو بقيت النسبة كما هي .

ورغم ذلك علقت التيمس على اعتزال الموظفين الأجانب الخدمة حسب الترتيب الجديد بقولها « هذا وأن شدة شوق الموظفين الى انتهاز الفرصة التي سنحت لهم بالتسهيل الجديد المعروض عليهم وتقديم مواعيد اعتزالهم للخدمة وتصفية مراكزهم على المنوال الذي تظهره هذه الأرقام يدل على قلة ثقتهم بالمستقبل من جراء ما صنعت وزارة الوفد السابقة في جميع فئات الموظفين الأجانب (١٢١) .

وقد استحدثت وزارة زيور في الاغداق على الموظفين الانجليز تملقا لدار المندوب السامي فعندما احيل المستر برس توتنهام وكيل وزارة الأشغال الى المعاش تقرر تعيينه مديرا لمكتب مشتريات الحكومة في انجلترا من أول أبريل ١٩٢٥ .

وامضت له الوزارة عقدا استخدام لعدة سنوات مع منحه مرتبا قدره ٢٣٠٠ جنيه مصرى زيادة على ما يستحقه من معاش وقد ثارت ثائرة الصحف منتقدة الحكومة على هذا التصرف فما كان منها الا أن أصدرت بلاغا تنكر ذلك بقوله « ان الواقع أن معاش

---

(١٢٠) انظر : د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٩٥ .

(١٢١) المقطم : ١٩٢٥/١/٢١ .

توتنهام سيوقف صرفه مادام عقد استخدامه الحاضر نافذا على أن هذا العقد نفسه يمكن أن يفسخ فى أى وقت من أحد الطرفين بمجرد اخطار يسبق الفسخ بثلاثة شهور (١٢٢) .

ثم حاولت تهيئة رأى العام بالقول وانها طلبت من وزارة المواصلات أن تنتدب موظفا مصريا للقيام بأعمال وكيل للمكتب المذكور يستطيع فى المستقبل أن يتولى ادارته اذا قررت الحكومة ابقاء هذا المكتب (١٢٣) .

وقد استمرت دار المنسوب السامى تقوم بتعيين المستشارين حتى ذلك الوقت فكتب للنبي الى وزير خارجيته فى ١٠ مارس ١٩٢٥ يخبره باعتزال السير أموس Amos ، فيقول سوف يترك السير Amos مقامه ، « وفى رأى أن القاضى برسيغال اختيار برسيغال Percival قبل نهاية هذا الشهر عمله ، واقترح أن يقوم القاضى مناسب جدا لوظيفة المستشار القضائى، وإذا وافقتم على ذلك سوف أعرض عليه المنصب دون انتظار لخلوه » (١٢٤) .

وقد كان منصب المستشار القضائى فى غاية الأهمية وخاصة لأنه كان فى الوقت نفسه المستشار القانونى لدار المنسوب السامى مما مكنه أكثر من أن يؤدى خدمات عديدة لبلاده وكان سعد زغلول قد رفض تجديد عقده وكان ذلك من المآخذ التى أخذتها دار المنسوب السامى عليه ولما جاءت وزارة زيور وافقت على مد عقده ٦ شهور أخرى (١٢٥) . وقد كتب للنبي عن اعتزال أموس الخدمة لحكومته بقوله :

---

(١٢٢) الأهرام : ١٩٢٥/٤/٢٠ .

(١٢٣) الدورية نفسها والعدد .

(١٢٤) F.O. 407/200 no. 75 Allenby to Chamberlain March 10. (١٩٢٥)

1925.

(١٢٥) الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

أنه مع ترك السير موريس آموس لوظيفته في الحكومة المصرية فقد ترك في الوقت نفسه وظيفة المستشار القانوني لدار المنسوب السامي (١٢٦) .

وتظهر أهمية منصب المستشار القضائي من قول اللبني ، أما عمله كمستشار لدار المنسوب السامي فقد كان متميزا وكان بمثابة صاحب مقعد في الحكومة ممثلا للدار وأنه وليس في حاجة للقول عن أهمية الاستشارات التي كان يقدمها الرجل للدار بكل ما له من وعي سياسي وإدراك بطبيعة الشئون العامة . وكانت إجادته للغة الفرنسية المستخدمة في الحكومة المصرية ذات فائدة قصوى . ولا شك أن الموظفين الأجانب في الحكومة المصرية مدينون له للدور النشط الذي قام به في المباحثات التي أدت إلى صدور القانون رقم ٢٨ لعام ١٩٢٣ (١٢٧) .

وقد وافقت الحكومة البريطانية على رأى مندوبها السامي فشكرت السير آموس على خدمته لدار المنسوب السامي (١٢٨) .

كما وافق المستر تشمبرلين على الاقتراح اللبني الخاص بعرض وظيفة المستشار القضائي على القاضي برسيغال (١٢٩) .

وبعد أن استقر اختيار المستشار القضائي بين المنسوب السامي وحكومته عرض الأمر على الحكومة المصرية رغم أنه في الأساس موظف لديها يقبض راتبه منها ولكن الواقع غير ذلك .

---

F.O. 407/200 No. 7٤. Op. Cit. (١٢٦)

Ibid. (١٢٧)

F.O. 407/200/ 200 No. 79 Foreign Office to sir Mourice (١٢٨)

Amos May, 21, 1925.

Ibid No. 76 Chamberlain to Allenby March, 17, 1925. (١٢٩)

وعلى أية حال فقد وافق مجلس الوزراء على تعيين برسيغال  
وكيل محكمة الاستئناف الأهلية مستشارا قضائيا لمدة خمس سنوات  
خلفا للمستر ايموس الذي اعتزل الخدمة (١٣٠) .

وعلاوة على ذلك كان للمستر برسيغال مطلق الحرية فى ترك  
الخدمة فى أى وقت كان ، أما الحكومة المصرية فليس لها الحق  
فى فصله اذا رغبت خلال هذه المدة (١٣١) .

وقد علقت وادى النيل على هذا بقوله ، لم يدعى رجال  
الصحافة الى الحفلة التى أقامها الوزراء وأصحابهم من رجال القانون  
لتكريم المستر برسيغال لمناسبة تقلده منصبه المستشار القضائى  
فى مصر ، انفاذا لتصريح فبراير ، وقد أصبح بحكم منصبه الجديد  
ذا كلمة فى سير التشريع المصرى وصاحب حق فى الرقابة التشريعية  
وما يتبع ذلك من الملحقات (١٣٢) .

وقد انتقدت الجريدة أيضا قول أحد الوزراء أن المحامين الذين  
لم يحضروا هذه الحفلة ليسوا على شيء من الأمانة ، والأغرب من  
ذلك قول وزير الحقانية على أنه لا يجد رجلا مصرية يليق للترتيب  
على كرسي المستشار برسيغال ؟ ، ذلك القول هو الذى دعى  
المستشار محمد محرز أقدم المستشارين سنا والمرشح الوحيد لوكالة  
محكمة الاستئناف بحكم القانون الى الاحتجاج رسميا لدى رئيس  
محكمة الاستئناف بعد أن هدد بالاستقالة واختتمت وادى النيل  
تعليقها « أن هذا الحادث لم يوجه فى ذاته الى شخص محرز باشا  
بل الى هيئة القضاء العليا بأسرها وإلى رجال التشريع المصرى (١٣٣) » .

---

• (١٣٠) المقطم : ١٩٢٥/٥/٥

• (١٣١) نفسها : ١٩٢٥/٥/٦

• (١٣٢) وادى النيل : ١٩٢٥/٥/١٢

• (١٣٣) الدورية نفسها والعدد

كما أصدر اللبى خمسة قرارات حدثت من خلالها جملة  
متغيرات فى الوظائف وقد استلزم هذا التغيير فى المقام الأول  
استقالة سير موريس آموس كما سبقت الإشارة ، وفى المقام الثانى  
التغيرات التى جرت للمستتر واطسون Watson السكرتير المالى  
لوزارة الأشغال العمومية .

وبناء على اقتراحه عين هذا الأخير مكان السير آموس فى لجنة  
الثمانية فى حين عين المستر برسيفال مكان السير آموس فى لجنة  
الستة وقد تم كل هذا بناء على رأيه .

وفىما يتعلق بالممثلين المصريين فى هذه اللجان فقد خلف وزير  
الأوقاف والزراعة وزيرى المواصلات والعدل السابقين فهما (١٣٤) .

### استقالة اللورد اللبى فى ٢١ مايو ١٩٢٥ .

تعيين نيفيل هندرسون وزيرا مفوضا فى دار المندوب السامى :

فى أعقاب مقتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى ، أصدر  
المستر تشميرلين قرارا بتعيين نيفيل هندرسون وزيرا مفوضا فى  
القاهرة (١٣٥) ، الى جانب قيامه بالعمل فى دار المندوب  
السامى (١٣٦) ، وأصبح أُرَجَل الثانى لدى مقر المندوب السامى ،  
وتقدم على كل رجال دار المندوب السامى فى مصر (١٣٧) .

---

F.O. 407/200 No. 77 Allenby to Chamberlain, March 21, (١٣٤)  
1925.

- (١٣٥) د . عفاف لطفى السيد . المرجع السابق . ص ١٢٩ . الأهرام :  
١٩٢٤/١١/٢٧ . والمقطم : ١٩٢٩/١٠/١٣ .  
(١٣٦) د . عفاف لطفى السيد ، المرجع نفسه والصفحة .  
(١٣٧) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٨٦ . وأيضا ويقل : المرجع  
السابق ، ١٣٢ .

وذكرت « الدبلي نيوز » انه سيكون نائبا للورد اللنبى فى  
الفرع اسيساسى من واجباته المتعددة (١٣٨) .

وكان هندرسون يشغل من قبل منصب وكيل للمندوب السامى  
فى الآستانة عام ١٩٢٢ (١٣٩) ، ووصف بأنه شاب نشيط حازم ،  
ذو خبرة واسعة فى السياسة الشرقية مما يؤهله لهذه المهمة ،  
وهو الرجل الذى يمكن أن يستفز الوطنيين الحقيقيين من المصريين ،  
ويوضح لهم بأنه على الرغم من الأقوال : « الطائشة » التى ذاعت  
بين المحافظين المتطرفين فى انجلترا ، فإن رغبة بريطانيا الأكيدة  
هى أن يكون لمصر من الحكمة ما يخولها بأن تنفرد بنفسها فى ادارة  
شئونها (١٤٠) .

ويبدو أن تشمبرلين رأى فى شروط انذار اللورد اللنبى عقب  
مصرع السردار خطلا فى الرأى وعملا لا روية فيه ، فلقد بدا اللنبى  
فى نظر وزير الخارجية كأنما أخذ الشكيمة بين أسنانه ، ولذلك  
صمم على أن يستعمل له « الفرملة » (١٤١) . ولذلك فقد انتهز  
وزير الخارجية ، فرصة وجود هندرسون فى لندن واتصل به ،  
حتى أنه ذكر فى البيان الرسمى الذى صدر بتعيينه ، أنه من كبار  
موظفى الحكومة الواقفين وقفا تاما على سياسة الوزارة ، فوجوده  
فى القاهرة يقلل كثيرا من الحاجة الى التلغرافات المتبادلة بين اللورد  
اللنبى والوزارة البريطانية (١٤٢) .

---

(١٣٨) الأهرام : ١٩٢٤/١٢/٢ .

(١٣٩) نفسها : ١٩٢٤/١١/٢٧ .

(١٤٠) نفسها : ١٩٢٤/١٢/٢ .

(١٤١) ويغل : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(١٤٢) الأهرام : ١٩٢٤/١١/٢٧ .



ولكن تشمبرلين لم يستشر مندوبه السامي في الأمر ، ويذكر ويفل أنه سرعان ما أصبح هندرسون بطريقة آلية ممثل وزارة الخارجية الرئيسي في مصر ، ومستشار اللنبى المهم ، وكان هذا العمل من وجهة النظر الحربية مساويا لطرد أهم ضابط في أركان حرب جنرال في أثناء المعركة دون تنبيه عليه ، وطبيعى أن يعتبر اللنبى ذلك عملا يتضمن عدم الثقة بكل من ضباطه وبه (١٤٣) .

ويذكر هندرسون أيضا في مذكراته ، أنه عندما قتل السردار قررت الحكومة البريطانية إرسال مندوب عنها في مصر ليشرح وجهة نظرها شخصيا للمندوب السامي ، وأنه في الليلة نفسها قابل وزير الخارجية تشمبرلين مقابلة طويلة وقابل سير « كرو » الوكيل الدائم ، وأنه وقبيل مغادرته لندن قال له سكرتير الخارجية وهو يودعه « لقد منحناك رتبة وزير مفوض لتقوى مركزك في القاهرة . ولكن بربك لا تفقد أعصابك مع اللورد اللنبى (١٤٤) » وقد علق نائب المندوب السامي بأنه لم يفهم هذه الملاحظة الا عندما وصل الى القاهرة (١٤٥) .

وقد قصد بهذا التعيين العلنى أن يكون مستر هندرسون وزيرا كامل التفويض ، فى حين يعمل بالدار فى القاهرة ، وهذا هو اللقب العادى لدرجة الوزير فى السلك السياسى ، وقد علق ويفل على ذلك بأنه لم يرد به أن يتضمن شيئا غير مأوف ، ولكن لحدوثه فى ذلك الوقت جعل من الطبيعى أن يفسر ذلك فى القاهرة على أنه اشارة تنطوى على رسالة خاصة وهى تغيير فى السياسة والى حد ما على الأقل تقييد سلطة اللورد اللنبى (١٤٦) .

---

(١٤٣) ويفل : المرجع السابق . ص ١٣٢ .

(١٤٤) آخر ساعة ، مذكرات هندرسون . ١٠/١/١٩٩١ .

(١٤٥) الدورية نفسها والعدد .

(١٤٦) ويفل ، المرجع السابق . ص ١٣٢ .

وبالفعل فقد أدى تعيين هندرسون الى حدوث ضجة ، ففد رأى البعض فى مصر أن تعيين هندرسون مقدمة لتبديل فى منصب المندوب السامى ، بل وظهرت الاشاعات عن استقالة المندوب السامى ، فان هذا التعيين قد أقلق الخواطر فى مقامات متعددة ، وعد بمثابة تعنيف لدار المندوب السامى على الطريقة التى عالجت بها الموقف (١٤٧) .  
وان هذا التعيين قد اتخذ دليلا على أن الحكومة البريطانية غير مسرورة من سياسة اللبى فى تهيه وسائل الانسحاب (١٤٨) .

وعلفت الدليل كرونيكل ، بأنه من ذلك الحين اشتدت لهجة الصحف المصرية (١٤٩) . وقد تساءلت أيضا جريدة المورنج بوست ، ان هذا التعيين ما زال محاطا بالأمرار ، فاذا كان مستر هندرسون قد وفد بمهمة خاصة فان نوع هذه المهمة لم يعرف عنه شىء (١٥٠) .

وذكرت أخرى عن تعيين هندرسون أنه سيكون ملحقا بغيره لا بدلا منه ، وأنه لا صحة لكل ما أشيع عن سياسة بريطانية جديدة (١٥١) .

كما كثرت الأحاديث فى الدوائر السياسية الفرنسية عن المهمة الموكولة الى نيفيل هندرسون ، حتى ظنت أن الحكومة البريطانية مع محافظتها على تصريح ٢٨ فبراير ، تريد حل مسألتين من المسائل الأربعة المحتفظ بها وهما مسألة السودان ومسألة حماية المصالح الأجنبية ، وقد أرادت حل مسألة حماية المصالح

• (١٤٧) الأهرام : ١٩٢٤/٤

• (١٤٨) نفسها : ١٩٢٤/١٢/٢

• (١٤٩) العدد نفسه .

• (١٥٠) نفسها : ١٩٢٥/٣/٢

• (١٥١) نفسها : ١٩٢٤/١٢/٤

الأجنبية التي تعدها تابعة لشرط حماية مصر من كل اعتداء والمظنون  
أن المباحثات بين هندرسون والحكومة المصرية ستجرى في هذا  
السبيل (١٥٢) .

وأمام كل هذا اللفظ اضطر هندرسون الى أن يصرح بحديث  
صحفي (\*) يوضح حقيقة مهمته لتهدئة الرأي العام . فعنما سئل  
عن رأيه في الحالة الحاضرة في مصر ، خاصة وأنه قد قدم في وقت  
انعقاد البرلمان ، أجاب بأنه ليس عنده ما يقوله في هذا الصدد ،  
وأن آراءه هي بالطبع وبلا جدال آراء اللورد اللنبى ، وآراء الحكومة  
البريطانية وأن سياسة حكومته معروفة وهي جارية على وتيرة  
واحدة ، ما تزال قائمة على تصريح ٢٨ فبراير (١٥٣) .

فساله المحرر عن حقيقة أنه جاء الى مصر بمهمة خاصة ، فأكد  
نائب المنتوب السامى أنها اشاعة غير حقيقية وأنه ليس له مهمة  
خاصة ، وأنه موظف عادى في هيئة الموظفين التابعة للورد اللنبى ،  
وأنه لم يكن فى تعيينه شئ غريب أو شاذ ، حيث جرت العادة على  
أن يكون الموظف الأكبر من موظفى دار المنتوب السامى برتبة وزير  
مفوض ، وكذلك كان السير ملن شتيهام ، وكان المستر سكوت وزيرا  
مفوضا وأنه ليس سوى عضو عادى فى هيئة الموظفين التابعين للورد  
اللبنى ، وأنه يتلقى تعليماته من اللورد اللنبى (١٥٤) .

---

(١٥٢) نفسها : ١٩٢٤/١١/٢٩ .

(\*) أدلى هندرسون بحديث لمراسل المقطم : ١٩٢٥/٣/٢٠ .

(١٥٣) المقطم : ١٩٢٥/٣/٢٠ . الاهرام : ١٩٢٥/٣/٢٠ .

(١٥٤) العدد نفسه . العدد نفسه .

وعندئذ كذب المحرور الرواية التي ذكرت أن هندرسون مكلف خصيصا بملاحظة سير الانتخاب ، وتقديم تقرير عن الحركة الانتخابية ، بأنها عارية من الصحة فأكد هندرسون بأنها رواية كاذبة ، وطلب منه أيضا نشر تكذيب ما ذكرته جريدة الاجبيسن غازت ، على أنه زار قصر عابدين وحادث الملك في الشئون السياسية وعلق بقوله أن هذا الخبر ليس فيه ذرة من الحقيقة ، لأنه لم يذهب الى قصر عابدين الا لما قدمه النبي للملك عند وصوله مصر (١٥٥) .

أما عن وزارة الخارجية فقد كتب تشمبرلين الى النبي موضحا له الأسباب التي دعت الى تعيين هندرسون بأنه متأثر من الصعوبة التي يلقاها في محاولة وضع رأى وغرض الحكومة البريطانية في متناول يد النبي ، عن طريق البرقيات المتبادلة ، وعلى ذلك فقد قرر أن يرسل مستر هندرسون الى القاهرة وأنه موظف ذو خبرة فائقة ، وأنه قد شرح له مما لا يمكن ان توفره في المراسلات التلغرافية ، الأغراض التي تهدف اليها الحكومة البريطانية ، والصعوبات التي ترغب أن تتفادها ، وأنه قد وضع فيه ثقته التامة .

ثم أكد للورد النبي بأنه سيسره العمل بالبيانات التي سيكون في مقدوره أن يقدمها له ، ولسوف يخفف كما يرجو من العبء الذي لابد أن يكون على رجاله القليلين هذه الأيام (١٥٦) .

وقد أبرق النبي الى وزير الخارجية بأنه سيكون سعيدا بتلقى مساعده مستر هندرسون في أثناء فترة الشدة ، وبأن يعرف منه رأى وغرض حكومته لكنه سيكون مسرورا لو أخذ تأكيدا بأن الغرض

---

(١٥٥) العدد نفسه .

(١٥٦) ويقل : المرجع السابق ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

من ذلك ليس هو اراحة مستشاره كلارك كير ، الذى يضع فيه كما يضع فى بقية رجاله ثقته الكاملة (١٥٧) .

وكان الرد يرمى الى أن وزير الخارجية ولو لم يقصد اهانة « كير » الا أن مستر هندرسون بالطبع سيصبح المقدم على كل رجل من رجال اللبى .

ورأى اللبى فى الوقت نفسه أثر التعيين العلنى فى مصر ، فأبرق بأن ذلك قد حمل على أنه مساو لتنجيته عمليا ، وأنه قد أضعف مكانته اضعافا شديدا ، وسيصبح مركزه فى الواقع غير مفهوم (١٥٨) ، لذلك طلب أن يكون تعيين هندرسون مؤقتا وطلب من تشمبرلين اصدار بلاغ فى الحال بأن هندرسون جاء بقصد دراسة الموقف وتسهيل تبادل الآراء بين وزير الخارجية وبينه ، وأنه سيقادر مصر الى لندن بعد أسبوعين من وصوله (١٥٩) .

ويشرح ويفل حقيقة موقف اللبى عن ذلك فيقول : « كان شعور اللبى فى الواقع حيال غرض وزير الخارجية الذى صرح به ، أنه يمكن أن يتوفر ذلك أن لم يكن أفضل منه بزيارة مؤقتة ، أكثر مما يتوفر بالتعيين الدائم ، ومع ذلك فلو أن هذا التعيين قد تم بسبب عدم الرضا عنه أو عن رجاله لكان من الواجب أن يقال ذلك صراحة (١٦٠) » .

---

(١٥٧) المرجع نفسه ، ص ١٢٤ .

(١٥٨) المرجع نفسه والصفحة .

(١٥٩) محسن محمد ، المرجع السابق ، ص ٨٦ . ويفل : المرجع نفسه

والصفحة .

(١٦٠) ويفل : المرجع السابق والصفحة .

وقد تبودلت برقيات عنيفة عديدة احتجاجاً على تعيين هندرسون وزيراً مفوضاً في القاهرة (١٦١) ، حاول فيها وزير الخارجية اقناع النبي بان التعيين ان تعيينا عاديا ، يقصد به فقط تقديم المعاونة له وملء الفراغ اشاعر بين رجاله ، في حين اصر النبي بأنه في بلاد كمصر يكون التفسير الوحيد لهذا التعيين هو تغيير السياسة البريطانية (١٦٢) ، وأنه ما لم تصبح زيارة مستر هندرسون مجرد زيارة مؤقتة فانه سيحافظ على عزمه على الاستقالة (١٦٣) .

وقد كتب النبي الى رئيسه بقوله : « اما أن يكون لك ثقة بي أو لا يكون ، وحيث أنك قمت بتعيين عجيب لرجل من رجالى فى أثناء أزمة دون أن تستشيرنى ، وأعلنت ذلك من غير أن تترك لى فرصة أعبر فيها عن رأى ، فانى أعتقد أنك لا تثق بى ، واذن يكون من واجبى أن أستقيل . ولكن يجب أن تعرف أنه فى بلاد كهذه يكون التفسير الوحيد فيها لمثل هذا التعيين هو عدم الاصرار على الهدف ، مما يعد فى هذه اللحظة مصيبة من المصائب ، لست أبغى سوى المصلحة العامة » .

ثم طلب النبي مرة أخرى أن يعلن وزير الخارجية أن هندرسون جاء برسالة خاصة ولفترة وجيزة جدا ، ثم ختم رسالته بأنه سيسرم لقاء مستر هندرسون وتلقى معونته ، وأنه يقرر تضامنه مع التضامن المطلق فى التعاون فى هذا العمل المهم العام ولا يجب أن يقحم مسألة استقالته فى هذه اللحظة (١٦٤) .

---

(١٦١) آخر ساعة : ١١/١/١٩٥١ .

(١٦٢) محسن محمد ، المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(١٦٣) ويقل ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(١٦٤) نفس المرجع والصفحة .

وعندما اكتشف اللنبى أن هندرسون كان فى أجازة فى لندن ، وأنه اجتمع مرة واحدة فقط بوزير الخارجية بل انه دعى على عجل من أجازته ، وأنه لا يحمل تعليمات محددة واضحة (١٦٥) ، كما لم تكن له خبرة بمصر سابقة (١٦٦) ، ازداد شكه فى نوايا مستر تشمبرلين . ويصور لنا هندرسون فى مذكراته كيف التقى مع اللنبى أو « الثور الهائج » على حد قوله فيقول ان اللورد مكث ساعتين يهاجمه ، وتقد كانت هذه تجربة طيبة له فقد علمته كيف يقابل هتلر بعد ذلك عندما أصبح سفيرا فى برلين كما كان عنيفا فى مهاجمة لوزير الخارجية سير تشمبرلين وكان عنيفا فى مهاجمته له ، ولكنه صبر ولم يفقد أعصابه تنفيذا لتعليمات وزارة الخارجية (١٦٧) .

ويصف هندرسون أيضا موقف موظفى دار المندوب السامى منه بقوله كان اليومان التاليان له فى دار المندوب السامى من أصعب أيامه ، فقد شعر أن أحدا فى الدار لا يريده ولكن كان عليه أن يلعب الدور الذى كلفته به وزارة الخارجية (١٦٨) .

وقد بلغ الأمر باللنبى أن طلب من هندرسون بأن يعرض على مستر أسكويت رئيس الوزراء البريطانى السابق شكواه من تعيينه فى الدار .

وقد وافق الوزير المفوض ، لأن وزير الخارجية قد قال له ان مستر أسكويت فى القدس وأنه قد يزور القاهرة ، وطلب اليه أن يذكر له الحقائق بكل صراحة . لذلك وافق على رأى اللنبى قائلا ،

---

(١٦٥) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(١٦٦) نفسه : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(١٦٧) آخر ساعة : ١٩٥١/١/١٠ .

(١٦٨) الدورية نفسها والعدد .

انه موافق على أن يشرح المسألة لمستر أسكويث وأنه كذلك سيبلغه  
وجهة نظر وزير الخارجية •

وقد علق هندرسون بأنه فى اليوم التالى قد فوجئ « بانثور »  
بطلبه ، وقال له ان مستر أسكويث أبلغه بأنه رجل حسن الحظ  
لأنه يعمل مع جنتلمان مثل هندرسون « منذ تلك اللحظة أصبحت  
علاقتهم عادية ولطيفة ، ولكن « الثور » لم يناده الا باسم الوزير  
المفوض (١٦٩) !!

ومع ذلك كله فقد رأى اللنبى أن يتخلص من وجود هندرسون  
فى القاهرة وأن يقضى على الاشاعات التى ذاعت فى مصر عن أسباب  
تعيينه وزيرا مفوضا فى دار المندوب السامى فأرسله الى الخرطوم  
لكى يحيى الحاكم الجديد ، ويبحث معه مسألة النظام الجديد فى  
السودان •

وعلق هندرسون على ذلك بأنه قد أسعده جدا أن يقوم بهذه  
المهمة وخصوصا بعد أن حصل بموافقة « الثور » أن يصحب معه  
المستر « ديك مور » مندوب حكومة السودان فى القاهرة ، وأنه كان  
خير دليل وموجه له فى تجربته فى السودان (١٧٠) •

وعلى أية حال فقد كان بالفعل تعيين هندرسون مقدمة لعزل  
اللورد الننبى ، ويذكر هندرسون فى مذكراته أن اللورد قد استقال  
احتجاجا على تعيينه وزيرا مفوضا •

كما تغلب رأى وزارة الخارجية على رأى مندوبها السامى  
بتعيين هندرسون دون علمه ولا رغبته ، ورفضت اقتراحه بجعل  
مهمته مؤقتة ، ثم طلبت منه تقديم استقالته فى الوقت الذى رآه

---

• (١٦٩) العدد نفسه

• (١٧٠) آخر ساعة : العدد نفسه



هي مناسبة ، مما يدل أيضا على عزمها على تغيير اللبني ، وخاصة ان حكومة حزب المحافظين الجديدة رأت ضرورة تغيير المنسوب السامي فانه حتى ولو لم تختلف السياسة الجديدة ، فسوف يختلف بالتأكيد الأسلوب والتطبيق نتيجة- لتغيير المنسوب السامي .

كما أن اللورد اللبني لم يكن يستطيع في عام ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ان يقف موقف عام ١٩٢٢ نفسه لاختلاف الظروف السياسية وكانت انذارات اللورد أثر مصرع السردار دون انتظار رأى حكومته ، وعلى الرغم من موافقتها على أغلب البنود كما مر بنا قد دفع وزارة الخارجية الى التفكير في الاسراع في تغيير مندوبيها عندما خرج عما يمكن أن نطلق عليه « الخطوط الحمراء » التي لا يستطيع أى مندوب سامي أن يتجاوزها وهي عندما ترى أى وزارة بريطانية أن المصالح البريطانية قد باتت عرضة للخطر .

أصبحت استقالة اللبني شبه مؤكدة بعد تعيين هندرسون ، وتجددت الحملات الصحفية في بلاده على مدار الستة شهور التي بقاها في مصر حتى قدم استقالته رسميا في ٢١ مايو ١٩٢٥ .

فمنذ يناير بدأت أخبار الاستقالة تظهر على صفحات الصحف فقد جدد مكاتب « ليفربول بوست » ، اشاعة وصفتها وذلك لعدم تأكدها تماما منها بأنها غير قائمة على أساس متين ، وهي أن اللورد اللبني يرغب في اعتزال العمل ، وأن الحكومة البريطانية تريد أن تعين رجلا سياسيا مكانه ، ويذكر المكاتب اسم جورج لويد (١٧١) . بينما نشرت « المورننج بوست » ، أنها علمت أن اللورد اللبني استقال من منصب المندوب السامي البريطاني الذي تقننه منذ

---

(١٧١) الاهرام : ١٩٢٥/١/٢٧ . وواى النيل : ١٩٢٤/٢/٥ .

عام ١٩١٩ (١٧٢) ، وإن كان من المتعذر الحصول على تأييد رسمي لهذا الخبر ، « وأن كان ليس هناك مجال للشك أن الاستقالة قد قدمت » (١٧٣) .

كما يؤخذ من معلومات مستقاة من مصدر ذى شأن كبير أن الحالة فى مصر قد ظهرت فيها بعض الصعوبات ، فإن اللبى المنسوب السامى فى القاهرة أصبح هدفا لانتقادات شديدة فى انجلترا ، فقرر تقديم استقالته التى ستقبلها الحكومة البريطانية .

ومن الانتقادات التى وجهتها بعض الدوائر السياسية فى لندن الى اللبى هو أنه جندى أكثر منه سياسى (١٧٤) .

وقد كذبت دار المنسوب السامى الخبر الذى ذكر أن اللبى قد استقال من منصبه وكان جوابها بأنه لا أساس له من الصحة وذكرت المقطم أنها قد كلفتها بتكذيبه بتاتا (١٧٥) .

أما بالنسبة للحكومة البريطانية فقد كذبت هى الأخرى أنباء الاستقالة وذكر مراسل الأهرام الخصوصى قوله :

« أذن له رسميا أن يقول أن لا صحة لما شاع عن استقالة اللورد اللبى ، ولم تقابل هذه الإشاعة بشئ من التصديق فى المقامات الواقعة على مجرى الأمور فى لندن ، فهذه المقامات ترى أنه لا يمكن أن يسبب اللبى ارتباكاً للحكومة المصرية بتقديم استقالته فى حين أن الانتخابات المصرية مازالت سائرة (١٧٦) » .

---

(١٧٢) المقطم : ١٩٢٥/٢/٢٨ .

الأهرام : ١٩٢٥/٢/٢٨ .

(١٧٣) الأهرام : ١٩٢٥/٢/٢٨ .

(١٧٤) وادى النيل : ١٩٢٥/٢/٦ .

(١٧٥) المقطم : ١٩٢٥/٢/٢٨ .

(١٧٦) الأهرام : ١٩٢٥/٢/٢٨ . وانظر السياسة . ١٩٢٥/٥/٢٠ .

وقد علق مراسل الأهرام أن هذه الاشاعة التي تكررت أكثر من مرة من قبل ، قد بصتها الآن من قبرها جريدة المحافظين المتطرفين الذين لم يكتفوا قط معارضتهم لسياسة اللبى فى مصر وعدوها حرة أكثر مما يجب أن تكون ولعل إعادة هذه الاشاعة « الآن » تعزى من بعض الوجوه الى أن الرغبة تولد الفكرة (١٧٧) .

ولا شك أن نفى دار المندوب السامى والحكومة البريطانية لاستقالة اللبى نتج عن أن الحكومة البريطانية كانت تنتظر الوقت المناسب لاعلانها وخاصة مع وجود الانتخابات فى مصر .

وفى الوقت نفسه تعرض اللبى لهجوم عديد من الصحف الانجليزية فى الشهور الستة الأخيرة قبيل استقالته ، واختلفت فى ذكر الأسباب الحقيقة التى أدت الى استقالته ، فمن قائل أن سياسة الشدة التى اتبعها النور قد فشلت ، فى حين اتهم آخرون بالضعف ، وأن سياسة التصريح قد فشلت فى حين أرجعها البعض الى رغبة حكومة المحافظين الى تغيير سياستها (١٧٨) . وعلقت « السنداي اكسبريس » أن الواجب على الحكومة البريطانية أن تضمن صيانة النظام الجديد من أغلاط النظام القديم ، ولذا وجب عليها أن تنظر هل مهندس النظام القديم هو أفضل مهندس للنظام الجديد ، اذا لم يبق فى مصر فراغ يكتب فيه فضيل جديد من الهفوات ، وليس من العدالة أن يطلب المستحيل من اللبى ، فانه

---

(١٧٧) الدورية نفسها والعدد . وانظر العدد ١٩٢٥/٥/٤ . الاشاعات حول

اللبى .

(١٧٨) انظر وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٢٣ . المقلم : ١٩٢٥/٥/٢٣ ، ١٩٢٥/٥/٢٣ ، والإهرام : ١٩٢٥/٥/٢٣ ، الأهرام : ١٩٢٥/٥/٢٣ ، والسياسة : ١٩٢٥/٣/٥ .

لم يستطع أن يبرر سياسته ، فيجب بدون تسويق آخر بأن يسلم قيادة السياسة التي يقبلها لخلف لائق (١٧٩) .

كما أرجعت بعض الصحف أيضا أسباب الاستقالة الى الحالة الحاضرة في مصر ، وأن المندوب السامي كان يعارض معارضة شديدة في بعض النقاط في السياسة التي اتبعت في الخريف الماضي ، وإذا فرض أن اللبني لم يجد من المتاعب غير مشاق الحالة الحاضرة وأخطارها وعدم رغبة حكومته في مواجهتها فإنها كافية لحمله على الاستقالة وقد غيرت الحكومة البريطانية سياستها منذ تولت وزارة زيور الحكم ، فوقفت موقف المناصر لحزب يحتل أن يضطر في أي وقت الى انتهاك حرمة الدستور المصري لكي يبقى قابضا على زمام السلطة ، فاستقال لأنه يخشى وقوع انفجار ولا يستطيع أن يحمل الحكومة على أن تخفف من دوى الانفجار (١٨٠) .

ومن كل ذلك يتضح لنا الأسباب التي دعت حكومة المحافظين الى تسيير مندوبها السامي في مصر مما يمكن أن نقول انها :

**أولا :** لعدم موافقتها عن تصرف اللبني « الجامع » بسياسة الانهيارات دون انتظار معرفة رأى حكومته أو أخذ موافقتها .

**ثانيا :** أن اللبني ظل في مصر ٦ أعوام ومع مجيء حكومة جديدة « المحافظين » فإنها قد فضلت أن تختار هي مندوبا ساميا جديدا بسياسة جديدة ، ربما لأنه أصلح لهذه المرحلة ، وربما أيضا يكون أكثر تعبيرا عن وجهة نظرها وفكرها للمرحلة الحالية لتحقيق هدفها (١٨١) .

---

(١٧٩) الأهرام : ١٩٢٥/٢/١ .

(١٨٠) نفسها : ١٩٢٥/٥/٢٢ . عن مجلة ينشن وأقوال صحف أخرى .

(١٨١) انظر الأهرام : ١٩٢٥/٥/٢٢ ، ١٩٢٥/٦/١٩ من سياسة المندوبين

السامين وسياسة الخارجية البريطانية .

**ثالثا :** ان تشجيع النوبي وبموافقة حكومته لسياسة تشجيع احزاب الاقلية ووزارة زيور ، وما ترتب عليها من حل البرلمان مرتين ، مع ازدياد نفوذ القصر ، مما أدى الى عدم استقرار الأحوال فى مصر فكان من المستحيل بقاء هذه الحالة وخاصة « أنه لم يعمل شيئا لوضع تسوية دائمة للمشاكل المزعجة التى لم تحل بل أجلت تأجيلا » (١٨٢) .

كما أكد تشمبرلين على تمسك الحكومة البريطانية بسياسة تصريح ٢٨ فبراير وأنها سياسة بريطانية قبل أن تكون سياسة خاصة بالنوبي فقد صرح وزير الخارجية أن هذا التبدل لا يغير شيئا من علاقة بريطانيا بمصر أو بالسودان مما يعنى أن التصريح باق مكانه فى نظر الحكومة البريطانية (١٨٣) . حتى أن وادى النيل قد علقت أن تشمبرلين قد عنى بهذا التمييز والتفريق بين جزئى القطر المصرى « مصر والسودان » ليكون تصريحها على تأييد السياسة الماضية أوضح وأجل (١٨٤) .

إذا فقد أرادت حكومة المحافظين تغيير ممثلها فى مصر ، لتغيير فى أسلوب السياسة البريطانية فى مصر فى اطار سياسة التصريح .

وربما أيضا قد اعتقدت حكومة المحافظين أنها باختيارها لمنعوبها الجديد سيكون التعاون بينهما قائما على أساس تفاهم أكثر

---

(١٨٢) الدورية نفسها والعدد .

(١٨٣) نفسها : ١٩٢٥/٥/٢٢ ، وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٢٢ ، الاتحاد :

١٩٢٥/٥/٢١ .

(١٨٤) وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٢٣ ، انظر السياسة : ١٩٢٥/٥/٢١ ،

« المذوب السامى » ينفذ السياسة التى تتفق والمصالح البريطانية وانظر المقلم :

١٩٢٥/٥/٢٢ ، استقالة اللورد النوبي .

سهولة ، وخاصة بعدما حدث بين اللبني وتشمبرلين اثر تعيين هندرسون .

بعد انتشار كل هذه الأنباء عن استقالة اللبني ، وما كان من قبل بعد حادثة السردار وتعيين هندرسون من ابداء اللبني ورغبته في الاستقالة الى حكومته غير أن الحكومة البريطانية كانت قد رأت تأجيلها وفقا لما تقتضيه مصالح بريطانيا العليا (\*) .

أرسل اللبني مرة أخرى الى وزارة الخارجية يستفسر عن حقيقة الأخبار التي أخذت ترددها الصحف في انجلترا عن مركزه في مصر وطلب تكذيب هذه الأخبار وإبلاغه ذلك رسميا ليعلن هذا التكذيب في مصر فتلقى تلغرافا مختصرا لا يفى بالأخبار ولكنه يشعر بأنها صحيحة (١٨٥) .

فكتب برقية ثانية الى وزارة الخارجية طالبا فيها الايضاح بصراحة ، وأعلن استعداداه للاستقالة فجاء الرد سريعا بتعيين لويد خلفا له في مصر وبقبول استقالته مع الأسف المقرون بالاعتراف له بخدماته (١٨٦) .

ويذكر ويفل أن وزير الخارجية قد كتب لـلورد اللبني أن الرغبة الطبيعية لرجل عظيم خدم التاج ، هي أن ينتهز الفرصة التي أتاحها انتهاء فصل من علاقاتهم بمصر ، وابتداء آخر كوقت مناسب لنشيد الراحة من عناء مثل هذه الفترة المديدة والخدمة الشاقة ، وللختام الطبيعي والاشراف لمجرى حياته العظيم في الشرق الأدنى أولا كجندى والآن كسياسي (١٨٧) .

(★) انظر تعيين هندرسون .

(١٨٥) وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٢٣ .

(١٨٦) نفسها : العدد نفسه .

(١٨٧) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

وقد رفض النبي الموافقة على اعتبار أن المسألة مجرد سوء تفاهم مؤقت وكتب مقترحاً عن الأسباب الخاصة التي يقدم على استقالته بأنه ليست له مشاعر خاصة في هذه المسألة لكنه فإن كان يشكره على الحل الذي اقترحه ، لا يستطيع أن يطلب التخلص بقصد الاستراحة من عناء لا يحس به وعلى ذلك يرجو عندما تنتهي الأزمة أن يوافق على طلبه بخصوص السماح له بالاستقالة من عمله الحالي على الأساس الذي قدمه في برقيته بتاريخ ٢٦ نوفمبر (١٨٨) . وقد كان من شروط النبي التي كتبها لوزير خارجيته أن يبدى أسبابها (١٨٩) ، بأن ينشر له مذكرة في هذا الشأن (١٩٠) ، وقطعه قضي ٦ سنوات مندوباً سامياً ، وهذه التعيينات غير محدودة الزمن ، والتعيين مفهوم منه أنه مستديم (١٩١) ! وقد ذكرت وادى النيل أن هذه المذكرة إذا نشرت كان لها تأثير قوى في سير الأمور (١٩٢) . ولا يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل إن النبي طلب من تشمبرلين أن يعرف اسم خليفته في منصب المندوب السامي ليبخله للملك فؤاد ، كما طلب أن يصدر من لندن بيان رسمي بأن قبول استقالته يعنى تغيير أشخاص ولا يعنى تغيير سياسيات (١٩٣) .

وفي الحقيقة إن استقالة النبي والضجة التي ثارت حولها في الصحف ثم شروطه على حكومته لتقديمها ، تدل على أن اللورد له دور خاص وأنه أكثر من مندوب سامي لما كان له من دور في التصريح . « مما جعل له هذه القيمة وذلك الخطر هو أنه صاحب

(١٨٨) المرجع نفسه والمصفاة .

(١٨٩) السياسة : ١٩٢٥/٥/٢١ . والاتحاد : ١٩٢٥/٥/٢١ .

(١٩٠) وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٢١ .

(١٩١) السياسة : العدد نفسه .

(١٩٢) وادى النيل : العدد نفسه .

(١٩٣) محسن محمد : المرجع نفسه .

آراء معروفة فى القضية المصرية ، وميول خاصة تجاه السياسيين المصريين مما يفسر الاهتمام بالماريшал ومركزه فى مصر أكثر منه عملا تنتهى بمثله كل أعمال الموظفين . ( ١٩٤ ) .

وقد ذكرت جريدة وادى النيل أنه يكفى فى بيان الفكرة السياسية التى يمثلها اللنبى فى مصر أن سعد باشا زغلول ذكر فى أحد تصريحاته ، أنه ليس ثمة ما يعوق التفاهم بين مصر وإنجلترا سوى وجود اللنبى فى قصر الدوبارة ( ١٩٥ ) .

كما أنه لم تثر هذه الضجة لأى مندوب سامى من قبل باستثناء جورج لويد خليفته الذى ثارت أيضا ضجة كبيرة حينما عزل فى البرلمان البريطانى والصحف الانجليزية وعلى كل حال فإن كل ذلك يدل على مدى قوة شخصية ومركز اللنبى فى وزارة الخارجية لو قارنا ذلك باستقالة مكماهون أو وينجت اللذين نفذوا أوامر حكومتهم فى الحال بدون نقاش على خلاف اللنبى كما لم يحدث من قبل أن تقدم مندوب سامى بشروطه التى سوف يذكرها فى أسبابه استقالته وحتى ولو لم تنفذ هذه الشروط أو معظمها فإن لها دلالتها .

وان كان تشمبرلين قد أعلن فعلا فى البرلمان ، وان لم يصدر بيان رسمى الا أنه قد صرح بأن استبدال المندوب السامى يعنى تغيير أشخاص ، ولا يعنى تغيير السياسة فهذا شرط من شروط اللورد اللنبى .

كما أن وزير الخارجية كذلك لم يأخذ رأى اللنبى فى اختيار خلفه جورج لويد انما عرفه اللورد من تلغراف لرويتز الأمر الذى

( ١٩٤ ) ويقل ، المرجع السابق ص ١٢٧ . الاتحاد : ١٩٢٥/٥/٢١ .

( ١٩٥ ) وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٢٢ .



أغضبه كثيرا (١٩٦) ، وخاصة أن خبر التعيين قد عرف في مصر قبل أن يعلم هو نفسه به (١٩٧) .

وهذا أيضا رغم عدم تحقيقه يدل على أن اللبني لم يكن وينجت أو مكماهون حتى أنه يطلب أن يؤخذ رأيه في من يخلفه .

وقد غلقت المقطم في ١٧ - ٥ - ١٩٢٥ على أن منصب المندوب السامي قد عرض على السيد جورج لويدي ليكون خلفا للورد اللبني قبله ، مما يدعو للاستغراب أنه لم يرد في هذا الخبر ذكر لاستقالة اللبني ، وقالت « الجازت » ان هذه المسألة نتيجة دسيسة كان اللبني يقاومها ، طالبا أن تتاح له فرصة يدفع فيها عن نفسه نقد الناقدين (١٩٨) .

وقد ذهب مندوب المقطم الى دار المندوب السامي واستفهم عن اشاعة تعيين خلف للورد اللبني فقيل له ان الخبر لم ينشر في لندن لا بطريقة رسمية ولا بطريقة غير رسمية (١٩٩) .

وعلى هذا كتب اللبني الى وزير خارجيته في ٢ مايو ، أنه يعتبر الوقت الذي يجب فيه عليه أن يقدم استقالته للملك ويعلمها قد حان .

وكان تشميرلين أيضا قد كتب قبل ذلك بيومين ، يطلب الطلب نفسه فعلق ويقل بقوله « بأنها المرة الوحيدة في هذه المأمورية المؤسفة التي كانا فيها على اتفاق تام (٢٠٠) .

---

(١٩٦) ويقل : المرجع السابق ، ص ١٣٧ . الاتحاد : ١٩٢٥/٥/٢١ .

(١٩٧) المرجع نفسه والصفحة : محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(١٩٨) المقطم : ١٩٢٥/٥/١٧ .

(١٩٩) نفسها : ١٩٢٥/٥/١٩ .

(٢٠٠) ويقل : المرجع السابق للصفحة نفسها .

أبلغ اللنبى الملك فؤاد نبأ استقالته من منصبه فى ٢١ مايو ١٩٢٥ ثم زار رئاسة مجلس الوزراء وقابل زيور باشا وأنبأه بمزمه على ترك مصر وأن خلفه قد يكون السير جورج لويد (٢٠١) .

ويذكر سعد أن استقالة اللنبى قد تركت جوا من الكآبة وعدم الارتياح لدى كل من الوزارة والقصر لأنهم ظنوا أن من ورائها تغييرا فى السياسة البريطانية فى مصر ، الى الحد الذى دارت فيه الشائعات بتغيير الوزارة المصرية ، بل وأكثر من ذلك الى تغيير الملك فؤاد ذاته وابعاده عن حكم مصر (٢٠٢) .

وقد علق زيور على هذا : بأن مصر لا يمكن أن تنسى ما صنعه اللنبى من أجلها ، (٢٠٣) كما أن يحيى ابراهيم قد امتنع امتعاضا شديدا حينما علم بأن اللنبى لن يبقى فى مصر ، وعلقت وادى النيل بأن يحيى أصدر بلاغا رسميا وليس فيه ما يشف عن معرفة مخبات السياسة وأن الدوائر الوزارية قابلت خبر الاستقالة باهتمام ، أما الدوائر السعدية قابلت الخبر المقدم العارف مما سيكون (٢٠٤) وقد علقت جريدة الاتحاد الملكية بقولها انتهت بذلك تلك الضجة الكبيرة الثقيلة التى بدأت منذ شهور ، والتى خلت من الذوق والأدب ، والواقع أننا لا نعرف استقالة أحاط بها ما أحاط استقالة اللنبى من الفضوضاء ومن الدسائس أيضا ولقد استقال كرومر من قبل أو حمل على الاستقالة ، وأقيل كذلك مكماهون ووينجت فى هندو ، أما حكاية هذه الاستقالة قد طالبت حتى اهبلت (٢٠٥) .

---

(٢٠١) الاتحاد : ١٩٢٥/٥/٢١ .

(٢٠٢) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٤٨ - ٤٤٩ .

(٢٠٣) المقطم : ١٩٢٥/٥/٢٣ .

(٢٠٤) وادى النيل : ١٩٢٤/٥/٥ .

(٢٠٥) نفسها : ١٩٢٥/٥/٢٢ .

ولكن تصريح تشميرلين فى مجلس العموم من أن اللبى أعرب  
عن رغبته فى الاستقالة فى الخريف السابق يدل على أن خلافا على  
شئ ما بين المندوب السامى وحكومته . وأن تردد هذه الاشاعات  
الخاصة باستقالته وعودتهم اليها بمناسبة وبلا مناسبة جعل هذه  
الاستقالة أمرا محتوما لا مفر منه ولا سبيل الا اليه اذ كان من  
المستحيل أن يظل يشغل هذا المنصب فى وسط هذه الاشاعات  
الملحة (٢٠٦) .

وبالنسبة لموقف سعد والوفد من الاستقالة فقد ذكرت وادى  
النيل أن بعض السعديين يظهرون « الغبطة » من هذا التغير لتسلب  
اللورد اللبى أمام زعيمهم العظيم ووقوفه له بالمرصاد (٢٠٧) .

فى حين كان تعليق جريدة الأحرار الدستوريين « بأنه لا يعنينا  
كثيرا من يكون فى منصب المندوب السامى بمصر فهذا المندوب  
انجليزى ينفذ السياسة التى تتفق والمصالح البريطانية وهذه  
السياسة تنفذ على يد أى رجل تختاره الحكومة البريطانية لتمثيلها  
فكل ما يجب أن نهتم به ألا تكون هذه السياسة هادمة لامكان  
التصاون بين بريطانيا ومصر على تحقيق استقلال مصر وكفالة  
المصالح البريطانية (٢٠٨) .

وبالنسبة لاثار استقالة اللبى على دار المندوب السامى ،  
فقد قيل انه من المؤكد اجراء تغيرات كبيرة بين موظفى دار المندوب  
السامى فى القاهرة (٢٠٩) . وبالفعل فقد تم نقل المستر كير

---

(٢٠٦) الاتحاد : نفس العدد .

(٢٠٧) وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٢١ .

(٢٠٨) السياسة : ١٩٢٥/٥/٢١ .

(٢٠٩) الامرام : ١٩٢٥/٥/٢٧ .

المستشار لدار المندوب السامي من مصر ، وذكرت جريدة المقطم  
• « أنه تقلد منصباً في أمريكا الجنوبية » (٢١٠) .

كما علق وادى النيل بأن سفر المستر كيز الذي عزى الى  
وفاة قريبة لقريته كان من دلائل نية الحكومة البريطانية على  
استبدال اللبني بغيره (٢١١) .

كما ذكرت جريدة ايفنج ستاندرد أنه جاء في وقت كان فيه  
المستر « كير » من المخطوب عليهم في « داوننج ستريت » لأنه أظهر  
في أثناء مساعدة اللورد اللبني في القاهرة نشاطاً سبب ارتباكاً  
لوزارة الخارجية (٢١٢) .

كما عين المستر لب جرافتي سميث سكرتيراً شقيقاً مساعداً  
بدار المندوب السامي بدلاً من المستر تويدي (٢١٣) .

وقبيل سفر اللبني وإقامة حفلات الوداع بمناسبة سفره لم  
يشأ أن يترك مصر دون إثارة فقد أصدرت دار المندوب السامي  
مستندة الى وزارة الخارجية بلاغاً تصرح فيه انها لا تنوى اجراء  
مفاوضات ولا محادثات ما مع سعد زغلول سواء بطريقة رسمية أو غير  
رسمية وسواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة .

والذي دعا دار المندوب السامي الى اصدار هذا البلاغ هو  
ما ذاع عن عزم سعد السفر الى أوروبا في هذا الصيف واحتمال  
زيارة إنجلترا ، وقد ذكرت الأهرام بأنه من المعروف عن دار المندوب

---

• (٢١٠) المقطم : ١٩٢٥/٥/٢٢

• (٢١١) وادى النيل : ١٩٢٥/٥/١٩

• (٢١٢) الأهرام : ١٩٣١/٢/٢٤

• (٢١٣) نفسها : ١٩٢٥/٤/٤

السامى أنها وهى لا تتحمل مسئولية الادارة فى البلد ثقابل احاديث المجالس واقوال الصحف بالصمت ، فما هى الحكمة فى خروجها عن ذلك ؟ اذا كان قد ذاع أن سعد باشا ينوى أن يذهب الى أوروبا أو انجلترا للمحادثة أو المفاوضة فلا نفهم الحكمة من اهتمام وزارة الخارجية البريطانية باشاعة تتناولها الألسنة فى مصر ، حتى تصدر بلاغا رسميا ، ثم أنكرت الجريدة أن سعدا ذاهب الى انجلترا للمفاوضات ، أو للمحادثة واذا كان قد ذاع على ألسنة أشخاص غير مسئولين فقد جعلت له وزارة الخارجية ودار المندوب السامى أعظم مما يستحق واذا كانت دار المندوب السامى تصدر بلاغات رسمية عن أمثال هذه الاشاعات ففى وسعنا أن ننتظر منها كل يوم بلاغا (٥١٤) .

وفى واقع الامر فان هذا البيان كان ترضية للورد اللنبى ، ففى سؤال فى مجلس العموم البريطانى عن لماذا صدر بلاغ من دار المندوب السامى فى القاهرة بعدم اجراء مفاوضات مع حزب سعد زغلول بأى حال من الأحوال ؟

اجاب وكيل وزارة الخارجية بأنه كانت للورد اللنبى السلطة العامة فى اصدار مثل هذا البيان ، اذا وجدوه ضروريا لتصحيح تأثير غير صحيح يسعى أناس ذوو مصلحة به الى الاذاعة فى مصر بأن الحكومة البريطانية عازمة على مباحثة سعد زغلول فى الموقف السياسى (٢١٥) .

ح : وهل هذا يعنى أنه اذا نجح سعد زغلول فى الانتخابات عند اجرائها لا تجرى مفاوضات ؟

ج : هذا أمر مرفوض .

• (٢١٤) الأهرام : ١٩٢٥/٥/٢٥

• (٢١٥) نفسها : ١٩٢٥/٦/١١

س : هل كان البيان الذى أصدرته دار المندوب السامى فرضية أم قطعية ؟

ج : أصدر ذلك البيان بالنسبة الى الظروف الحالية .

س : اذا فالبيان لا شأن له بسياسة الحكومة البريطانية فى المستقبل ؟

ج : ليس لدى معلومات أعطيها عن هذه النقطة (٢١٦) .

وعلى أية حال فقبيل مغادرة للنبي مصر قابل الملك فؤاد الذى أنعم عليه بالوشاح الأكبر من نيشان محمد على (٢١٧) . وأقام له مأدبة عشاء فى القصر الملكى (٢١٨) . كما أقام له زيور باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية مأدبة عشاء فى فندق الكونتنتال توديعا للورد وعقليته بمناسبة قرب سفرهما من مصر (٢١٩) ، وكذلك فعل حسن نشأت رئيس الديوان الملكى حيث أقام أيضا مأدبة عشاء اكراما للورد حضرها الوزراء ووزراء مصر المفوضين وكبار موظفى دار المندوب السامى وكبار موظفى القصر الملكى (٢٢٠) .

كما أقام له الأعيان من المصريين من أعضاء حزب الاتحاد والأحرار الدستوريين حفل تكريم له أيضا ، حتى ذكرت « المقطم » أنه دليل على الاحترام الذى يكنه المصريون للورد ، كما أنه بيئة باهرة على ما طرأ من التغيير على الأحوال المصرية (٢٢١) .

---

(٢١٦) العدد نفسه .

(٢١٧) نفسها : ١٩٢٥/٦/٥ .

(٢١٨) نفسها : ١٩٢٥/٦/٢ .

(٢١٩) نفسها : ١٩٢٥/٦/١ .

(٢٢٠) نفسها : ١٩٢٥/٦/٤ .

(٢٢١) المقطم : ١٩٢٥/٦/١٠ .

وفي حفل دار المندوب السامي الذي أقامه للنبي لمثلَى الدول السياسيين ثم استقبل خلاله المصريين ، علقت مجلة « نيراست » بأن وجود هذا العدد الكبير من المصريين الذين كانوا من مدة قصيرة يدخلون من زيارة دار المندوب السامي برهان ساطع على التغيير الذي أحدثته شخصية النبي وقد مثلت في هذه الحفلة جنيع العناصر المصرية عدا الزغوليين طبعا (٢٢٢) .

وقد خطب النبي قبل سفره يصف علاقته بالجالية البريطانية، فنوه بدين الامتنان الذي عليه للجالية البريطانية من أجل المعاملة التي عاهاوه بها دائما وقال ان تاريخ السنوات الستة كان تاريخا مليئا بالعواصف يتخلله سطوع الشمس ، وكان للجالية البريطانية أعظم يد في اشراق ذلك الشعاع ، ولم تقل قط مياة انجلترا ومقامها كما علت على يد هذه الجالية (٢٢٣) .

وقد غادر النبي مصر في ١٤ يونيو ١٩٢٥ بعد مظاهر توديع حافلة في محطات القاهرة وبور سعيد (٢٢٤) ، وأرسل رسالة يشكر رئيس الوزراء على الحفاوة التي غمرته بها الحكومة المصرية على الدوام توفيراً لأسباب راحته الشخصية في جميع أسفاره في داخل البلاد (٢٢٥) .

وتبدو المفارقة فبالرغم من كل هذه المظاهر الحافلة في توديع النبي ، فإنه عندما وصل الى بلاده لم يبد في استقباله شيء من

---

• (٢٢٢) الأهرام : ١٩/٦/١٩٢٥

• (٢٢٣) المقطم : ١٢/٦/١٩٢٥

• (٢٢٤) الأهرام : ١٥/٦/١٩٢٥ ، توديعه في محطة القاهرة : ١٦/٦/١٩٢٥

وفي بورسعيد .

• (٢٢٥) نفسها : ١٦/٦/١٩٢٥

المظاهر الرسمية ، باستثناء مندوب من وزارة الخارجية ، وقد رفض أن يصرح بأى حديث للصحف (٢٢٦) .

وصرح اللبى خلال مأدبة أقامها له حوالى مائتى موظف انجليزى من الموظفين الحاليين والسابقين فى الحكومة المصرية فى لندن بعد اعتزاله بقوله :

« لقد نفذت السياسة التى وضعتها الحكومة البريطانية ، وهى عندي سياسة حسنة ، على أنه يلزم أن تعطى وقتا كافيا ، وأنه واثق من أن السواد الأعظم من المصريين المتعلمين يرغبون فى أن يكونوا أصدقاء لهم ، لأن من مصلحتهم أن يتخذوا من المصريين أصدقاء لهم وحلفاء (٢٢٧) . »

وقد ردت وادى النيل على النورد بالتساؤل هل من مقتضيات الصداقة فصل السودان عن مصر . وتقرير مسألة مياه النيل وفقا للرغبات الانجليزية والمقاصد الاستعمارية ، ليس هذا ما يسمى سياسة صداقة بل هى فى عرفنا سياسة عداء (٢٢٨) .

وكمادة الصحف البريطانية فى مقارنة المندوبين السامين بمهد كرومر فبعدما أثبت « التيمس » على عهد كرومر ذكرت أنه لا ينتظر أن يكون اللورد اللبى كرومر آخر ، فقد كانت أيام اللبى دور انتقال ، ودور بذل الجهود على سبيل التجربة لاتخاذ شكل للعلاقات بين إنجلترا ومصر ، التى تغيرت كثيرا ولكن بعد اغتيال السردار صار لشخصية اللبى شأن عظيم فى إعادة الثقة والنظام (٢٢٩) !!

---

(٢٢٦) نفسها : ١٩٢٥/٦/٢٦ .

(٢٢٧) وادى النيل : ١٩٢٥/٧/١٢ .

الامرام : ١٩٢٥/٧/١١ .

(٢٢٨) وادى النيل : ١٩٢٥/٧/١٤ .

(٢٢٩) المقطم : ١٩٢٥/٥/٢٢ . وانظر أيضا جريدة الامرام : ١٩٢٥/٥/٢٢ .



كما ذكر أيضا أن اللورد اللنبى لم يكن له حظ كبير من الخبرة الادارية والمران السياسى اللذين كان كرومر يمتاز بهما ، ولا كان يعرف البلاد كما يعرفها اللورد كتشنر وأنه أتى الى مصر وليس له من الخبرة سوى ما اكتسبه فى ميادين القتال ، وهذا أمر كبير له أهميته فى الشرق ، وإن كان قد حافظ طوال مدة اقامته فى مصر على كرامة منصبه وسعة صدره (٢٣٠) ، كما أن الحالة السياسية قد تغيرت تغييرا تاما بتخليهم عن المسئولية مع احتفاظهم بالتام بجميع المصالح الجوهرية (٢٣١) .

كما قارنت أيضا مجلة نيراست بين اللنبى وكرومر المعنى نفسه ، انه لا يتعذر المقارنة بين أعمال كرومر والنبى فى مصر لاختلاف الأحوال والظروف التى كان على كل منهما معالجتها بالرغم من طول السنين التى قضاها كل منهما فى مصر .

على أن الفرق الشاسع بين شعور المصريين والمندوبين البريطانيين عند رحليهما من مصر كان من الأمور البارزة التى لاحظها الجميع (٢٣٢) يتضح لنا من كل ذلك أن تأثير الكرومرية على مصر ظلت موجودة لا ينساها الانجليز فمع قدوم أو رحيل أى مندوب سامى ، كانت المقارنة دائما بمهد كرومر هم أول ما يقيمون به أى مندوب سامى عن آخر ، وحتى عندما أعلن عن تعيين لويد فقد وصفت الصحف هذا التعيين بأنه عودة الى عهد كرومر (٢٣٣) .

---

• نفسها : ١٩٢٥/٥/٢١ (٢٣٠)

• الأهرام : ١٩٢٥/٥/٢٢ (٢٣١)

• نفسها : ١٩٢٥/٦/٢٦ (٢٣٢)

• (٢٣٣) انظر القلم : ١٩٢٥/٥/٢٣

• الأهرام : ١٩٢٥/٢/٢٦ .



الخاتمة

---



## خاتمة

نستطيع أن نخرج من هذه الدراسة بعدة نتائج أهمها :

١ - أن كرومر هو مؤسس الوجود الاستعماري في مصر ، فهو واضع أسس السيطرة البريطانية على البلاد في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية . والكرومرية في مصر لم تفتح برحيل مؤسسها ، بل استمرت طوال الفترة التي تعالجها الدراسة ١٩١٤ - ١٩٢٤ وما بعدها ، وإن اختلف الأسلوب بحكم سنة التطور ، وتغير وضع مصر السياسي بتصريح ٢٨ فبراير وحصولها على الاستقلال الذاتي ، وظهور قوى أخرى إلى جانب دار المندوب السامي ممثلة في الملك والوفد .

وأیضا باختلاف شخصية المندوب السامي الذي يحكم مصر ، وبرغم كل ذلك بقيت السياسة الكرومرية التي يقاس على أساسها نجاح أي مندوب سامي في مصر ، هي النموذج المثالي الذي ينبغي على الآخرين أن يحذوا حذوه بحيث أصبح حكم الرجل حلما يداعبه خيال كل مندوب سامي في مصر . فالورد اللبني شبه بكرومر على سبيل المثال أحيانا ، وأحيانا أخرى عقدت مقارنة بينهما ، باعتبار كرومر « مؤسس لمصر الحديثة » ، واللبنی « واضع حجر ضريحها » ، وعندما تفجرت ثورة ١٩١٩ ، وكان من رأى وكيل وزارة الخارجية البريطاني أن سببا من أسباب الثورة هو اختفاء شخصية لها كريزما مثل كرومر من على مسرح السياسة المصرية .

٢ - ظلت دار المعتمد البريطاني أو دار المندوب السامي تتحكم في شتى الشؤون المصرية من أيام الاحتلال على عهد كرومر وتتدخل المندوب السامي في كل صغيرة وكبيرة في حكم البلاد ، حتى لقب « بقمصر قصر اللوبارة » التي لم تفتح شاردة ولا واردة إلا وكان على علم بها .

فقد رأيناه وقد نجح في تعيين عباس الثاني خديويا ، فور وفاة أبيه رغم عدم بلوغه السن القانونية ، لكي يقطع على تركيا أى تدخل . وكيف أجبر الخديوى عباس عن التراجع على تعيين فخرى باشا ، لمجرد أنه لم يستشير في هذا التعيين ، ونجح في استصدار بلاغ رسمى من حكومته بضرورة أخذ رأيها فى المسائل الخطيرة كتغيير النظار .

كما كانت حادثة الحدود واجبار عباس أيضا على اصدار بيان رسمى يثنى على سردار الجيش المصرى والضباط الانجليز فيه بل ويعزل ماهر باشا وكيل نظارة الحرية بدعوى أنه المحرض للخديوى . الخ ، لمجرد أن الخديوى القائد الأعلى للجيش قد انتقد وحدة من وحداته .

وقد ساعد كرومر على وضع أسس السيطرة على مصر ، بجيش من الموظفين البريطانيين سسواء كانوا موظفى داره ، أو المستشارين الذين وضعهم على رأس الجهاز الادارى فى مصر بحيث أصبحت سلطتهم تجب سلطة الوزير أو الناظر حتى بلغ عددهم ٦ مستشارين ، واستمروا كذلك حتى صدور التصريح ١٩٢٢ ، الى جانب سيطرتهم على البوايس والجيش المصرى ، بالإضافة الى وجود قوات الاحتلال على أرض مصر ، بل استعدائه أيضا للأسطول البريطانى فى وقت الأزمات ، مثلما حدث عند منع قراءة فرمان تولية عباس الثانى حتى يقرأه أولا وقد طلب من حكومته ارسال تسع مدرعات خربية الى ميناء الاسكندرية لمعاكسة تأثير فرمان السلطانى .

٣ - ومع اعلان الحماية والدور الذى لعبته دار المندوب السامى فى اختيار هذا النظام دون غيره « الضم » يؤكد على استمرارها فى حكم مصر باشتراكها فى اختيار النظام الذى سيطبق عليها .

كما اتضح لنا أنه لا فرق بين المعتمد البريطاني في عهد الاحتلال ، والمندوب السامي في عهد الحماية ، فقد قام مكماهون ومن بعده ونجت بالدور الاجتماعي والسياسي للمندوب السامي في مصر ، ويظهر ذلك من طابع الاستقبالات التي كانت تقام له عند زيارته لمديريات مصر المختلفة ، فيتفقد المنشآت الحكومية ، ويستمع لشكاوى الأعيان وكأنه هو السلطان الحقيقي للبلاد رغم ظروف الحرب . وأطلق مكماهون يد المستشارين والموظفين البريطانيين ، وأخذت السلطات تتركز في أيدي المستشارين البريطانيين ، حتى أصبحوا الحكام الحقيقيين كما كانوا على أيام كرومر وكتشنر ، فمجلس الوزراء مجرد هيئة استشارية كما اتضح في تناولنا لتلك الفترة ، كما ظل المستشار المالي يمارس سلطاته التي كان يتمتع بها طوال عهد الاحتلال وكأنه رئيس الوزراء ، وكذلك الحال بالنسبة للتدخل في أخص الشئون الداخلية والخارجية لمصر ، فعندما تقدم رشدي كما رأينا بفكرة مشروع « متواضع » يحقق لمصر بعضا من الاستقلال الذاتي ما كان من وينجت عند لقائه به إلا أن رفض تقديم مثل هذا المشروع بحجة انشغال حكومته بلجنة الامتيازات ٠٠٠ الخ وانتهى الأمر الذي دفع رئيس الوزراء الى تقديم اعتذاره للمندوب السامي ؟

وعلى كل حال فقد تدخلت دار المندوب السامي في فترة الحماية مثلها في فترة الاحتلال في شئون الحكومة المصرية كما رأينا ، فتدخلت في تشكيل الوزارات المصرية كما تدخلت في مسئوليتها عن تنفيذ القرارات .

ففي بدء عهد السلطان حسين وجدنا شتيهام ممثل المندوب السامي يتدخل في تشكيل الوزارة الجديد ، ويرفض طلب كل من رئيس الوزراء حسين رشدي باشا ، والسلطان حسين بإدخال سعد في الوزارة الجديدة ، وتوافق حكومته على هذا الرأي ، وعندما أودا مرة أخرى أثر استقالة صدقي في مايو ١٩١٥ من وزارة

الأوقاف تعيين سعد محله رفضت دار المندوب السامي أيضا وكان هذه المرة بناء على رغبة كشنر وزير الحربية ، بالإضافة الى رأى سسل المستشار المالي وستورز المستشار الشرقي . بدار المندوب السامي اللذين كانا يؤيدان ترشيح مرشح آخر على رغم من معارضة السلطان حسين ، ورئيس وزرائه لهذا المرشح .

ولم يختلف الحال بالطبع ابان عهد وينجت الذي شل تماما حق السلطان ووزيره في اختيار وزرائهم ، الى حد وصف رغبتها في ادخال سعد زغلول وعبد العزيز فهمي لوزارة رشدي الثالثة « بالحادثة » .

وكان رد السير وينجت الى رشدي باشا بان للحكومة البريطانية بموجب الحماية الحق في أن تستشار في شأن جميع التغييرات الوزارية سواء كانت متعلقة بفصل الوزراء أو تعيينهم وانتهى الى رفض رغبتها في احداث التغيير . وعلى العموم فان الأمور التي كان يقررها مجلس الوزراء كانت تعرض على السلطان فؤاد بعد أن يكون الاتفاق قد تم بين دار الحماية وبينهم وحتى في علاقة السلطان أو الوزراء بالمستشارين وكبار الموظفين البريطانيين .

فقد استأثر هؤلاء بالسلطة دونها ، فلم يستطع السلطان ايقاف جريدة رسمت صورة للخديوي اسماعيل أغضبت السلطان ، لأن مستشار الداخلية عارض في الأمر ، وكان فؤاد كثيرا ما يشكو من ضغط مستشار الداخلية عليه . كما راينا كيف عملت دار المندوب السامي مع السلطة العسكرية بتنسيق تام في فترة الحرب ، وكان السلطان والوزراء الى جانب موارد مصر كلها في خدمة مصالح بريطانيا وعلى الرغم من تصريح مكسويل « بأن انجلترا ستتدخل وحدها عبه الدفاع عن مصر » فان السلطان والوزراء كانوا تحت امرة دار المندوب السامي والسلطة العسكرية



وقاموا بمساعدتهم مما طلب منهم سواء التجنيد الاجبارى او السخرة  
او الاستيلاء على موارد مصر لخدمة الحلفاء الى اشراك الجيش  
المصرى فى الحرب . . . ولم يكن امام الحكومة الا تنفيذ ما يطلب  
منها ، وذهب وعد شتياهم المندوب السامى بالنيابة لرئيس الوزراء  
بان الحكم العرفى مقصور على الوسائل الحرية اللازمة للدفاع عن  
مصر ، دون أن يتعدى ذلك التعرض لتشريع البلاد ، ونظامها  
الاساسى ادراج الرياح .

٤ - لم يختلف وضع دار المندوب السامى على عهد التصريح  
فقد ظلت تتحكم فى شتى الشئون المصرية فى حين كان يحدث الصدام  
نتيجة لهذا التحكم مع قيادة ثورة ١٩١٩ فان الحكومات الأخرى  
غير الوفدية كانت أقرب لأدوات تنفيذ سياسات دار المندوب  
السامى .

فقد ظهر لنا الدور الذى لعبته دار المندوب السامى فى الاتفاق  
مع ثروت وزملائه من الأحرار الدستوريين قبيل اصدار التصريح  
وبعد صدوره فى اختيار وتعيين وزارة ثروت الأولى ، فقد اعتبرتها  
الدار منفذا لسياساتها الجديدة ، فى ذلك الوقت الرامية على  
الاخذ بيد المعتدلين حتى اتهمت الوزارة الثروتية بأنها صناعية دار  
المندوب السامى فهى تعتمد عليها فى معاملة خصومها السياسيين  
وتتكئ على السلطة العسكرية الانجليزية وتستفيد من الأحكام  
العرفية .

وكذلك الحال بالنسبة لوزارة توفيق نسيم التى تلتها ، فقد  
عقد اللبى مع كبار موظفى داره وكبار المستشارين والموظفين  
البريطانيين للبحث فى بقاء وزارة نسيم أو اقالتها رغم تصريح  
فبراير وحصول مصر على استقلالها .

وعندما وصل يحيى إبراهيم الى كرسى الحكم كان تصريحه الذى أبداه أنه يحكم مصر بمساعدة دار المندوب السامى !! ، أو أنه يعمل بالاتفاق والولاء مع دار المندوب السامى ، مما يؤكد على أن هذه الحكومات سواء من أحزاب الأقلية أو المستقلة لم تكن تستطيع البقاء على سدة الحكم رغم أنها قد تحظى بتأييد من الملك ، الا بتأييد القوة الكبرى التى لها الكلمة العليا فى حكم مصر أى دار المندوب السامى ، سواء لما استلقاه من مقاومة وطنية من الوفد صاحب الأغلبية فى البلاد ، أو من الملك اذا كانت غير ملكية ، أو اذا لم تكن تحظى بتأييد من الملك .

وقد عبر اللبى عن ذلك لوزير خارجيته بأن الملك « لن يستطيع العمل مع أى رئيس وزراء ذى مكانة دون أن يعتمد هذا الأخير على معونتهم أو معونة البرلمان المصرى » ، فما بالك اذا كان الرجل ليس سياسيا بل رجل ادارى مثل يحيى إبراهيم .

ولكى يدعم اللبى وزارة تحظى بتأييده ، يوافق المندوب السامى وأدواته من كبار الموظفين البريطانيين على اطلاق سراح سعد زغلول والمنفيين والمعتقلين السياسيين لتأييد وتثبيت حكومة يحيى وإبراهيم للخروج من الأزمة السياسية واعادة الهدوء للبلاد ولكن مع ذلك كان الافراج عن سعد والمنفيين فى الوقت الذى ارتؤوه مناسباً لهم وكان قمة تدخل دار المندوب السامى ، عندما أجبر مستر Scott نائب المندوب السامى وزير المالية محمد محب باشا على تقديم استقالته بالرغم من الدستور والاستقلال .

وعلى أية حال فان حكومات الأقلية كانت أقرب الى تنفيذ سياسات دار المندوب السامى ، فقد رضى ثروت المندوب السامى بشأن تعويض الموظفين الانجليز ، كما قمع بشدة وإستخدم الأحكام العسكرية لقمع الحركة الوطنية كما طلب المندوب السامى ، كما

استطاع النبي أن يظفر من حكومة يحيى ابراهيم باصدار قانون التضمنيات الذى كانوا يرغبون فيه ، وقانون تعويض الموظفين الانجليز والأجانب . . . الخ وصدر الدستور محذوفا منه نص السودان .

وعلى النقيض من ذلك تماما عندما حاول سعد زغلول ابان وزارته الأولى ١٩٢٤ أن يمارس حقوقه الوطنية كاملة كزعيم أمة ، ورئيس حكومة مثل أى بلد كاملة الاستقلال ، فيحاول إعادة النظر فى قانون تعويض الموظفين الانجليز والأجانب ، ويرفض تجديد عقد المستشار القضائى آموس ، ويثير مسألة سردار الجيش المصرى فى البرلمان . . . الخ ، الأمر الذى أزعج دار المندوب السامى وحكومته على السواء ، فتصدوا له حتى كانت حادثة مصرع السردار ، التى استغلها المندوب السامى وحكومته لاجبار سعد على الاستقالة وتقديم الانذار الذى احتوى على تهديد للسيادة المصرية .

ولم تتغير العلاقة بين دار المندوب السامى والملك بعد صدور التصريح ١٩٢٢ واعلان استقلال مصر فى ١٥ مارس ١٩٢٢ بالرغم مما تمتع به الملك من سلطات نتيجة لصدور دستور ١٩٢٣ كتمطيل الحياة النيابية أو اقامة الحكومة فان ذلك كله كان متوقفا على ما تسمح به دار المندوب السامى .

فعندما علم النبي بالمادة الخاصة بالسردار فى الدستور وأن يلقب بملك مصر والسودان ، لم يوافق المندوب السامى على ذلك وأبدى رأيه أن حكومته لن توافق على هذا لأن السودان وارد ضمن التحفظات الأربعة وأن اتفاقية ١٨٩٩ لم تنص على تلقيب عباس حلمى بخديوى مصر والسودان . . . الخ وسرعان ما قدم النبي بالاتفاق مع حكومته انذاره للملك مباشرة « وهدده اذا لم يوقع على ذلك فان الحكومة البريطانية ستنتشر بيانا آخر لا تعترف فيه

إبداعات فؤاد بالنسبة للسودان ، وأنها ستعتبر حرة في تحديد مركزها في السودان ، ...

كذلك نجد اللنبي المندوب السامي يقوم بزيارة الملك للضغط عليه لمنحه من اقالة وزارة ثروت ١٩٢٢ وفي خلال فترة حكم ثروت كان المندوب السامي يقوم بدور المدافع عن الوزارة الثروتية أمام محاولات الملك بث المراقيل لها .

وحتى عندما اختار الملك رئيس وزرائه توفيق نسيم وكانت المرة الأولى التي يختار فيها الملك رئيس وزرائه دون تدخل من دار المندوب السامي وعلى الرغم من أن اللورد قد رأى في ذلك مصلحة لهم على اعتبار أنها وزارة ليست من صنع دار المندوب السامي فانها تكون أكثر قبولاً لتقديم تنازلات لصالح الحكومة البريطانية ، فانه لم يغفر للملك ذلك وسرعان ما قدم له انذاره بعد أربعة أيام فقط من تأليف الوزارة كما وصل الأمر بالدار ووزارة الخارجية الى التفكير في خلع الملك فؤاد اذا كان سوف يعوق تشكيل وزارة بعد استقالة وزارة نسيم .

٥ - لم تكن دار المندوب السامي منفذاً لسياسات وزارات الخارجية البريطانية وانما كان يدر نوع من الصراع في كثير من الاوقات بين الجانبين الذي كان اظهر ممارساته خلال تصريح ٢٨ فبراير .

وقد كان ذلك منذ البداية حين أطلقت الخارجية البريطانية حملة معتمداً في مصر اللورد كرومر ، برغم من اختلاف انتماءات هذه الوزارات سواء من الأحرار أو المحافظين فقد كان كل ما يطلبه من حكومته نافذاً سواء انذاراً للخديوي أو ارسال البوابج البريطانية لتعزيز موقفه أو تأييداً لرايه ... وقد استمرت كلمة كرومر مسموعة لدى حكومته حتى بعد عزله من مصر ، فهو الذي رشع جورست خلفاً له ، ثم رشع كتشنر بعده .

وقد ذكرت التيمس للتدليل على أن كرومر كانت له الكلمة العليا لدى حكومته ، بقولها « لما كانت مصر محكومة حكما جيدا فقد كان الفضل في المسائل المهمة موكلا للورد كرومر » .

وكذلك الحال بالنسبة للدور الذي لعبه اللنبى والموظفون البريطانيون في اقناع حكومتهم بتقرير سياسة التصريح الى حد أن هددوا جميعا بتقديم استقالتهم اذا لم توافق على تلك السياسة وكيف نزلت حكومتهم على رأيهم .

وكان انذار ١٩٢٤ الذى قدمه اللنبى الى سعد زغلول دون انتظار رد حكومته على هذا الانذار ، ورغم وصول الرد قبيل مغادرة اللنبى داره لتقديم الانذار الى سعد ، وعلى الرغم من تأييد الحكومة البريطانية لفكرة الانذار ومطالب اللنبى الأساسية فيه ، فانها قد أزعجها خروج اللنبى عن نصيحته والأعمال المفاجئة العنيفة التى قام بها وطلبت منه تبريرا لذلك الموقف .

ولم يرتع اللنبى لمطلب حكومته فأقدم كذلك على التصرف من تلقاء ذاته عندما وصله رد الحكومة المصرية على انذاره فقام فى الحال باحتلال جمرک الاسكندرية والاستيلاء على ايراده دون انتظار موافقة حكومته للمرة الثانية .

خلاصة القول أن السياسة التى كانت تطبق على مصر ، لم تكن من صنع وزارة الخارجية أو الحكومة البريطانية وحدها ، بل يستنها المندوبون الساميون أيضا فقد كان للخارجية البريطانية خطوطها العريضة يضعها المندوب السامى فى حسبانه ولكنه فى الوقت نفسه لا يتفرضا بحدافيرها بل يسن لنفسه خطة وأسلوبا معيننا تبعنا لشخصيته وانتمائه قد تختلف أو تبعد به عن سياسة لندن ، ولكن لا تخرج عن الخطوط الحمراء التى كان لا يستطيع

أى مندوب سامى تجاوزها وعندما ترى حكومته فى سياسة مندوبها  
خطر على مصالحها ، أو ترعب فى سن سياسة جديدة ، فى أهله  
الحاجة فقط تغير المندوب بآخر تكون له سياسة جديدة ، وأسلوب  
وخطة مختلفة مع مراعاة للأحوال والظروف الداخلية الموجودة فى  
البلاد فى ذلك الوقت . . .

الملاحق

---





المستشار	الاسم	الموقع	الراتب	درجة التدرج	تاريخ التعيين	ملاحظات
١- المستشار	H. S. Scott	وزير مطبخ في الملكة الديبلوماسية	٢٨٠٠ جنيه	درجة الخارجية	مارس ١٩٢٠	
٢- Chancery (١) - Chancery (٢) - أولاء الترقية الديبلوماسية A - خدم مع الديبلوماسية والم	H. Selby R. A. Furnes A. F. Wiggin E. R. Graftrey smith	سكرتير أول لا وظيفة له في الملكة الديبلوماسية سكرتير تحت مساعدة قسطنطين بوليفيتسكي - سكرتير تحت مساعدة	١٦٧٥ ١١٠٠ ٩٩٠ ٥٤٠	درجة الخارجية درجة الخارجية درجة الخارجية درجة الخارجية	نوفمبر ١٩٢٠ أغسطس ١٩٢٠ نوفمبر ١٩١٩	مستشار لسيروس موفيت في الخارجية المصرية ومفوض لخدمة في الخارجية
	جورج تويدلي Tweedy	لا وظيفة له في الملكة الديبلوماسية	٨٠٠	درجة الخارجية	نوفمبر ١٩١٩	يخدم بالوكالة لخدمة مستشارية مستشار مع السفارات وممثل الدائم في لجنة السفارات
	D. P. Hall	لا وظيفة له في الملكة الديبلوماسية	٦١١	درجة المصرية	أغسطس ١٩١٩	مستشار حول ذاتي لانتقال بعض قوات قسم التهرب لم أهلية حسن مؤازرة العمل إحصائي دور المستشارة السياسي في إدارة الديبلوماسية وممثل هذا ذلك قوات بعض قسم إحصائي Chancery

اللقب	الاسم	الترخيص	الراتب	جهة الدفع	تاريخ التثبيت	ملاحظات
(١١) مسابقات وطنية	Cl. Horton	موظف شجرة الخبز	٢٤٠ جنيه	وزارة الخارجية		
III بوليفر فليشر	Patman Eve Eak	موظف شجرة موظف شجرة موظف شجرة	٤٠٠ جنيه ٤٠٠ جنيه ٤٠٠ جنيه	وزارة الخارجية وزارة الخارجية وزارة الخارجية		
IV بندق فريمانت والفريق	Spring field A. Scott Graig Watson	موظف شجرة موظف شجرة موظف شجرة موظف شجرة موظف شجرة	٤٠٠ جنيه ٣٠٠ جنيه ٥١١ ٧٥١	وزارة الخارجية وزارة الخارجية وزارة الخارجية وزارة الخارجية وزارة الخارجية	١٩٠٥ ١٩١٨ ١٩١٧ ١٩١٧ ١٩١٧	أحد ستة ضابط تم تعيينهم بحدود من الخارجية أحد ستة ضابط تم تعيينهم بحدود من الخارجية أحد ستة ضابط تم تعيينهم بحدود من الخارجية أحد ستة ضابط تم تعيينهم بحدود من الخارجية
V الخريف	Game من مطبخ	موظف مطبخ مطبخية	٤٠٠ ٥٩١,٤٠	وزارة الخارجية الخارجية المصرية	٣ أبريل ١٩١٧	أحد ستة ضابط تم تعيينهم بحدود من الخارجية أحد ستة ضابط تم تعيينهم بحدود من الخارجية أحد ستة ضابط تم تعيينهم بحدود من الخارجية
٢- نظم فليشر	Keown Boyd	موظف فليشر	١١٤٠	وزارة الخارجية	١٩١٧	أحد ستة ضابط تم تعيينهم بحدود من الخارجية أحد ستة ضابط تم تعيينهم بحدود من الخارجية أحد ستة ضابط تم تعيينهم بحدود من الخارجية
٣- نظم فليشر	E.S Thomas Mazloum Eff	موظف فليشر موظف فليشر	١٢٠ ٥٠٠	وزارة الخارجية مكتبه	١٩١٧ أول يناير	أحد ستة ضابط تم تعيينهم بحدود من الخارجية أحد ستة ضابط تم تعيينهم بحدود من الخارجية أحد ستة ضابط تم تعيينهم بحدود من الخارجية

الاسم	الإقامة	المدرسة	الترتيب	جهة التدريس	تاريخ التعيين	ملاحظات
١- إدارة التوكيل التجاري		Shafik F.Y	٢٠٠	لم يصب بعد	٢٠ أغسطس ١٩١٩	انتقال من مكتب الترخيص
		Mr Reis	٢٨٥	وزارة الخارجية	٥ أغسطس ١٩١٩	
		Mvloek	١٨٠٠		١٤ يناير ١٩١٩	
		B.J Smith	٢٥٠		١٨ أغسطس ١٩١٩	
		Flax	٢٥٠		أول نوفمبر ١٩١٩	
٥- مستودع الخشب للتنقيب الحاسي ١- لاهورية ٤		G M Vareker	٨٨٥	وزارة الخارجية	نوفمبر ١٩١٩	مستقل لم يصب بعد
		على محمد - أبو أحمد سيد يوسف - حرمي منصور محمود لبيب علي بلال عبد العزيز صالح	١٥٢-١١١ ١٣٤-١٤٤	وزارة الخارجية وزارة الخارجية	١٨٩٦-١٨٩٩ ١٩٠٦-١٩٠٩	
			٩٦	وزارة الخارجية	مارس ١٩١٧	
			٩١	وزارة الخارجية	مارس ١٩١٧	
			٨٦	وزارة الخارجية	سبتمبر ١٩١٨	

F.O. 407/186 Enc. In Vol. 215 - 1920.



المصادر والمراجع

---



## المصادر والمراجع

### ( أ ) الوثائق البريطانية غير المنشورة :

- F.O. 407/183 — Aug. 1914, Dec. 1918.  
F.O. 407/184 — Jan. - June, 1919.  
F.O. 407/185 — July - Dec. 1919.  
F.O. 407/186 - Jan - June, 1920.  
F.O. 407/187 — July - Dec. 1920.  
F.O. 407/188 — Jan. - March, 1921  
F.O. 407/189 Apr.-June, 1921.  
F.O. 407/190 — July - Sept, 1921.  
F.O. 407/191 — Jan. - Mar, 1922.  
F.O. 407/192 — Jan. - Mar. 1922.  
F.O. 407/194 — July. - Sept. 1922.  
F.O. 407/195 — Oct. - Dec., 1922.  
F.i. 407/196 — Jan. - June, 1923.  
F.O. 407/197 — July - Dec., 1923.  
F.O. 407/200 — Jan. - June, 1925.  
F.O. 407/213 — Jan. - June, 1931.  
F.O. 407/215 — Jan. - Junl, 1932.

هذه الوثائق موجودة لدى الدكتور يونان لبيب رزق كلية  
البنات - جامعة عين شمس .

F.O. 141/484.

موجودة لدى الدكتور - طلعت اسماعيل ومضمان كلية  
الآداب - جامعة المنصورة .

المنسوب السامي ج ٢ - ٤١٧

( ب ) وثائق منشورة :

- ١ - فؤاد كرم / النظارات الوزارات المصرية - القاهرة ١٩٦٩ .
- ٢ - مجلس الشيوخ / قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا - المطبعة الأميرية ١٩٣٧ .
- ٣ - مضابط مجلس النواب  
دور الانعقاد العاды الأول من ٣ - ١٥ - ١٩٢٤ - الى ١٠ - ٧ - ١٩٢٤  
دور الانعقاد العاды الثاني من ١٢ - ٤ - ١٩٢٤ الى ٢٤ - ١١ - ١٩٢٤  
- مضبطة الجلسة ٤ مايو ١٩٢٧  
- مضبطة الجلسة ١٩ مايو ١٩٢٧
- ٤ - ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩  
مؤسسة الأهرام - مركز الوثائق والبحوث التاريخية ١٩٧٠
- ٥ - الدليل المصرى من القطرين المصرى والسودانى .  
القاهرة ١٩١٧ - مطبعة الفاروقية
- ٦ - الدليل العام للقطر المصرى والخارج  
السنة الأولى ١٩٢٥ الشركة المصرية للمطبوعات والاعلانات  
- القاهرة ١٩٢٥ الفاروقية



٧ - الدليل العام للقطر المصرى والخارج ١٩٢٧  
الشركة المصرية للمطبوعات والاعلانات - مطبعة المقتطف -  
والمقطم - بصر والقاهرة ١٩٢٧

٨ - الدليل العام للقطر المصرى والخارج ١٩٢٩  
صاحبة مكس فيشر - الفاروقية

## مذكرات وذكريات

### مذكرات منشورة :

- ١ - أحمد شفيق / مذكراتي في نصف القرن الجزء الأول  
١٨٧٣ - ١٨٩٢ سلسلة تاريخ المصريين - رئيس التحرير  
د. عبد العظيم رمضان - الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٤ .

- مذكراتي في نصف قرن الجزء الثاني ١٨٩٢ القسم الأول  
تاريخ المصريين - رئيس التحرير د. عبد العظيم رمضان - الهيئة  
العامة للكتاب ١٩٩٥ .

- ٢ - أحمد عرابي مذكراتي الجزء الأول دار الهلال - العدد  
٢٣ فبراير ١٩٥٣ .

- ٣ - أحمد لطفى السيد قصة حياتي الهيئة العامة  
للكتاب ١٩٩٣ .

- ٤ - ادوارد سيسل حياتي اليومية - أوقات فراغ موظف  
مصرى - ترجمة محمد التابعى القاهرة ١٩٢٢ .

- ٥ - اسماعيل صدقى مذكراتي - تحقيق سامى أبو النور  
- مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٩١ - الطبعة الأولى .

- ٦ - مذكرات سعد زغلول - الجزء الأول تحقيق -  
د. عبد العظيم رمضان - مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر - الهيئة  
العامة للكتاب ١٩٨٨ .

الجزء الثالث - تحقيق د. عبد العظيم رمضان - مركز وثائق  
تاريخ مصر المعاصر - الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٠ .

الجزء الخامس - تحقيق د. عبد العظيم رمضان - مركز  
وثائق تاريخ مصر المعاصر - الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٢ .

الجزء السادس - تحقيق د. عبد العظيم رمضان - مركز  
وثائق تاريخ مصر المعاصر - الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣ .

الجزء السابع - تحقيق د. عبد العظيم رمضان - الهيئة  
العامة للكتاب ١٩٩٦ .

الجزء الثامن - تحقيق د. عبد العظيم رمضان - مركز وثائق  
تاريخ مصر المعاصر - الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٦ .

الجزء التاسع - تحقيق د. عبد العظيم رمضان - مركز وثائق  
تاريخ مصر المعاصر - الهيئة العامة للكتاب .

٧ - مذكرات عبد الرحمن فهمي - يوميات مصر السياسية  
- الجزء الأول - اشراف الدكتور يونان لبيب رزق - مركز وثائق  
تاريخ مصر المعاصر - الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٨ .

الجزء الثاني يوليو ١٩١٩ مارس ١٩٢٠ اشراف الدكتور  
يونان لبيب رزق الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣ .

٨ - عبد العزيز فهمي - هذه حياتي الهلاك أبريل ١٩٦٣ .

٩ - مذكرات فخرى عبد النور - دور سعد زغلول والوفد  
في الحركة الوطنية تحقيق د. يونان لبيب - دار الشروق .

- ١٠ - مذكرات د. محمد حسين هيكل - مذكرات في السياسة المصرية ١٩١٢ - ١٩٣٧ الجزء الأول - القاهرة ١٩٥١ .
- ١١ - محمد علي عنوبة ( ١٧٧٥ - ١٩٥٦ ) ذكريات اجتماعية وسياسية المركز العربي للبحث والنشر - القاهرة ١٩٨٢ .
- ١٢ - مذكرات محمد فريد - القسم الأول تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٩٨١ ، ناشر عالم الكتاب - تحقيق وتقديم د. رءوف عباس حامد .
- ١٣ - محمد كامل سليم - أزمة الوفد الكبرى - أخبار اليوم ١٩٧٦ الجزء الثالث .

## السلوريات

- ١ - آخر ساعة : - ١٩٣٥ - ١٩٣٩ - ١٩٥١ .
- ٢ - البلاغ : - ١٩٢٩ .
- ٣ - الأهالي : - ١٩١٦ .
- ٤ - السياسة : - ١٩٢٣ - ١٩٢٥ .
- ٥ - الاتحاد : - ١٩٢٥ - ١٩٢٧ .
- ٦ - الأخبار : - ١٩١٥ - ١٩١٦ - ١٩١٧ - ١٩١٨ - ١٩١٩ - ١٩٢٠ - ١٩٢١ - ١٩٢٢ .
- ٧ - كوكب الشرق : - ١٩٢٤ - ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ .
- ٨ - وادى النيل : - ١٩١٩ - ١٩٢٠ - ١٩٢١ - ١٩٢٢ - ١٩٢٣ - ١٩٢٤ - ١٩٢٥ - ١٩٣٠ - ١٩٣٢ - ١٩٣٣ .
- ٩ - الشعب : - ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ١٩٣٥ .
- ١٠ - الدنيا المصورة : - ١٩٣١ .
- ١١ - الوقائع المصرية : - ١٩١٧ .
- ١٢ - الأهرام : - ١٨٨٣ - ١٨٨٤ - ١٨٩٠ - ١٨٩٢ - ١٨٩٤ - ١٨٩٨ - ١٩٠٠ - ١٩٠١ - ١٩٠٤ - ١٩٠٩ - ١٩١٤ - ١٩١٥ - ١٩١٦ - ١٩١٧ - ١٩١٨ - ١٩١٩ - ١٩٢٠ - ١٩٢١ - ١٩٢٢ - ١٩٢٣ - ١٩٢٤ - ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٦ .

١٣ - المقطع : - ١٩١٤ - ١٩١٥ - ١٩١٦ - ١٩١٧ -  
- ١٩١٨ - ١٩١٩ - ١٩٢٠ - ١٩٢١ - ١٩٢٢ - ١٩٢٣ - ١٩٢٤ -  
- ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ -  
• ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥

١٤ - المجلة التاريخية - العدد ٣٨ - ت د حمادة اسماعيل  
• ١٩٩١ - ١٩٩٥ - الدار العربية للكتاب ١٩٩٥

١٥ - مجلة السياسة الدولية د. يونان لبیب رزق - قضية  
الحماية البريطانية على مصر ١٩٧٢ •

## المراجع

- ١ - أحمد شفيق - حوليات مصر السياسية - تمهيد الجزء الثالث طبعة أولى ١٩٢٨ .
- حوليات مصر السياسية الحولية الأولى ١٩٢٤ - طبعة أولى ١٩٢٨ طبع بمطبعة شفيق باشا .
- ٢ - د. أحمد زكريا الشلق - حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية - الطبعة الأولى ١٩٧٩ - دار المعارف .
- حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ - دار المعارف ١٩٨٢ - الطبعة الأولى .
- ٣ - د. أحمد عبد الرحيم مصطفى - تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة - دار المعارف ١٩٦٧ .
- مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ - ١٨٨٢ - دار المعارف بمصر .
- ٤ - د. آمال السبكي - سعد زغلول والكفاح السرى ١٩١٩ - ١٩٢٥ - دار المعارف الطبعة الأولى .
- ٥ - بيتر مانسفيلد - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ترجمة عبد الحميد فهمى الجمال - تاريخ المصريين - الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٥ .
- ٦ - يتودور روشنين - تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠ ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران - دار الوحدة - الطبعة الثانية ١٩٨١ .

- ٧ - جاد طه - بريطانيا والجيش المصرى فى ضوء الوثائق  
البريطانية - الجزء الاول ١٩٨٤ - الطبعة الثانية - مكتبة سعيد  
رأفت - جامعة عين شمس .
- ٨ - حسن الشريف - الرجال أسرار - أخبار اليوم .
- ٩ - د . روف عباس حامد - الملكيات الزراعية ودورها فى  
المجتمع المصرى ١٨٣٧ - ١٩١٤ دار النهضة العربية ١٩٨٣ .
- ١٠ - سامى أبو النور - دور القصر فى الحياة السياسية  
فى مصر ١٩٢٢ - ١٩٣٦ - الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٥ .
- ١١ - صفاء محمد فتوح شاكر - اسماعيل صدقى دوره فى  
السياسة المصرية ١٩١٤ - ١٩٥٠ - رسالة ماجستير غير منشورة -  
كلية البنات - جامعة عين شمس ١٩٩١ .
- ١٢ - طارق البشرى - سعد زغلول يفاوض الاستعمار -  
دراسة فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢١ - ١٩٢٤ - الهيئة  
المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .
- ١٣ - د . طلعت اسماعيل رمضان - الادارة المصرية فى فترة  
السيطرة البريطانية ١٨٨٢ - ١٩٢٢ - دار المعارف ١٩٨٣ .
- القضاء المصرى فى ظل السيطرة البريطانية ١٨٨٢ -  
١٩٢٢ - مكتبة السيدة زينب - المنصورة ١٩٨١ .
- الاتجاهات السياسية لكبار الموظفين الانجليز فى الادارة  
المصرية ١٩٢٠ - ١٩٣٦ كلية الآداب المنصورة - مكتبة السلام  
المنصورة .
- ١٤ - عاصم محروس عبد المطلب رئاسة الوزارة سعد  
زغلول ١٩٢٤ - ١٩٢٧ .
- ١٥ - عباس محمود العقاد - سعد زغلول سيرة وتحية -  
القاهرة ١٩٣٦ .



١٦ - د. عبد الخالق لاشين - السياسة البريطانية تجاه  
إعادة تنظيم الجيش المصري عند بداية الاحتلال - المجلة التاريخية  
المصرية مجلد ٣٥ سنة ١٩٨٨ .

- سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ١٩١٤ - دار  
المعارف بمصر ١٩٧١ .

- سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية - دار العودة  
بيروت مدبولي القاهرة - طبعة أولى ١٩٧٥ .

١٧ - عبد الله محمد عزباوى / حزب الوفد منذ نشأته حتى  
معاهدة ١٩٣٦ - رسالة ماجستير غير منشورة آداب عين شمس  
١٩٧١ .

الجيش المصري منذ انفراج الأزمة الاقتصادية الى المعاهدة  
١٩٣٣ - ١٩٣٦ .

١٨ - عبد الوهاب بكر محمد / الجيش المصري ١٩٣٦ -  
١٩٥٢ - رسالة دكتوراه غير منشورة اشراف عبد العزيز نواز  
١٩٨٠ - كلية آداب جامعة عين شمس .

١٩ - عبد الرحمن الرافعى / مصر والسودان في أوائل عهد  
الاحتلال - الدار القومية للطباعة والنشر الطبعة الثالثة ١٩٦٦ -  
ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي ١٩١٤ - ١٩٢١ جزءان كتاب  
الشعب .

٢٠ - د. عبد العظيم رمضان / تطور الحركة الوطنية في  
مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ - مدبولي الطبعة الثانية ١٩٨٣ .

- الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢ - ١٩٣٦ - الهيئة  
العامة للكتاب ١٩٧٧ .

٢١ - د. عفاف لطفى السيد / تجربة مصر الليبرالية  
١٩٢٢ - ١٩٣٦ - ترجمة عبد الحليم سليم - المركز العربى للبحث  
والنشر - القاهرة ١٩٨١ .

- ٢٢ - د. على الدين هلال - السياسة والحكم في مصر -  
العهد البرلماني ١٩٢٣ - ١٩٥٢ نهضة الشرق ١٩٧٧ .
- ٢٣ - د. فاطمة علم الدين عبد الواحد / التطورات  
الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩ - الهيئة العامة  
للكتاب ١٩٨٤ .
- ٢٤ - د. لطيفة محمد سالم / مصر والحرب العالمية الأولى  
١٩١٤ - ١٩١٨ - الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٤ .
- ٢٥ - مارسيل كولومبس / تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٣٦ -  
ترجمة زهير الشايب - القاهرة ١٩٧٢ - مكتبة سعيد رأفت .
- ٢٦ - ماجدة محمد حمود / محمد محمود ودوره في السياسة  
المصرية ١٩١٩ - ١٩٤١ - رسالة ماجستير غير منشورة كلية البنات  
- جامعة عين شمس - اشراف الدكتور يونان لبيب رزق ١٩٩٠ .
- ٢٧ - محسن محمد / أصول الحكم - تاريخ مصر بالوثائق  
البريطانية والأمريكية - دار المعارف ١٩٧٠ .  
التاريخ السرى المصرى - دار المعارف .
- ٢٨ - محمد ابراهيم الجزيرى / آثار الزعيم سعد زغلول -  
عهد وزارة الشعب الجزء الأول - الطبعة الأولى - مطبعة دار الكتب  
المصرية بالقاهرة ١٣٤٦ م - ١٩٢٧ م .
- ٢٩ - محمد زكى عبد القادر / محنة الدستور ١٩٢٣ -  
١٩٥٢ - كتاب روزاليوسف العدد ٦ .
- ٣٠ - محمد سيد الكيلانى / السلطان حسين كامل - فترة  
مظلمة في تاريخ مصر ١٩٦٣ - الطبعة الأولى - دار القومية العربية  
للطباعة .
- ٣١ - محمود أبو الفتح / المسألة المصرية والوفد .

٣٢ - مصطفى أمين / الكتاب المنوع - أسرار ثورة ١٩١٩ -  
الجزء الأول - أخبار اليوم - ١٩٩١ .

٣٣ - الكتاب المنوع - أسرار ثورة ١٩١٩ - الجزء الثاني -  
دار المعارف مصر ١٩٧٥ .

٣٤ - مصطفى النحاس جبر / سياسة الاحتلال تجاه  
الحركة الوطنية ١٩٠٦ - ١٩١٤ - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٥ .

٣٥ - مصطفى النحاس جبر / سياسة الاحتلال تجاه الحركة  
الوطنية ١٩١٤ - ١٩٣٦ - الجزء الأول - الهيئة العامة للكتاب  
١٩٧٥ .

٣٦ - سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ -  
١٩٣٦ - الجزء الثاني - الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٥ .

٣٧ - نبيل عبد الحميد سيد أحمد / الأجانب وأثرهم في  
المجتمع المصري ١٨٨٢ - ١٩٢٢ - رسالة ماجستير غير منشورة  
١٩٧٦ - اشراف الدكتور جمال زكريا قاسم - كلية آداب  
عين شمس .

٣٨ - المارشال ويفل / اللنبى في مصر - ترجمة على  
إبراهيم الأقطش - مصطفى كامل فودة - مكتبة النهضة  
مصر ١٩٤٥ .

٣٩ - د. يونان ليبب رزق / الحياة الحزبية في مصر في  
عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ - مكتبة الأنجلو  
المصرية - القاهرة ١٩٧٠ .

- د. يونان ليبب رزق / الخارجية المصرية ١٨٢٦ - ١٩٢٧ -  
الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٩ .

- تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ - الأهرام -  
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٧٥ .
- السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٣١ -  
١٩٣٦ - معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٤ .
- السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩ - ١٩٢٤ -  
معهد البحوث والدراسات العربية .

## المراجع الأجنبية

1. Chirol Valentine : The Egyptian problem London, 1920.
2. Deep Mariusi - Perty Politics in Egypt - The Wafed its Rivels 1929, London, 1979.
3. The Earl of Cromer : Abbas II, London, 1915.
4. Harris, Mrry : Egypt under the Egyptian London.
5. Lord Lloyd : Egypt since Cromer Volume ? London 1933, Volum II, London.
6. Major, E.W. Polson New Man Greate Britain in Egypt, London.
7. Marlow John : Anglo Egyptian Relations 1900-1952, London 1954.
8. Storrs, Ronald : *Qrient et ions* London,, 1945.
9. Amine Youssef Bey : Independent Egypt, London, 1945.



# الفهرس

الموضوع الصفحة

## الفصل الرابع

دار المندوب السامى وبدايات ثورة ١٩١٩	٥
وينجت ومقابلة ١٣ نوفمبر	١٤
اولا : الحركة الوطنية	٢٥
ثانيا : مع السلطان والوزراء	٣٠
تعيين اللنبى مندوبا ساميا على مصر	٤٨
دار المندوب السامى ولجنة ملنر	٦٦

## الفصل الخامس

### دور اللنبى وكبار الموظفين البريطانيين

فى التمهيد لسياسة التصريح	٩٥
النبى وكبار الموظفين والصراع مع حكومتهم لاصدار	
التصريح	١٣١
اثر نصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فى وضعية دار	
المندوب السامى	١٤٨
اولا : بالنسبة للمندوب السامى	١٤٨
ثانيا : موظفو دار المندوب السامى	١٥٥
ثالثا : الموظفين الانجليز فى الادارة المصرية	١٥٦
الادارة القضائية	١٥٧

## الفصل السادس

## موقف دار المندوب السامي

## بعد اصدار التصريح

١٩١	• • • • •	من الأوضاع الجديدة في مصر
١٩٣	• • • • •	أولا : الدستور
٢٠٤	• • • • •	ثانيا : الملك
		ثالثا : دار المندوب السامي والوزارات المصرية بعد
٢١٦	• • • • •	التصريح
٢٤٣	• • •	دار المندوب السامي ووزارة يحيى ابراهيم
٢٨٦	• • •	دار المندوب السامي ووزارة سعد زغلول
٣٠٣	• • •	دور اللبني في مفاوضات سعد مكنونالد

## الفصل السابع

## موقف دار المندوب السامي

٣٢٣	• • • • •	من اغتيال السير لي ستال
٣٤٦	• • • • •	دار المندوب السامي ووزارة زيور
		وضع الموظفين البريطانيين على عهد وزارة زيور طبقا
٣٦١	• • • • •	للقانون الجديد
٣٦٩	• • • • •	استقالة اللورد اللبني
٣٩٧	• • • • •	الخاتمة
٤٠٩	• • • • •	الملاحق
٤١٥	• • • • •	المصادر والمراجع



## صدر فى هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ ،  
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ . ط ٢ ، ١٩٩٤ .
- ٢ - على ماهر .  
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧ .
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة :  
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧ .
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة .  
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧ .
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية فى العصور الوسطى .  
علية عبد السميع الجنزورى ، ١٩٨٧ .
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ .  
لمعى المطيعى ، ١٩٨٧ .
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي .  
د . عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧ .
- ٨ - رؤية الجبروتى لازمة الحياة الفكرية .  
د . على بركات ، ١٩٨٧ .
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل .  
د . محمد أنيس ، ١٩٨٧ .
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية .  
محمود فوزى ، ١٩٨٧ .
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية .  
شكرى القاضى ، ١٩٨٧ .
- ١٢ - هلى شعراوى وعصر التنوير .  
د . نبيل راغب ، ١٩٨٨ .

- ١٣ - أكلوبة الاستعمار المصري للسودان : رؤية تاريخية .  
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر في عصر الولاة ، من الفتح العربي الى قيام الثورة  
الطولونية .  
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي .  
د . علي حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة  
عن دور الجمعية الخيرية ( ١٨٩٢ - ١٩٥٢ ) .  
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى .  
د . محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية .  
د . على السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين .  
د . أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين  
سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى .  
د . محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ .  
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر .  
جمال بدوى ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢ . أمام التصوف  
فى مصر : الشعراوى .  
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨

- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ( ١٩١٩ - ١٩٣٦ ) .  
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب ،  
تأليف : هاملتون جب وهارولد بويين ، ترجمة : د . أحمد  
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،  
د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،  
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد  
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،  
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد  
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر فى عصر الاخشيديين ،  
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،  
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،  
شكرى القاضى ، ١٩٨٩
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،  
لمى المطيعى ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع  
الراهنة ورؤية مستقبلية ،  
د . خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع المصور الحديثة  
حتى عام ١٩١٢ ،  
د . يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،  
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢ ،  
تأليف : هاملتون بورين : ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم  
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية  
فى ربع قرن ،  
د . سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر  
العثمانى ،  
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان ( ١٨٢٤ - ١٨٢٧ ) ،  
د . جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،  
د . عبد المنعم الدسوقي أجميى ، ١٩٩٠
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،  
د . رفعت السعيد ، ١٩٩١
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،  
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية ،  
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الاوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ،  
د . محمد عفيفى ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،  
تأليف : ولم الصورى ، ترجمة وتقديم : د . حسن  
حبشى ، ١٩٩١

- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ( ١٩٣٩ - ١٩٥٧ .  
ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث ،  
د . لطيفه محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصري بين النصر الفيطى والنصر الاسلامى .  
د . زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية ( ١٩٤٨ - ١٩٧٩ ) .  
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحابة المصرية والقضايا الوطنية ( ١٩٤٦ - ١٩٥٤ ) .  
د . سهر اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية ،  
( أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس  
الأعلى للثقافة ، فى ابريل ١٩٩١ ) أعدتها للنشر :  
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن  
الثامن عشر ،  
د . الهام محمد على ذهني ، ١٩٩٢
- ٥٣ - اربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة .  
د . محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى ،  
د . محمد عفيفى ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،  
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن  
حبشى ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفى فى عصر محمد على : دراسة عن اقليم  
المنوفية ،  
د . حلمى أحمد شلبى : ١٩٩٢

- ٥٧ - مصر الإسلامية وأهل النعمة ،  
 د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢ .
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،  
 د . ابراهيم عبد الله المسلمى ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد الى التأميم  
 ( ١٩٥٧ - ١٩٦١ ) ،  
 د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،  
 عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث ،  
 د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،  
 لمى المطيى ، ١٩٩٣
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ،  
 تأليف : د . سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،  
 وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدما للتشر : د . عبد العظيم  
 رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة  
 وثائقية ،  
 د . محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية ( ١٨٩٧ - ١٩١٧ )  
 سهام نصار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمى  
 د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣
- ٦٧ - مساعى السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،  
 ( أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس

الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات  
جامعة عين شمس ، فى إبريل ١٩٩٣ ) ، أعداها للنشر :  
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .

٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،  
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن  
حبشى ، ١٩٩٣ .

٦٩ - نبوة موسى ودورها فى الحياة المصرية ( ١٨٨٦ - ١٩٥١ ) ،  
د . محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤ .

٧٠ - أهل اللغة فى الاسلام ،  
تأليف : أ . س . ترتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ،  
ط ٢ ، ١٩٩٤ .

٧١ - مذكرات اللورد كليرن ( ١٩٣٤ - ١٩٤٦ ) ،  
اعداد : تريغور ايفانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد  
عمرو ، ١٩٩٤ .

٧٢ - رؤية الرجال المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر  
فى العصر الفاطمى ( ٣٥٨ - ٥٦٧ هـ ) ،  
أمانة أحمد امام ، ١٩٩٤ .

٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،  
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤ .

٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، فى العصر الفرعونى  
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤ .

٧٥ - أهل اللغة فى مصر ، فى العصر الفاطمى الأول ،  
د . سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥ .

٧٦ - دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى ( زمن الاحتلال  
البريطانى ) ،  
د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٩٥ .

- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،  
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن  
حبشى ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية ( ١٨٧٣ - ١٨٩٩ ) ،  
نمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر .  
تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة : عبد الحميد فيسى  
الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قنلة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي  
( ١٨٨٢ - ١٩٠٤ ) ،  
د . السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى  
نصر أكتوبر ،  
د . رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في فجر الاسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة  
الطولونية ،  
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،  
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول .  
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية ( ١٩٣٤ - ١٩٥٢ ) ،  
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية  
( ١٨٤٠ - ١٩١٤ ) ،  
د . أحمد الشربيني ، ١٩٩٥



- ٨٧ - مذكرات اللورد كلرن ، ج ٢ ، ( ١٩٣٤ - ١٩٤٦ ) ،  
اعداد : تريغور ايمانز ، ترجمة وتحقيق : د . عبد الرؤوف  
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التلوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،  
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني ،  
د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الاسلامية ،  
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،  
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمي  
الجمال ، ١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ( ١٩١٩ - ١٩٣٦ )  
ج ٢ ،  
نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري ( ١٩٢٤ - ١٩٥٨ ) ،  
د . نبيه بيومي عبد الله ، ١٩٩٦
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ( ١٩٤٦ - ١٩٥٤ ) ،  
ج ٢ ،  
د . سهير اسكندر ، ١٩٩٦
- ٩٥ - مصر وأفريقيا .. الجلود التاريخية الأفريقية المعاصرة .  
( أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس  
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات  
الأفريقية بجامعة القاهرة )  
أعدتها للنشر د . عبد العظيم رمضان

- ٩٦ - عبد الناصر والحرب العربية الیاریة ( ١٩٥٨ - ١٩٧٠ ) ،  
تألیف : مالكولوم كیر ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٩٧ - العربان ودورهم فی المجتمع المصری فی النصف الأول من  
القرن التالیع عشر ،  
د . ایمان محمد عبد المنعم عامر
- ٩٨ - هیکل والسیاسة الأسبوعية ،  
د . محمد سید محمد
- ٩٩ - تاریخ الطب والصیدلة المصریة ( العصر الیونانی -  
الرومانی ) ج ٢ ،  
د . سمیر یحیی الجمال
- ١٠٠ - موسوعة تاریخ مصر عبد العصور : تاریخ مصر القديمة ،  
أ . د . عبد العزیز صالح ، أ . د . جمال مختار ،  
أ . د . محمد ابراهیم بکر ، أ . د . ابراهیم نصحی ،  
أ . د . فاروق القاضی ، أعدها للنشر : أ . د . عبد العظیم  
رمضان
- ١٠١ - ثورة یولیو والحقیقة الفائیة ،  
اللواء / مصطفى عبد المجید نصیر ، اللواء / عبد الحمید  
کفافی ، اللواء / سعد عبد الحفیظ ، السفر / جمال منصور
- ١٠٢ - المقلم جریة الاحتلال البریطانی فی مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢ ،  
د . تیسیر أبو عرجة
- ١٠٣ - رؤية الجبرتی لبعضی قضایا عصره ،  
د . علی بركات
- ١٠٤ - تاریخ العمال الزراعیین فی مصر ( ١٩١٤ - ١٩٥٢ ) ،  
د . فاطمة علم الدین عبد الواحد

١٠٥ - السلطة السياسية في مصر وفنعية الديمقراطية ( ١٨٠٥ - ١٩٨٧ ) ،

د . أحمد فارس عبد المنعم

١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن ، ج ٢ ،

د . سليمان صالح

١٠٧ - الأصولية الإسلامية في العصر الحديث ،

تأليف : دليپ هيرو ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال

١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ،

سليم خليل النقاش

١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥ ،

سليم خليل النقاش

١١٠ - مصادر الأملاك في الدولة الإسلامية ( عصر سلاطين

المماليك ) ، ج ١ ،

د . البيومي اسماعيل الشربيني

١١١ - مصادر الأملاك في الدولة الإسلامية ( عصر سلاطين

المماليك ) ، ج ٢ ،

د . البيومي اسماعيل الشربيني

١١٢ - اسماعيل باشا صدقي ،

د . محمد محمد الجوادى

١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان ( في عصر الحكم المصري ) ،

د . اسماعيل عز الدين

١١٤ - دراسات اجتماعية في تاريخ مصر ،

أحمد رشدى صالح

- ١١٥ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٣ ،  
أحمد شفيق باشا
- ١١٦ - ادیب اسحق ( عاشق الحرية ) ،  
علاء الدين وحيد
- ١١٧ - تاريخ القضاء في مصر العثمانية ( ١٥١٧ - ١٧٩٨ ) ،  
عبد الرازق ابراهيم عيسى
- ١١٨ - النظام المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك ،  
د . البيومي اسماعيل
- ١١٩ - النقابات في مصر الرومانية ،  
حسين محمد أحمد يوسف
- ١٢٠ - يوميات من التاريخ المصرى الحديث  
لويس جرجس
- ١٢١ - الجلاء ووحدة وادى النيل ( ١٩٤٥ - ١٩٥٤ )  
د . محمد عبد الحميد الحناوى
- ١٢٢ - مصر للمصريين ج ٦  
سليم خليل النقاش
- ١٢٣ - السيد أحمد البدوى .  
د . سعيد عبد الفتاح عاشور
- ١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن  
د . محمد نعمان جلال
- ١٢٥ - مصر للمصريين ج ٧  
سليم خليل النقاش
- ١٢٦ - مصر للمصريين ج ٨  
سليم خليل النقاش

- ١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية ( ١٩٤٣ - ١٩٥٨ )  
ابراهيم محمد محمد ابراهيم
- ١٢٨ - معارك صحفية  
جمال بدوى
- ١٢٩ - الدين العام ( وآثره فى تطور الدين المصرى )  
( ١٨٧٦ - ١٩٤٣ )  
د . يحيى محمد محمود
- ١٣٠ - تاريخ نقابات الفنانين فى مصر ( ١٩٨٧ - ١٩٩٧ )  
سمير فريد
- ١٣١ - الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ ( ١٩٥٢ - ١٩٥٨ )  
تأليف جايل ماير ، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمر
- ١٣٢ - دار المنسوب السامى فى مصر ج ١ ،  
د . ماجدة محمد حمود
- ١٣٣ - دار المنسوب السامى فى مصر ج ٢ ( ١٩١٤ - ١٩٢٤ )  
د . ماجدة محمد حمد

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٦٦٩٥ / ١٩٩٨

---

ISBN — 977 — 01 — 6016 — 4



يتضمن هذا الكتاب قيام نظام الحماية في مصر،  
وتغير لقب ممثل دولة الاحتلال في مصر من «المعتمد  
البريطاني» إلى «المندوب السامي». كما تناول تكوين دار  
المندوب السامي ونظام العمل فيها، وبعض المناصب  
الكبرى، والأقسام التي تكونت فيها الدار، وعلاقة دار  
المندوب السامي بالحكومة المصرية في عهدى مكماهون  
وريجينالد ونجت، وعلاقتها بالسلطان حسين والسلطان  
فؤاد. كما تحدثت عن ثورة ١٩١٩، وتعيين الجنرال ألنبي  
مندوباً سامياً في مصر، ثم دوره في تصريح ٢٨ فبراير  
١٩٢٢م.

كذلك تناول الكتاب دور دار المندوب السامي في  
حكم مصر بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م.  
وصلتها بالدستور والملك والوزارات.

Bibliotheca Alexandrina



0553552